جامعة قسنطينة 3- بوبنيدر صالح

كلية العلوم السياسية

قسم علاقات دولية

الرقم التسلسلي:...../202

الرمز: ع س / د.أ.

الشعبة: العلوم السياسية /الفرع: علاقات دولية التخصص: علاقات دولية

التنمية كألية لبناء السلام في إفريقيا:

- دراسة حالة رواندا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالبة

شوكي زكية

السنة الجامعية 2024-2025

جامعة قسنطينة 3- بوبنيدر صالح

كلية العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الشعبة: العلوم السياسية/ فرع: علاقات دولية تخصص: علاقات دولية

التنمية كألية لبناء السلام في إفريقيا:

- دراسة حالة رواندا-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

إعداد الطالب (ة)

شوكي زكية

إشراف الأستاذ(ة)

دخالة مسعود

أعضاء لجنة المناقشة

دمدوم رضا	أستاذ تعليم عالي	جامعة قسنطينة 3 بوبنيدر صالح	رئيسا
دخالة مسعود	أستاذ تعليم عالي	جامعة قسنطينة 3 بوبنيدر صالح	مشرفا ومقررا
زلاقي حبيبة	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3 بوبنيدر صالح	مشرف مساعد
بوقاعدة توفيق	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجزائر 3	مناقشا
بلحربي عومار	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
لعيساني بلال	أستاذ تعليم عالي	جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de La Recherche

جامعة قسنطينة 3- صالح بوبنيدر
Université Constantine3 - Salah BOUBNIDER

تصريح شرفي

فيما يتعلق بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أسفله .

السيد(ة): شوكي الصفة : طالب: دكتوراه ل م د الطور الثالث

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم :104334494 والصادرة بتاريخ: 12.04.2017

المسجل (ة) بكلية العلوم السياسية قسم : العلاقات الدولية

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث(أطروحة دكتوراه)

عنوانها: التنمية كآلية لبناء السلام في إفريقيا - دراسة حالة رواندا- .

و بعد الاطلاع على أحكام الأمر رقم 1082 المؤرخ في 27/12/2020 وخاصة المادة الثالثة منه.

أصرح بشرفي بأن ألتزم باحترام المعايير العلمية والمنهجية وكذلك معايير أخلاقيات المهنة والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في اعداد البحث.

بالإضافة إلى ذلك ، أقر بأني أتحمل المسؤولية الكاملة عن أي خرق للأخلاق والسلوك المهني الذي ينشأ مني أثناء اعداد العمل البحثي ، وأعفي مؤسستي من أي مسؤولية عن أي فعل ضار.

حرر في قسنطينة في: 2025/01/02

امضاء المعني(ة)

شكر وعرفان

الحمد لله وحده

وقبل كل مخلوق على رزق الصبر والعون الذي وهبني بهما طوال مدة إنجاز هذه الدراسة، اللهم لك الحمد والشكر على كل نعمة أنعمت بها علي، وعلى كل حرف تعلمته وأتعلمه.

أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المشرف دخالة مسعود على إشرافه على رسالتي.

الشكر للأستاذة المشرفة المساعدة حبيبة زلاقي على نصحها وتوجيهاتها ودعمها.

الشكر موصول للجنة المناقشة على إثرائهم هذا البحث بالنقد والأفكار والنصح.

إهـــــداء

أهدي عملي هذا بفخر وشكر لروح أبـــــــــي أسكنه الله فسيح جناته.

إلى أمـــــــــــــــــي التي ضحت بكل غالي ومازالت على طيبتها.

إلى إخوتي جميعا.

إلى كل من شجعني ودعمني خلال انجاز هذا العمل.

الملخص

تناولت هذه الدراسة التنمية كآلية لبناء السلام في إفريقيا، مع التركيز على رواندا كنموذج لدراسة العلاقة بين هذين مجالي التنمية وبناء السلام، فقد واجهت القارة الإفريقية تحديات مستمرة تتعلق بالعنف والنزاعات المتكررة، مما استدعى البحث عن حلول فعّالة تعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من خلال إعادة بناء العلاقات المجتمعية، وتدعيم الاستقرار السياسي، وتحقيق التنمية الشاملة ويبرز ذلك أهمية الوعي المتزايد بترابط وتشابك التنمية والسلام.

وتكمن أهمية البحث في تحليل العلاقة بين التنمية وبناء السلام في إفريقيا، وذلك من خلال مناقشة النهج المتكاملة للتنمية في تخفيف حدة النزاعات وتعزيز الاستقرار في المجتمعات الإفريقية، كما يتناول البحث دور الديمقراطية بمختلف آلياتها، والمؤسسات الفعّالة في خلق بيئة سلمية ومستقرة، إلى جانب ذلك، تستكشف الدراسة أثر التنمية الاجتماعية في بناء ثقافة السلام وتعزيز السلم الاجتماعي ومنع النزاعات، وتهدف أيضًا إلى تقييم أفضل الممارسات في مجال بناء السلام، من خلال تحديد الأساليب والاستراتيجيات الفعّالة التي تم تطبيقها في السياق الإفريقي، والتي أسهمت في تحقيق السلام والتنمية المستدامة.

لقد تطلّبت الدراسة اعتماد عدة مناهج لتحليل قضايا التنمية وبناء السلام، مع الإلمام بالجوانب المهمة لتجربة رواندا، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة لفهم أعمق للحالة الرواندية، ودراسة مختلف استراتيجياتها، خصوصًا بعد الإبادة الجماعية، في مجالي التنمية وبناء السلام. يُعتبر المنهج التاريخي ذا أهمية لفهم كيفية تشكّل الأفكار والسياسات المتعلقة بالتنمية وبناء السلام ضمن سياقات تاريخية محددة، إضافة إلى دراسة الأحداث الرئيسية التي أثرت على الوضع الاجتماعي، السياسي، والاقتصادي في رواندا قديما وحديثا.

خلصت الدراسة إلى فهم أعمق لآليات بناء السلام في السياق الإفريقي، مع التركيز على تأثير الاستراتيجيات التنموية الشاملة في رواندا، وقد أظهرت النتائج أن الجهود المنسّقة بين التنمية وبناء السلام، إلى جانب إشراك الفواعل الثقافية المحلية واعتماد الحلول الشعبية، أسهمت بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، مما أدى إلى تحقيق السلام المستدام.

الكلمات المفتاحية: التنمية؛ بناء السلام؛ مجتمع ما بعد النزاع؛ افريقيا، رواندا.

Abstract

This study addresses development as a mechanism for peacebuilding in Africa, focusing on Rwanda as a model to examine the relationship between these two domains. The African continent has faced challenges related to violence and recurring conflicts, necessitating the search for effective solutions that promote social and economic stability by rebuilding community relationships, reinforcing political stability, and fostering comprehensive development. This is achieved through an increasing awareness of the interconnectedness between development and peace.

The importance of this research lies in analyzing the relationship between development and peacebuilding in Africa by discussing integrated approaches to development in mitigating conflicts and strengthening stability in African societies. It also analyzes the role of democracy, through its various mechanisms and effective institutions, in promoting a peaceful and stable environment. The study explores the effects of social development on building a culture of peace, enhancing social harmony, and preventing conflicts. Additionally, it aims to evaluate best practices in peacebuilding by identifying effective practices, methods, and strategies applied in the African context that have contributed to achieving peace and sustainable development.

The study required relying on several methodologies to analyze and research development and peacebuilding, and to comprehend important aspects of the Rwandan experience. We adopted the historical approach and case study method to examine the Rwandan case and study its various strategies, especially after the genocide, in the areas of development and peacebuilding. The historical approach is important for understanding how ideas and policies related to development and peacebuilding were formed in specific historical contexts, and for studying key events that contributed to shaping the country's social, political, and economic situation in both ancient and modern times.

The study concluded with a broader understanding of peacebuilding mechanisms in the African context, focusing on the impact of comprehensive development strategies on peacebuilding in Rwanda. The results showed that coordinated efforts between development and peace, involving local actors, culture, and grassroots solutions, significantly contributed to promoting economic growth and social cohesion, leading to sustainable peace.

Keywords: Development; Peacebuilding; Post-conflict society; Africa; Rwanda.

Résumé

Cette étude examine la relation entre le développement et la consolidation de la paix en Afrique, en prenant le Rwanda comme cas d'étude. Face aux défis persistants de la violence et des conflits sur le continent africain, la recherche de solutions pour promouvoir la stabilité sociale et économique devient cruciale, notamment à travers la reconstruction des relations communautaires, le renforcement de la stabilité politique et la promotion d'un développement holistique.

La recherche se distingue par son analyse approfondie de l'interconnexion entre développement et consolidation de la paix en Afrique, explorant les approches intégrées visant à atténuer les conflits et renforcer la stabilité. Elle examine le rôle fondamental de la démocratie et de ses institutions dans la création d'un environnement pacifique, tout en évaluant l'impact du développement social sur la construction d'une culture de paix et la prévention des conflits. L'étude vise également à identifier les meilleures pratiques en matière de consolidation de la paix dans le contexte africain, en mettant l'accent sur les stratégies qui ont démontré leur efficacité.

La méthodologie s'appuie sur une approche historique et une étude de cas approfondie du Rwanda, particulièrement après le génocide. Cette approche permet de comprendre comment les politiques de développement et de consolidation de la paix se sont formées dans des contextes historiques spécifiques, et d'analyser les événements clés qui ont façonné la situation sociale, politique et économique du pays.

Les conclusions de l'étude révèlent l'importance d'une approche holistique de la consolidation de la paix dans le contexte africain. L'expérience rwandaise démontre que la coordination efficace entre les initiatives de développement et de paix, combinée à l'implication active des acteurs locaux et l'intégration des solutions culturellement adaptées, contribue significativement à la croissance économique et à la cohésion sociale. Cette synergie entre développement et paix s'avère essentielle pour établir une paix durable et un développement soutenable.

Mots-clés : Développement ; Consolidation de la paix ; Société post-conflit ; Afrique ; Rwanda.

فهرس الدراسة

إهـــداء	6
الملخص	7
فهرس الدراسة	10
فهرس الأشكال والجداول	12
اختصارات	13
مقدمة	15
الفصل الأول: التنمية وبناء السلام مقاربة معرفية	29
1.1. ماهية التنمية	30
1.1.1. تعريف التنمية	30
2.1.1. مراحل التنمية: تطور دلالة المفهوم ومؤشرات القياس	37
2.1. بناء السلام: تطور المفهوم والأطر النظرية	62
1.2.1. جنيالوجيا بناء السلام	63
2.2.1. السند الفكري لبناء السلام: السلام الديمقراطي	63
2.2.1. تعريف بناء السلام والمفاهيم ذات الصلة	69
3.1. بناء السلام والتنمية: تكامل مجالي وجدل نظري	87
1.3.1. الأمن، الاستقرار والتنمية: الجدل النظري	87
2.3.1. بناء السلام التنمية والعنف: روابط تبادلية	91
خلاصة	94
الفصل الثاني: التنمية وعمليات السلام في إفريقيا التحديات والفرص	95
1.2. التخلف والعنف: تقويض التنمية وتحدي لبناء السلام في إفريقيا	96
1.1.2. النزاعات في إفريقيا	97
2.1.2. تقييم دور العوامل البنيوية في العنف والتخلف في إفريقيا	102

3.1.2 . تأثير التهديدات الجديدة على بناء السلام والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية 108
2.2. التنمية وعمليات بناء السلام: دور التنمية في إعادة هندسة الحياة ما بعد النزاع في إفريقيا 117
1.2.2. دور الاقتصاد السياسي في بناء السلام 117
2.2.2. إعادة البناء من الأسفل: ترميم النسيج الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع في إفريقيا 121
3.2. بناء السلام في إفريقيا: تجادب الرؤية المحلية والحلول المستوردة 135
1.3.2 . مقاربة الاتحاد الإفريقي للسلام والتنمية 137
2.3.2. السلام الهجين كبديل للمجتمعات المحلية لإعادة البناء ما بعد النزاع في إفريقيا: نقد السلام الليبرالي 141
3.3.2 دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن 145
خلاصة 152
الفصل الثالث: دور آليات التنمية في استدامة السلام في رواندا 154
1.3. تحليل النزاع في رواندا: دراسة في الأسباب والتداعيات 156
1.1.3. دور الاستعمار 157
2.1.3. مأسسة العنف في رواندا 165
3.1.3. المقاربات النظرية لتفسير النزاع في رواندا 168
4.1.3. تأثير الإبادة الجماعية على السلام والتنمية في رواندا 174
2.3. استراتيجيات التنمية كألية لبناء السلام في رواندا 178
1.2.3. الانتقال السياسي والإصلاح الأمني 179
2.2.3. الاستقرار والمصالحة الوطنية في رواندا 192
3.2.3. الانتقال الاقتصادي وإعادة الإعمار في رواندا 198
3.3. مستقبل رواندا: مواجهة بين الفرص الممكنة والتحديات المفروضة 205
خلاصة 213
الخـــــاتمة 215
قـــــائمة المراجع 221
المـــــلاحق 238

فهرس الأشكال والجداول

الشكل (01): حجم أعمال الشغب والإحتجاجات في إفريقيا بين 2001- 2017 **97**

الشكل (2): العلاقة بين المخاطر البيئية وانعدام الأمن الغذائي ومخاطر المياه والصراع. **112**

الشكل(03): الخريطة السياسية والإدارية لدولة رواندا **152**

الشكل (04) : تكلفة النزاع في رواندا (1995-2015) **203**

اختصارات

APSA	African Peace and Security Architecture هندسة السلام والأمن الإفريقية
AU	African Union الاتحاد الافريقي
AUPSC	African Union Peace and Security Council مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي
AUPST	African Union's Peace Conservation Support Team فريق دعم حفظ السلام التابع للاتحاد الإفريقي
CPA	Comprehensive Peace Agreement اتفاقية السلام الشامل
FPR	Front patriotique rwandais الجبهة الوطنية الرواندية
MAP	The Mobile Arts for Peace Initiative in Rwanda مبادرة الفنون المتنقلة من أجل السلام في رواندا
PBC	United Nations Peacebuilding Commission لجنة بناء السلام التابعة الأمم المتحدة
PNUD	United Nations Development Program برنامج الأمم المتحدة للتنمية
RDRP	Displacement and reintegration program former armed men in Rwanda برنامج التسريح وإعادة الإدماج المسلحين السابقين في رواندا
RTLM	Radio thousand hins in Rwanda إذاعة ألف تلة في رواندا خلال فترة التسعينيات
UNAMIR	United Nations Assistance Mission for Rwanda بعثة الأمم المتحدة إلى رواندا
UNPBSO	The United Nations Office for the Support of Peace Building مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

مقدمـــــة

1. مقدمة

شهدت نهاية القرن العشرين تغييرات دولية عميقة أثرت بشكل ملموس على مختلف جوانب الحياة، وبسبب هذه التغيرات برزت ضرورة إعادة تقييم المناهج السائدة وتطوير آليات جديدة، وتحسين الأساليب المتبعة، وفي هذا السياق كان مجالي التنمية وبناء السلام في قلب هذه التحولات، إذ أعيدت صياغة المفاهيم والمقاربات التنموية، وشهدت ممارسات بناء السلام تطورًا كبيرًا، إن هذا التطور المتزامن فرض تقاربًا بين المجالين، مما أتاح فرصًا واسعة للبحث والتحليل والتطبيق العملي.

ومع التغيرات السريعة التي يشهدها العالم مثل أزمة المناخ، وارتفاع معدلات الفقر، وتصاعد النزاعات المسلحة، تظهر الحاجة الملحة لإعادة صياغة مفاهيم التنمية والسلام، فالتنمية التي كانت تركز سابقًا على النمو الاقتصادي فقط، أصبحت تتطلب رؤية شاملة تُراعي فيها الأبعاد الاجتماعية، والبيئية، والثقافية، أما بناء السلام فلم يعد يقتصر على وقف إطلاق النار وإنهاء الحروب حيث يتطلب بناء مجتمعات عادلة وشاملة تعزز الحوار والتعايش، ولتحقيق تنمية مستدامة وسلام دائم، ينبغي أن تتضافر جهود الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وتعزيز الحكم الراشد وبناء مؤسسات مرنة وقادرة على إدارة التنوع والاختلاف داخل المجتمع.

إضافة إلى ذلك، كشفت التحديات الراهنة في بيئات ما بعد النزاع في إفريقيا عن الحاجة إلى إعادة التفكير في جذور النزاعات واستمرارها، حيث ركزت التحليلات التقليدية على العوامل المباشرة مثل الصراعات العرقية أو الدينية والاثنية التي ميزت العنف والنزاع في القارة خاصة بعد الحرب الباردة، غير أن الظروف القائمة أظهرت أن تأثير العوامل الهيكلية مثل الفقر والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، يكون أعمق من ذلك كما تعد أسبابا رئيسية في استمرار النزاعات وتجددها.

في هذا السياق، يتضح أن العوامل البنيوية مثل الفقر وغياب الفرص الاقتصادية، تخلق أرضية خصبة في إفريقيا لنمو وخلق التوتر والعنف ويؤدي الشعور بالإقصاء والتهميش إلى تعزيز مشاعر الإحباط لدى الأفراد والجماعات، علاوة على ذلك فإن ضعف المؤسسات الحكومية وعدم قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية أو فرض سيادة القانون يؤدي إلى فراغات سلطوية تستغلها الجماعات المسلحة لبسط نفوذها، إن هذه العلاقة بين الفقر وضعف الحوكمة وتجدد النزاعات دفعت المجتمع الدولي لإعادة التفكير في النهج التنموي التقليدي الذي ركز سابقًا على الجوانب الاقتصادية فقط.

ونتيجة لذلك، توسعت مفاهيم التنمية لتتجاوز المشاريع الاقتصادية، وتشمل الجوانب السياسية والاجتماعية، بهدف تعزيز الحكم الراشد وتمكين المجتمعات الإفريقية ودعم سيادة القانون، ومن هنا برزت أهمية تطوير مفهوم بناء السلام ليشمل استراتيجيات تنموية شاملة تدعم المؤسسات الديمقراطية، وتعزز حقوق الإنسان، وتوفر فرصًا اقتصادية مستدامة، إذ أن التنمية وبناء السلام هما مساران متكاملان، حيث تشكل التنمية أحد المقومات الأساسية للسلام المستدام.

وفي هذا الإطار، تبرز رواندا كإحدى التجارب الإفريقية الرائدة في مجال بناء السلام والتنمية بالنظر إلى تاريخها وتطلعاتها المستقبلية، فقد شهد المجتمع الرواندي تقلبات حادة بسبب بالانقسامات الإثنية التي تعمقت خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها، إلى جانب تداعيات العولمة والتحولات السياسية الدولية بعد الحرب الباردة، لقد قادت هذه العوامل إلى جانب الظروف السياسية والثقافية والاقتصادية المعقدة إلى اندلاع أعمال قتل واسعة والتي تطورت إلى إبادة الجماعية سنة 1994، ضمن حملة قتل منظمة لتصفية وإفناء الآخر بسبب الانتماء الإثني والعرقي.

بعد الإبادة الجماعية واجهت رواندا تحديات هائلة ومعالجة آثارها ولإعادة بناء المجتمع، حيث تبنت الحكومة الرواندية استراتيجية شاملة تعتمد على التنمية كركيزة لتحقيق السلام والوحدة الوطنية، وكما ركزت هذه الاستراتيجية على تعزيز المصالحة، بناء مؤسسات فعالة وشفافة، وتحسين الظروف المعيشية للسكان، وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد استطاعت رواندا من خلال هذه الجهود تحويل التنمية إلى أداة لتحقيق الاستقرار وبناء السلام المستدام.

2. أهمية الدراسة

تُعد دراسة التنمية وبناء السلام في إفريقيا من القضايا الأساسية والمحورية، فبالرغم من امتلاك القارة موارد طبيعية هائلة، إلا أنها تواجه تحديات متعددة، مثل الصراعات المسلحة، والفقر المدقع، والفساد السياسي، هذه التحديات المتداخلة تمثل إرثًا لتاريخ طويل من الاستعمار والنزاعات الإقليمية، التي أدت إلى إضعاف المؤسسات الحكومية وتقويض المجتمعات، وإن فهم الأسباب التي تكرّس هذه الأوضاع المعقدة يُعد خطوة أولى نحو صياغة حلول مستدامة.

تكمن أهمية الدراسة أيضًا في البحث عن الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى تجدد النزاعات في إفريقيا، مع وضع آليات فعّالة لبناء سلام مستدام، ويتطلب ذلك تعاونًا بين الفاعلين الدوليين والمجتمع المدني، مع التركيز على المبادرات المحلية والنظر إلى التنمية وبناء السلام كعملية مترابطة ومستمرة، وكما يكشف تحليل النزاعات في القارة عن علاقة عميقة بين التنمية وبناء السلام، حيث طالما اقتصر

مفهوم السلام على إدارة الصراعات المسلحة دون معالجة الأسباب الهيكلية لتكرارها مثل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتحمل الدراسة أهمية علمية وميدانية كبيرة حيث يُعتبر السلام حاجة إنسانية أساسية، فيما تُعد التنمية المحرك الرئيسي لتحقيقه، حيث تساهم التنمية في تعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء الثقة بين مكونات المجتمع، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة، وتؤكد تجربة رواندا أن التنمية المستدامة ليست هدفًا بحد ذاتها فقط بل وسيلة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى البعيد، مما يجعلها نموذجًا ملهمًا للدول الساعية إلى تجاوز النزاعات وبناء الدول.

3. مبررات اختبار الموضوع

تنقسم مبررات اختيار هذا الموضوع إلى دوافع ذاتية وموضوعية.

3.1. الموضوعية

- أهمية دراسة التنمية كمتغير علمي وحافز عملي في الدفع بعمليات السلام في القارة الإفريقية نظرا لارتباط العنف والحروب بالتخلف والفقر وتراجع مؤشرات التنمية.

- دراسة التطور النظري والميداني والمنهجي لبناء السلام والتنمية وتحليل العلاقة بينهما.

- إعطاء أهمية للتجارب والمقاربات الإفريقية في القضاء على العنف المجتمعي وتحقيق السلام والتنمية.

- تحليل النموذج الرواندي ودراسة هذه التجربة التي مكنت الدولة حكومة وشعبا من التغلب على إرثها التاريخي والتأسيس لدولة الرفاه والحق والقانون.

- البحث عن دور الحلول التقليدية والثقافة المحلية الإفريقية في بناء السلام، وتقييم البناء من الأسفل لتحويل النزاعات وتحقيق التنمية المستدامة.

3.2. الذاتية

- اهتمام الباحث بدراسات السلام خاصة مجال بناء السلام وصنع السلام، والرغبة في الاطلاع على مستجدات التطور المنهجي والنظري.

- الرغبة في التعمق في الدراسات الإفريقية، ودراسة التجارب المختلف في إفريقيا خاصة التي تدعم تطور القارة والمجتمعات وتحقق التنمية.

4. أدبيات الدراسة

شكل موضوع التنمية وبناء السلام في إفريقيا حقلا بحثيا واسعا، كما كانت روندا خاصة بعد الإبادة الجماعية ومسيرتها الاستثنائية في إعادة البناء موضوع بحث هام للدراسات الإفريقية والعالمية، وقد ساهم باحثون من مختلف المؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية في إنتاج كم هائل من الأبحاث والدراسات حول هذين الموضوعين، وقد استند هذا البحث إلى جزء من هذه الأدبيات الغنية.

- كتاب peace, conflict, and development in Africa من تحرير أريك ماكدونالز، وطوني كاربو وبمساهمة مجموعة من الباحثين، صدر عام 2011 عن جامعة السلام في سويسرا يتميز هذا الكتاب بدمجه بين النظرية والتطبيق، مما يجعله إضافة ثرية للأدبيات المتخصصة في دراسات السلام والنزاع في القارة الإفريقية، يتألف الكتاب من أحد عشر فصلًا تغطي مواضيع متنوعة تتعلق بالعلاقة بين التنمية وبناء السلام والعنف في السياق الإفريقي، يقدم الكتاب تحليلًا لأسباب الحروب الأهلية والتهديدات الأمنية، كما يسلط الضوء على دور العوامل الاقتصادية في إشعال النزاعات، كما يبحث في كيفية تأثير السياسات التنموية على جهود بناء السلام، ويشدد على أهمية التكامل بين استراتيجيات التنمية وبناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بما يسهم في تحقيق سلام مستدام.

- كتاب Peacebuilding & conflict transformation A resource book من تأليف كاترينا شيلينغ يهتم الكتاب بفهم تعقيدات بناء السلام وتحويل النزاعات، وخاصة في سياق الديناميكيات الاجتماعية، كما يتناول الكتاب الطبيعة المتعددة للسلام، ويستكشف أصوله وتعريفاته والنماذج المختلفة التي ظهرت بمرور الوقت، ويؤكد أن السلام ليس مجرد غياب النزاع، ولكنه ينطوي على خلق فعّال للظروف التي تعزز الانسجام والتعاون، يوفر الكتاب أدوات تحليلية مختلفة لتقييم النزاعات، مثل رسم خرائط النزاع وشجرة النزاع، لمساعدة الممارسين والباحثين على تحليل الصراعات ومعالجتها بشكل منهجي.

- بحث لـ: ماتس بيردال بعنوان: Peacebuilding and Development وهو فصل من كتاب International Development: Ideas, Experience, and Prospects الصادر سنة 2014 عن جامعة أكسفورد، يبحث في إشكالية رئيسة تتمثل في العلاقة بين التنمية والنظام السياسي والاستقرار، وذلك بمناقشة المواضيع ذات الصلة بين المجالين والظروف الدولية التي أدت إلى تعمق مناقشة العلاقة بينهما، ويؤكد على أهمية هذه العلاقة لصياغة استجابة متماسكة في حالة النزاع والعنف.

- ورقة بحثية قام بإعدادها تيلمان بروك وبتريسيا جوستينو وتشارلز باتريك مارتن بعنوان Conflict and development نشرت تحت رقم 178 سنة 2017 ضمن منشورات UNU-WIDER (المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع لجامعة الأمم المتحدة)، يتطرق الباحثين إلى أهمية العلاقة بين النزاع والتنمية من خلال أربعة محاور مهمة لدراسة هذه العلاقة وهي: التحول من الدراسات الكلية(الدولة) إلى الجزئية(المجتمع، أفراد)، والاعتراف بأهمية ودور المجتمع المدني، والتركيز على دور المؤسسات أثناء الحرب، ودور القطاع الخاص، ويرى الباحثين أهمية كبيرة للتنمية في انسياق المجتمع نحو العنف وكيف تدعم الخيارات التنموية والاقتصادية سبل العيش والسلام، ومن جهة أخرى يرى الباحثين أن الفهم المتكامل لألية التدخل الدولي في مجتمعات ما بعد النزاع ينطوي على فهم ألية الصراع المجتمعي ومنهجيته كدليل لفهم تطوره وكيف يؤثر على فترة ما بعد النزاع أين تتشكل التحالفات الاجتماعية والسياسية الجديدة وعلاقات السوق، حيث يوفر ذلك حسب الباحثين تحسينات على كيفية وتوقيت التدخل لتعزيز الأمن الاقتصادي للأشخاص المتضررين من النزاع.

- تقارير عن معهد الاقتصاد والسلام الدولي (IEP) هو مؤسسة فكرية مستقلة وغير ربحية، تأسست سنة 2007 مقره في سيدني بأستراليا وله مكاتب في ستة دول، وتصدر تقارير سنوية تتمحور حول: الإرهاب، والسلام، والتهديدات البيئية. كما يصدر مؤشرات حول الإرهاب الدولي، ومؤشر السلام الوطني والدولي، يهدف المعهد من خلال تقاريره والدراسات التي ينشرها الى تطوير أطر مفاهيمية لتعريف السلام وتوفير معايير لقياسه؛ والكشف عن العلاقات بين التنمية والسلام والازدهار، بالإضافة إلى تعزيز فهم أفضل للعوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية.

اعتمدنا في هذه الدراسة على تقرير المعهد لسنة 2017 بعنوان" قياس تكلفة بناء السلام" ويقدم دراسة واحصائيات لتكاليف التي قدمتها رواندا في مسيرتها بعد 1994 إلى غاية 2014، ومدى فعالية زيادة النفقات على عوائد السلام، وتقرير سنة 2023 بعنوان "تحليل التهديدات البيئية والمرونة والسلام" حيث يقدم تقييم التهديدات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي ومخاطر المياه والكوارث الطبيعية والضغط الديموغرافي وكيف تؤثر على الأمن المجتمعي والسلام.

- أطروحة دكتوراه لـ: سامانتا إيزقيل بعنوان: Peacebuilding in Post-Genocide Rwanda The Role of Cooperatives in the Restoration of Interpersonal Relationships ، وتم مناقشة الرسالة في جامعة جوتنبرغ بالسويد سنة 2009، بعد دراسة أسباب العنف والإبادة في رواندا 1994، تتطرق الباحثة لدور التعاونية المحلية في دفع عملية السلام بعد الإبادة الجماعية، ومن خلال الرسالة تمت

مناقشة العلاقات بين الأفراد وداخل المجتمع، وتوصلت إلى أن استعادة العلاقة بين الناجين ومرتكبي الإبادة يساهم في دفع التنمية والنمو، ويساهم في بناء السلام خاصة في القرى والمدن التي عرفت شرخ النسيج الاجتماعي بسب الإبادة، وعليه تؤكد الباحثة على أهمية الحلول المحلية والثقافة الأصيلة لمعالجة النزاعات داخل المجتمع الرواندي.

5. إشكالية الدراسة

لقد شهد حقل دراسات النزاع والسلام تغييرات جوهرية في العقود الأخيرة، حيث تحول التركيز من التحليلات العسكرية التقليدية إلى دراسة العوامل الجذرية التي تساهم في نشوء النزاعات واستمرارها، إن هذا التحول أدى إلى تزايد الوعي بأهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فهم ديناميات النزاعات، خاصة في السياقات الإفريقية التي تتسم بتشابك تعقيدات تاريخية وسياسية واجتماعية .

وفي هذا السياق برزت التنمية كعنصر محوري في معادلة السلام حيث أصبح من المتفق عليه أن التنمية تعد شرطا أساسيًا لتحقيق السلام الدائم.

وتتسم العلاقة بين التنمية وبناء السلام بالتداخل والتكامل، إذ لا يمكن الوصول إلى سلامٍ مستدام دون تنمية شاملة، ولا يمكن تحقيق تنميةٍ مستدامةٍ في غياب الأمن والاستقرار، فالتنمية بوصفها عملية مستمرة لا تقتصر على النمو الاقتصادي، بل تشمل أيضًا الجوانب البشرية والاجتماعية وتسهم في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل: الفقر والتهميش وعدم المساواة، في المقابل يساهم بناء السلام في تهيئة بيئة مناسبة لتحقيق التنمية، من خلال تعزيز الثقة بين مختلف شرائح المجتمع، وبناء المؤسسات القوية، وحماية حقوق الإنسان.

وتجسد تجربة رواندا نموذجا رائدا لكيفية الدمج بين جهود التنمية وبناء السلام، لتحقيق تحول مجتمعي شامل ومستدام، كما تظهر هذه التجربة أن التنمية وبناء السلام ليسا مسارين منفصلين بل هما ركيزتان متكاملتان لتحقيق التغيير الإيجابي والاستقرار على المدى الطويل، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تؤثر التنمية في عمليات بناء السلام في إفريقيا؟ وكيف دعمت رواندا جهود بناء السلام من خلال التنمية؟

وندرج مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- فما تتمثل علاقة التنمية بالسلام في إفريقيا؟
- كيف يمكن للتنمية أن تساهم في تخفيف النزاعات وتعزيز بناء السلام في إفريقيا؟
- ما هي مضامين وأبعاد التنمية في مناطق ما بعد النزاع في إفريقيا ؟
- ما مدى فعالية التنمية كألية لبناء السلام في إفريقيا ورواندا؟
- ما هو دور المجتمع والثقافة المحلية في تعزيز التنمية وبناء السلام في إفريقيا ورواندا خاصة؟

6. فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية السابقة نبني الفرضية التالية:

تعزز مبادرات التنمية التي تترافق مع استراتيجيات بناء السلام بشكل كبير الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي في الدول الإفريقية.

الفرضيات الفرعية:

- توجد علاقة تبادلية إيجابية وضرورية بين تحقيق التنمية الشاملة وبين استدامة واستقرار السلام في الدول الإفريقية.
- التنمية الشاملة التي تركز على التغيير الهيكلي يمكن أن تقلل من المظالم التي تؤدي إلى الصراع، من خلال معالجة الفوارق المختلفة وتساهم في خلق بيئة سلمية ومستقرة.
- يمكن لبرامج التنمية التي تشرك الفئات المهمشة وتهتم بالثقافة والتقاليد المحلية، أن تؤدي إلى نتائج أكثر فعالية لبناء السلام وتعزز الشعور بالملكية، وهوما يقلل من احتمالية تجدد النزاع أو تكراره.
- تعد التنمية آلية فعالة لبناء السلام المستدام في سياقات ما بعد النزاع مثل رواندا، شريطة أن تكون مدعومة بإرادة سياسية قوية نحو الوحدة الوطنية والحكم الراشد.
- وعي القيادة والمجتمع الرواندي باستراتيجيات التنمية الشاملة التي تدمج في بناء السلام خاصة مع مرافقتها للثقافة المحلية زاد من فرص نجاح التنمية وتحقيق عوائد إيجابية للسلام.
- تلعب الآليات الاجتماعية والثقافية والمؤسسات التقليدية المحلية في إفريقيا وخاصة في رواندا دورا أساسيا في تعزيز المصالحة وتأصيل ملكية برامج التنمية وبناء السلام.

7. الإطار النظري والمنهجي للدراسة

تحتكم طبيعة الدراسة والأهداف المحددة لها إلى إطار نظري ومنهجي ومداخل ومقاربات نظرية، وعلى هذا الأساس اعتمدنا على ما يلي نظريا ومنهجيا:

7.1. الإطار النظري

1.1.7. النظرية البنائية

تُركز النظرية البنائية على استيعاب الفواعل الجديدة في العلاقات الدولية، مع الاهتمام بتفاعلاتها المستمدة من حقيقتها الاجتماعية، وتُعد هذه النظرية وسطية بين النظريات التأملية والتفسيرية، حيث تضع الأفكار في صميم اهتماماتها باعتبارها عاملا محوريا في تشكيل البناء المجتمعي للمجتمعات وكذلك للمجتمع الدولي.

لقد لعبت الأفكار المختلفة دورًا بارزًا في نشوب النزاعات الحديثة، لا سيما في إفريقيا، فالإلغاء المتعمد لمجموعة ما أو الحد من فرص نموها من خلال ممارسات سياسية واقتصادية ضاغطة، أسفر عن تفجر العديد من المناطق وانخراطها في نزاعات طويلة الأمد ومتكررة.

إن اعتماد النظرية البنائية كإطار لتحليل النزاع الرواندي أو النزاعات الإفريقية بشكل عام، يعطينا فهما عميقا لتأثير إعادة تعريف الهوية وتشكل الأفكار على انزلاق رواندا نحو الإبادة الجماعية، كما أن الجهود اللاحقة لإعادة بناء العلاقات وتوجيه الأفكار والمعتقدات بعد الابادة أسهم في تبني منهج يقوم على البناء وإعادة التشييد، وهو ما ساعد في تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار.

2.1.7. المقاربة الواقعية الاثنية

تعتبر المدرسة الواقعية أساسية وركيزة هامة في دراسة العلاقات الدولية، وقد واكبت مختلف التطورات والتغيرات السياسية الدولية، وتجددت الأفكار النظرية للواقعية بعد الحرب الباردة وفق لما يمليه فهم الواقعيين للبيئة الدولية آنذاك، فمع انهيار الاتحاد السوفياتي وتهالك الدولة الأمة في أروبا الشرقية وإفريقيا، كان لابد من إعادة التفكير في وحدة التحليل المبنية على الدولة كفاعل وبنية أساسية للعلاقات الدولية، وفي هذا الاطار برزت المقاربة الاثنو- واقعية أعطت اهتماما كبيرا بالدور الذي تلعبه الهويات الثقافية والإثنية في تشكيل سلوك الدول وتأثيرها على العلاقات الدولية، وتأخذ في الاعتبار العوامل الثقافية والإيديولوجية التي تشكل تصورات الدول عن الذات والآخر.

قد حاول باري بوزان إيجاد رؤيا للأمن تشمل جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، وايلاء الاهتمام بالأمن المجتمعي الذي ينطق من حدود التهديدات التي تمس العرق والاثنية.

3.1.7. مقاربة الاقتصاد السياسي

تعتبر نظرية الاقتصاد السياسي بمختلف توجهاتها الماركسية والليبرالية أن الاقتصاد والتنمية له دور أساسي في توجيه السياسة ومؤسساتها وتشكيل السلوك وبناء الثقافة السياسية، وتهتم وتدرس هذه المقاربة دور التنمية في الترسيخ الانتقال والتحول الديمقراطي والحكم الراشد، كما تركز على ربط التنمية بعوائد سياسية وثقافية.

إن الدول الإفريقية التي تعرف تراجع مستويات التنمية وانخفاض مستوى المعيشة تتدنى فيها كذلك مؤشرات الديمقراطية مثل الانتخابات والتداول على السلطة، وتنعدم فيها أسس الحكم الراشد، لذلك تسعى الدول المانحة والمؤسسات الدولية للتنمية الحكومية وغير الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاهتمام بالبرامج والمقاربات التنموية كأداة مستقبلية لتحسين نوعية الحكم ودمقرطة الأنظمة السياسية وتحقيق السلام.

4.1.7. مقاربة بناء السلام الليبرالي

تُعتبر هذه المقاربة امتدادًا لنظرية السلام الديمقراطي التي تستند إلى أسس الفكر الليبرالي، وقد أسهمت نهاية الحرب الباردة في تعزيز انتشار هذا التوجه عالميا، مما جعله نموذجًا معتمدًا على مستوى العالم، وقد تم اعتماد السلام الليبرالي كمفهوم سياسي وأساس للتنمية والديمقراطية خلال مؤتمر فيينا سنة 1993 .

وتعتمد برامج وعمليات السلام ذات التوجه الليبرالي على التزام المانحين والعاملين في الميدان بترويج العلاقات التي تستند إلى القيم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة، والحكم الراشد، واقتصاد السوق حيث تعتبر التنمية آلية (أو شرطا مخففا) لتحقيق السلام والأمن.

لكن تم انتقاد هذا المنظور للسلام بسبب تجاهله للأدوار التي تقوم بها الفواعل المحلية، واختزاله للثقافة والحلول والبرامج المحلية، على النقيض من ذلك ظهر توجه بناء السلام الهجين الذي يعطي للمبادرات المحلية أهمية خاصة في خلق ثقافة السلام والقضاء على العنف المتكرر والمتجدد من خلال دمج متكامل للمبادرات الدولية والمحلية.

5.1.7.المقاربة الإفريقية للسلام

تركز هذه المقاربة على السلام والتنمية في السياق الإفريقي، وهي تمثل تراثا شفهيا يتضمن روايات وحكمًا وثقافة الأجداد، ولا تُعتبر هذه المقاربة مبنية على الأسس العلمية المتعارف عليها أكاديميا، بل تعتمد على فلسفة الأوبانتو وهي نتاج أعمال وفكر الفيلسوف الجنوب إفريقي ديزموند توتو وتعتبر مفهوم فلسفي وثقافي إفريقي يعنى بالتضامن والتعاون والسلام.

وتعد الأوبانتو جزءا من الهوية الثقافية الإفريقية، حيث تؤكد على الروابط الاجتماعية والتضامن بين الأفراد والمجتمعات كما تقوم على فكرة أن السلام لا يمكن تحقيقه بمعزل عن التنمية والعدالة الاجتماعية، ومع ذلك لا يمكن حصر المنظور الإفريقي في ثقافة الأوبانتو فقط، فكل إقليم أو إثنية في إفريقيا تتميز بفلسفتها الخاصة للسلام، مثل المبادرات في رواندا وأهمها محاكم الجاكاكا، والتقاليد القبلية لحل النزاعات في شمال نيجيريا، وفي أوغندا، وفي الصومال على سبيل المثال.

ويعتبر الحوار والتعاون بين الدول والشعوب الإفريقية وكذلك بين المجتمع المدني متطلبا هاما لتعزيز التنمية وبناء السلام وتحقيق الأهداف المشتركة للأفارقة، وتُعتبر المقاربة الإفريقية أن السلام والتنمية جزءًا لا يتجزأ من بعضهما البعض، حيث تُعتبر الأوبانتو والقيم الإفريقية الأخرى أساسًا لتحقيق السلام والازدهار في القارة الإفريقية.

6.1.7. مقاربة السلام الإيجابي

إن الفكرة الأساسية لمقاربة السلام الإيجابي تكمن في تدعيم ركائز العدالة والمشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع، وتميز هذه المقاربة بين السلام السلبي وهو وقف و/ أو عدم وجود العنف. والسلام الإيجابي الذي يعني غياب صور العنف الهيكلي ووجود العدالة الاجتماعية.

7.1.7.مقاربة تحويل النزاع

يعتبر تحويل النزاع نهج شامل حيث يتناول مجموعة من الأبعاد المختلفة للنزاع، ويرى المنظرون من أمثال ميال، ورامسبوثام و ودهاوس، أن تحويل النزاع يتم بالانتقال من القضايا البسيطة إلى العامة، ومن المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، ومن القاعدة الشعبية إلى النخبة، ويستهدف من خلال عملية التحويل تطوير القدرات ودعم التغيير الهيكلي، فعملية التحويل تكون قبل العنف وبعده، وتتم بمعالجة الأسباب الجذرية له.

2.7. مناهج الدراسة

1.2.7 . المنهج التاريخي

لقد اعتمدنا المنهج التاريخي في هذه الدراسة لتحليل التطورات التاريخية وتقديم فهم شامل للأحداث في رواندا خاصة، كما يساهم فهم التتابع التاريخي للظواهر في فهم الأحداث التي شكلت الحاضر في رواندا؛ وتفسير التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية، ومن جهة أخرى يسمح اعتمد هذا المنهج من رصد وتحليل التطور التاريخي للفكر التنموي وكذا تتبع تطور أساليب وممارسة بناء السلام.

2.2.7 . منهج دراسة الحالة

يقوم هذا المنهج على دراسة حالة معينة سواء كانت فرد أو دولة أو هيئة، من خلال دراسة وتحليل مختلف المعلومات ومناقشتها، وهو مناسب لدراسة حالة رواندا خاصة أنه يبحث فيه الكثير من المتغيرات والعوامل المترابطة، ويخدم الأهداف المحددة لهذه الدراسة.

3.2.7. المنهج المقارن

لقد تم الاعتماد على هذا المنهج لغرض الكشف عن التغيير في الفكر التنموي في كل مرحلة من خلال الأساليب والمناهج والأليات المعتمدة في كل حقبة، والكشف عن التنقيح المستمر في آليات بناء السلام منذ ظهوره، وكيف أدت التراكمات المستمرة والخبرات لتأكيد أهمية صياغة استجابة متماسكة ومترابطة لدمج مجالي التنمية وبناء السلام على المستوى الميداني والعلمي.

كما قمنا بالاعتماد على أدوات بحثية مثل: مثل تحليل المضمون حيث قمنا بتحليل وثائق وبيانات وتقارير، التي تم إصدارها من قبل الجهات المختصة، والتي تعني بقضايا التنمية وبناء السلام كما كان مهم الاطلاع ومناقشة تقارير وبيانات الحكومة الرواندية أو الأجهزة الرسمية فيما يخص القضايا والموضوعات التي تساعد في توسيع فهمنا لاستراتيجيات التي تم تبنيها في البلاد.

8. مصطلحات الدراسة

1.8. التنمية

تعتبر التنمية بأنها العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور، وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية؛ بالاعتماد على

المجهودات الحكومية والمحلية، ويأمل من هذه العملية أن تمكن الناس المقصودين بها من كسب قدر أكبر من القدرات لمواجهة المشكلات.

8.2. بناء السلام

يعتبر بناء السلام منهج وعملية مستمرة؛ تتبع استراتيجية وخطط شاملة طويلة المدى لتحقيق سلام مستدام في بيئات ما بعد النزاع، كما تهدف عملية السلام منع عودة العنف وتكرار النزاع أو تجدده، تكون عمليات السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، أو بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والحكومية وغير الحكومية الدولية والمحلية دون استثناء الفواعل غير الرسمية ودور الفواعل المحلية في العملية.

8.3. ما بعد النزاع

يشير مفهوم ما بعد النزاع إلى الفترة الموالية لنهاية النزاع في بلد معين، ومن الصعب تحديد بدقة بداية الفترة، فغالبا ما يكون من الصعب تحديد تاريخ دقيق حتى بعد توقيع اتفاق السلام ووقف اطلاق النار فقد تستمر في أعمال العنف لفترات، وتحدد الفترة غالبا بحدثين رئيسيين: الفترة المباشرة بعد انتصار تاريخي لأحد الأطراف كسقوط العاصمة أو مقر سياسي؛ أو توقيع اتفاقية شاملة بين الأطراف المتحاربة.

4.8. الإبادة الجماعية

لقد جاء في تعريف للأمم المتحدة للإبادة الجماعية بأنها جريمة دولية جسيمة تتمثل في ارتكاب أفعال معينة، بقصد تدمير كلي أو جزئي لجماعة محددة على أساس عرقي أو قومي أو إثني أو ديني، وتشمل هذه الأفعال القتل، والإيذاء الجسيم، وفرض ظروف معيشية قاسية، ومنع الولادات، ونقل الأطفال قسرا، وتعتبر هذه الجريمة انتهاكا صارخا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقع مسؤولية منعها ومعاقبة مرتكبيها على عاتق المجتمع الدولي.

9. الاطار الزماني والمكاني للدراسة

9.1. الإطار الزماني

يتحدد الإطار الزمني لهذه الدراسة بالتركيز على مرحلة بالغة الأهمية من تطور مفهوم بناء السلام والتنمية في إفريقيا عامة وفي رواندا بصفة خاصة، وتبدأ المرجعية التاريخية العامة للبحث من عام 1992 الذي يمثل نقطة تحول دولية بإعلان خطة السلام الأممية، والتي شكّلت المنطلق العلمي والميداني العام لجهود بناء السلام.

كما ينطلق التركيز البحثي لدراسة حالة رواندا من عام 1994، وهو العام الذي شهد الإبادة الجماعية في رواندا، ليتناول التجربة الرواندية في مجالي التنمية وبناء السلام مابعد الإبادة يمتد هذا الإطار الزمني ليشمل التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تبلورت في رواندا حتى وقت إنجاز البحث الحالي (2025)، مما يسمح بتحليل شامل لظروف إفريقيا ورواندا وتأثيرها الهام على الأوضاع العامة والنتائج المتحققة.

2.9. الإطار المكاني

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل حالة القارة الإفريقية التي تضم 54 دولة، مع الأخذ في الاعتبار التنوع الكبير بين هذه الدول، وعلى الرغم من صعوبة تعميم نتائج دراسة إقليم أو دولة على كامل القارة، إلا أن هناك بعض السمات المشتركة التي يمكن تحديدها، مثل انتشار الانقلابات العسكرية والفقر والحروب، وقد أدى هذا التعميم إلى تصنيف الأنظمة السياسية في إفريقيا ضمن نماذج محددة مثل الأنظمة الأبوية والحكم الشخصي، وتصنيف النزاعات إلى نزاعات أهلية وإثنية.

وتقسم القارة الإفريقية عادة إلى خمسة أقاليم وهي الشمال، والشرق، والغرب، والوسط والجنوب، ويعتمد الباحثون والمؤسسات الدولية على هذا التقسيم في دراساتهم وتحليلاتهم، وتعتبر رواندا كإطار مكاني وحيز جغرافي للدراسة، وتكتسب من خلال موقعها الاستراتيجي في وسط إقليم البحيرات العظمى موقعا مؤثرا في مختلف الحركات داخل هذا الإقليم، كما حققت رواندا قفزات نوعية في مسيرتها التنموية بعد عام 1994، مما جعلها نموذجًا يحتذى به في المنطقة وفي إفريقيا.

10. هيكل الدراسة

لقد قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول التنمية وبناء السلام كمقاربة معرفية من خلال ثلاث مباحث، بداية بتحديد ماهية التنمية والتطور التاريخي للمفهوم والسياق الدولي والنظري المؤثر على تغير وتطور متغيرات ومؤشرات التنمية، ثم تناولنا بناء السلام من حيث التطور الأنطولوجي والابستمولجي والمقاربات النظرية التي تهتم بهذا المجال، أما المبحث الثالث فقد قمنا بتحليل العلاقة بين التنمية وبناء السلام والأمن من خلال مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المتبادل بين المجالين وكيف يوجه ويدعم الباحثين الأكاديميين والعامليين في الميدان تعزيز هذه التشابكية.

ونتناول في الفصل الثاني العلاقة المعقدة بين الفقر والنزاع في إفريقيا، مع التركيز على العنف البنيوي الناتج عن أوجه القصور في التنمية بمختلف مجالاتها، وقد حول هذا الوضع القارة إلى بيئة

خصبة للنزاعات والتهديدات الجديدة، كما تم استكشاف دور التنمية في إعادة بناء النسيج الاجتماعي واستعادة السلام بعد انتهاء النزاعات، من خلال استثمار العوائد التنموية في بناء السلام، وقد أظهر التحليل أن التنمية الشاملة تساهم في خفض مؤشرات العنف، والقضاء على العوامل المحفزة على نشوب النزاعات وتكرارها، وأخيرا تم تسليط الضوء على أهمية الحلول الإفريقية سواء الرسمية أو الشعبية في مجال التنمية وبناء السلام، مع التركيز على دور الثقافة والتقاليد المحلية والشعبية في تعزيز السلم الاجتماعي.

أما الفصل الأخير خصصناه لدراسة التجربة الرواندية واستراتيجياتها التنموية وألياتها لبناء السلام بعد الإبادة الجماعية سنة 1994، حيث قمنا بمناقشة الأسباب المختلفة للنزاع في رواندا وتداعياته على كيان الدولة ومقومات المجتمع، ثم انتقلنا لدراسة الألليات والاستراتيجيات الشاملة التي اعتمدتنا رواندا لاستعادة السلام والرفاه، وذلك من خلال تحليل عوائد التنمية على بناء السلام والأمن، وكذلك تناولنا الاسهامات الكبيرة والشهيرة للحلول التقليدية المنبثقة من ثقافة وتقاليد الشعب الرواندي وأهميتها في استرداد العلاقات المجتمعية والتغلب على ثقل الإرث التاريخي للدولة.

الفصل الأول: التنمية وبناء السلام مقاربة معرفية

إن البحث في العلاقة بين التنمية وبناء السلام كمسألة ذات أهمية متزايدة، يتطلب فهمًا دقيقا ومتكاملا لهذا المجال، حيث تعتبر التنمية قاعدة أساسية لتحقيق السلام المستدام، فتسهم في تحسين الظروف المعيشية والتقليل من الفقر والحد من التوترات الاجتماعية، وفي المقابل يعتقد أن السلام شرطا أساسيا لخلق بيئة مستقرة تمكّن من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد تطورت الدراسات المتعلقة بهذين المفهومين، مما أدى إلى تعدد وتنوع الدلالات المرتبطة بهما، حيث ساهمت التغيرات المختلفة في كافة المجالات خاصة منها الاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى التقدم في النظريات العلمية، في إعادة تشكيل وتوسيع الفهم العام لمفاهيم التنمية وبناء السلام، وإن فهم السياق التاريخي والثقافي الذي نشأت فيه هذه المفاهيم أمر بالغ الأهمية لمواكبة هذا التطور المستمر في الدلالات والمقاربات.

ونتناول في هذا الفصل المصطلحات المتعلقة بهذين المجالين، وتوضيح العلاقة بينهما من خلال استقراء التطورات النظرية والمنهجية التي شكلت فهمنا لهذه العلاقة، مع التركيز على تحديد حدود هذه العلاقة الديناميكية في سياق البيئة الإفريقية المتغيرة باستمرار.

1.1. ماهية التنمية

يُستخدم مصطلح "التنمية" على نطاق واسع في مختلف العلوم التطبيقية والاجتماعية والإنسانية، لكنه لا يحمل المعنى ذاته في جميع هذه المجالات، حيث يتغير مفهومه وفقًا لتنوع السياقات وطرق استخدامه، كما أدى تطور الفكر التنموي إلى ظهور مجموعة من المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالتنمية مثل النمو والتطور والتغيير والتحديث، فتعريف المصطلحات بدقة أمر بالغ الأهمية لفهم أعمق لجوانب العملية التنموية.

1.1.1. تعريف التنمية

أدى الاختلاف المنهجي والنظري بين المنظرين المهتمين بالتنمية إلى التباين في تعاريفها، حيث تنعكس اتجاهات وايديولوجيات المفكرين والسياق التاريخي وكذا الانتماء والمقاربة النظرية التي يعتمدونها في الإنتاج الفكري والبحث العلمي.

- **لغة**

في اللغة العربية، يُتَأْتَى مصطلح التنمية من المصدر النماء، وينمو نمواً بمعنى الازدياد، وارتفع الشيء وعلا وزاد فهو يُنَمَّى، والتنمية من الفعل نما ينمو بمعنى زاد، وربى وكثر، وهذا كما جاء في معجم لسان العرب "لابن منظور "(*ابن منظور، 1981، ص 4551*).

أما في اللغة الإنجليزية فكلمة Development معناه يحسن، وينمي، يشير إلى عملية إكمال شيء ما وإزالة أي عيوب أو نقص فيه (دنس، 2014، ص 385)، تم استخدام مصطلح "التنمية" للإشارة إلى سلسلة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية الهادفة لزيادة مقدرة المجتمع على التطور المستمر بغرض تحسين جودة الحياة وتلبية الاحتياجات الأساسية المتزايدة عبر الوقت، وتشمل التنمية توظيف وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة واستدامة، كما أن التنمية البشرية والمؤسسية المستمرة تلعب دورًا من خلال بناء القدرات والمعارف والمهارات داخل المجتمع (عارف، 2009، ص 13).

- **اصطلاحا**

تعريف التنمية بكونها العملية التي تهدف إلى تحقيق تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للأفراد ومجتمعاتهم المحلية أو الإقليمية، وذلك من خلال تنفيذ سياسات وبرامج عامة بدعم ومساهمة الجهود الحكومية والمحلية، ويهدف هذا التحول إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة للتعامل بكفاءة أكبر مع التحديات المختلفة. وبالتالي، فإن التنمية تسعى إلى تعزيز رفاهية الأفراد وتحسين مستوى المعيشة بشكل دائم ومستدام (بدران، 2014، ص 07).

ويشير التعريف السابق إلى أن التنمية على وجه أوسع وأشمل هي عملية موجهة للمجتمع تهدف إلى تحسين حياة الناس في مختلف المجالات، وتلعب الحكومة والجهات المحلية دورًا أساسيًا في دفع هذه العملية وتحسين مردوديتها على الناس وبيئتهم، كما تمكن التنمية الأفراد والمجتمعات من مواجهة وحل مختلف المشكلات والتحديات.

وتصف المنظمة الدولية للتعاون والتنمية CAD في تعريفها للتنمية بأنها عملية متكاملة تجمع بين الاستقرار السياسي من خلال الإدارة الجيدة للشؤون العامة ومشاركة السكان والاستثمار في الموارد البشرية واقتصاد السوق والقطاع الخاص والاهتمام بالبيئة .(Legouté, 2001, p 30)

يعكس التعريف تبني المنظمة لمنهج ليبرالي في فهم التنمية، حيث تركز على الأبعاد السياسية والاقتصادية مع مراعاة الجوانب البشرية والبيئية، مما يظهر رؤية متكاملة تتجاوز الأطر التقليدية التي كانت تقتصر غالبًا على النمو الاقتصادي البحت، وتعتمد المنظمة على مبادئ الحكم الراشد، الذي يشمل الشفافية والمساءلة والمشاركة، وحرية السوق التي تعزز الابتكار والكفاءة، ودور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية والمشاركة الفعالة .

وتُعتبر هذه القطاعات الثلاثة أي الحكم الراشد، حرية السوق، والمجتمع المدني، أساسية لتعزيز التنمية المستدامة، فهي تخلق بيئة مواتية لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المعيشية وحماية الموارد الطبيعية، مما يسهم في تقدم المجتمعات بشكل عام، ومن خلال هذا النهج، تسعى المنظمة لتقديم إطار عمل يدعم الدول في سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل متوازن وشامل.

من جهة أخرى، اعتمد **أمارتيا صن Amartya sen** في تعريفه للتنمية على مفهوم" الحرية" وقد تضمن ذلك في كتاب "التنمية كحرية" (Development as Freedom) الذي صدر سنة 1999، وفي مقاله المعنون بـ "التنمية كحرية: مقدمة" (Development as Freedom: A Brief Overview)، حيث عرفها على أنها توسيع مجال الخيارات والفرص المتاحة أمام البشر، فالتنمية بحسب تعريفه لا تقتصر على مؤشرات النمو الاقتصادي فحسب، بل تشمل معايير المعيشة وتحسين الحقوق والحريات وتعزيز المساواة الاجتماعية، ويستند هذا التعريف إلى اعتبار الإنسان كائنًا حرًا بامتياز، حيث تمثل الحرية القدرة على اختيار ما نرغب فيه والعيش طبقا لهويتنا، فإن التنمية تتمثل في إزالة القيود والعوائق التي تحد من ممارسة الإنسان لحريته في اختيار الطريق التي يريدها (sun, 1999, p 3).

وعليه، فإن التنمية تؤدي إلى إزالة القيود التي تعوق الإنسان، مما يمنحه مساحة أكبر لممارسة اختياراته وطموحاته، وتشمل هذه العوائق بالأساس: الفقر، والجهل، والمرض، والبطالة، والاضطهاد، والظلم، ويمكن تقسيم تعريف أمارتيا صن إلى ثلاثة عناصر أساسية:

- توسيع نطاق الخيارات: وتشمل زيادة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المتاحة للأفراد.
- حرية الاختيار: تعزيز قدرة الناس على اختيار طرق عيشتهم بدون قيود.
- تحقيق الأهداف الشخصية: مثل النمو الذاتي وتحسين المستوى.

ويمكن القول إن تعريف أمارتيا صن للتنمية قد أحدث نقلة نوعية في فهمنا لهذا المفهوم، حيث أكّد بشكل رئيسي على وضع الإنسان في محور العملية التنموية والاهتمام بالجوانب التي تحسن حياته، كما تجاوز النظرة التقليدية التي كانت تركز على النمو الاقتصادي لتشمل أهدافًا أوسع مثل تعزيز الحقوق والمساواة.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التنمية على أنها عملية تحول مستمرة ومخططة، تهدف إلى تحسين حياة الأفراد والمجتمعات من خلال تلبية احتياجاتهم المتنوعة، وتشمل مجموعة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تسعى إلى تحقيق التقدم والازدهار، وبالتالي فإن التنمية ليست مجرد زيادة في الناتج المحلي، بل هي عملية شاملة تتضمن تحسين نوعية الحياة، وتمكين الأفراد، وحماية البيئة (بدران، 2014، ص 221).

عموماً، فالتنمية هي مجموعة متنوعة ومعقدة من الموارد الاقتصادية والمالية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي والموارد المجتمعية، التي تشمل القيم والهوية الثقافية للمجتمع ومدى دعمها أو عرقلتها لعملية التنمية، كما تعتمد في تفاعلها على تأثير النظام السياسي ومؤسساته، بالإضافة إلى المدخلات من البيئة الداخلية والدولية.

وتتفاوت دلالة مفهوم التنمية بين مختلف العلوم والتخصصات، سواء من حيث المعاني التي يحملها أو المتغيرات التي تشير إليها، أو حتى المؤشرات الكيفية والكمية التي يمكن أن تتطور أو تنشأ من خلال التنمية، ومهما كانت طبيعة التنمية سواء كانت مجرد شعار حكومي، أو مسعى وطني، أو دولي، أو إنساني، فإنها ترتكز على مجموعة متكاملة من المقومات التي تتكافل لضمان نجاح مسارها أو فشلها.

من ناحية أخرى، يرى ساندرز أن التنمية هي عملية تعاونية شاملة تهدف إلى استثمار طاقات الجميع لتحقيق رفاهية الجميع، مع التركيز بشكل خاص على تمكين الفئات المستضعفة وفتح آفاق جديدة أمامها، وبناء عليه يمكن تحديد أبعادا وأهداف للتنمية الاجتماعية وهي:

- التنمية كهدف: من خلال التغيير الذي يحدثه على مستوى المجتمع والفرد.
- كمنهج التنمية: يعتبر غاية في حد ذاته، أي تعريف بالآثار المترتبة عن العملية التنموية، وتحديد الممارسات التنموية مجموعة التدابير التي تتجه نحوها.

- برنامج التنمية: يتضمن مجموعة من التخصصات والسياسات والاستراتيجيات التي تجسد المبادرات التنموية المستهدفة.
- التنمية كحركة: عبارة عن التزام القائمين عليها بالبرامج والخطط المسطرة والمنظمة، وهوما يخلق تنظيما عاما للعملية التنموية.

إن التعريفات السابقة تشير إلى إمكانية خلط الباحثين بين مفهوم التنمية ومصطلحات ذات الصلة به كالنمو، التحديث، التطور، التغيير، كما تجدر الإشارة كذلك لارتباط المفهوم بمصطلحات ذات أهمية تكون دائما في سياق البحث العلمي والنظري للتنمية وهي: التخلف، البلدان النامية.

1.1.1.1. النمو

يتشابك مصطلحا النمو والتنمية، حيث يشير النمو إلى الجانب الديناميكي للنظام، والتغيرات التي تحدث داخله ، او كنتيجة للاستجابة للتغيرات الخارجية وهو يعكس مقدار قدرات النظام السياسي والاجتماعي، أما التنمية فتركز على العملية المخططة و المعدة مسبقا لهدف تلبية(عبد الكافي، 2005، ص 496).

وعليه تشمل التنمية بصفة عامة النمو إضافة إلى التغيرات الهيكلية واسعة النطاق في مختلف المجالات، أما النمو فهو يعني زيادة الناتج المحلي على المدى الطويل، ورغم ذلك يُستخدم المصطلحان بشكل متبادل في العديد من السياقات.

ويعرف سيمون كازنت Simon Casent النمو على أنه زيادة مستمرة وعلى المدى الطويل في إنتاج المواد الاقتصادية، وذلك باستخدام التقنيات المتقدمة والتكييف الهيكلي والأيديولوجي اللازم لها (خشيب، 2014)، وعليه يعتمد النمو على تكامل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وتطور التقنية وتوظيفها بشكل فعال لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستقر.

وتنوه هيكسMrs Hicks أن مصطلح "التنمية" يُستخدم عادة للإشارة إلى البلدان النامية، بينما يُشير مصطلح "النمو" إلى الدول المتقدمة، وتوضح أن التنمية هي عملية مخططة ذات طابع اجتماعي تهدف إلى تحقيق تغيير هيكلي شامل في المجتمع بأبعاده المختلفة، وتشمل أيضًا جانب النمو الاقتصادي (القريشي،2007، ص 125).

2.1.1.1. التحديث Modernization

يدل التحديث على عملية تحول شاملة تتضمن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي نقل المجتمع من المستوى التقليدي إلى المستوى الحضاري، ويشتمل هذا التحول على العديد من الأبعاد الاقتصادية مثل التصنيع والتمدن، وزيادة استخدام التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تطبيق المبادئ العلمية والتكنولوجية في المجالات الاجتماعية والثقافية.

ويقترح جوزيف لابالومبارا Joseph Lapalombara التوقف عن استخدام مصطلح "التحديث" للأسباب التالية (طاشمة، 2011، ص 12) :

- يمكن أن يحدث الارتباك نتيجة لاستبدال الأنظمة السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية وتحديثها، خصوصا عندما اعتبار أن النظام السياسي الغربي هو النموذج الأمثل.
- الاعتماد على المعايير الأنجلوساكسونية والأمريكية في تقييم التحديث.
- الإيحاء بأن هناك مسار واحد محدد وضروري للتطور السياسي يتمثل في اتباع الفكرة الغربية.

بالتالي يستند النموذج التحديثي الغربي على فكرة أن الحضارة الغربية تُعتبر نموذجا للتقدم والتطور، حيث يعتقد أن الدول النامية يمكنها مواكبة دور الغرب من خلال اعتماد نهج التطور الغربي، مع التركيز على التطور الاقتصادي والتعليم والاستقلال السياسي والانتقال نحو المفاهيم الديمقراطية.

3.1.1.1. التطور Evolution

تلعب عملية التطور دورًا أساسيًا في تحقيق التنمية الكاملة والمستدامة، حيث تسهم في رفع مستوى جودة الحياة وتوسيع فرص العمل، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على البيئة، من خلال هذه العملية يتحقق النمو الاقتصادي المستدام إلى جانب التطور الإنساني.

ويمكن ترجمة كلمة التطور من اللغة الإنجليزية بأشكال مختلفة، حسب سياق ظهورها:

- Evolution: تشير إلى التطور البيولوجي، أي التغييرات التي تحدث في الكائنات الحية عبر الزمن.
- Progress : تشير إلى التقدم أو التحسين التدريجي.
- Development: تدل على النمو والتغير التدريجيين، ويمكن أن تشمل كافة جوانب الحياة، مثل المجتمع والاقتصاد والثقافة.

يعرف التطور في مجال التنمية بأنه التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يؤدي إلى تحسين حياة الناس، ويشمل هذا التغيير مجموعة واسعة من الجوانب مثل(Jolly, 2000) :

- التنمية الاقتصادية: ويشمل ذلك النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وتحسين مستوى الحياة.
- التنمية الاجتماعية: وتشتمل على زيادة التعليم وتغير أنماط الزواج والأسرة، وظهور طبقات اجتماعية جديدة.
- التنمية الثقافية: تتضمن انتشار قيم مثل الفردية، والعلمانية، والحداثة.

4.1.1.1. التغييرChange

يشير التغيير إلى إحداث تحول إيجابي أو سلبي، ويرى جيلبرت ريست Gilbert Rest أن التنمية لها علاقة بدمج مفهوم التغيير داخل عملية التطور الطبيعي، مما يسهل انتقال عملية التنمية من مرحلة التطور الطبيعي إلى محاولة تحقيق تغيير اجتماعي، ونتيجة لذلك أصبح مفهوما التطور والتغيير الاجتماعي من خصائص ودلالات التنمية.

ويُقصد بمصطلح "التغيير الاقتصادي والاجتماعي" تلك المرحلة من عملية التحديث التي تتضمن سلسلة من التغيرات في المجتمع؛ حيث يُقاس مستوى التصنيع والتنمية التجارية والزراعية، كما يُقاس مدى اعتماد المجتمع على وسائل الاتصال، بالإضافة إلى قياس التحسن في الأوضاع الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وإن أهمية هذا التغيير تكمن في تأثيره على الهيكل السياسي والمجتمعي، حيث يكون التغيير السياسي من خلال التحديث والتنمية السياسية اللذين يعدان المجتمع لهذا التغيير عبر ترشيد السلطة وتنويع الأدوار المؤسسية وزيادة المشاركة السياسية(دنس، 2014، ص385).

5.1.1.1. التخلف underdevloped

اكتسب مفهوم "التخلف" اهتماما كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تمت مناقشة هذا المفهوم في العديد من المجالات مثل العلوم علم السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع، يشير المصطلح في اللغة الإنجليزية إلى أي شيء غير مكتمل النمو أو ناقص بشكل ما (ساكس،2008، ص 20).

وعلى هذا الأساس، يرى المفكر **مالك بن نبي** أن مفهوم **التخلف** يمتد في البحث الأكاديمي والواقع العملي على حد سواء، ومن خلال التعاريف التي قدمها لهذا المفهوم يوضح أنه يرتبط بأسباب

اجتماعية واقتصادية وعولمية وفكرية، كما يرتبط أيضاً بمحدودية إدراك وتحصيل الإنسان وقدرته على مواكبة التطور أو استخدام التقنيات الحديثة، فالتخلف من وجهة نظره هو إشكال بالدرجة الأولى يتعلق بالحضارة وليس مجرد نقص في الإمكانات المادية، بل هو ناجم عن فقر الأفكار ويتجلى بشكل خاص في كيفية استخدام المجتمع للموارد المتاحة بفاعلية متغيرة وعدم قدرته على ابتكار أشكال أخرى(الطاهر، 2006، ص 134).

من جهة أخرى، يستخدم بول هوفمان Paul Hoffman مصطلح "التخلف" كمرادف لوصف الدول النامية، أو دول الجنوب، أو الدول الفقيرة، ويعتمد في ذلك على مؤشرات القياس الاقتصادي والاجتماعي، ويعرف الدول المتخلفة بأنها تلك التي ينتشر فيها الفقر والفقراء في مدنها وقراها، وتعاني من قلة الاعتماد على التصنيع، وتفتقر إلى الخدمات الاجتماعية الحديثة، مع ارتفاع نسبة الأمية بين مواطنيها (الطاهر، 2006، ص 32).

لكن بالنظر إلى مؤشرات الدخل في بعض الدول، نجد أن مستوى الدخل والمعيشة لا يعبر بالضرورة عن مدى تقدم أو تخلف الدول والمجتمعات، فدول الخليج العربي تسجل أعلى معدلات الدخل الفردي، لكنها لا تصنف كدول متقدمة، فالتخلف كما يراه مالك بن نبي هو وجود أسباب هيكلية وسياسية واجتماعية تمنع التقدم والتحضر وهو ما يعبر عنه على أنه مشكلة حضارية.

بناءً على ما سبق، وبالمقارنة بين التعاريف السابقة لمصطلحات النمو، التحديث، التخلف، والتطور، يمكن القول بشكل عام إن السياق التاريخي خاصة تداعيات نهاية الصراع الشرقي–الغربي في تسعينيات القرن الماضي، له أثر كبير على تداخل هذه المصطلحات والخلط في استخدامها، ويرجع ذلك إلى زيادة الخطط والمشاريع التنموية وتعدد أهدافها ومناهجها، بالإضافة إلى دور المنظمات الدولية في توجيه التنمية والمساعدات التنموية وترويج أفكار وسياسات وأيديولوجيات معينة، ويمكن وصف التنمية على أنها عملية مدروسة تعتمد على برامج وخطط تهدف لإحداث تغيرات على المستويين القصير والطويل، وذلك من خلال تضافر الجهود وتكامل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

2.1.1. مراحل التنمية: تطور دلالة المفهوم ومؤشرات القياس

إن تطور الفكر التنموي كان من خلال الإجابة عن الإشكاليات الكبرى التي تثيرها التغيرات البيئة الدولية والمحلية، ويكون ذلك بتجديد الأطر النظرية والمناهج وأدوات الدراسة، وخلق مؤسسات وميكانزمات تواكب التطور.

بالرغم من أن فكرة التنمية موجودة منذ القدم، فكل تفكير انساني لتغيير وتحسين الظروف المحيطة به، وتحسين نوعية الوسائل والتقنية التي يستخدمها تعتبر تنمية، لكن لم يكن هناك مصطلح صريح للتعبير عنها، ولعل ما يوجب الأخذ بالتنمية كفكر وممارسة هو الوعي بالتخلف وضرورة اللحاق بالآخر المبتكر لوسائل وأفكار ومؤسسات تفوق ما هو موجود في تلك البيئة، وقد ساهمت عدة عوامل في تطور مفهوم التنمية ومن أبرزها:

- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم مثل الثورة الصناعية، وانتشار التعليم، وظهور الطبقة العاملة مما أثر بشكل مباشر على فهم التنمية.
- ظهور الحركات الاجتماعية التي تدافع عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.
- الوعي بالقضايا البيئية مما أضاف بعدا جديدا لمفهوم التنمية وأهمية الاستدامة.

1.1.2.1. مراحل التنمية

1.1.1.2.1. المرحلة الأولى الثورة الصناعية

بدأ الاهتمام العالمي بمفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدًا في عام 1949، عندما أشار الرئيس الأمريكي هاري ترومان في خطابه أمام هيئة الأمم المتحدة إلى وجود مناطق متخلفة في العالم، وقد شدد الخطاب على الحاجة إلى تقدم علمي وصناعي في هذه المناطق، وعلى الرغم من ذلك لم يُستخدم مصطلح "التنمية" بوعي واسع قبل هذه الفترة، بل تم استخدام بدلاً منه مصطلحي "التقدم الاقتصادي" و"التقدم المادي."

ويعد آدم سميث من أبرز المنظرين الاقتصاديين الذين أثروا بشكل كبير في الأفكار التي تلت تلك الحقبة حول الفكر الاقتصادي والتنموي، من خلال كتابه الشهير" ثروة الأمم "الذي صدر في عام 1776، والذي كان رد فعل للتوجه التجاري في السياسات الأوروبية، وقد تم استخدام مفهومي التحديث والتصنيع لمناقشة ودراسة التطور الذي شهدته أوروبا نتيجة التقدم الصناعي الناتج عن الثورة الصناعية، كما تم استخدام المصطلحين أيضًا لتطوير أوروبا الشرقية خلال القرن التاسع عشر (عارف، د.ت، ص 45).

وخلال القرن التاسع عشر كانت معظم الدراسات التي كانت في أوروبا خاصة الناطقة منها باللغة الإنجليزية تستخدم مصطلح "التطور" كمرادف لمفهوم التنمية، وفي عام 1860 أشارت موسوعة ألمانية إلى أن مصطلح "التطور" يشير إلى كل ما يخص البشر، وبعد أن أصبح المصطلح يستخدم

على نطاق واسع ويشمل معانٍ متعددة، أوضح العالم يوكين Yukin في عام 1878 أن هذه الكلمة قد أصبحت تدريجيًا غير مفيدة للدراسات العلمية باستثناء حالات محددة، ويبدو أن تعدد المعاني التي حملها المصطلح بدءًا من القرن التاسع عشر قد أدى إلى تضاؤل دقته وفائدته في البحث الأكاديمي، وهو ما يتفق مع الرأي القائل بضرورة استخدام مصطلحات واضحة المعالم (ساكس، 2008، ص 25)؛ وتماشيا مع ذلك قامت المملكة المتحدة بتغيير القوانين في مستعمراتها، وبدء من سنة 1939 أصبح قانون "تنمية المستعمرات ورفاهها" بديل لقانون تطوير المستعمرات، لقد كان الهدف منه ضمان الاحتياجات الأساسية للسكان المستعمرات، وهو ما يعبر عن تغير دلالة التنمية وربطها بنتائجها المستقبلية.

2.1.1.2.1. المرحلة الثانية: التنمية من خلال النمو الاقتصادي (1950 إلى 1974)

لقد شهدت هذه الفترة نموًا كبيرًا للأفكار والبرامج على المستوى العالمي والمحلي والتي عرفت بالثلاثون سنة المجيدة، بالإضافة إلى الأحداث الدولية التي كانت في سياق الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي، وموجات التحرر في عالم الجنوب، إن هذه العوامل ساهمت في تطور البنية السياسية للتنمية من حيث الفرضيات العلمية والمناهج المعتمدة، ومن حيث تنوع البرامج والسياسات التنموية.

وإضافة إلى ذلك تطورت دراسة التنمية من حيث موضوع البحث ومنهجية الدراسة المعتمدة حيث اعتمدت المدرسة السلوكية أدوات بحثية علمية موضوعية، واستفادت بشكل كبير من المنهج التجريبي القائم في العلوم التطبيقية، وشكلت التنمية محور اهتمام كبير في الدراسات الأكاديمية الغربية ودول العالم الثالث خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، حيث تم مناقشة قضايا مرتبطة بالتنمية مثل الزراعة والاقتصاد والتخلف وبناء الدولة، وانبثقت أطر معرفية واستخدمت نماذج مثل النموذج التنموي الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بلجنة السياسة المقارنة لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية، والتي ساهمت في تطوير علم السياسة من خلال اعتماد مناهج العلوم التطبيقية (عارف، 2006، ص33).

وقد كان لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية تأثيرا كبيرا على انتشار أفكار التحديث واهتمام قادة السياسات العامة بالتنمية، حيث ارتبط مصطلح التنمية ارتباطًا وثيقًا بالتنمية الاقتصادية، وتم تعريف التنمية بأنها قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي، كما تم اعتبارها الزيادة في الإنتاج بمعدل يفوق معدل نمو السكان، وكان التركيز في تلك الفترة بشكل رئيسي على تحقيق

التنمية الاقتصادية من خلال النمو الاقتصادي المستدام ورفع معدلات الإنتاجية لمواكبة النمو السكاني (متولى، 2021، ص 42).

لقد تعرضت المداخل النظرية خلال هذه الفترة للانتقاد بسبب تركيزها على الجانب الاقتصادي الكمي، واغفالها المؤشرات الكيفية والركائز الاجتماعية للعملية التنموية، فغالبا يتم الاعتماد على قياس الناتج المحلي الوطني دون الاهتمام بمستوى تطور الخدمات الاجتماعية و تحسين مستوى المعيشة.

لقد تم تصور التصنيع على أنه المحرك الأساسي للنمو، ومن شأنه سحب باقي القطاعات لتحقيق نتائج أفضل وخلق فرص بديلة عن القطاع الزراعي، إن التركيز على القطاع الصناعي خلال هذه الفترة سمح بتحقيق معدلات نمو عالية، على حساب تدهور الوضع الاجتماعي في العديد من البلدان خاصة حديثة الاستقلال منها، حيث لم يكن هناك توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية(متولى، 2021، ص 32).

من ناحية أخرى، ظهرت مدرسة التبعية التي تُعتبر فكرتها بديلًا عن النمط الغربي وتعبر عن أفكار العالم الثالث، حيث تتلخص أفكار المدرسة حول العلاقات غير المتكافئة بين الشمال والجنوب، وتعتمد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المركز، وهي دول الشمال والمحيط، وهو مجموعة دول الجنوب، على عدم التكافؤ في التبادل بين المواد المصنعة والموارد الطبيعية؛ هذه العلاقة تخلق تبعية المحيط للمركز وتديمها من خلال شبكة من العلاقات المتداخلة، وقد اعتمدت هذه المدرسة النظام الدولي كوحدة للتحليل، وقد كانت مقاربة الاقتصاد السياسي مهمة وأساسية في معظم الدراسات، بالإضافة إلى استخدام مصطلحات جديدة مثل :دول المركز/المحيط، دول الأطراف/دول الهامش.

وتبعا لذلك فقد أصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1961 قرار حول أساسات التجارة كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية، وفي سنة 1964 عقد مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية، حيث تم التركيز على المبادئ الأساسية للمعاملات التجارية العالمية، وأهمية تصفية الاستعمار لتحقيق التنمية.

لقد اعتبر مؤتمر جنيف نقلة نوعية في مجال التنمية على المستوى التنظيمي والهيكلي الأممي، حيث تم اعتماد استراتيجية "عقود التنمية" التي تستند إلى وضع خطط تنموية على مدى عشر سنوات، وتكون موجهة لدول محددة وبعد هذه الفترة تقيم النتائج ليتم وضع خطط للعقد الموالي، وقد سميت الفترة 1961– 1970 بعقد التنمية الأول وكان الهدف منها في الأساس لزيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث، ثم حددت العقد الثاني 1971–1980 ورغم فشل العقدين إلا أنه سمح بتقييم الأوضاع التنموية في لبلدان المتخلفة وقياس مؤشرات محددة (نافعة، 1995، ص 234).

لقد كانت نهاية الستينيات مرحلة لإعادة التفكير في مفهوم وممارسة التنمية، وتم استدراك عيوب المناهج الأحادية، التي تجاهلت الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتطلعات الأفراد، فالتركيز الشديد على الاقتصاد والعوائد الكمية أدى إفلاس التنمية على عدة مستويات خاصة في بلدان العالم الثالث، مما أدى إلى ضرورة إعادة صياغة النهج التنموي وإعادة تعريف مفهوم التنمية (Legouté, 2001, p13).

وخلال هذه الفترة لفت العالم مجموعة من المخاطر الناجمة عن التقدم الصناعي المفرط والضار بالبيئة والإنسان، وقد أثير مخاوف العلماء والناشطين البيئيين والمنظمات غير الحكومية حيث تم تأسيس "نادي روما" سنة 1968 للتوعية بهذه المخاطر والدفع نحو تبني أبعاد ومفهوم جديد للتنمية، وقد حذر تقرير "حدود النمو" الصادر سنة 1972 من نضوب الموارد الطبيعية وتفاقم المشكلات البيئية؛ من جهة أخرى أكد مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 على الأضرار البيئية التي تكون جراء التقدم الصناعي وضرورة معالجة قضايا ذات الصلة مثل ندرة الطاقة، كما تم التأكيد على ضرورة المحافظة على البيئة والموارد كجزء أساسي من عملية التنمية الاقتصادية، ويعتبر تحديد البعد البيئي في التنمية يعتبر سابقة في توسيع الأبعاد وتحديد الأهداف والمتطلبات التنموية على المدى البعيد (Soares & Quintella, 2008, p 110).

3.1.1.2.1. المرحلة الثالثة: مرحلة الانتقال نحو التنمية الشاملة (1975 إلى 1989)

شهدت بداية السبعينيات تحولات اقتصادية عالمية هامة جراء انهيار نظام بريتون وودز وأزمات الغذاء والطاقة، وقد شهد الاقتصاد العالمي انكماشًا غير مسبوق وتقلبًا حادًا في الأسعار؛ وقد أثرت هذه التغيرات بشكل كبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، خصوصًا بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث استغلت دول الجنوب هذا الظرف الدولي للمطالبة بتغيير العلاقات مع الشمال، والتخلص من علاقات التبعية، والمطالبة بإعادة هيكلة هذه العلاقات، وقد دعت هذه المتغيرات الاقتصادية والسياسية إلى ضرورة تعريف مفهوم التنمية وفقًا لـ "السياق الاقتصادي الجديد"، وتحقيق أهداف مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل(عاشور، 2014، ص 42)؛ وقد تم تعريف التنمية آنذاك بأنها الجهود المتعددة المستويات لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

علاوة على ذلك، فقد تم إعلان حق التنمية من طرف الأمم المتحدة سنة 1986، الذي ربط بين حقوق الإنسان والشعوب والتركيز خصوصا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهم هذا الإعلان في الاعتراف بالتنمية كحق أساسي من حقوق الإنسان، وأكد على أهمية مشاركة الجميع

بشكل فعال في عملية التنمية لتحقيق العدالة الاجتماعية، إذ تنص المادة الأولى من القرار في فقرتها الأولى على ما يلي:

" الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما "، وبهذا تم توسيع نطاق مفهوم التنمية ليشمل أبعاده الاجتماعية والثقافية إلى جانب الاقتصادية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128المؤرخ في 1986/12/04).

4.1.1.2.1. المرحلة الرابعة: التنمية الشاملة بداية من 1990

لقد شهد المرحلة الأولى من عقد التسعينيات استمرار عملية الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي في دول الجنوب، بالتزامن مع المرحلة الانتقالية التي كان يمر بها اقتصاد عدة دول إفريقية ودول شرق أوروبا وعدة دول من آسيا، وما ترافق معها من تدهور في الأوضاع الاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث شهدت مجتمعات جنوب شرق آسيا منذ 1997 تراجع وتدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي بسبب الأزمة المالية، كما شهدت عدة دول إفريقية تفاقم الوضع الأمني والإنساني والاضطرابات السياسية وقد كانت الأوضاع الاقتصادية مؤشر قوي وسببا في ذلك، من جهة أخرى حققت بعض دول الناشئة من تفكك الاتحاد السوفياتي تقدما معتبرا في مكافحة الفقر ورفع مستوى المعيشة.

لقد كانت نهاية الحرب الباردة منعطفا تاريخيا أثرت على تغير المفاهيم والأساليب والمناهج في مختلف المجالات، وقد أثرت الليبرالية التي أصبحت كموجه أساسي في العلاقات الدولية على إعادة صياغة نهجها نحو تبني المعيارية وحقوق الإنسان في العلاقات الدولية، حيث تم صياغة نهج جديد ومبتكر للتنمية يعتمد بالأساس على الفرد الإنساني كغاية وهدف لعملية التنمية، ويكون ذلك ضمن "نظرية التنمية البشرية"، وقد تم موافقة عليها من خلال التقارير التي قدمها خبراء الأمم المتحدة سنة 1990، كما أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائيPNUD بشكل رسمي هذا النموذج، ودعمه تقرير البنك الدولي لسنة 1991، الذي أكد على أهمية تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهداف التنمية البشرية بتحسين نوعية التعليم والصحة والغذاء، وضمان المساواة والحرية الفردية، وحماية التنوع الثقافي والحضاري ، وقد كان هذا النموذج هاماً في تأسيس منظور شامل للتنمية البشرية (العيسوى، 2001، ص 30).

5.1.1.2.1. المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد التنمية

إن المنظور النقدي للتنمية لا يقتصر على النقد التقليدي للمنهج التنموي، بل يتعدى ذلك للبحث عن بدائل ممكنة للنموذج الغربي الرأسمالي الذي ظل لعقود طويلة مفروضا على المجتمعات.

لقد تبلور اتجاه ما بعد التنمية من المناقشات والانتقادات التي وُجهت للنهج التنموي المعتمد دوليًا، وقد بدأت حوارات النقد منذ الثمانينات ثم تطورت بداية التسعينيات مع مفكرين مثل :إسكوبار Escobar، واليشElish ، ولاتوش Latouche، وأونانديOnande ، وفرغرسونFerguson، لقد أظهر الباحثون اهتمامًا كبيرا بكيفية تحقيق التنمية وغاياتها كما تم مناقشة خطابات التنمية التي لم تكن محايدة، حيث عكست على مدى عقود علاقات القوة في العلاقات الدولية، وصنعت صورة نمطية عن النموذج الغربي، معتبرةً إياه الأكثر ملاءمة لجميع الشعوب والمجتمعات وأهليته وتفوقه على الأفكار والمعتقدات الموجودة.

علاوة على ذلك، فقد كان هناك تناقض بين الخطاب التنموي وتحقيق الأهداف المعلنة على أرض الواقع، فتم دمج مناطق عديدة ضمن الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية، كما أدت عملية التكييف والتنميط إلى هدم ثقافة السكان الأصليين، وخلقت مشاعر الدونية وعدم الثقة، إلى جانب ذلك تم تدمير البيئة والموارد الطبيعية بشكل كبير، وإن إفلاس النموذج الغربي في إنهاء الفقر والظلم في العالم النامي وحل العديد من المشاكل يبرر نزع الشرعية عن التنمية حسب مفكري ما بعد التنمية ويتيح إعلان ما بعدها(Matthews, 2020, p 5).

ومن خلال دراسة إسكوبار لتجربة كولومبيا، يثبت محدودية النهج التنموي الأحادي الذي فرضته الدول الغربية، حيث اعتمد هذا النهج تصورًا تبسيطيًا للتنمية، مقتصرًا على اعتبارها مسألة تقنية بحتة، وقد أدى ذلك إلى فرض معايير ونماذج غربية على كولومبيا دون مراعاة خصوصيتها الثقافية والمجتمعية، وهو ما ساهم في زيادة معدلات الفقر وتدني مؤشرات التنمية، كما شملت سياسات التنمية أشكالًا مختلفة من المساعدات لكن بنهج يفتقر إلى التكامل مع المجتمع المحلي، ويؤكد تحليل إسكوبار ضرورة تجاوز هذا النهج التقني، واعتماد رؤية أوسع تأخذ بعين الاعتبار سياقات كل بلد(Willis, 2005, p 29).

من جهة أخرى، يرى ريست Rist أن التنمية فشلت في تحقيق عدة أهداف هامة، بالإضافة إلى الفشل في مكافحة الفقر، وهذه المعضلة التي زادت من اعتماد العالم الثالث على الدول الغربية ومساعداتها الغذائية والمالية، من جهة أخرى فقد عملت السياسات الغربية على استنزاف الموارد

الطبيعية وتدمير البيئة، وبالتالي خلقت السياسات التنموية المفروضة غربًا على دول الجنوب مشاكل بيئية وسياسية واجتماعية جديدة، مثل الشعور بالدونية وفقدان الهوية، وقد أدى الفشل النسبي إلى تآكل الثقة بالتنمية، وضرورة إعادة اعتماد نظرة نقدية في منهاجياتها وأهدافها.

وقد أثارت تحليلات ريست وما بعد التنمية تساؤلات جوهرية حول كيفية تطوير نماذج تنموية أكثر استدامة واحترامًا للشعوب والثقافات المحلية(Matthews, 2020, p 7).

من جهة أخرى، يرى العديد من المفكرين أن النقد الذي تعتمده ما بعد التنمية مبالغ فيه، وأنه افتراض غير سليم وغير منهجي، ولا يعتمد على حجج قوية وأدلة كافية تدعم الاستنتاج الذي توصلوا إليه، كما تفتقر هذه المقاربة للموضوعية، إذ أن الأسس التي تم البناء عليها في ما بعد التنمية تعتمد إلى حد ما على الانطباعات الشخصية، على هذا النحو، تم انتقاد إسكوبار لعدم اهتمامه بتأثير الحرب الباردة على تطور الفكر التنموي، كما أن النظرية بحاجة إلى دراسة أوسع لتجارب التنمية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك النماذج الناجحة في بعض البلدان النامية، مثل الاقتصادات الصناعية الجديدة الناشئة.

ويرى بعض النقاد أن ما بعد التنمية غيبت وأهملت دراسة التطور والتنوع في التنمية، وما حققته بعض الدول في مسيرتها التنموية، وقد كان موقف المفكرين متحيزًا بشكل كبير لمنظور المصلحة المحلية، دون الاهتمام بالمبادرات الدولية والحكومية، فلا يمكن الثقة في المنظورات والمبادرات الشعبية التي تفتقر إلى الخبرة والموارد والتقنية، وكان عليهم البحث في كيفية دمج تلك المنظورات مع النماذج الحكومية، للحفاظ على التنوع البيئي والثقافي للشعوب والسكان الأصليين، والبحث عن حلول تلبي احتياجات الشعوب والمجتمعات المحلية معًا(Matthews, 2020, p 18).

الشكل(1): المناهج التنموية الرئيسية خلال العقود

العقد	مناهج التنمية الرئيسية
الخمسينيات	- نظريات التحديث: يجب على جميع الدول اتباع النموذج الأوروبي - النظريات البنيوية: تحتاج دول الجنوب إلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي لتحقيق النمو الاقتصادي
الستينيات	- نظريات التحديث - نظريات التبعية: مشاكل دول الجنوب نتيجة لاستغلال دول المركز

	لموارده.
السبعينيات	- نظريات التبعية الجديدة. - مناهج الاحتياجات الأساسية: تركيز الحكومة وسياسات المساعدة على توفير الحاجات الأساسية للفئات لأشد فقرا. - النظريات المالثوسية الجديدة: الحاجة للسيطرة النمو الاقتصادي، باستخدام الموارد والنمو السكاني لتجنب تقلبات الاقتصادية والكوارث البيئية - المرأة والتنمية: الاعتراف بأن طرق التنمية لها آثار متباينة على النساء والرجال.
الثمانينات	- الليبرالية الجديدة: أهمية اقتصاد السوق والحد من تدخل الدولة في الاقتصاد. - المقاربات الشعبية: مراعاة السياق المحلي للتنمية. - التنمية المستدامة: الحاجة إلى موازنة الاحتياجات الحالية والاحتياجات المستقبلية مع مراعاة عدم الضرر بالبيئة. - النوع الاجتماعي والتنمية: وعي أكبر بالسياسات التي تحقق توازن بين النوع الاجتماعي في التنمية.
التسعينيات	- الليبرالية الجديدة. - ما بعد التنمية: تمثل الأفكار حول "التنمية" الطعن في النموذج الغربي للتنمية باعتبارها استعمارا جديدا. - تنمية مستدامة. - الثقافة والتنمية: زيادة الوعي بمدى الاختلاف بين المجموعات الاجتماعية والثقافية المتأثرة بعمليات التنموية.
ما بعد التنمية 2000	– الليبرالية الجديدة: زيادة المشاركة مع مفاهيم. – العولمة. – التنمية المستدامة. – ما بعد التنمية (ما بعد التطوير). – المناهج الشعبية

المصدر : مقتبس من : (Willis, 2005, p27)

2.2.1.1 . قياس التنمية: المؤشرات التنموية

إن الاختلاف في تعريف التنمية قد أدى إلى التباين في مؤشرات قياس وتقييم التغيير الذي تحدثه، وقد تطورت المؤشرات المستخدمة في القياس من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى مؤشرات مركبة شاملة، ومن أهم هذه المؤشرات التي تستخدمها الهيئات والمؤسسات الدولية:

- حساب الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي: ويعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء الدول، ويقيس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل بلد معين، بغض النظر عن جنسية المستفيد من الإنتاج، أما الناتج القومي الإجمالي (GNP) فيشمل بالإضافة إلى الدخل المحلي دخل العوامل الإنتاجية الوطنية من الخارج.

- حساب الناتج المحلي الإجمالي(GDP) : يقيس هذا المؤشر قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل بلد معين، و لا يهم ما إذا كان الأفراد أو الشركات التي تستفيد من هذا الإنتاج وطنية أو أجنبية.

- حساب الناتج القومي الإجمالي (GNP): إضافة إلى حجم الإنتاج المحلي يتم إدخال العوامل الإنتاجية الوطنية من الخارج، بالتالي الناتج المحلي الإجمالي هو بالإضافة إلى الدخل الناتج عن ذلك في الخارج (مثل إعادة الأرباح) مطروحا منه الدخل الذي يطالب به الأشخاص، يعتبر هذا المؤشر قاصرا عن قياس التنمية ونتائجها الفعلية وكان من الضروري قياس حدود التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية أي العوائد العليا التي تؤثر على حياة الأفراد ودخلهم وتوزيع الثروة داخل المجتمع وخدمات الرفاه والأمن المجتمعي (وديع، 2002، ص 2).

- مؤشر التنمية البشرية: يتضمن إعداد مؤشر التنمية البشرية انطلاقا من منظور القائم على الإنسان، حيث حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP ثلاثة أبعاد رئيسية لقياس مؤشر التنمية البشرية وهي: الصحة والرفاه: من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومؤشر المعرفة: من خلال معدل محو الأمية بين البالغين ومعدل الالتحاق الصافي بالتعليم، ومؤشر مستوى المعيشة اللائق من خلال إحصاء الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعادلته بالقدرة الشرائية، وكما حدد البرنامج أربع مؤشرات كمية لقياس هذه الأبعاد .(Willis, 2005, p 25)

وقد مكن هذا المؤشر المركب من تقييم تحقيق التنمية البشرية في الدول، من خلال مؤشرات كمية تعكس مختلف أبعادها، وعند حساب HDI يجب بعد ذلك تحويل المؤشرات إلى فهرس مدرج من 0 إلى 1، وذلك بوزن متساوي بين كل من الأبعاد الثلاثة مرة واحدة، وتكون قيمة المؤشر من خلال

حسابه لكل بعد، ويتم حساب المتوسط والنهائي الرقمي لـ HDI حيث كلما ارتفعت القيمة ارتفع مستوى تطور الإنسان.

- قياس النوع والتنمية: وهو مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي، يأخذ مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي بعين الاعتبار عدم المساواة بين الجنسين في مجالات التنمية البشرية، ويتم استخدام نفس أبعاد مؤشر التنمية البشرية الثلاثة وهي الصحة والتعليم والدخل، مع حساب كل عنصر بشكل منفصل للرجال والنساء لمعرفة مدى ترسيخ مبدأ المساواة، وعدم وجود تمييز على أساس النوع الاجتماعي كما يتم أخذ عوامل بيولوجية محددة بعين الاعتبار عند تقدير متوسط العمر المتوقع، ما يساعد على تحليل البيانات واتخاذ قرارات سياسية تراعي عدم المساواة.

كما يستخدم مقياس التمكين الجنساني (GEM) هو مقياس آخر يستخدم لتقييم تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويركزهذا المقياس على ثلاثة مجالات رئيسية: المشاركة السياسية والسلطة على اتخاذ القرار؛ المشاركة الاقتصادية وفرص العمل؛ القوة على اتخاذ القرارات، يستخدم GEM نفس العناصر الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية ولكن يركز على إنجازات المرأة يقيس ذلك وفقا لثلاث عناصر وهي:

- المشاركة السياسية واتخاذ القرار: تقاس باستخدام حصة المقاعد البرلمانية التي يشغلها الرجال والنساء.
- المشاركة الاقتصادية واتخاذ القرار: تقاس باستخدام المؤشرات: حصة المرأة والرجل من المناصب التشريعية ومن المناصب العليا في الإدارة.
- القوة في الحصول على الموارد الاقتصادية: تقاس باستخدام أرقام حول مقدار الدخل للرجال والنساء.

بالرغم من ذلك، لا يوجد توافق على مقياس واحد يعكس كل جوانب التنمية، فالبنك الدولي يركز على النمو الاقتصادي، إلا أن نصيب الفرد من الناتج القومي لا يعكس بالضرورة تقدم أبعاد أخرى مثل التعليم أو الصحة، كما يمكن اعتماد مقاييس بديلة مثل مساهمة القطاع غير الزراعي في الناتج المحلي، ولابد من استخدام مؤشرات متعددة تعكس مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وإجراء تحليل مقارن لها لضمان شمولية الرؤية.

من جهة أخرى، تمت مناقشة مفهوم "الاحتياجات الأساسية" وكيفية قياسها، من طرف الاقتصاديان **Hicks** و**Streeten** سنة 1979، وقد كانت هذه المناقشة تهدف إلى إيجاد مقاييس بديلة

تعكس احتياجات الأفراد بشكل أفضل، وتحديد العناصر الأساسية التي يجب أن تتوفر لتحقيق مستوى معيشة لائق وتشمل: المأوى الملائم، والغذاء، والملبس، والعمل (Willis, 2005, p 27)، لقد كان التحدي الأكبر هو كيفية قياس هذه العناصر بشكل موضوعي ودقيق، حيث يجب أخذ عدة نقاط بعين الاعتبار وهي:

- المعايير المتغيرة: تختلف معايير "الاحتياجات الأساسية" من ثقافة إلى أخرى، مما يجعل من الصعب تحديد ما هو "أساسي" بشكل عالمي.
- القياسات الكمية والنوعية: بعض الاحتياجات يمكن قياسها بشكل كمي (مثل كمية الغذاء)، بينما يحتاج البعض الآخر إلى تقييم نوعي.
- الاحتياجات الفردية: تختلف احتياجات الأفراد بناء على العمر، والجنس، والحالة الاجتماعية والاقتصادية، مما يجعل من الصعب وضع معيار موحد (Willis, 2005, p 27).

كما تواجه قياس التنمية مشكلة المقارنة، التي يمكن أن تكون عبر الزمن (فترات تاريخية مختلفة) أو عبر المكان (بين بلدان مختلفة)، حيث يجب أن يتم جمع كميات كبيرة من المعلومات، فعلى سبيل المثال خلال الإحصاءات الوطنية التي تعتمدها الدول، والتي تتطلب موارد كبيرة من حيث الموظفين المدربين وتقنية تحليل النتائج، ومن المؤكد أنها تقنيات وموارد ليست متساوية ومتاحة لجميع الدول والحكومات، إضافة إلى ذلك، يمكن أن تتعطل عملية جمع البيانات بسبب الاضطرابات السياسية أو الحروب، أو قد يتم استبعاد بعض العرقيات أو الجماعات من المسح والدراسات لأنها مهمشة اجتماعيًا أو اقتصاديًا أو جغرافيًا أو سياسيًا.

علاوة على ذلك، عادة ما تكون تدابير التنمية كمية أي يمكن التعبير عنها في شكل رقمي، هذا التركيز يقود إلى إجراء مقارنات عبر الزمان والمكان للتعامل مع كميات كبيرة من المعلومات من خلال التركيز على القياس الكمي، لكن الأبعاد النوعية الذاتية للتنمية مستبعدة، مما يفيد استبعاد المشاعر والخبرات وآراء الأفراد والجماعات، كما أن هذا النهج يميل أيضًا إلى تعزيز الأفكار الغربية حول التنمية على حساب الجهود والمعرفة المحلية.

- **معامل جيني ومؤشر جيني**

معامل ومؤشر جيني كلاهما معايير لقياس لعدم المساواة، وسميت على اسم الإيطالي الإحصائي" جيني" الذي صاغ هذا المعامل في سنة 1912، ويعمل معامل ومؤشر جيني بقياس عدم المساواة في الدخل أو عدم المساواة في الاستهلاك بين الأفراد والأسر أو المجموعات.

- **معامل جيني:** يتدرج هذا المقياس من الرقم 0 إلى الرقم 1، أي من المساواة الكاملة إلى عدم المساواة الكاملة، أي كلما كان المعامل أقرب إلى0 كان توزيع الدخل أكثر مساواة، فالبلدان التي لديها معامل جيني بين 0.50 و0.70 يمكن وصفها بأنها غير متكافئة للغاية في توزيعات الدخل، في حين أن الدول والحكومات التي لديها معاملات جيني من 0.20 إلى 0.35 لديها توزيعات عادلة نسبيا.
- **مؤشر جيني:** يتراوح هذا المقياس من 0 إلى 100، أي الرقم 100 يعني المساواة الكاملة و0 يعني عدم المساواة الكاملة، ويستخدم من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (Willis, 2005, p25).

3.1.1. نظريات ومؤسسات التنمية

إن التطور الفكري للتنمية هو عملية مستمرة تعكس التغيرات في الفهم والممارسات المتعلقة بمفهوم التنمية عبر الزمن، لقد شهد هذا المجال تحولات كبيرة منذ بداياته، حيث انتقل من أفكار بسيطة ونماذج محدودة إلى نظريات أكثر تعقيدًا وشمولاً، كما يمثل التطور الفكري للتنمية رحلة من الفهم الأحادي البسيط إلى رؤية شاملة ومعقدة تأخذ في اعتبارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إن هذا التطور يعكس كذلك التغيرات في القيم والمبادئ العالمية مما يسهم في تحسين نوعية الحياة وتلبية احتياجات المجتمعات بشكل أكثر فعالية.

1.3.1.1. نظريات التنمية

لقد أدى الازدهار الصناعي والتقدم في العالم الغربي الرأسمالي خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي إلى اعتباره كنموذج تنموي ناجح، بالمقارنة مع العالم الشيوعي والفاشي وبلدان العالم الثالث، وقد حققت الرأسمالية خلالها نجاحا كبيرا في خفض معدلات الفقر والبطالة، وتحسنًا في الخدمات الاجتماعية لقد ترافق التطور والنمو مع ظهور النظريات العملية.

1.1.3.1.1. التنمية من منظور التحديث

يرى رواد ومنظري التحديث مثل: ادوارد شيلس، دانيال ليرنز، لوسيان باي، ألموند، روستو، ودفيد أبتر، أن فرصة الدول النامية والمستقلة حديثا للتقدم تكمن تبنيها لنهج الحداثة، ونقل النهج الغربي إليها، حيث يعمل التحديث على لتحسين مستوى المعيشة وتحقيق التحول الديمقراطي(Abuiyada, 2018, p 116).

يعتبر روستو من أهم منظري التحديث، حيث تم استخدام نموذج خطي للتنمية Rostow's Stages of Economic Growth الذي يحدد مراحل معينة يمر بها الاقتصاد من التقليدي إلى الحديث، ويستعيد عمله الأساسي من الداروينية الاجتماعية لشرح التنمية كعملية لتعاقب التطور على مراحل، حيث تتنقل المجتمعات البشرية من النموذج البدائي حتى تصل إليها النموذج الاستهلاكي، المتمثل في الحضارة الصناعية الغربية، والذي يعتبر فريدا وعالميا وأرقى المراحل التطورية للبشرية وتتمثل هذه المراحل فما يلي (عارف، 2006، 17):

– مرحلة المجتمع التقليدي: وهو المجتمع الذي يكون فيه الإنتاج محدود، يعتمد على وسائل تكنولوجيا بدائية وتقليدية، وهذا المجتمع يتميز بالعلاقات الأسرية والعصبية التي أدّت دورا هاما في تنظيم المجتمع.

– مرحلة ما قبل الانطلاق: تتميز بوجود ظروف اقتصادية واجتماعية معينة تهيئ انتقال المجتمع نحو الانطلاق حيث تتاح للبعض فرص أفضل للتعليم ويتجه المجتمع إلى استغلال العلم وظهور فئة المنظمين.

– مرحلة الانطلاق: وهي أهم المراحل الخمس وفيها تتلاشى العوامل المعاكسة للنمو المستمر ويبدأ الاقتصاد في الدخول في عمليات متتابعة من النمو المتلاحق ويشترط روستو توافر ثلاث شروط لنقل المجتمع لمرحلة الانطلاق وهي: ارتفاع معدل الاستثمار السنوي إلى نحو10% من اجمالي الدخل القومي، وتحقيق تقدم اقتصادي في قطاع أو أكثر. وخلق الإطار السياسي والاجتماعي الملائم.

– مرحلة النضج: وهي فترة طويلة من النمو تتخللها بعض التقلبات ويتجه الاقتصاد القومي فيها إلى نشر فنون الانتاج وازدياد معدل الاستثمار مما يحقق ناتجا يفوق الزيادة في عدد السكان، ويتجه الاقتصاد الوطني نحو تحقيق مكانة و ريادة بين الاقتصاديات العالمية.

– مرحلة الاستهلاك الكبير: بمرور الوقت تتحول قطاعات رئيسية في الاقتصاد إلى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة وعلى مستوى متطور؛ وتتميز هذه المرحلة بارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد إلى ما يجاوز حاجاته الأساسية (عارف، 2006، ص 17).

من جهة أخرى وفي أعمال قام بها كل من الباحثين: ليبست، ورونالد اجليهارت، وكريستيان ويلزل ولاري دايموند، عملوا على تطوير نسخة أقل حتمية من خلال ملاحظة العلاقة بين درجة التنمية الاقتصادية والقيم الديمقراطية، واعتبار التحديث عملية أكثر شمولا، لكن من جهة تم مناقشة العلاقة السببية بين التنمية والديمقراطية.

.1.3.1.1. نظرية التبعية

ظهرت نظرية التبعية في أمريكا اللاتينية، ثم لاقت رواجًا كبيرًا لدى المفكرين في العالم الثالث، تقوم هذه المدرسة على دراسة المشاكل التنموية في البلدان النامية، وترجعها إلى العلاقات القائمة بينها وبين العالم المتقدم، التي تقوم على مبدأ التبعية الأول للثاني، وتتجسد هذه العلاقات في ظاهرة الاستعمار الجديد الذي حصر دول العالم الثالث في دائرة الدول الهامشية أو دول المحيط، في المقابل تحظى دول العالم المتقدم بالمركزية في العلاقات الدولية والاقتصادية، وتمثل هذه النظرية التوجه الماركسي الجديد الذي قام على نقد اتجاه التحديث، اعتمد منظرو التبعية على التاريخ والاقتصاد السياسي كركيزتين هامتين لتحليل ومناقشة نظريتهم. (Abuiyada, 2018, p 117).

لقد اعتمد مفكرو نظرية التبعية، مثل سمير أمين، جيوفاني أريغي، أندريه غوندر فرانك، وإيمانويل والرشتاين، في أعمالهم على أفكار كارل ماركس ولينين، اللذين استخدما مصطلحات مثل "المحيط" و"المركز" كمحدد لتحليل السياسة والاقتصاد العالمي، يصف إيمانويل والرشتاين النظام العالمي كآلية تؤدي إلى إعادة توزيع الموارد من المحيط إلى المركز، أي إعادة توزيع ثروات الدول النامية، التي تمثل المحيط لصالح الدول المتقدمة التي تمثل المركز، والمتمثلة في الدول الصناعية الديمقراطية مثل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، هذه الدول تستغل الموارد الخام للدول الأقل نموًا، التي يسميها "الأطراف" وذلك من خلال أداة السوق والعلاقات الاقتصادية غير العادلة.

3.1.3.1.1. النظريات الجديدة للتنمية

1.3.1.3.1.1.1. التنمية من منظور الأنسنة والاستدامة

كشفت نهاية الثمانينات عن محدودية النموذج النيوليبرالي للتنمية، الذي هيمن على السياسات الاقتصادية لعقود. فبالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة في العديد من الدول النامية، إلا أن هذه النماذج فشلت في معالجة أوجه عدم المساواة المتزايدة وتفاقم الفقر وتدهور الخدمات العامة، وقد أدى هذا الإخفاق إلى ظهور مطالبات عاجلة بإعادة النظر في أولويات التنمية مع التركيز على تحقيق نمو شامل ومستدام.

ومع انهيار جدار برلين شهد العالم تحولات كبيرة تضمنت تغير هيكل النظام الدولي، وتغيرت في أنماط الحروب والتفاعلات العالمية وتوزيع القوة في السياسة الدولية، هذه التحولات فتحت المجال لنمو أفكار ونظريات تتماشى مع انتصار الليبرالية وتوطد قيمها عالميا، إلا أن شراسة الحروب الأهلية

والاثنية وتعقيداتها وصعوبة إيجاد حلول لها، فرضت على المنظرين والمؤسسات الدولية والإقليمية إعادة ترتيب الأولويات لتصيغ الاعتبارات الإنسانية في أجندات الدول والحكومات، كما تم إعادة تشكيل وصقل الترتيبات الأممية بما يتماشى مع التنمية الشاملة والواعية بالاحتياجات الإنسانية.

أ. التنمية البشرية Human Development

لقد عكست التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة وبالأخص التقرير الخاص بعام 1990 و وتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1991، تطور الكبير والفهم العميق للتنمية باعتبارها استراتيجية شاملة تهدف إلى القضاء على التخلف والعنف بشكل متوازٍ.

وقد ساهمت التهديدات الجديدة مثل الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية في تعزيز الاهتمام الدولي بالإنسان باعتباره الغاية الرئيسية للعملية التنموية، واعطت جغرافيا الحروب والتهديدات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الذي تركزت أساسا في البلدان الفقيرة والمتخلفة مبررا لذلك، حيث أصبح من الصعب فصل الفقر عن العنف، بناءً على ذلك أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1991 إلى أن الهدف الرئيس للتنمية البشرية هو توسيع نطاق الخيارات المتاحة للأفراد، مما يعزز من ديمقراطية التنمية ويجعلها أكثر شمولًا، ويجب أن تشمل هذه الخيارات الفرص المتعلقة بالدخل، والعمل، والتعليم، والرعاية الصحية إلى جانب الوصول إلى بيئة نظيفة وآمنة.

وعلى هذا، فقد ترجمت الأمم المتحدة التغيرات والتحديات في البيئة الدولية إلى برامج عمل متخصصة، ويطرح تقرير التنمية البشرية لعام 1994 نهجا جديدا للأمن، حيث ينتقل من حماية الدول لحدودها عسكريا إلى حماية الأفراد من التهديدات التي تعوق رفاهتهم وأمنهم، وهذا ينطوي على تنفيذ مجموعة واسعة من التدابير والسياسات على كافة المستويات، حيث يشمل الأمن الإنساني الحماية من التهديدات المستمرة مثل الجوع والقمع، والوقاية من الاضطرابات (human development report 1990, 1990, p 11–12).

وعلى هذا كانت البيئة الدولية في بداية التسعينات مناخًا مناسبا لإعادة تعريف مفهوم التنمية، وتوجيهها نحو خدمة الفرد الإنساني والبشرية بشكل عام، وأصبحت الدراسات والأبحاث التي تحلل الأسباب البنيوية للتخلف والفقر ذات أهمية عالمية، حيث ساهمت اقتراحات الخبير الأممي محبوب الحق والاقتصادي أمارتيا صن دورا حاسمًا في إنشاء مؤشر التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة، وتهدف مقاربة محبوب الحق وأفكاره إلى تغيير محور الاهتمام في اقتصاديات التنمية، من

التركيز على زيادة الدخل القومي فقط إلى تبني سياسات تضع الإنسان في مركز الاهتمام، وبمعنى آخر فإن زيادة الدخل الفردي والوطني لا تعكس بالضرورة نوعية الحياة التي يعيشها الأفراد في دولة أو مجتمع معين (مركز الاتحاد للأخبار، 2014).

لقد شهد مفهوم الفقر تحولا جذريا منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث انتقل من كونه مجرد رقم إحصائي إلى مفهوم يشمل الكرامة الإنسانية، ففي عام 1973، أطلق رئيس البنك الدولي روبرت مكنمارا مبادرة "تخفيف الفقر المطلق"، معتبرا أن الفقر حالة مهينة تحرم الأفراد من حقوقهم الأساسية، وقد أدت هذه المبادرة إلى تأسيس هيئة خبراء لتقييم آثار النمو الاقتصادي على حياة الناس، مما مهد الطريق لظهور مفهوم التنمية البشرية.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت دراسات أمارتيا صن في إعادة تعريف مفهوم الفقر وتوضيح الأسباب الحقيقية وراء المجاعات، وقد بدأت أعماله ودراساته بتوجيه انتقاد لمفهوم الرفاهية التقليدية وسوء توزيع الموارد والمنتجات، لقد قدم صن مفهومًا جديدًا للفقر حيث يعرف الشخص الفقير بأنه من يفتقر إلى القدرة على تحويل موارده إلى إنجازات ملموسة، فالفقر في رأيه ليس مجرد نقص في الموارد بل هو نقص في الاستحقاقات؛ ومن يحرم من الوسائل الأساسية يعتبر فقيرًا، لأنه غير قادر على تلبية احتياجاته بالطريقة التي يرغب فيها وكما يشدد صن على أن الموارد ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحسين نوعية الحياة، وكما يرى أنه لا يمكن فصل المشكلات الاقتصادية عن السياسية المالية والأخلاقية، مؤكدًا أن التفاوت في توزيع الموارد يمثل مشكلة جوهرية في قضية الفقر(بوشوشة،2016، ص 19).

ب. التنمية المستدامة:Sustainable Development

لقد أدى التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي إلى آثار سلبية خطيرة على التنوع البيئي وسلامة الطبيعة، فقد كانت مسارات التقدم والبيئة غالبًا ما تسير في اتجاهين متعاكسين، مما فاقم من الوضع البيئي خاصة مع التوسع الحضري المتسارع في القرن العشرين، حيث اتسعت دائرة الخطر لتشكل تهديدًا للحياة البشرية وكوكب الأرض بشكل عام، وقد تصاعدت نتائج التلوث الصناعي واستنزاف الموارد الطبيعية إلى مستوى تهديدات تمس الأمن الصحي للأفراد والأمن السياسي للدول، في المقابل بدأ يتبلور وعي عالمي ومحلي متزايد حول التهديدات البيئية وضرورة حماية البيئة والتنوع الإيكولوجي،

وتطور هذا الاهتمام تدريجيًا عبر مراحل من العمل والتنظير، يمكن تلخيصها من خلال سلسلة من المؤتمرات الدولية التي ساهمت في تشكيل رؤية جديدة نحو تغيير مفاهيم التنمية ومتغيراتها.

ويعتبر مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 من أهم مؤتمرات الأمم المتحدة في مجال البيئة، حيث انصب الاهتمام فيه على البيئة وتم الاعتراف بأن النمو الاقتصادي يزيد من المشاكل البيئية بشكل أساسي، ومن توجيهات المؤتمر تم حث جميع دول العالم على تعزيز سياسات الإدارة البيئية مع برامج تطوير اقتصاداتها، وخلال المؤتمر.

لقد ساهم مؤتمر ستوكهولم في تبلور فكرة ومفهوم الاستدامة، وقد ساهمت مخرجاته بشكل أساسي في صياغة تقرير بروتلاند لعام 1987 الذي يعتبر تحولًا بارزًا في الفكر التنموي، فقد حدد تقرير التنمية المستدامة بأنها تلك العملية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وقد لاقى هذا المفهوم صدى واسعًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية، مما أدى إلى تبني مفهوم رأس المال الشامل الذي يشمل رأس المال الطبيعي والاجتماعي والبشري كعنصر أساسي في تحقيق التنمية المستدامة. كما يؤكد البنك الدولي في تعريفه على ضرورة الحفاظ على رأس المال الشامل، ويصف البنك التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك من خلال ضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن (بدران، 2014، ص 87).

وقد نقشت خلال مؤتمر ستوكهولم ثلاثة محاور رئيسي وهي (Shi et al, 2019, p 05):

- لا يمكن الفصل بين أزمة البيئة والطاقة والتنمية.
- الموارد والطاقة على الأرض غير كافية لاحتياجات التنمية البشرية.
- يجب تغيير النماذج التنموية الحالية لمصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية.

إضافة إلى ذلك، يُعتبر مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 محطة بارزة في مسار تثبيت العلاقة بين البيئة والتنمية، حيث تم خلاله التوقيع على "إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية" واعتماد "جدول أعمال القرن 21"، ومع تواصل الاهتمام العالمي بالبيئة انعقدت قمة الألفية للأمم المتحدة في سنة 2000، حيث تبنى ممثلو 189 دولة "إعلان الألفية للأمم المتحدة"، الذي حدد الأهداف الإنمائية للألفية، وقد ركز الإعلان بشكل كبير على التنمية والقضاء على الفقر المدقع، وحدد ثمانية مجالات رئيسية و21 هدفًا، ليصبح إطارًا معترفًا به دوليًا لتوجيه التنمية الوطنية والتعاون على مدى الـ 15 عاما التالية، كما قدم إرشادات للتنمية البشرية في القرن الجديد، وفي سنة 2002 أقر مؤتمر جوهانسبرغ ضرورة حماية

البيئة والقضاء على الفقر وتحسين قدرات الدول النامية لمواجهة تحديات العولمة، والحد من المشكلات الصحية الناجمة عن التدهور البيئي، وكما أشارت قمة "ريو20" سنة 2012 إلى أن الاقتصاد الأخضر يعد مفتاحًا لحل النزاعات والعوائق التي تعترض العلاقة بين التنمية والبيئة، وأكدت القمة أن الحوكمة والتعاون الدولي يمكن أن يسهما في حل التوترات بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،حيث توسع مفهوم التنمية المستدامة خلال هذه القمة ليشمل أربعة أركان بدلاً من ثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والحوكمة (شكراني، 2013، ص 161).

وخلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2015 الذي حضرها أكثر من 150 مشاركا، تم التركيز على تطوير برنامج الأعمال لتحقيق الأهداف التنمية المسطرة بحلول سنة 2030، وذلك تحت شعار "تحويل عالمنا"، يتكون جدول الأعمال من 17 هدفا للتنمية و169 غرضا محددا، ويكون تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بتحول جوهري للنهج الأساسي للتنمية، حيث تم تحديد مفهوم شامل للتنمية يجمع بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (Shi et al 2019, p 13).

وعليه، يمكن تقسيم أهداف التنمية المستدامة إلى أربعة أبعاد رئيسية: الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والحوكمة، وتعمل هذه الأبعاد بشكل مترابط ومتكامل فلا يمكن عزل أحدها عن الآخر دون الإخلال بالتوازن العام، لذلك تركز التنمية المستدامة على تنمية الأبعاد التي يتفاعل فيها الفرد الإنساني بهدف تحريره من الفقر والاستغلال، وتوسيع آفاقه بتحسين الخدمات الاجتماعية وحماية التنوع البيئي. وبذلك، يصبح الإنسان محور الاهتمام التنموي كهدف وغاية ووسيلة، وتمثل أهمية التنمية الأساسية، إلى جانب اهتمامها بالأبعاد المختلفة للعملية التنموية، وفي حرصها على الجانب الحضاري والثقافي فهي تعمل على حماية الخصوصية الاجتماعية للجماعات والأفراد، مع التركيز على تلبية احتياجات الفئات الهشة والفقيرة، وكما تعمل على تخطيط المؤشرات الاقتصادية لنتائج اجتماعية ملموسة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية والاستدامة (أبو النصر و محمد، 2017، ص 201).

1.1. 2.3. مؤسسات وبرامج التنمية الدولية

تحرص المؤسسات التنموية الدولية على تخصص أموالها ومساعداتها التنموية وفقًا لمستويات الدخل السائدة في البلدان المستفيدة، تسعى الدول والمنظمات والمؤسسات الدولية إلى دعم وتمويل التنمية من خلال:

- المساعدات المالية: تقديم قروض ومنح للدول النامية.

- التعاون الفني: نقل المعرفة والخبرات لدعم المشاريع التنموية.
- الشراكات: تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الأهداف الإنمائية.

1.2.3.1.1. المؤسسات الدولية

لقد شهد العالم خلال القرن العشرين تحولات جوهرية في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع وقد سعت الحكومات الغربية إلى تحقيق التنمية في المناطق المتخلفة مثل إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقد كانت هذه الجهود مدفوعة بعوامل متعددة منها المنافسة الجيوسياسية في إطار الحرب الباردة، حيث سعت الدول الغربية إلى تعزيز نفوذها في الدول النامية إضافة إلى ذلك ساهم التعاون العالمي في إنشاء كيانات مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي التي قدمت الدعم الفني لتلك الدول.

1- برنامج الأمم المتحدة الانمائيPNUD) United Nations Development Programme)

لقد أطلقت الأمم المتحدة البرنامج الإنمائي UNDP في عام 1965، بعد دمج برنامج المساعدة الفنية مع الصندوق الخاص، ويهدف البرنامج إلى تحسين حياة الأفراد وإحداث تغييرات إيجابية لتحقيق أهدافهم من خلال دعم التنمية المحلية والدولية، مع التركيز على القضاء على الفقر بحلول عام 2015، وينشط البرنامج في 177 دولة وإقليم حول العالم، ويعمل في مجالات متعددة تشمل: الحوكمة وبناء المؤسسات، والتنمية البشرية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية والبيئية، كما يتعاون البرنامج مع الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ويتم تمويله من خلال مساهمات طوعية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

علاوة، سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم جهود التنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم، ويتم ذلك من خلال تقديم مجموعة واسعة من الخدمات، وتقديم المشورة الفنية وبناء القدرات وتطوير الموارد البشرية، كما يعمل البرنامج على تسهيل الحوار والتنسيق بين الشركاء المعنيين بالتنمية، ورغم الإنجازات التي حققها البرنامج إلا أنه يواجه تحديات كبيرة في ظل التزايد المتسارع للأزمات الإنسانية والصحية والبيئية، ومع ذلك يظل UNDP ملتزمًا بدوره المحوري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ويسعى إلى تعزيز شراكاته مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لتقديم الدعم اللازم لتحقيق هذه الأهداف (united nations development programme, 2013)

بعد الحرب الباردة أعطي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دفعا جديدا في مجال منع النزاعات والمساعدة على إعادة الاعمار وذلك نظرا للمزايا النسبية لـ PNUD حيث يكون وجوده على أرض الواقع بشراكة وثيقة مع الحكومات ودوره كجسر بين الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام والتنمية، ودوره في الحكم والتغيير المؤسسي في إدارة الصراع ، حيث يستمر دوره بما يتماشى مع الطبيعة المتغيرة للصراع، ففي سنة 2010 قدم البرنامج 10% من مساهماته لمنع النزاعات في مناطق أقاليم عديدة من العالم (Way, 2013, p 13).

بالإضافة إلى ذلك، يعمل PNUD في مجموعة من المجالات المتعلقة بالأمن وبناء السلام مثل: تسريح المقاتلين السابقين ودعم البرامج التي تهدف إلى إعادة دمجهم في المجتمع، وإزالة الألغام، وإعادة دمج اللاجئين والمشردين داخليًا، ودعم مؤسسات الحكم من خلال تعزيز المؤسسات ذات السيادة القانونية لضمان استقرار الحكم وبناء الثقة بين المواطنين والدولة، وكما يلعب البرنامج دورًا مهما في دعم المستوى الأول من عملية السلام، من خلال تحفيز الحوار وتشجيع الأطراف المتنازعة على الانخراط في مفاوضات السلام، وتوفير منصات للتواصل وتبادل الآراء بين الأطراف، وتعزيز الحلول السلمية بدعم المبادرات التي تركز على السلام بدلاً من الحلول العسكرية، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز الجهود السلمية، ورغم الأهمية الكبيرة لهذا الدور فإن هناك مخاطر على الدول المستضيفة له تتعلق بالصلاحيات الواسعة للبرنامج، مثل استمراره لفترات طويلة في الدول وفرض سياسات قد تكون غير متناسبة أو غير متوافقة مع السياقات المحلية (نور الدين، 2020).

2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير BIRD

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير جزءا من مجموعة البنك الدولي وأحد أهم المؤسسات المالية الدولية التي تُعنى بتحقيق التنمية المستدامة على مستوى العالم، وبصفته أكبر بنك إنمائي عالمي فهو يلعب دورا محوريا في دعم جهود التنمية في الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

لقد أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1944 بهدف إعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وانضم مع المؤسسة الدولية للتنمية وهي الصندوق المعني بمساعدة أشد البلدان فقرا، ليشكلا معا البنك الدولي، وتضم مجموعة البنك الدولي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، ويعمل البنك الدولي للإنشاء

والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية مع جميع مؤسسات مجموعة البنك الدولي والقطاعين العام والخاص في البلدان النامية لإنهاء الفقر وبناء الرخاء المشترك، وقد شهدت مهام البنك الدولي تحولا كبيرا منذ تأسيسه حيث توسعت لتشمل مجالات أوسع من التنمية، فبعد أن كان تركيزه محصورًا في إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح البنك الدولي يسعى إلى تحقيق أهداف أسمى مثل تخفيف الفقر وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وذلك من خلال مساهمته في تطوير مجموعة واسعة من المؤشرات التنموية لقياس التقدم المحرز في هذه المجالات، مثل نصيب الفرد من الدخل، ومعدل الفقر، ومستوى التعليم، والصحة، كما عمل البنك على تطوير منهجيات جديدة لتصنيف البلدان وفقًا لمستوى هشاشتها وتأثرها بالنزاعات كما يعمل على يواكب التطورات الحاصلة في الفكر والممارسة التنموية، ففي سنة 2018 قدمت مجموعة البنك الدولي مشروع "رأس المال البشري" من أجل الاستثمار في البشر(ماهلر وآخرون، 2020).

فخلال العشرين عاما الماضية حقق البنك الدولي تقدما في معالجة الهشاشة وخفض معدل الفقر من 27% إلى 4% في اقتصادات لم تشهد أوضاع الهشاشة أو النزاع، ومن 44% إلى 19% في اقتصادات تخلصت من هذه الأوضاع، وأما الاقتصادات التي دخلت هذه الأوضاع فإن معدل الفقر فيها ارتفع من 17% إلى 23% خلال العشرة أعوام الماضية، واستمر معدل الفقر في الارتفاع متجاوزا 40% في الاقتصادات التي تعاني من أوضاع مزمنة من الهشاشة أو النزاع، ويكون احتمال أن يعيش شخص في فقر في بلد يواجه هذه الظروف المزمنة أكبر بعشرة أضعاف مقارنة بشخص يعيش في بلد لم يمر بهذه الأوضاع، لذلك يعمل برانمج البنك الدولي على تطوير الأساليب والأليات وتنويع الشركاء للخلق بيئة سلمية ومناسبة لعيش ملايين الأشخاص (ماهلرو آخرون، 2020)

3. المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)

لقد تأسست المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 كجزء من مجموعة البنك الدولي، بهدف مساعدة البلدان الفقيرة، وتدعم هذه المؤسسة التي تشرف عليها 173 دولة عضو، جهود هذه البلدان للحد من الفقر من خلال تقديم قروض ومنح لتمويل مشاريع تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وتقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان.

ومنذ إنشائها قدمت المؤسسة أكثر من 391 مليار دولار لتمويل مشاريع في 113 دولة، ففي سنة 2019 بلغت قيمة التزامات المؤسسة نحو 22 مليار دولار، منها 36% على شكل منح، كما شملت

هذه الالتزامات 254 مشروعا جديدا في قطاعات متنوعة مثل البنية التحتية والتعليم والصحة، كما شهدت التزامات المؤسسة نموا مطردًا على مدى السنوات الماضية (كين، 2024).

4. مؤسسة التمويل الدولية IFC

تعد مؤسسة التمويل الدولية (IFC) أكبر مؤسسة عالمية للتنمية تركز على القطاع الخاص، وهي جزء من مجموعة البنك الدولي، تسعى IFC إلى تسريع التنمية في البلدان النامية من خلال استثمار رأس المال وخبراتها في الشركات الخاصة.

تقدم IFC مجموعة واسعة من الحلول المبتكرة بما في ذلك التمويل المباشر وضمان القروض والاستشارات وبناء الشراكات، تركز المؤسسة على قطاعات حيوية مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية، والزراعة، والصناعات التحويلية، كما تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز القطاع المالي، ومن خلال هذه الجهود تساهم IFC في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية؛ كما تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا سيما في مجالات مكافحة الفقر، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز المساواة بين الجنسين (مجموعة البنك الدولي، 2024).

وفي إطار الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية أهداف الألفية انعقد أول مؤتمر دولي لتمويل التنمية في مونتيري بالمكسيك في 21 و22 مارس 2002 نُظِّم المؤتمر برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة 50 دولة، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية الرئيسية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

لقد أقر المؤتمر الالتزام بتأسيس شراكة جديدة بين الدول المتقدمة والنامية من خلال اعتماد سياسات سليمة وتعزيز أسلوب الحكم الراشد على جميع المستويات، وضمان سيادة القانون، وتعبئة الموارد المحلية، وجذب الاستثمارات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كأحد محركات التنمية، كما تم التركيز على زيادة التعاون العالمي المالي والتقني لأغراض التنمية، وتخفيف أعباء الديون الخارجية من خلال تمويل الديون المستدامة، وتحسين اتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية (مؤسسة التمويل الدولية، 2002، ص. 2.3.4.)

3.3.1.1. الحكم الراشد : إعادة تفعيل الدور التنموي للدولة

تعتبر مؤسسات التنمية والبنك الدولي الحكم الراشد كمنهج تنموي حديث للتنمية الشاملة في الدول النامية، وفقًا لتقرير البنك الدولي الصادر عام 1992 يُعنى الحكم بكيفية ممارسة السلطة وإدارة الموارد المتاحة بشكل فعال، ويميز التقرير بين ثلاثة أبعاد رئيسية للحكم الراشد: طبيعة النظام السياسي؛ وعملية إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية؛ وقدرة الحكومة على تصور وصياغة وتنفيذ السياسات بالإضافة إلى الطريقة العامة لإدارة الوظائف الحكومي (بروسي، 2009، ص 16).

لقد ظهر مفهوم الحكم الراشد في سياق التحولات والتغيرات الكبيرة على الصعيدين الدولي والمحلي، حيث شهدت بداية التسعينات أحداثا وأفكارا جديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، تمثلت بشكل رئيسي في العولمة والحروب الجديدة وإفلاس السياسات التنموية في دول الجنوب، وقد أدت هذه الظروف إلى تطور تعريفات وتوصيفات الحكم الراشد، مما جعله أكثر قبولًا ومرونة في مواجهة الأوضاع الجديدة، وأصبح أداة شائعة لتصحيح الأوجه القصور التنموي في البلدان النامية، وقد عرّف البنك الدولي الحكم الراشد في عام 1997 على أنه الأسلوب الخاص لإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية بهدف تحسين إدارة الشؤون العمومية (غربي، 2011، ص 371).

من جهة أخرى، ترى منظمة الشفافية الدولية أن الحكم الراشد هو جهد متكامل يجمع بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين بهدف مكافحة الفساد، يشمل هذا التعريف مراحل متعددة تبدأ بالوعي بالظاهرة، وجمع المعلومات وتحليلها ثم نشرها، وتنتهي بإنشاء آليات فعالة للقضاء على الفساد أو تقليله (البابلي، 2018، ص 2).

ولقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد على أنه مجموعة من الآليات والعمليات والمؤسسات التي تعتمدها السلطات الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على مختلف مستوياته؛ يهدف هذا التعريف إلى تمكين المجتمع من الاستفادة القصوى من موارده، وفي عام 1997 تم صياغة وثيقة من طرف PNUD بعنوان "الحكم من أجل تنمية إنسانية مستدامة"، حيث قدم تعريفًا شاملاً للحكم الراشد يشمل العمليات والهياكل التي تقود العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشفافية ومسؤولية، وتشمل الأطراف المعنية في الحكم والتنمية: المجتمع المدني، والدولة، والقطاع الخاص، وتُعد الدولة الطرف الأساسي والرئيسي في نظام الحكم الراشد، حيث تقوم بوضع وتنفيذ ومراقبة

السياسات العامة، وتمتلك الدولة القدرة على إنشاء الآليات التنظيمية اللازمة لضمان الحكم الراشد، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، ورعاية حقوق المرأة، وتعزيز التعليم والتدريب لتمكين الأفراد، وتوفير السكن، والمحافظة على البيئة، وتحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتعزيز المشاركة العامة، كما أن الدولة تعتبر الكيان الوحيد الذي يمتلك القدرات والقوة لتحقيق التوازن بين المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (غربي، 2011، ص 375).

يعتبر اجتماع واشنطن من أهم المحطات لتبلور وبروز مفهوم الحكم الراشد، وقد قدم جون وليامسون Williamson في عام 1989 مسودة تحتوي على عشرة بنود تهدف إلى معالجة المشكلات المالية والاقتصادية في الدول النامية، وكان هذا البرنامج مصممًا أساسًا لمعالجة الاختلالات في دول أمريكا اللاتينية، ليصبح لاحقًا إطارًا للدول النامية بشكل عام؛ ومع إخفاقات وتراجع مؤشرات التنمية نشأت دعوات لتوسيع المبادئ، وفي عام 2003 قدم داني رودريكDani Roderick مبادئ جديدة كتكملة لمبادئ وليامسون، حيث تم التأكيد حوكمة المؤسسات السياسية كضرورية للتنمية الاقتصادية لأن الديمقراطيات تميل إلى تهدئة النزاعات الاجتماعية وتعزيز التسوية، كما يشير إلى أن التكيف مع الصدمات سيكون أكثر صعوبة في البلدان التي بها مؤسسات ضعيفة وتعاني من نزاعات اجتماعية كامنة عميقة (claudoi ciborra and diego d navarra, 2003)، قد أثبتت الحوكمة التي تتميز بسيادة القانون والشفافية والمساءلة، أنها ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة وحل النزاعات، فسيادة القانون توفر الإطار القانوني اللازم لحماية حقوق الأفراد والمؤسسات، وتشجع على الاستثمار وتنمية القطاع الخاص، بالموازاة مع ذلك تعمل الشفافية على زيادة ثقة المواطنين في الحكومة وتقلل من الفساد، مما يساهم في تحسين الخدمات العامة، وكما أن المساءلة تضمن أن المسؤولين الحكوميين مسؤولون عن قراراتهم وأفعالهم، مما يزيد من كفاءة الأداء ويقلل من الهدر، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبحت الحوكمة الرشيدة عنصرًا أساسيا في إعادة بناء الدول الفاشلة، حيث تساعد على استعادة الاستقرار وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، ومع ذلك فإن تحقيق الحوكمة الرشيدة يتطلب جهودا مستمرة من قبل جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وقد توصل دراسة حول الحوكمة وانتكاس الصراع Governance and Conflict Relapse سنة المنشور في مجلة حل النزاعات سنة 2014، إلى أن خطر تجدد وتكرار النزاع في البلدان ذات الحكم الراشد ينخفض بسرعة في حين أنه البلدان التي تفتقر إلى الرشادة وبالرغم من غناها بالموارد إلا أنها تعرف الركود الاقتصادي، والمظالم الاجتماعية، والتدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي وتكرار

النزاعات، فتصبح الموارد انطلاقة للفساد وهدر المال العام والديون والقمع السياسي والنزاع، من جهة أخرى يعتبر مؤسسات الدولة الفعالة والراشد عنصرا أساسيا وهاما بل شرط مسبق لبناء السلام وتهيئة الأرضية لاستدامته (Havard & Nygard, 2015, p1004).

يخضع البنك الدولي معايير وتقييم السياسات للمراجعة وفقا للتجارب وتطور التنمية، وقد تم إضافة معايير الحكم سنة 1997 وتم تعديلها سنة 2001 و2004 لتصبح سنة 2008 شاملة لـ 16 معيار موزعين على مجموعات تشمل: التسيير الاقتصادي، سياسة مكافحة الإقصاء، السياسات الهيكلية، تسيير مؤسسات القطاع العام، مع العلم أنه توجد معايير خاصة بمنظمة الشفافية الدولية ومعايير خاصة بمنظمات أخرى، كلها تعمل على قياس وتصنيف الدول حسب السلم الموضوع ، كما تعرضت مبادئ اجتماع واشنطن إلى انتقادات بسبب المشروطية وآثارها السلبية على الدول النامية، وأكد الخبراء والمحللين "ما بعد واشنطن" ضرورة وجود إطار مؤسسي قائم على الديمقراطية لأجل تكميل الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية، أي تعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات والشفافية والمساءلة والتنمية.

وإن إدخال مفهوم الحوكمة في جدول أعمال التنمية، يعكس المخاوف بشأن فعالية المساعدات التي تهدف في النهاية إلى الحد من الفقر، لكن المناهج المستخدمة لتعزيز الحكم الراشد في الدول النامية تشبه إلى حد كبير تلك المستخدمة لتعزيز الإصلاح الاقتصادي في ظل مساعدة مشروطة، أي تكييف المساعدات على عدد من الشروط المسبقة ووعود الإصلاح، حيث تم تمديد هذه الشروط من المجال الاقتصادي إلى المجال السياسي، ففي سنوات الثمانينيات والتسعينيات اتسعت وتعمقت هذه الشروط على حد سواء، حيث حاولت المؤسسات المالية الدولية حوكمة السياسة والاقتصاد، وإعادة هندسة الحياة الاجتماعية، وتوزيع الأفكار الليبرالية، وبالتالي فإن الحكم الراشد ذو التوجه الاقتصادي والوصفة السياسية للتنمية قد يكون غير مفهوماً بما يكفي ليوجه التنمية والبرامج والفواعل المشاركة فيه(Hegre & Nygard, 2015, p 1008).

1.2. بناء السلام: تطور المفهوم والأطر النظرية

لقد شهدت الفترة التي تلت الحرب الباردة تحولًا جذريًا في طبيعة النزاعات، حيث انتقلت من صراعات بين الدول إلى صراعات داخلية معقدة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتميز هذه النزاعات بارتفاع درجة التعقيد، حيث تتداخل عوامل متعددة مثل

التفاوتات الاجتماعية، والفقر، ونقص الموارد، وضعف الحوكمة بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور تهديدات هجينة عابرة للحدود مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تستهدف الدول والمجتمعات الدولية على حد سواء، في ظل هذه الظروف أصبح من الضروري تطوير أطر جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، تعتمد على الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، وتعزيز التعاون الدولي، مع التركيز على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات.

في هذا السياق، أصبحت دراسات السلام وفض النزاعات مجالا غنيا بالمساهمات العلمية والعملية، بهدف التخفيف من آثار الحروب وتقليل مستوى العنف في المجتمعات، وقد تجسد هذا الاهتمام بعد إعلان الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في عام 1992 عن "أجندة السلام"، التي تضمنت مفاهيم مثل بناء السلام، والدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام وحفظ السلام.

1.2.1. جنيالوجيا بناء السلام

يُعرف السلام على أنه حالة وفترة تتسم بغياب الحرب، أو أنه نهاية الحرب وعدم وجود أي نزاع، وحالة من الأمن والاستقرار والتفاهم، وهو قيمة مطلقة تستفيد منه الإنسانية وهو الذي يمنع الحروب ويسمح بالتنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي(عبد الكافي، 2005، ص 238)، وعادة ما يتم تعريف السلام بالنظر إلى نقيضه (الحرب/النزاع)، فصناعة الحرب والسلام يتم على خط التوازي، ومن الأكثر وضوحًا عبر التاريخ أنه أثناء كل حرب أو نزاع يتم إعداد مسودات ومعاهدات للسلام، بالمقابل تعمل ترتيبات الحروب في بيئات تتميز إلى حد بعيد بالسلام، كما تتطلب دراسات السلام ضرورة توفير فهم واسع لأسباب الحروب.

ويشير مصطلح "بناء السلام" إلى ضرورة فهم السلام كعملية متعددة المراحل، تهدف إلى جعله دائمًا ومترسخًا في المجتمع، ويتطلب ذلك إقامته على أسس سياسية اقتصادية واجتماعية قوية، بالإضافة إلى ذلك، ويشمل بناء السلام تشييد وتطوير العلاقات الاجتماعية التي تعزز رفض الحرب كخيار مستقبلي للأفراد والمجتمعات.

1.1.2. السند الفكري لبناء السلام: السلام الديمقراطي

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ التفكير بطرق عملية ومؤسساتية لصون السلم الدولي، وهوما تضمنته أفكار الرئيس الأمريكي أنداك وولد ولسون من خلال المبادئ الأربعة عشر التي تأسست عليها عصبة الأمم سنة 1920.

تعد نظرية السلام الديمقراطي التي صاغتها الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، من أبرز النظريات التي حاولت تفسير العلاقة بين النظام السياسي الداخلي للدولة وسلوكها في العلاقات الدولية، وقد شهدت هذه النظرية تطورا كبيرا على مر الزمن، حيث قام العديد من الباحثين بتوسيع نطاقها لتشمل عوامل أخرى مثل دور المؤسسات الدولية والأحلاف العسكرية. وفي الوقت الحالي، لا تزال نظرية السلام الديمقراطي تحظى باهتمام كبير من قبل صناع السياسة وصناع القرار، حيث يتم استخدامها لتقييم المخاطر المحتملة للصراع وتصميم السياسات الهادفة إلى تعزيز السلام والاستقرار في العالم (بيليس و سميث، 2004 ص 429). حيث تستند الدول ذات النظام الديمقراطي إلى أسس (الدستور، الملكية الخاصة، الحقوق السياسية) تحكمها وتجعلها أبعد من أن تنجر نحو الحرب أو أن تشنها على دول أخرى وهوما يؤسس للسلام الديمقراطي الذي يحتكم إلى المعايير التالية:

- القيم الأخلاقية للديمقراطية: التي تحرص على الاحترام المتبادل واحترام حقوق الآخرين يؤديان إلى انتشار ثقافة الاحترام المتبادل بين الدول الديمقراطية وانتشار هذه الثقافة يؤدي إلى ميل وجنوح الدول لحل خلافاتها بصورة سلمية بعيدا عن العنف والحروب.

- مشاركة المواطنين في اتخاذ وصناعة القرارات المتعلقة بالحروب: المواطن والدول الديمقراطية يشاركون في صنع القرارات المتعلقة بالمشاركة في الحروب(عبد الله، 2018).

2.1.2.1. يوهان جالتونغ: إعادة فهم السلام

تُعد دراسات ومنشورات يوهان جالتونغ Jhan Galtung، من أهم الدراسات الحديثة في مجالات السلام وفض النزاعات التي نُشرت في الفترة بين عامي 1964–1971، حيث أعادت فهم العنف والسلام والحلول الممكنة، وقد تم نشر دراسة في عام 1976 بعنوان "ثلاث مقاربات لحفظ السلام: حفظ السلام، صنع السلام، بناء السلام"، وتضمنت العديد من الأوراق النظرية الأساسية التي تركز على نظريته الهيكلية، مثل العدوان، حل النزاع المؤسسي، اللاعنف، الاندماج، العنف والسلام وغيرها كانت دراسته تركز على تجنب الصراع وتعزيز العلاقات السلمية داخل الدول وبين الدول. ويشمل ذلك التفريق بين أشكال العنف المختلفة، مثل العنف المباشر والعنف الهيكلي والعنف الثقافي، وكذلك الفرق بين السلام الإيجابي والسلام السلبي (عبد الغفار،2003، ص 23).

إن عدم وجود الحرب لا يعني بالضرورة غياب العنف، حيث تعتبر المظالم الاجتماعية وعدم المساواة من الأسباب الحقيقية التي قد تؤدي إلى نشوب النزاعات في المستقبل، فإن فهم السلام

الإيجابي والسلبي يهدف إلى تكوين معرفة فعّالة للقضاء على العنف وبناء علاقات سلمية مستدامة، ويتطلب حل النزاع إحداث تغييرات إيجابية من قبل مجموعات بناة السلام، وإشراك النخب في هذه العملية، مع التركيز على الأبعاد النفسية والاجتماعية والدينية وغيرها من الأبعاد في عملية بناء السلام سواء على الصعيد المحلي أو المجتمعي.

على ضوء ما سبق، تتجاوز أهداف مبادرات بناء السلام، كما يراها غالتونغ، "السلام السلبي" الذي يعني غياب الحرب والعنف، إلى السعي نحو "السلام الإيجابي"، وهو الحالة التي تتيح استدامة السلام على المدى الطويل، سواء في النزاعات بين الدول أو في النزاعات الداخلية، وقد تم تمثيل هذه الفكرة بمثلث متساوي الأضلاع، حيث يمثل كل ضلع من أضلاعه: السلوك، والإدراك، والتناقض، مشيرًا إلى ضرورة توافر هذه العناصر الثلاثة معًا في أي نزاع، سواء كان متماثلاً أو غير متماثل، وفي حالة غياب الإدراك والسلوك فإن ذلك يؤدي إلى وجود عنف هيكلي أو نزاع كامن، الذي ينبع من عوامل مثل الفقر، والمرض، والظلم الاجتماعي، والعنف الثقافي المتمثل في غياب أو إخفاء الحقيقة، وهي عوامل تشكل الأساس الذي يؤدي إلى تفشي العنف المباشر (عبد الغفار، 2003، ص 31).

إذن، تعتبر أفكار غالتونغ جديدة في مجال حل النزاعات ودراسات السلام حيث استطاع التأسيس لدراسات تعيد فهم أسباب العنف وتعمل على تجنب انزلاق المجتمعات نحو النزاع، بالتالي أصبح مصطلح العنف الهيكلي structural violence أكثر شهرة وأكثر استعمالا في مجال السلام وتسوية النزاعات والذي قدمه في مقال "العنف والسلام وأبحاث السلام".

3.1.2.1. خطة السلام 1992: التأسيس الأممي لبناء السلام

إن الخطوة الأولى نحو العمل الدولي في مجال بناء السلام بدأت مع إعلان خطة السلام عام 1992 وتبعتها تأسيس الهيكل التنظيمي له في عام 2005، وقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام تقديم "تقرير عن أعمال المنظمة" خلال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1992، بهدف تحليل الأوضاع العالمية وتقديم توصيات لتعزيز وزيادة الكفاءة داخل إطار وأحكام الميثاق الأممي، تضمنت "خطة السلام" أربعة عناصر أساسية وهي: الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، ويشير التقرير إلى أن هذه الجوانب الأربعة مرتبة زمنياً، حيث تلعب الدبلوماسية الوقائية دوراً قبل أن يسيطر النزاع، بينما يساهم صنع السلام في حفظ السلام أثناء النزاع، وأخيراً يأتي دور بناء السلام بعد انتهاء النزاع لتحقيق الاستقرار (Laurens, 2016, p 4) .

وقد جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 1998 بعنوان "أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في إفريقيا"، يجب التركيز على تحديد مفهوم بناء السلام باعتباره يشمل جميع التدابير والإجراءات اللازمة لمنع عودة النزاعات المسلحة وتجنب تكرارها، حيث يعد السلام استراتيجية أساسية لمواجهة التحديات الجديدة التي تهدد السلام والأمن الدوليين (محي الدين، 2011، ص 49).

لقد قدمت خطة السلام تبريرا للتدابير التي اتخذتها من خلال مواكب الأمم المتحدة للتغيرات المختلفة في ذات الفترة، حيث شهدت نهاية الحرب الباردة تحولا جذريا في المشهد الأمني الدولي، أين تراجع التنافس بين القوى العظمى وظهرت تهديدات جديدة أكثر تعقيداً مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتغير المناخ، وقد ساهمت العولمة وتطور التكنولوجيا في تعقيد هذه التهديدات، حيث سهلت انتشار المعلومات المضللة وسهلت عمل وتنظيم الجماعات الإرهابية، وقد جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة: الوثيقة رقم A/47/277 المؤرخ في 17 /1992/06 وفي مواجهة هذه التحديات، تحتاج الأمم المتحدة إلى تجديد آلياتها وإجراء إصلاحات جوهرية لتعزيز فعاليتها، يجب أن تركز على بناء السلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وتعزيز الحكم الراشد، وحماية حقوق الإنسان، كما يجب عليها أن تعزز التعاون الدولي في مواجهة التهديدات العابرة للحدود، وأن تستثمر في التكنولوجيا لتعزيز قدراتها على جمع وتحليل المعلومات واتخاذ القرارات(الجمعية العامة الدورةA47/277، 1992، ص2).

إلى جانب ذلك شهدت العلاقات الدولية تحولات هامة على الصعيدين المعياري والسياسي، بالإضافة إلى إصلاحات مؤسسية على المستوى الدولي والوطني، وذلك بفضل دور المنظمات غير الحكومية وازدهار وصعود المجتمع المدني العالمي كفاعل في العلاقات الدولية، ومن خلال اللقاءات والمؤتمرات الأممية ظهرت رؤية جديدة للألفية القادمة التي تركز على قضايا الأمن الإنساني والحكم الراشد وآليات الحوكمة، حيث توسعت القضايا التي يعرضها مجلس الأمن لتشمل انتهاكات حقوق الإنسان، وقضايا التهجير، والأسلحة الصغيرة، والنزاعات الداخلية، والأوبئة، والجفاف، والتي أصبحت تُعد تهديدات أمنية جديدة تتطلب استراتيجيات وآليات مبتكرة تتجاوز الحلول العسكرية وتتعدى الحدود السيادية للدول، في هذا السياق ازدادت المخاطر الناتجة عن التهديدات العابرة للحدود بفعل العولمة، مما منح المجتمع الدولي الأساس للتدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان، إن التوسع في التوجهات الدولية أدى إلى زيادة وتشعب الهيكل الإداري للأمم المتحدة وتضخم بيروقراطيته، حيث تم إنشاء

مؤسسات جديدة مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام(Tschirgi, 2003, p 5) .

وعلى الرغم من أن خطة السلام لا تقدم حلولا كافية للنزاع ولا تقدم شروحا مستفيضة وعميقة لأسبابها، إلا أنها سمحت ببلورة أفكار ومقاربات حول أجندتها وتحولها إلى خطة عمل ممارسة ومؤسسة أممية.

4.1.2.1. تطور بناء السلام من حيث الممارسة

خلال الفترة التي كانت بين نهاية الحرب الباردة وبداية الحرب العالمية على الإرهاب، برز بناء السلام كأحد أكثر الأساليب فاعلية وجاذبية للفاعلين في مجالات السلام والأمن والتنمية، للتعامل مع المشاكل المعقدة في البلدان التي عانت من النزاعات أو العنف، وكان التركيز في البداية على الحروب الأهلية والاستجابات السياسية اللازمة للتصدي للعنف المحلي أو الإقليمي، حيث تمحور بناء السلام حول حل النزاعات لمنع تكرارها؛ ومع مرور الوقت توسعت المناقشات لتشمل مجالات أخرى مثل منع النزاعات، والعمل الإنساني، والأمن الإنساني، وبعد أحداث 11 سبتمبر وتأثيرها على المؤسسات الأمنية انتقل التركيز في السياسات من بناء السلام بعد النزاع إلى التركيز على العلاقة بين الأمن والتنمية بما في ذلك بناء الدول(McCandless & Karbo, 2011, p 236).

لقد اكتسب خبراء السلام من خلال تجربتهم الميدانية في بيئات ما بعد النزاع فهما أعمق لديناميكيات النزاع وتطوراته والتعقيدات التي تلي انتهائه، وقد تُرجم هذا الفهم إلى تركيز أكبر على التطوير النظري والمنهجي، والتوجه نحو عمليات السلام التي تركز على المجتمع بدلاً من الدولة، والتحول نحو بناء السلام الشامل والمستدام، وكذلك الاهتمام بالمبادرات المحلية والمجتمعية وإعادة البناء من القاعدة، حيث مر بناء السلام بعدة مراحل ساهمت في تطوير مهارات بناة السلام، وتحسين الأساليب، وصياغة استجابات متكاملة تقسم هذه المراحل إلى:

1. **مرحلة 1989– 1999**: خلال هذه الفترة كان يفهم بناء السلام على أنه حفظ السلام، وقد نجحت الأمم المتحدة في تسوية عدة حروب عن طريق الوساطة، مثل الحرب في موزمبيق ونيكاراغوا، ورغم الأولوية التي أعطيت لصنع وحفظ السلام على الساحة الأممية، إلا أن الفشل في رواندا والصومال وانزلاق العديد من المجتمعات نحو العنف، وتجدد النزاعات في بعض المناطق رغم الجهود والتمويل الدولي، دفع الأمم المتحدة في منتصف التسعينيات إلى توسيع نطاق الرصد الدولي

للنزاعات وتوسيع مفهوم بناء السلام، وأصبح بناء السلام يدرج بشكل كبير تحت مصطلح "حفظ السلام متعدد الأبعاد" ليشمل المراقبة، وتقديم المشورة في الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والشؤون المدنية والانتخابية، بالإضافة إلى نزع السلاح وتقديم المساعدات الإنساني(Call, 2015, p2) .

2. **مرحلة 1999– 2005**: خلال هذه الفترة كان يُفهم بناء السلام على أنه بناء الدولة، حيث تركزت عملية السلام على إنشاء المؤسسات وإعادة تأهيلها بما يتناسب مع البيئة المستهدفة؛ وفي بداية هذه المرحلة كانت الأمم المتحدة تدير بعثتين لبناء السلام في كوسوفو وتيمور الشرقية، ولاحظ الممارسون والبعثة الأممية الحاجة إلى دعم مدني خلال الفترة الانتقالية لإدارة وظائف الدولة، وفي عام 2005 تم تعزيز بناء السلام على المستوى المؤسسي من خلال إنشاء لجنة بناء السلام الدولية، ومكتب دعم السلام، وصندوق السلام، وأصبح بناء السلام يعمل في إطار هيكلي ومؤسسي واضح، وقد جاءت رؤية عام 2004 حول "التهديدات والتحديات والتغيير في عالم أكثر أمنًا: مسؤوليتنا المشتركة" لتوسيع قدرات الأمم المتحدة مؤسسيا، بهدف تعزيز قدرتها على مواجهة التهديدات الجديدة والتقليدية، وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق سلام دائم (التقرير A59/565الدورة 59 للجمعية العامة، 2004).

3. **مرحلة ما بعد 2000**: بدأ الباحثون والممارسون للسلام الدولي الربط بين ظاهرة الفقر والعنف والعوامل السياسية، حيث ربطوا خطر انتكاس السلام والعودة للنزاع بأشكال وأنماط الحكم والقدرة المؤسساتية للدولة، وقد قاد ذلك إلى ربط نجاح بناء السلام في القضاء على الحروب مستقبلا، وقد انعكس ذلك على الممارسة حيث تشكلت لجان ومكاتب وصناديق مختصة لمنع النزاعات، كما سعت الأمم المتحدة لتوسيع مهام وولايات حفظ السلام لتشمل المساعدة على الانتخابات وإصلاح القطاع الأمني والعدالة، بالإضافة إلى إضفاء الطابع المدني على البعثات من خلال بعث مستشارين وعمال مدنيين (Call, 2015, p4).

يُعد التحول من التركيز على النتائج إلى النهج الذي يوازن بين العملية والنتائج من التطورات المهمة في منهجية بناء السلام، ففي بدايات جهود بناء السلام كان التركيز منصبًا على تحقيق وقف إطلاق النار أو التوصل إلى اتفاق سلام، دون الأخذ بعين الاعتبار الأسباب الأساسية والكامنة للصراع والأطراف المعنية به، إلا أنه بدلاً من الاكتفاء بإنهاء القتال تركز الأساليب الحديثة على فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع من خلال نهج شامل يعالج الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المساهمة في النزاع، ويُشرك جميع الأطراف المعنية لضمان سلام مستدام وطويل الأمد.

لقد سمحت مراجعة وتقييم تدخلات بناء السلام بالتعلم من التجارب السابقة وتحسين الجهود المستقبلية، من خلال التقييم النقدي لفعالية وتأثير الأساليب المختلفة، ويمكن بذلك تحسين استراتيجيات بناء السلام والتكيف مع ديناميات الصراع المتغيرة، كما تتيح عملية التفكير والتعلم هذه تحديد الأساليب الفعّالة وغير الفعّالة، وإجراء التعديلات اللازمة على عمليات السلام لضمان تحقيق نتائج ملموسة وطويلة الأمد.

2.2.1. تعريف بناء السلام والمفاهيم ذات الصلة

يشير تعريف "بناء السلام" الذي قدمه بطرس بطرس غالي في عام 1992 إلى الإجراءات التي تهدف إلى إرساء وتعزيز وتوطيد السلام، بناءً على هذا التعريف تطورت التعريفات اللاحقة لتواكب التغيرات العالمية وتستند إلى رؤية الباحثين والمهتمين، خصوصاً في ما يتعلق بتوسع ممارسات بناء السلام، وعادة ما يشير بناء السلام إلى العملية التي تقودها الأمم المتحدة بعد انتهاء نزاع ما، وهو مجموعة إجراءات وترتيبات لدعم التسوية وضمان عدم الانتكاس والعودة للصراع المسلح، فهو بنية ينظر إليها كنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى لتفادي انهيار الظروف السلمية (عبد الكافي، 2005، ص 80.81).

وتعرف الأمم المتحدة بناء السلام بأنه الجهود المبذولة لوضع أسس السلام والتنمية المستدامين، والحد من خطر العودة إلى النزاع أو الانتكاس، من خلال تقديم الدعم للبلدان والمناطق أثناء انتقالها من الحرب إلى السلام، وتعزيز القدرات الوطنية لإدارة النزاع بفعالية(الجمعية العامة الدورة60/180/RES/A،)2005.

يُعرف بناء السلام بأنه برامج تهدف إلى معالجة أسباب النزاع ومظالم الماضي، وتعزيز الاستقرار والعدالة، ويُعتبر بناء السلام مرحلة أساسية في عملية السلام، تحدث بعد مراحل صنع السلام وحفظ السلام، وهو مفهوم شامل لا يقتصر فقط على الجهود التحويلية طويلة الأجل، بل يشمل أيضاً أنشطة صنع السلام وحفظه، وبالتالي يتضمن بناء السلام مجموعة من الأنشطة التي تشمل الإنذار المبكر، والاستجابة للنزاعات، ومنع العنف، والجهود المدنية والعسكرية، والتدخل العسكري، والمساعدة الإنسانية، وكذلك إقامة مناطق السلام لضمان استدامته على المدى الطويل (Schilling, 2012, p 28).

من جهة أخرى، يعرف بناء السلام وفقا لتقرير الأخضر الإبراهيمي لعام 2000 بأنه الجانب الآخر من النزاع حيث يهدف إلى إعادة تأسيس أسس السلام وتوفير الأدوات اللازمة لبنائها، يعتبر

بناء السلام أوسع من مجرد غياب الحرب؛ بناءً على هذا التعريف فمن الضروري معالجة أسباب العنف الهيكلي لضمان توفير أسس تمنع العنف أو الانزلاق نحو النزاع.

تعتبر التعريفات المتعلقة ببناء السلام شاملة وتركز على كونه عملية مستمرة تحدث بعد النزاع، وتهدف إلى تحقيق سلام مستدام يضمن عدم عودة العنف وتكرار النزاعات، يتم ذلك من خلال خطط وبرامج شاملة تتعامل مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية، وتشمل هذه الجهود تعاونًا مع المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية، الحكومية، وغير الحكومية، وكذلك الفاعلين غير الرسميين.

ويمكن وصف بناء السلام على أنه مفهوم متكامل يضم مجموعة من الأنشطة والبرامج التي تركز على الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والثقافية، وتنظم هذه الأنشطة من خلال مبادرات وآليات تعمل تحت إشراف مؤسسات دولية ووطنية، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وإعادة بناء العلاقات السلمية داخل المجتمعات المتأثرة، يعكس هذا الالتزام المستمر بتحويل الروابط الاجتماعية، وإعادة بنائها وفقًا لاحتياجات كل بيئة محلية، بناءً على ذلك يمكن تلخيص مبادئ وأبعاد بناء السلام في النقاط التالية:

1.2.2.1. أبعاد بناء السلام

تستهدف عمليات بناء السلام المجتمعات التي شهدت نزاعا من أجل خلق بيئة ملائمة للسلام ومنع عودة النزاع وتستند هذه العمليات إلى ثلاثة أبعاد أساسية (Schilling, 2012, p 28) :

- **البعد الهيكلي:** يركز على معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، والتي قد تتعلق بالحكم السياسي، والثقافة المجتمعية، أو المشكلات التنموية أو مزيج من هذه العوامل، يتضمن ذلك إعادة النظر في الأطر والمؤسسات السياسية وآليات الحكم، بالإضافة إلى تحسين المؤسسات المجتمعية والتوزيع العادل للفرص والثروات.
- **البعد العلائقي:** يقوم هذا البعد على تعزيز العلاقات السلمية داخل المجتمع وإعادة بناء الثقة بين أطراف النزاع، كما يشمل إجراءات العدالة وجبر الضرر للضحايا، وتحقيق المصالحة، وتعتمد المقاربة التحويلية على البعد العلائقي للنزاع والتأكيد على فعالية هذه الإجراءات في تجنب تكرار النزاع.

- **البعد الشخصي والثقافي:** يهتم بمعالجة التأثير النفسي والعاطفي للعنف على الأفراد، حيث أن تجاهل احتياجات الضحايا قد يؤدي إلى دورة من العنف المتجدد، وتشمل الاستراتيجيات في هذا البعد تمكين الأفراد من خلال برامج التعليم والمبادرات الاجتماعية مثل التدريب والتمكين، وإقامة مناسبات للذكرى والنُصب التذكارية، كما تعالج التغيرات الثقافية ذات الجذور العميقة التي تحدث أثناء النزاعات، مثل العلاقة بين كبار السن والشباب أو بين النساء والرجال، وأثر الثقافة على الصراع وطرق التعامل معه (Ezechiel, 2009, p 25).

2.2.2.1. مبادئ بناء السلام

يرتكز بناء السلام على مبادئ أساسية تتمثل في(بناء السلام معا مورد علمي، 2018، ص 10):

- **الشمولية والاستدامة:** يشير إلى ضرورة وضع خطط شاملة ورؤية تهدف إلى معالجة جميع المشكلات التي تواجه المجتمع بجميع فئاته.

- **الترابطية:** يعبر بناء السلام عن شبكة مترابطة من الفواعل والأنشطة والبرامج والأهداف والآليات والأدوار والنظم، والتي تتكامل لدعم التغييرات المطلوبة.

- **الاستراتيجية:** وهو يتطلب تخطيطاً طويل الأجل يتم تنفيذه على مراحل، بحيث تشمل أهداف بناء السلام في منع النزاع ومعالجته وأسبابه قبل وأثناء وبعد تحوله إلى عنف، وعليه تعتبر دراسة هذه المراحل مهمة في تنفيذ عملية السلام.

مرحلة ما قبل النزاع: تتميز هذه الفترة بوجود العنف الهيكلي، الذي يتمثل في التوزيع غير العادل للثروات والموارد داخل المجتمع، يمكن دمج هذه الاستراتيجية ضمن آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة للنزاعات، مما يسمح بجذب انتباه المجتمع الدولي بمختلف مكوناته لمعالجة النزاع قبل أن يتصاعد إلى عنف مباشر.

مرحلة (النزاع) أثناء النزاع: تتعامل برامج بناء السلام مع الضحايا أثناء النزاعات، وتعمل بالتعاون مع برامج المساعدة الدولية ووكالات الإغاثة الدولية والمحلية، حيث تتداخل هذه البرامج مع قوات حفظ السلام وقوات فرض السلام التي تهدف إلى وقف إطلاق النار، وفي حال استمرار النزاع لفترة طويلة يمكن لبناة السلام تدريب الأفراد في مجالات حقوق الإنسان وتحويل مسار النزاع وتحقيق العدالة.

مرحلة ما بعد النزاع: تُعد هذه المرحلة حاسمة في عملية السلام وتشمل نزع السلاح وإعادة دمج المقاتلين السابقين، بالإضافة إلى تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والسياسية (شيرك، 2011، ص، 103.104).

في هذا السياق، لا يُفهم بناء السلام على أنه موجه فقط للمجتمعات الخارجة من النزاع، بل يُعتبر أيضاً آلية لمنع النزاع من خلال تطوير آليات سلمية لإدارة الخلافات والصراعات دون اللجوء إلى العنف، ومن هنا تظهر أهمية تحديد فترة ما بعد النزاع، التي تشير عمومًا إلى الفترة الانتقالية التي تمر بها البلدان والمجتمعات بعد انتهاء مرحلة معينة من النزاع، وغالبًا ما تبدأ بتوقيع اتفاقيات السلام أو وقف إطلاق النار.

ومع ذلك، قد يكتنف مصطلح "ما بعد النزاع" بعض الغموض، لأن النزاع لا ينتهي بالضرورة بتوقيع اتفاقيات وقف إطلاق النار، خاصة إذا كان أحد الأطراف غير راضٍ أو غير معترف ببنود الاتفاق، مما قد يؤدي إلى تحول النزاع إلى شكل أقل حدة. وتحديد بداية فترة ما بعد النزاع غالبًا ما يكون قرارًا تتخذه الدول المانحة والمجتمع الدولي، الذين قد يقدمون المساعدات أو ينسحبون حسب مصالحهم وفوائدهم الخاصة. هذا الأمر قد يؤدي إلى تدهور الوضع الإنساني والاجتماعي في الدول الهشة والمجتمعات المتأثرة بالنزاع، علاوة على ذلك فإن مصطلح "ما بعد النزاع" لا يحدد نوع النزاع الذي خرجت منه الدول، سواء كان نزاعًا دوليًا (مع دولة معتدية) أو نزاعًا داخليًا.

2.2.2.1 .المفاهيم ذات الصلة

1.2.2.2.1. حفظ السلام peace keeping

لقد عرف بطرس بطرس غالي حفظ السلام بأنه عملية نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية، عادة ما يتضمن حفظ السلام مشاركة أفراد عسكريين أو عناصر من الشرطة التابعين للأمم المتحدة، إلى جانب تعبئة الموظفين المدنيين، ويُعد حفظ السلام وسيلة لتحقيق السلام ومنع نشوب النزاعات (الجمعية العامة الدورة)A47/277, 1992.

يعرف الموقع الرسمي لعمليات حفظ السلام الدولية بأنها مجموعة من الموظفين المدنيين، والشرطة، والعسكريين التابعين للأمم المتحدة، الذين يعملون على حفظ السلام في البلدان التي مزقتها الحروب، وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام دائم، وتستند هذه العمليات إلى ثلاثة مبادئ رئيسية:

موافقة الأطراف المعنية، الحياد، وعدم استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس أو حماية المهمة الموكلة إليهم (ما هو حفظ السلام؟، 2020).

يعرف أليكس موريسون Alex Morisson حفظ السلام على أنه:

" الإجراءات المصممة لتعزيز السلم والأمن والاستقرار على المستوى الدولي المصرح بها من قبل المنظمات المختصة الوطنية والدولية والتي يتم الاضطلاع بها بشكل تعاوني وبشكل فردي من قبل القوات العسكرية والإنسانية والحكم الراشد والشرطة المدنية وغيرها الوكالات والمجموعات المهتمة" (Beardsley, 2013, p 6).

يمكن القول إن حفظ السلام يعني مراقبة وتنفيذ اتفاقية حتى لو تم باستخدام القوة حسب ما تقتضي الضرورة وتسهيل المبادرات غير العسكرية الأخرى، ويتضمن حفظ السلام الإجراءات التالية:

- مساعدة الأطراف على التحول من النزاع العنيف إلى السلام.
- التحقق من سير اتفاقيات السلام والعمل بها.
- الإشراف على أنشطة المتفق عليها خلال اتفاقيات السلام.
- الإدارة من خلال تدخل الطرف الثالث.

يستند حفظ السلام إلى تكامل جهود القوات العسكرية وشبه العسكرية والمدنية، حيث يتولى طرف ثالث نشر فرق عسكرية ضمن مقاربة وقائية تهدف إلى منع تصاعد أعمال العنف واحتواء الصراعات، كما يمكن لهذه القوات الإشراف على تنفيذ اتفاقيات السلام بين الأطراف المتنازعة، بما في ذلك مراقبة وقف إطلاق النار، إضافة إلى ذلك يمكن أن تشارك هذه القوات في عمليات الإغاثة الإنسانية التي تهدف إلى إعادة الحياة إلى طبيعتها، بالتعاون مع الهيئات المدنية المعنية، يشمل ذلك دعم استقرار النظام السياسي وإعادة بناء المؤسسات الوطنية لضمان عملية انتقال سلمية وديمقراطية للمجتمع المتأثر بالنزاع(زقاغ و خلافة، 2014، ص ص 273.274) .

وقد تطورت قوات حفظ السلام منذ تأسيسها وتنفيذ أول مهمة لها في الأراضي الفلسطينية عام 1948 ، حيث شهدت زيادة في أعدادها وتغيرًا في طبيعة عملها وهيكلها ووظائفها، بالإضافة إلى تجدد وتطور مهام موظفيها، ويُعزى هذا التطور بشكل أساسي إلى فترة تراجع الحرب الباردة والتحول في طبيعة الحروب نحو النزاعات الداخلية والأهلية، ويمكن القول إن حفظ السلام مر بمراحل أساسية

منذ نهاية الحرب الباردة مما سمح للباحثين والمهتمين بتقسيمه إلى أربعة أجيال على الرغم ان الجيل الأول كان منذ اربعينيات القرن الماضي، وتقسم الأجيال إلى المراحل التالية(Cox, 2017, p p8.9):

1. **الجيل الأول:** كان الجيل الأول (نهاية الثمانينات – أوائل التسعينات) ناجحا نسبيا في دول مثل ناميبيا، حيث ركز على الانتخابات وإصلاح القطاعين الاقتصادي والأمني، غير أن التحديات الجديدة مثل التهديدات غير التقليدية ألقت بظلالها على هذا الجيل.
2. **الجيل الثاني:** يمتد من منتصف التسعينات وما بعدها، وحاولت الأمم المتحدة استدراك النقائص من خلال زيادة حجم الوحدات العسكرية المشاركة وتحييدها وعدم السماح لها بالقتال، مما أضعف قدرتها على تأدية مهامها، وقد يبقى التحدي قائما في إيجاد نماذج مرنة قادرة على مواجهة تباين أنواع النزاعات وتحقيق الأهداف بكل فعالية (Laurens , 2016, p 10).

لقد حققت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة نجاحات مهمة، إلا أنها واجهت تحديات كبرى خلال مطلع التسعينات بسبب طبيعة النزاعات المتغيرة وعدم قدرتها على مواكبة تلك التحولات، حيث فشلت الأمم المتحدة في تكرار النهج الناجح في ناميبيا مع أزمات أخرى مثل أنغولا والصومال، كما لم تتمكن من الاستجابة السريعة لأحداث رواندا وسربرنيتشا؛ إلا أنها استجابت بشكل إيجابي من خلال خطة السلام عام 1992 التي ركزت على مهام جديدة بجانب حفظ السلام كما أنشأت بعثات مهمة في كثير من الأزمات المعاصرة.

3. **الجيل الثالث:** خلال فترة 2000–2008 شهدت فترة بداية الألفية تطورات مهمة في مجال حفظ السلام والعمل الإنساني لدى الأمم المتحدة فقد تداخلت مهام الحفظ مع بناء السلام والعمل الوقائي، وساهم تقرير الإبراهيمي بتوجيه الاهتمام نحو الجوانب المؤسسية والتمويلية، كما أن إنشاء لجنة بناء السلام واعتماد مبدأ المسؤولية الدولية لحماية المدنيين وتعزيز قدرات الأمم في هذا المجال الحيوي، بعد تسليم تقرير الإبراهيمي، استمرت الدول المشاركة في الأمم المتحدة في مساعيها الأساسية نحو التطوير، والتي تشمل ما يلي: تشكيل مجموعة عمل رفيعة المستوى تُعنى بالمخاطر والصعوبات، هدفها صياغة منظومة شاملة للأمن المشترك في العصر الحديث، وقد تم اقرار مبدأ كابستون الذي يحدد غايات ومبادئ قوات حفظ السلام في الميدان، حيث تم اعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 ثم هيكلة بناء السلام بإنشاء هيئة لبناء السلام في عام 2005 (ما هو حفظ السلام؟، 2020).

4. **الجيل الرابع: بعد 2005** تطور أسلوب عمليات السلام ليصبح أكثر تركيزًا على المبادرات المحلية والجهات الفاعلة الوطنية، مع السعي لتحقيق التكامل بين جهودها والمساعي الدولية، وقد حظي نموذج "البناء من القاعدة" بقبول واسع في الأوساط الأكاديمية والميدانية، خاصة في المناطق التي تشهد نزاعات متكررة، ويمكن اعتبار إنشاء لجنة بناء السلام عام 2005 بداية لهذا النهج الجديد.

في سياق إعادة هيكلة الأمم المتحدة، قدم الأمين العام أنطونيو غوتيريش (يشغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة منذ سنة 2017) مقترحات لتعزيز تماسك وفعالية منظومة الأمن والسلام الدوليين، تركزت هذه المقترحات على إعطاء الأولوية للوقاية، وترسيخ السلام، وتطبيق خطة التنمية المستدامة 2030، حيث بدأت سلسلة من المراجعات الاستراتيجية لعمليات حفظ السلام الرئيسية، مع التركيز على تقييم الظروف اللازمة لنجاح البعثات، وتضمنت هذه المراجعات تقديم توصيات لمجلس الأمن بإجراء تعديلات محددة وتشمل معايير التقييم الرئيسية: مدى أهمية وملاءمة البعثات؛ الوضع السياسي السائد؛ استعداد الأطراف الرئيسية للتعاون؛ الميزة النسبية للعملية مقارنة بالجهود الإقليمية؛ حشد الدعم اللازم لهذه البعثات(هيئة الأمم المتحدة، 2018).

2.2.2.1. صنع السلام peace making

لقد عرف بطرس غالي صنع السلام من خلال خطة السلام 1992 بأنه مسعى يهدف إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة، معتمدًا بشكل رئيسي على آليات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ويشمل هذا المفهوم التدخلات المصممة لوقف الأعمال العدائية وتحقيق السلام، باستخدام الأدوات الدبلوماسية والسياسية، مع اللجوء للوسائل العسكرية في الحالات القصوى.

إن ماهيّة صنع السلام تكمن في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء العنف بين الأطراف المتخاصمة ودفعها نحو الحوار البناء، بهدف الوصول إلى اتفاق سلام شامل، ويمكن وصف صنع السلام بأنه مجموعة من المساعي السلمية والعمليات الدبلوماسية، إضافة إلى جهود التفاوض والحوار التي تهدف جميعها إلى بناء توافق بين الأطراف المتنازعة، ومن المهم أن نلاحظ أن صنع السلام لا يتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي طرف أو كوسيلة لإنهاء النزاع (عبد الغفار، 2003، ص 15)، وحسب خطة السلام فإنه لا يمكن ارجاع عدم حل النزاعات إلى عدم جدوى الوسائل السلمية وإنما يعود ذلك إلى:

- عدم التزام أطراف النزاع بمتطلبات الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.
- غياب الاهتمام الدولي الكافي، مما يقوض فعالية تدخل الطرف الثالث ويحد من قدراته وصلاحيات.

وقد تم إضافة مقترحات لتحسين أداء الأمم المتحدة في مجال صنع السلام تتضمن (حماد، 1998، ص ص 132.133):

- تعزيز دور محكمة العدل الدولية.
- اتخاد تدابير دولية لتحسين الأسباب التي أدت إلى النزاع.
- إذا كان صنع السلام يتم وفق المادة 41 من الميثاق الأممي، يكون من حق الدول التي لديها مشكلات اقتصادية أن تستشير مجلس الأمن استنادا للمادة الـ 50 لكي توفر لها إمكانية معقولة تكفل معالجة الصعوبات التي تواجهها حيث تمثل تلك الأداة وسيلة لتشجيع الدول للتعاون مع قرارات مجلس الأمن.
- العمل بموجب المادة 43 من الميثاق خاصة في تخطيط عمليات حفظ السلام وتنفيذها.
- تشكيل وحدات انفاذ السلم وهي وحدات عسكرية أكثر تسليحا من قوات حفظ السلام تنشأ في ظروف محددة واختصاص واضح، تتكون من متطوعين ويتم نشرها بموافقة مجلس الأمن.

3.2.2.2.1. فرض السلام Peace enforcement

يشمل فرض السلام تدابير قمعية تُعتمد في حالة النزاعات التي تصبح فيها مهمة حفظ السلام غير قابلة للتطبيق، خصوصاً عندما تتعرض القوات الدولية لهجمات من أحد أطراف النزاع أو عدة أطراف، كما حدث مع بعثة الأمم المتحدة في الكونغو عام 1960، وفي الصومال عام 1993، وفي ليبريا عام 1990، وفي إقليم دارفور منذ عام 2008.

تُمنح ولاية فرض السلام بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أو من خلال مجموعة دول أو منظمات إقليمية بناءً على دعوة من الدول المعنية بالنزاع وترخيص من مجلس الأمن، ويتطلب ذلك موافقة أطراف النزاع، حيث يمكن استخدام القوات المسلحة أو العقوبات غير العسكرية خلال هذه العملية.

4.2.2.2.1. إعادة الاعمار

يمكن أن يتداخل تعريف بناء السلام مع مصطلح إعادة الإعمار، حيث يرتبط كلاهما ارتباطًا وثيقًا بمرحلة ما بعد النزاع من الناحيتين العملية والنظرية، يشترك المصطلحان في الحاجة إلى عمليات متعددة الأوجه تتطلب مشاركة فاعلين دوليين ومحليين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين.

تشير إعادة الإعمار إلى استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق السلام من خلال مجموعة من الخطط والعمليات التي تبدأ من المفاوضات حول السلام ووقف إطلاق النار، وتستمر حتى إنشاء هياكل تدعم ثقافة السلام وتمنع تكرار النزاع. لذلك، فإن إعادة الإعمار تشمل مجموعة واسعة من العمليات والمصطلحات مثل برامج بناء السلام وحفظ السلام، والتي غالبًا ما تتضمن تسريح المقاتلين، العدالة الانتقالية، تمكين الشباب والنساء، دعم التنمية، بناء المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز السلم الاجتماعي.

وقد عرف الاتحاد الإفريقي إعادة الإعمار في دورته التاسعة عام 2006 بأنها "مجموعة شاملة من الإجراءات الرامية إلى تلبية احتياجات الدول والسكان الخارجين من النزاعات، والحيلولة دون تصاعد النزاعات، وتفادي الانتكاس إلى العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية، وتدعيم السلام المستدام(بيومي & السويداني، 2017، ص. 1186).

تشمل إعادة الإعمار استراتيجية أممية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق السلم من خلال مجموعة من الخطط والعمليات، تبدأ من المراحل الأولى للمفاوضات حول السلام ووقف إطلاق النار، وتستمر إلى وضع هياكل تدعم ثقافة السلام وتمنع تكرار النزاع. وعليه يمكن اعتبارها عملية شاملة تشمل برامج بناء السلام وحفظ السلام، والتي تتضمن غالبًا تسريح المقاتلين، العدالة الانتقالية، تمكين الشباب والنساء، دعم التنمية، بناء المؤسسات الديمقراطية، وتعزيز السلم الاجتماعي.

لقد عرفت الأمم المتحدة إعادة الإعمار في الملحق المتعلق بأجندة السلم الدولية بأنها "جهود شاملة لدعم الهياكل التي من شأنها ترسيخ السلام وتعزيز الثقة بين الناس، من خلال اتفاقيات إنهاء الحروب"، قد تشمل هذه العملية: إعادة النظام، نزع سلاح المقاتلين، عودة اللاجئين، والمشاركة في العملية السياسية من قبل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين"(Boutros, 1995).

يعرف البنك الدولي إعادة الإعمار بأنها "تقديم الدعم في عملية التحول من النزاع إلى السلام من خلال إعادة بناء البلد اقتصاديا واجتماعيا"، ويعتبر البنك الدولي من أبرز الممولين لبرامج إعادة الإعمار في بلدان ما بعد النزاع.

وتُعد خطة مارشال لإعادة بناء وتنمية أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مرجعاً هاماً في مجال إعادة الإعمار أو الإنعاش والتأهيل بعد النزاع، وقد استهدف المشروع الذي بدأ في عام 1947، إعادة بناء البنى التحتية مثل المدارس والطرق ودعم العملة في مختلف دول أوروبا الغربية، حيث ضخت الحكومة الأمريكية خلال الفترة من 1948 إلى 1952 حوالي 12 مليار دولار في هذا الإطار.

5.2.2.2.1. الدبلوماسية الوقائية preventive diblomacy

على الرغم من أن هذا المفهوم استخدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشولد (1953–1961) لتعزيز دور الأمم المتحدة في حل النزاعات، فإن تقرير معهد كارنجي للسلام أوضح أن الدبلوماسية الوقائية تشمل "الإجراءات والوسائل الوقائية التي تمنع نشوء النزاعات العنيفة أو انتشار النزاعات الجارية، أو عودة العنف بعد انتهاء النزاعات"، وقد تم تعريف الدبلوماسية الوقائية في أجندة السلام لعام 1992 على أنها "العمل الذي يهدف إلى منع نشوب النزاعات وتصاعدها ووقف انتشاره (الجمعية العامة الدورة، 1992).

يرى Alexander George ألكسندر جورج أن البيئة الجيوسياسية بعد الحرب الباردة تجعل من الصعب على المجتمع الدولي والهيئات الدولية تجنب النزاعات، مما يدعو إلى أهمية البحث عن آليات جديدة لمنع تصاعد النزاعات وتفاقمها إلى مستويات عنيفة ومسلحة، ويشجع جورج ألكسندر على تبني الدبلوماسية الوقائية كأداة فعالة لمنع النزاعات والاستجابة لها واحتوائها، وتسهم الدبلوماسية الوقائية في مساعدة صانعي السياسات على تطوير أدوات وآليات تساهم في تفادي التوترات وتهدئة الأوضاع قبل تحولها إلى صراعات مسلحة؛ وتعتمد الدبلوماسية الوقائية على التواصل والتفاهم والوساطة لتعزيز الحوار وتحقيق التسويات السلمية، ومن خلالها ويمكن للمجتمع الدولي والهيئات الدولية العمل معًا لتحقيق الاستقرار والسلام، وتجنب النزاعات العنيفة والتدخل العسكري، يتطلب ذلك ابتكار أدوات وآليات جديدة وتعاون دولي قوي لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وجعلها أكثر فعالية في تجنب النزاعات وتفجرها(وهبان،2001، ص 212).

ويتفق هذه الخصائص مع التعريف الذي جاء في أجندة السلام سنة 1992، حيث تشمل ثلاث استراتيجيات في منع النزاعات (قبل، أثناء، بعد) تتمثل في منع نشوب النزاعات ومنع التصعيد ومنع الانتشار، وتشمل الديبلوماسية الوقائية إجراءات وتدابير تتمثل في(حماد، 1998، ص ص 129.130):

- تدابير بناء الثقة: الثقة وحسن النوايا بين أطراف النزاع التي من شأنها أن تقلل من احتمال التصادم، وقد تشمل الوفود العسكرية والتدفق الحر للمعلومات رصد التسلح.
- تقصي الحقائق: تقوم بتقصي الحقائق هيئة مكلفة من طرف مجلس الأمن أو الجمعية العامة، كما قد يقوم الأمن العام بتعين لجنة لجمع الحقائق والمعلومات في مناطق النزاع أو ما قبل النزاع.
- الإنذار المبكر.
- الانتشار الوقائي.
- مناطق منزوعة السلاح.

6.2.2.2.1. عمليات دعم السلام

يُوصف مصطلح "عمليات دعم السلام" بمبادرات المساعدة الدولية المنظمة التي تهدف إلى دعم صيانة ومراقبة وبناء السلام. وتشمل هاتين المهمتين: حفظ السلام ومنع قيام وانتشار الصراعات والنزاعات العنيفة. وتُعتبر معظم عمليات دعم السلام مرخصة بناءً على قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وذلك وفقًا لميثاق الأمم المتحدة والفصل السادس منه .

تهدف هذه العمليات إلى ضمان استقرار الوضع في المناطق المتأثرة بالنزاع، ومساعدة الأطراف المعنية على التوصل إلى تسوية سلمية مستدامة.

3.2.1. هياكل وفواعل بناء السلام

أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2012 على أهمية أن تكون عملية بناء السلام عملية تحويلية وشاملة، تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة مثل النساء، والشباب، والضحايا، والمجموعات المحلية المهمشة، وزعماء المجتمعات المحلية، والزعماء الدينيين، بالإضافة إلى الفاعلين في المجتمع المدني مثل اللاجئين والمشردين داخليًا، ويشير التقرير إلى أن هذه العملية تتطلب دعمًا مؤسسيًا قويًا، بالإضافة إلى الدعم الدولي والوطني والإقليمي، فضلاً عن دعم الفاعلين غير الرسميين.

كما تتطلب عملية السلام دفعًا قويًا ووجود سند مؤسساتي، ويجب أن يُمنح الدعم المالي اللازم لضمان نجاح العمليات السلمية وتحقيق الاستقرار في البيئة، لا تقتصر أهمية هذا الدعم على الجوانب المؤسسية، بل تشمل أيضًا الأبعاد المجتمعية، حيث يتعين أن تحظى برامج التنمية بتأييد مجتمعي لتحقيق النجاح في بيئة سلمية.

1.3.2.1.1 لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام

لقد تأخر تأسيس آلية وهيكل لبناء السلام حتى عام 2005، على الرغم من الإعلان عنه ضمن خطة السلام لعام 1992، ويمكن تفسير هذا التأخير بتطور آليات العمل والهيكلية استنادا إلى الخبرة والممارسة الميدانية فقد كانت لجنة بناء السلام بمثابة تراكمية لما تم تقديمه خلال عمليات السلام المختلفة على مدار سنوات، وقد تم تصميم لجنة بناء السلام لتكون صلة الوصل بين مهام مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف سد الفجوة بين الجهود الأمنية من جهة وبين بناء السلام والتنمية المستدامة من جهة أخرى، مما يسهم في تسهيل الانتقال السلس من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة إعادة الإعمار والبناء بعد انتهاء النزاع.

أنشئت لجنة بناء السلام من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة بناءً على القرارين: القرار رقم 1645 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2005، والقرار رقم A/RES/60/180 الصادر عن الجمعية العامة في الدورة نفسها، وتم تكليف اللجنة بجمع الجهات الفاعلة لتقديم المشورة حول الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام وإعادة الإعمار، وتطوير أفضل الممارسات بالتعاون مع الجهات السياسية والأمنية والإنسانية والإنمائية (الجمعية العامة الدورةA/RES/60/180، 2005) .

تتألف اللجنة التنظيمية من 31 دولة عضوا، حيث تضم سبعة أعضاء من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخمسة أعضاء من الدول المانحة للأمم المتحدة ووكالاتها ولجنة بناء السلام، بالإضافة إلى المساهمين في البعثات العسكرية، كما تشمل اللجنة سبعة أعضاء إضافيين يتم اختيارهم لإصلاح الخلل الجغرافي، ويشمل هؤلاء الدول التي لديها تجارب في مرحلة ما بعد النزاع، ويتم انتخابهم من قبل الجمعية العامة.

إلى جانب أعضاء اللجنة التنظيمية، تُعقد اجتماعات خاصة لبلدان معينة تضم مشاركين آخرين مثل دول الجوار، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية، وممثلين عن المجتمع المدني، كمايؤخذ

في الاعتبار خبرة الدول في مجال الإعمار أثناء هذه الاجتماعات لضمان تبادل الخبرات وتنسيق الجهود بشكل فعال (الجمعية العامة الدورة60/180/A/RES ، 2005) .

لقد تم إنشاء صندوق لجنة بناء السلام ومكتب دعم للجنة بناء السلام حيث يُعزّى لكل منها تخصصات معينة تسهم في ترقية ودفع أعمال اللجنة، وتستند لجنة بناء السلام إلى مبادئ أساسية تتمثل في: خصوصية بناء السلام حيث يتميز بخائص فريدة لدعم واستعادة السلام وفق اليات واستراتيجيات محددة، أما المبدأ الثاني المتمثل في الملكية الوطنية ويقصد به أن البرامج تُنفّذ وفق أولويات ومسؤوليات السكان المحللين وأن تكون استراتيجية بناء السلام متوافقة مع البيئة التي تنفذ فيها، أما مبدأ بناء القدرات الوطنية فيركز على أهمية التعاون الدولي والمحلي لتعزيز وبناء القدرات، نهج متكامل، البناء السياسي، المساءلة المتبادلة، الالتزام، التنسيق بين الجهود الدولية والوطنية المحلية، الرسمية وغير الرسمية.

2.3.2.1. صندوق لجنة بناء السلام

تم إنشاء صندوق بناء السلام لتلبية الاحتياجات العاجلة لبناء السلام في البلدان التي خرجت من النزاع ولم تتوفر لها بعد آليات تمويل أخرى وبناءً على أولويات متفق عليها، يمكن للصندوق دعم مختلف التدابير التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية لاستدامة السلام، والمساهمة في تجنب العودة إلى العنف وخطر تكراره. كما يمكن للصندوق تقديم المساعدة للبلدان التي تطرح قضاياها أمام اللجنة، وكذلك البلدان الأخرى التي تواجه ظروفاً مشابهة، وفقاً لما يحدده الأمين العام (الجمعية العامة الدورة60/180/A/RES ،)2005كما يتدعم الصندوق بمكتب دعم السلام الذي يقدم التعزيزات للجهود السلام، ويدير الصندوق بالنيابة، كما ينسق الجهود بين مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية.

3.2.2.1. منتدى بناء السلام

يُعد هذا المنتدى بمثابة صندوق عالمي يعتمد على المساهمات الطوعية، وقد صُمم لدعم العديد من البلدان في وقت واحد، بما في ذلك تلك التي تخضع لاهتمام لجنة بناء السلام، وكذلك البلدان الأخرى في مرحلة ما بعد الصراع، وقد تم إطلاق هذا الصندوق في 11 أكتوبر 2006 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بناءً على طلب الجمعية العامة، ويهدف إلى دعم التدخلات المباشرة والفورية المتعلقة بعملية بناء السلام، بالإضافة إلى معالجة الثغرات الحرجة في هذه العملية، كما

يسعى الصندوق إلى تأمين التزامات طويلة الأجل من وكالات التنمية والجهات المانحة الثنائية . (Lambourne & Herro, 2014, P 282)

4.3.2.1 المجتمع المدني ودور الفواعل غير الرسمية والمحلية في بناء السلام

إلى جانب الهياكل الرسمية والدولية لبناء السلام، تُعد الفواعل غير الرسمية من أبرز الأدوات التي تسهم في دفع عملية السلام للأمام أو تأخيرها وتسبب فشلها، وتعتمد هذه الفواعل على نهج البناء من القاعدة، مستندة إلى الفكرة القائلة بأن السلام لا يمكن أن يأتي من الخارج، بل يجب أن يتطور من الداخل، ويتحقق ذلك من خلال دعم الأسس القوية مثل تعزيز دور الشباب، وتحسين التعليم والبنية التحتية، وتقوية الروابط الثقافية والقيم المجتمعية التي تدعم السلام، علاوة على ذلك يتطلب الأمر تفعيل دور القطاع الخاص في هذا السياق لتحقيق استدامة حقيقية للسلام.

تدمج تدابير بناء السلام المجتمع المدني في جميع الجهود، بحيث تشمل جميع مستويات المجتمع للقيام بأدوارها المحددة في بناء سلام دائم، كما أن اعتماد نهجي "البناء من الأسفل إلى الأعلى"، و"من الأعلى إلى الأسفل" يُعد أمرًا ضروريًا، حسب خصوصية كل مجتمع، وتختلف أدوار وإمكانيات التدخل في بناء السلام بين النخب وأصحاب المناصب والزعماء الدينيين من جهة، وبين الجماهير والقادة المحليين على المستوى الشعبي من جهة أخرى، حيث يُعتبر المجتمع المدني مورداً مهماً للحفاظ على السلام على المدى الطويل، وجعله متجذرًا في السكان المحليين وثقافتهم، ويتطلب ذلك تغييرات على مستوى الأفراد والمؤسسات، سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي، إن هذا التغيير يساهم في خلق التوازن بين الجهود الداخلية لتحسين العدالة الاجتماعية وجهود حل النزاعات دون اللجوء إلى العنف. لذا، يجب إشراك المجتمع ككل في تبني سياسة اجتماعية وتنموية شاملة، بدلاً من الاعتماد على مشاريع السلام المعزولة أو اللجوء إلى العنف (Schilling, 2012, p 37) فيكون إشراك المجتمع ككل في تبني سياسة اجتماعية وإنمائية بدلا من مشاريع السلام المعزولة.

2.3.2.1. نظريات ومقاربات بناء السلام

يقوم بناء السلام على دعم الأمن والعدالة، والمصالحة الوطنية، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وقد منحت الخبرة الميدانية الباحثين دافعًا لتطوير نظريات ومقاربات لبناء السلام. في نفس السياق ظهر النقد الاكاديمي والميداني للسلام الليبرالي الذي يركز على دعم المؤسسات الديمقراطية، وإن الاختلاف بين توجهات الباحثين يوضح أهمية تحليل بيئة الصراع، وفهم احتياجات المجتمع وتحديد الغاية من الإصلاحات وعمليات السلام.

وقد ركز الباحثان ستيدمان Stedman وروتشيلد Rothschild على أن الأمن العسكري والسياسي والثقافي والاقتصادي كضرورة لبناء السلام، بالإضافة إلى بناء الثقة وإشراك المجتمع الدولي، من ناحية أخرى، يرى برايدن Bryden أن إصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وسيادة القانون والعدالة الانتقالية آليات يمكن أن تعزز من فعالية بناء السلام بعد النزاع، بينما يؤكد باريس Paris على فشل أطروحة السلام الليبرالية، وهو ما أدى إلى ظهور دراسات نقدية لبناء السلام وتطوير مقاربة السلام الهجين.(Lambourne & Herro, 2014, p 278)

1.2.3.2.1 . المقاربة التحويلية لبناء السلام transformation

يعتقد جون بول ليدراخ Lederach أن عملية السلام يجب أن تكون تحويلية، وتتضمن مجموعة من العمليات والمناهج والمراحل اللازمة لتحويل الصراع نحو علاقات أكثر سلمية مستدامة، ويتطلب هذا التحول الطويل الأمد الانتقال من نظام الحرب إلى نظام السلام، مستنداً إلى قيم السلام والعدالة والحقيقة والرحمة، وتشمل الأبعاد الرئيسية لهذه العملية التغيرات في الجوانب الشخصية والهيكلية والعلائقية والثقافية للصراع، التي تحدث على مدى فترات زمنية مختلفة (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل) وتؤثر على مستويات متعددة من النظام في أوقات متفاوتة (Miall, 2004, p 6). وتبعا لذلك ينظر ليدراخ لبناء السلام وفق معالجة وسد ثلاثة فجوات أساسية تكون في المجتمع وهي: فجوة التلازم، وفجوة العدالة، وفجوة إعادة الهيكل.

1. **فجوة التلازم:** تعتبر العلاقات لب عمليات السلام لأنها تعالج الجدور الأساسية للنزاع، فإعادة بناءها بين الأطراف عبر خطوط الانقسام الدينية والعرقية والاثنية عبر التفاوض والتنسيق بين القيادات العليا والمحلية، ويركز على مجموعة أنماط العلاقات، ومنظومة الأنماط العلائقية حيث يطبق التحويل منهج التجاوب مع الأزمات، إذ يسعى التحويل إلى إيجاد مركز الصراع (ليديراتش، 2011، ص 42.43).

2. **فجوة العدالة:** تعد العدالة الاجتماعية أساسية وضرورية، فهي تلعب دوراً مهماً في منع تكرار النزاعات مستقبلاً، ولتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة الفجوات فيها، يجب التركيز على: تعزيز قدرة المشرفين على المستويين الرسمي وغير الرسمي لربط عملية بناء العدالة الاجتماعية بتقليل العنف المباشر، والعمل على استعادة العدالة بجانب تحقيق التنمية الشاملة التي تدفع نحو عمليات التحول والتغيير بشكل سلمي (عبد الغفار، 2003، ص 99.100).

3. **فجوة عملية الهيكل:** يعتبر ليدراخ أن بناء السلام هو عملية وهيكل في آن واحد، حيث يتطلب بناء العلاقات وتطوير أطر السلام لدعم البنيات الأساسية داخل المجتمع، تشير التحولات الهيكلية إلى التغيرات في البنية الأساسية للنزاع، والتي تشمل الأطراف الفاعلة، والقضايا المطروحة، والأهداف، والعلاقات غير المتوافقة، بالإضافة إلى التغيير في المجتمع أو الاقتصاد أو الدولة التي يندرج الصراع ضمنها، ولا يمكن تحويل الصراعات غير المتكافئة دون تعديل العلاقات غير المتوازنة والمتنازع عليها التي تكمن في جذورها، وعلى الرغم من أن هذه التغييرات تحدث بشكل تدريجي، يمكن للجهات الفاعلة الداخلية والخارجية دعمها من خلال وضع استراتيجيات وآليات ملائمة تتوافق مع متطلبات البيئة وحاجات السكان وثقافتهم (Miall, 2004, p 9).

من وجهة نظر ليدراخ يعد الجانب الأكثر أهمية في تعزيز المنظور العضوي لسياسات بناء السلام هو خلق شعور حقيقي بالمشاركة والمسؤولية والملكية للعمليات والبرامج بين مجموعة واسعة من السكان المحليين، بدلاً من فرض الديمقراطية الليبرالية الدولية بشكل أعمى من قبل الجهات الفاعلة المحلية في مجال بناء السلام، وهو ما أدى إلى تطورات خطيرة على السكان المحليين وبرامج السلام؛ كما يشدد ليدراخ على أهمية التسلسل في بناء السلام لتحديد نوع الإجراء أو التدخل المناسب، والأطراف التي يجب أن تقوم به، والتوقيت المناسب لذلك وقد جاء هذا كإضافة لنظرية الطوارئ لفيشرز وكيشلي، التي تعتمد على الطرح الذي يهتم بتوقيت عملية حيث أن يكون التدخل ملائماً لمرحلة النزاع (Miall, 2004, p 7).

بالإضافة إلى ذلك فقد قام كل من **أرنيم لانغر وغراهام براون** بالتحليل والبحث في التوقيت المناسب الذي تتدخل فيه الجهات المانحة لإعادة الإعمار وبناء السلام، وكيف يأثر التوقيت على نجاح أو فشل العملية، وتم نشر كتاب "بناء السلام المستديم: توقيت وتسلسل إعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع" سنة 2016 ويلخص الكاتبان إلى أن: هناك تجاهل كبير من طرف الباحثين والعمال في الميدان حول مدى تأثير توقيت تطبيق السياسات والإصلاحات الشاملة وتسلسلها على نتائج الانتقال في مرحلة ما بعد الصراع، كما تميل الجهات الفاعلة لتطبيق إصلاحات مادية دون الوعي بتعقيدات مجتمع ما بعد النزاع خاصة إعادة بناء العلاقات المجتمعية وتعزيز الثقة ومعالجة الآثار والصدمات النفسية للأفراد المتأثرين من الحروب(قسم الترجمة والتحرير،2016) .

2.2.2.3.2.1 نظرية التغيير

تشير عملية تحويل النزاع إلى الطريقة التي تتحول بها الأشياء والعلاقات من شكل إلى شكل آخر مختلف، تتضمن عمليات التغيير في بناء السلام تغييرات مركبة تهدف إلى إحداث تحول طويل الأمد في الأنماط العلائقية والبنيوية، ويشمل ذلك تغييرات على المستوى السلوكي، ونمط العلاقات، وعلى المستوى الثقافي، والمستوى الهيكلي، وينطوي ذلك على احداث تغيرات هامة تشمل تغيير القادة، وتغيير الأهداف، وتغيير بنية وأهداف الأحزاب السياسية، وتغيير النظام الانتخابي، وتغيير الجهات الفاعلة الوطنية.

ويمكن ربط هذه الأنماط من التحول بالنزاع عندما تكون سببًا فيه أو تساهم في منعه وهذا يعتمد على تحيل النزاع قبل بدأ عملية السلام، وما يمكن ملاحظته أن هذه التحولات تحدث في سياق البيئة العالمية أو الإقليمية، وأيضًا على مستوى الدولة أو المجتمع، كما تشمل تحولات في الأطراف والقضايا على مستوى الأحزاب والنخبة، وتتطلب التحولات الشخصية كفاءات على المستوى الفردي، وإن التغيرات الهيكلية تحدث على مدى طويل وتؤثر على سياق النزاع، بينما تحدث الأنواع الأخرى من التحولات بشكل متتابع وبسرعة أكبر كجزء من ديناميكيات النزاع، ويختلف تسلسل التغييرات مع كل عملية سلام(Miall, 2004, p 10.11).

يؤكد Peter Woodrow بيتر ودروو أنه توجد نماذج أساسية لنظرية التغيير وهي موجودة في ممارسات بناء السلام يعتمد عليها وتتمثل في(Jantzi & Jantzi, 2009, p 67):

- الفرد: وهو أساسي في بناء السلام حيث يعتمد على التغيير التحولي للأفراد لنجاح بناء السلام وتكون هذه التغيرات فكرية وسلوكية وعلائقية.
- العلاقات والروابط الصحية: فالنزاع يكون عادة نتيجة الانقسامات والتحيزات بين الجماعات وانهار العلاقة بينها، وإن اعادة نسج العلاقات وتصحيحها يعتبر من صميم العملية التغيير واستدامة السلام.
- سحب موارد الحرب: إن قطع إمداد الأشخاص والبضائع على المليشيات والمحاربين يساهم في انهيارها وحصر نطاق العنف.
- الحد من العنف: ويشمل الحد من مستويات العنف التي يرتكبها المقاتلون مما يسمح بتنفيذ عمليات السلام.

- الأسباب الجذرية/ العدالة: النتائج الإيجابية لبناء السلام تكون بمعالجة القضايا الأساسية للعدالة والاستغلال والتهديد للهوية والأمن.
- التنمية المؤسسية: يتم ضمان السلام من خلال مؤسسات اجتماعية مستقرة/ موثوقة التي تضمن الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- التغييرات في النخب السياسية: يعتمد السلام على القادة السياسيين القادرين على دفع وصياغة استراتيجيات متوازنة بين متطلبات الدولية والحاجات المجتمعية.
- التعبئة الشعبية: تعتبر القاعدة الشعبية مهمة وضرورية لنجاح القادة والنخب، فالشعب يمكن أن يجعل من المسار والعملية فرصة للنجاح أو الفشل.
- الاقتصاد: وهو محرك قوي للحروب وداعم أساسي للسلام من خلال العوائد التنموية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- المواقف العامة: يمكن تعزيز السلام باستخدام وسائل الإعلام لتغيير رأي الجمهور وبناء قدر أكبر من التسامح في المجتمع.

إن مشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية في بناء السلام على أرض الواقع تُعتبر خطوة حاسمة نحو التحول الإيجابي، فعندما يساهم الأشخاص بشكل مباشر في استيعاب القيم الديمقراطية وبناء الثقة بينهم، تصبح هذه التغييرات الشخصية حيوية لتحقيق السلام، كما أن إشراك وتمكين المجتمعات المحلية في عملية بناء السلام من خلال والتدريب يسهم في تنشيط قدراتهم وقيادتهم، كما يعتبر اعتماد الطرق السلمية لحل النزاعات على المستوى المحلي ي تحولًا نوعيًا في التفكير والتطبيق، لذلك تعد مشاركة جميع أصحاب المصلحة أمرًا ضروريًا لنجاح هذه الجهود، التي أثبتت قدرتها على إحداث تغييرات إيجابية ملموسة على أرض الواقع (Aryal et. al, 2012, p 57)

كما يعد تغيير نمط السلوك يعد أمرًا مهمًا، إذ يرتبط هذا التغيير مع الأساسيات والمقومات والمحتوى الخاص بالصراع المجتمعي، بهدف التقليل من التصعيد من خلال فهم أنماط العلاقات وسياقها التاريخي، ويتضمن هذا التغيير تحولات في قرارات الجهات الفاعلة، حيث تختار هذه الجهات تغيير أهدافها أو تعديل نهجها العام تجاه النزاع، قد تشمل هذه القرارات السعي نحو السلام أو الشروع في عملية السلام، كما تتضمن تغييرات في القيادة، والتي تكون حاسمة لتحقيق تحول حقيقي في

النزاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن إحداث تحولات في القضايا التي كانت سببًا في النزاع يتطلب إعادة صياغة المواقف التي تتخذها الأطراف بشأن القضايا الرئيسية المحركة للنزاع.

3.1. بناء السلام والتنمية: تكامل مجالي وجدل نظري

تستخدم المؤسسات والمنظمات المختلفة والباحثين مجموعة من الأدوات والآليات في مجال التنمية وبناء السلام بطريقة متماسكة ومتكاملة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية لتوفير نهج شامل لمعالجة ومواجهة التهديدات التي تؤثر على الأمن والسلام والتنمية على حد سواء، وبالرغم من ذلك برز اتجاهين في هذا المجال:

- يركز المنظور الأول على الأمن كأساس للتنمية، فتحقيق الأمن والاستقرار وفقا لهذا المنظور يعد أولوية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويتم تعزيز الاستقرار من خلال بناء السلام وحل النزاعات وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، مما يخلق بيئة مواتية للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.
- المنظور الثاني يرى أن بناء السلام أولوية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، ويركز على التنمية كأساس لبناء السلام، ويشدد هذا المنظور على أن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية يسهم في تعزيز السلام والاستقرار، وأن التغييرات الهيكلية مثل الإقصاء والتوترات الاجتماعية يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات.

من منظور آخر، تركز مقاربة الاقتصاد السياسي في دراسة النزاعات والسلام على تفاعل اقتصاديات الحرب مع الأجندات السياسية للجهات الفاعلة في الحرب وهياكل السلطة غير الرسمية في فترة ما بعد الحرب، فتكون البيئة محل لتشابك وتداخل الصراع العنيف مع النشاط الاقتصادي، ويلعب دور المصالح الاقتصادية للأطراف دورا هاما في استمرار العنف وعدم الاستقرار، وتشمل الأطراف في هذا السياق النخب السياسية والعسكرية، والمستثمرين المحليين والأجانب، والدول (القوى الدولية والإقليمية)، وكذلك الشركات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية (Berdal, 2014, p27)، وبغض النظر عن الجدل النظري يتفق الخبراء على أن بناء السلام والتنمية يتطلب تكاملا مجالي، حيث يجب دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في الاستراتيجيات التنموية وعمليات السلام.

1.3.1. الأمن، الاستقرار والتنمية: الجدل النظري

تعتبر دراسة النزاع المسلح والعنف من أولويات البحوث المتعلقة بالسياسة التنموية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتحديات المستعصية في البلدان التي شهدت حروبًا متتالية مثل العراق

وأفغانستان، فقد أثبت ميدانياً أن دراسة الروابط العلاقة بين النزاع والتنمية كانت ضعيفة، على الرغم من البداية البطيئة لهذا المجال فقد أسفرت الأبحاث المتواصلة عن مئات الدراسات خلال العقدين الماضيين، حيث تم دراسة وتحليل هذه العلاقة من خلال تناول إشكاليات أساسية مثل المشاكل والإخفاقات التنموية التي تؤدي إلى انعدام الأمن، وتأثير الصراع وانعدام الأمن على التنمية، وكذلك البحث في كيفية تقاطع التنمية والأمن كظواهر مستقلة تتداخل فيما بينها بطرق متعددة، وقد تغير تركيز البحث بشكل كبير من حيث المناهج النظرية والتجريبية واستخدام البيانات وأصبح يركز على أربعة أسس رئيسية وهي (Brück et al, 2017, p 5) :

- التحول في مستوى التحليل من النظرة العامة إلى التفاصيل الدقيقة.
- الاعتراف بأهمية المجتمع المدني في سياقات النزاع.
- التركيز على دور المؤسسات أثناء الحرب أو العنف.
- التركيز أقوى على دور القطاع الخاص في المجتمعات المتأثرة بالنزاع.

من هذا التوجه قدمت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رؤية شاملة لعلاقة الأمن بالتنمية في عام 1997، وقد تمت المصادقة على هذه الرؤية من قبل مجموعة الثمانية عام 1999 واستكملت رؤيتها عام 2001، حيث وضعت توجيهات للمانحين حول كيفية معالجة النزاعات العنيفة وتأسيس العمل السياسي المنهجي، كما ألزمت الأعضاء بالعمل على منع نشوب النزاعات كمحفز للمساعدات، وساعدت الأعضاء في اتخاذ خطوات ملموسة للتعامل مع قضايا مثل تجنيد الأطفال، والجريمة المنظمة، والتجارة غير الشرعية للأسلحة (Tschirgi, 2003, p 6) ، كما يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD الأمن عنصر جوهري في عملية "بناء السلام" التي تهدف إلى منع تكرار أعمال العنف وبناء السلام المستدام في مجتمعات ما بعد الصراع، حيث يصبح من الصعب بناء الثقة والحوار في بيئة مضطربة (united nations development programme, 2013).

لقد كان لأحداث 11 سبتمبر تأثيرا كبيرا على المؤسسات والأجهزة الأمنية حيث أصبح التركيز على الصلة المؤكدة بين الأمن والتنمية، فالخطابات السياسية والبحوث العلمية أكدت فرضية أن نقص التنمية أدى إلى تفريغ الدولة من أدوارها وقوض قدرتها في الحفاظ على النظام والأمن الداخلي، هذه الدول الضعيفة بدورها شكلت تهديدًا أمنيًا للنظام الدولي بإنتاجها مجموعة من التهديدات والمخاطر المتمثلة أساسا في الإرهاب العابر للحدود، والشبكات الإجرامية والتجارة غير الشرعية عبر الحدود،

وحركة اللاجئين والهجرة غير الشرعية وغيرها من التهديدات والمخاطر المزعزعة للاستقرار والأمن على كل مستوياته، ومن خلال القمة العالمية في نيويورك في سبتمبر 2005، تم التأكيد على ضرورات التنمية لتحقيق الأمن، وتم توثيق حقيقة أنه لن تكون هناك تنمية بدون أمن ولا أمن من دون تنمية، ويعتبر ذلك أساسيا لتصميم سياسات متكاملة وفعالة؛ ولقد أظهرت الدعوة إلى تقارب أكبر بين سياسات الأمن والتنمية في الاستجابة للأبعاد الإنسانية والتنموية والأمنية متعددة الأبعاد تماشيا مع الأزمات التي واجهت صناع السياسة الدولية في أعقاب الحرب الباردة والحرب على الإرهاب (McCandless & Karbo, 2011, p 235).

بدلاً من ذلك، يواجه مجال مواءمة التنمية مع المنظورات الأمنية الجديدة العديد من العوائق المنهجية، فالنهج الذي تتبعه الأمم المتحدة ووكالات التنمية والمانحون يتماشى مع المستويات الأمنية على الأصعدة الفردية والوطنية والإقليمية والعالمية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لدمج هذه الجوانب في نهج شامل للأمن الإنساني وحقوق الإنسان، فإن عمليات حفظ السلام وبناء السلام قد ركزت بشكل أكبر على الأفراد وأثبتت نجاحها في عدة حالات خلال فترة التسعينات، ومع تطور الوضع الميداني بدأت الدعوات تتزايد لتكثيف استخدام المناهج المتكاملة والمتناسقة لمنع عودة النزاع وبناء الدولة والسلام .

وبعد أحداث 11 سبتمبر ظهرت دعوات صريحة لتبني مناهج عالمية لربط التنمية بالأمن، حيث كان يُعتقد أنه لا توجد تنمية بدون أمن ولا أمن بدون تنمية؛ وقد أدت المناقشات حول التنمية والأمن على مستوى الأمم المتحدة إلى ظهور مصطلحات سياسية سيطرت على برامج التنمية، مثل "حق التدخل باسم حقوق الإنسان"، ورغم الترابط بين التنمية والأمن فإن الأهداف السياسية للأمن الإنساني لم تحقق هدفها في الوصول إلى التنمية القومية أو العالمية (Klingebiel, 2004, p 42).

وقد أدى تسيس عمليات التنمية من خلال التركيز على العملية نفسها دون الاهتمام بمحتواها إلى غموض في العلاقة بين الأمن والتنمية، فعلى الرغم من أن الأمن والتنمية لا يتصلان عبر مجالات محددة مثل حفظ السلام وبناء السلام وصنع السلام، أو عبر مستويات تنفيذ السياسة مثل الإنسانية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية، فإن هذا الترابط يتم بشكل عشوائي، فهو يتنقل من المستوى الفردي إلى المستوى العالمي، أو من العمل الإنساني إلى مكافحة الإرهاب، أو من منع النزاع إلى بناء السلام .

هذا الخلط في المناهج ناتج من كون مصطلحي التنمية والأمن مفهومان واسعان وفضفاضان، فالتنمية تشمل أبعاداً متعددة مثل حقوق الإنسان، والاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي، والحكم الراشد، بينما تجاوزت الدراسات الأمنية التهديدات العسكرية لتشمل مخاطر وتهديدات هجينة غير عسكرية، مثل الأمن الإنساني والاقتصادي، كل هذا أدى إلى غموض سياسي في صياغة العلاقة بين الأمن والتنمية، مما يطرح أسئلة حول ما يجب دمجه ومع ماذا، وعلى أي مستوى، ولأي غرض (Klingebiel, 2004, p43).

من الناحية العملية والميدانية يعتبر إنشاء بيئة آمنة هو المهمة الأساسية للقوات العسكرية في عمليات السلام وإعادة الإعمار، فالأمن شرط مسبق للتنمية الاقتصادية، وبناء المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، وفقًا لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومشروع إعادة الإعمار بعد الصراع فإن مفهوم الأمن يتناول جميع جوانب السلامة العامة، ولا سيما إنشاء بيئة آمنة ومستقرة وتنمية وبناء مؤسسات شرعية، وتؤكد الأدلة المستمدة من البلقان والعراق وأفغانستان وعدة مناطق في إفريقيا على أهمية مكافحة التجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة والإرهاب باعتبارها عقبات أمنية أعاقت برامج التنمية، وقد أدى عدم القدرة على تطوير منظور أمني مستدام وبناء وإصلاح مؤسسات أمنية فعّالة إلى فشل عمليات السلام الدولية، الأمر الذي جعل من الصعب وصول المساعدات الإنسانية والإغاثة إلى الضحايا، وعلاوة على ذلك فإن الافتقار إلى البنية الأساسية والخدمات يعوق جهود الإغاثة والوصول إلى الضحايا.(Binnendijk & Johnson, 2004, p p 24,25)

ومن ناحية أخرى، يبرز الاهتمام بربط الأمن ببناء السلام أو منع عودة الأحداث وتكرارها إلى الحاجة الماسة لمعالجة الفجوات البحثية، مثل الفجوة بين البحث العلمي والسياسة، والفجوة بين السياسة والممارسة، والفجوة بين البرامج السياسية والسياسة .

فيما يتعلق بالفجوة الأولى، يتطلب هذا المجال دراسة شاملة للثغرات البحثية، حيث يتم من خلالها فهم التحديات الأمنية والتنموية التي تواجه الدول التي تتعرض للصراعات والعنف، ومتابعة العوامل الهيكلية الشاملة، وتشير العديد من الدراسات إلى أن دراسة الأمن والتنمية ليست معزولة عن التأثير السياسي، حيث تستند البرامج الأمنية والتنموية إلى إطار سياسي معين عند وضع البرامج والسياسات الوطنية والدولية أما الفجوة البحثية الثانية، فهي تتعلق بالحاجة إلى تقييم ميداني ونقد مستمر، مما يسمح بتوظيف الخبرات والتراكمات المعرفية والعملية عبر مختلف القطاعات والمستويات

والأقاليم فلا يمكن عزل التجارب والخبرات من الدراسات الأكاديمية عند صياغة وتنقيح الأساليب والمناهج؛ وتعالج الفجوة المتعلقة بالبرامج السياسية/السياسة، فتتطلب تحليل تأثير المصالح الضيقة للدول والمؤسسات والوكلاء والمانحين على كيفية إيجاد حلول لنقاط الضعف الهيكلية للدول المعرضة للعنف وتجدد الحروب (Klingebiel, 2004, p 63).

كما تعد إشكالية تأثير الأمن على تنمية الدول الإفريقية موضوعا أكاديميا متعدد التخصصات، حيث يحاول الباحثون التنبؤ بما قد يحدث في حال تحسين الأوضاع التنموية والأمنية في إفريقيا، وقد أشار التقرير الصادر عن القمة الرابعة الأوروبية الإفريقية حول التنمية في بروكسل عام 2014 إلى خمس أولويات تتعلق بقدرة المؤسسات الإفريقية على دعم الأمن وبناء السلام وهي: دعم بناء الدولة والتماسك الاجتماعي؛ والتغلب على الفجوة بين الاحتياجات قصيرة الأجل والقدرة على الصمود على المدى الطويل؛ وتعزيز رأس المال البشري والاجتماعي؛ ودعم الإدارة الإقليمية الأفضل والمنظمات الإقليمية؛ وتعزيز الأمن والتنمية (Kaczmarek, 2017, p 188)، ويتطلب ذلك تعديل "سياسة التنمية" لتناسب البيئة السياسية الجديدة وتشمل برامج الإصلاح الأمني بعد النزاعات، والتي تتضمن أساسًا إعادة تسريح المقاتلين ودمجهم وإصلاح الجيش، والسياسات والآليات الرئيسية للمجتمع الدولي لتحقيق تحول في المؤسسات التي توفر الأمن داخل الدولة، وهذا بدوره يؤدي إلى تغييرات كبيرة في موازين القوى المحلية، ويهيئ بيئة ملائمة للنشاط الاقتصادي ويخلق الثقة لدى المستثمرين ورواد الأعمال لبدء استثماراتهم.

2.3.1. بناء السلام والتنمية والعنف: روابط تبادلية

لقد شهد مجال التنمية والمساعدات التنموية تطورًا سريعًا بعد الحرب الباردة، وساهم بناء السلام بشكل كبير في زيادة الاهتمام بهذا المجال على نطاق واسع، واستندت النقاشات حول التنمية وبناء السلام إلى مصوغات منهجية ومعيارية وقانونية، مما ساعد في تأطير وإدارة هذا النقاش بشكل فعال.

وشهدت هذه الفترة تطورًا في هذا المجال من ناحيتين: أولا إن نهاية السباق نحو التسلح بين الشيوعية والرأسمالية منح المانحين الدوليين فرصة للتوجه نحو تمويل التنمية في مناطق النزاع بعيدًا عن هذا الصراع الأيديولوجي؛ كما فسحت نهاية الحرب الباردة لهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات المتخصصة حرية أكبر للتخفيف من معاناة الحروب وآثارها ومعالجة أسبابها بعد الجمود والتسيس الذي شل نشاطاتها خلال الحرب الباردة؛ ثانيا فقد كانت نهاية الحرب الباردة فترة للتقارب بين

الدوائر الأكاديمية والسياسية بشكل أوثق خاصة في مجال الدراسات الأمنية وإعادة صياغة مستويات وأبعاد جديدة للأمن من طرف المدرسة النقدية، كما احتلت المعيارية مكانا هاما في نشاطات التنموية الدولية تحت ممسى الأمن الإنساني والتنمية البشرية .(Berdal, 2014 ,p11)

علاوة على ذلك، في بدايات النقاش حول التنمية وبناء السلام تم طرح اشكاليات حول أولويات التنمية التي يمكن أن تحقق الهدف النهائي لبناء السلام، ورغم أن هذه الاشكاليات ما تزال تطرح إلا أنها تتفاوت بناءً على اختلاف البيئات الصراعية وحاجاتها التنموية وتكرار الحروب والعنف في عدة أقاليم.

ومن بين القضايا التي لفتت الانتباه في المرحلة الأولى لمعالجة هذه العلاقة، هي التقارير التي قدمها الخبراء الدوليين والموفدون إلى السلفادور عام 1994، حيث تم جذب الاهتمام لمعالجة قضايا محورية حول علاقة التنمية ببناء السلام وقد تم طرح مسائل جوهرية مثل: هل يجب أن نضحي بالاستقرار الاقتصادي من أجل تنفيذ اتفاقيات السلام؟ أو هل يجب الالتزام الصارم ببرامج إعادة الهيكلة والتكييف الاقتصادي؟ وهل يمكن المخاطرة بالسلام في سبيل تحقيق التنمية؟ وتبقى هذه الإشكاليات ذات صلة لما طرحه بناة السلام وقوات حفظ السلام من خلال تجاربهم الميدانية في كمبوديا والصومال وأنغولا والموزمبيق، وهو ما يعكس التحديات المستمرة في التوفيق بين متطلبات بناء السلام والتنمية في بيئات ما بعد النزاع . (Berdal, 2014,p14)

ويعتبر زياد الاهتمام الأكاديمي والعلمي حول العلاقة بين التنمية ببناء السلام، هو إقرار بأهمية التكامل بينهما وتفاعلهما في تحقيق الاستقرار؛ وتستند هذه الأبحاث إلى تجارب الدول والمجتمعات المختلفة وتهدف إلى تطوير نهج شامل ومستدام لبناء السلام والتنمية، ومع أن تطور الأبحاث في هذا السياق لا يكون في إطار زمني محدد بشكل نهائي، بل يعتمد على التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العالم والقضايا الملحة التي تعاني منها المجتمعات في فترة زمنية معينة، فخلال تسعينيات القرن الماضي كانت الصراعات العرقية وصراعات الهوية السمة المميزة لمعظم دراسات النزاع والسلام، لكن الاتجاه السائد في عدة دوائر علمية هو الاهتمام بدور المصالح الاقتصادية في الحروب، حيث اهتم البنك الدولي بدعم أبحاث تهتم بعلاقة التنمية بالسلام ودور العوامل الاقتصادية في النزاعات، وتعتبر أبحاث كولبير وهوفلر 2001؛ وبردال ومالون 2000 من أهم الدراسات التي اهتمت بالبحث في متغيرات ومؤشرات جديدة نسبيا في حقل دراسات السلام وفض النزاعات مثل دور

الجشع والنهب الذي يعمل أفراده على إدامة النزاع لتحقيق مكاسب شخصية، أو التظلمات المجتمعية أو الجماعية التي تنطوي على الحرمان الاقتصادي والسياسي أو المنفعة غير المتكافئة، في مثل هذه الحالات ووجود مثل هذه المتغيرات فإن النزاعات المسلحة تأثر بشكل كبير على التنمية، إذ تقوم الحكومات في الدول النامية بوضع ميزانيات ضخمة لإدارة الصراعات والحفاظ على الجيوش والتسليح، وفي الغالب فإن هذه النفقات العسكرية أعلى بعدة مرات من تلك المخصصة للتنمية، وفقا لمعهد الدولي بستوكهولم لأبحاث السلام (SPIRI) تم إنفاق 1.676 مليار دولار على الدفاع في سنة 2015؛ وبلغت مساعدات التنمية العالمية في نفس الفترة 146.67 مليار دولار، وتعتبر لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DAC) أن هذه النفقات عالية جدا إذا ما قارنها بالدخل الوطني للدول التي شهدت نزاعا مسلحا أو تشهد حالات من العنف والصراع (Kaczmarek, 2017, p 179).

وفي نفس التوجه، فإن افريقيا جنوب الصحراء يمكن النظر إليها من زاويتين أولا تعتبر افريقيا جنوب الصحراء أفقر منطقة في العالم، أين تتدنى مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية والاجتماعية إلى أدنى مستوى، ثانيا عدد النزاعات المسلحة في أفريقيا جنوب الصحراء أكبر مما هو عليه في أي منطقة في العالم(Kaczmarek, 2017, p p 175.176). فالبحث في مجالي فض النزاعات وبحوث السلام في إفريقيا خاصة في أواخر الثمانينيات خلص إلى ضرورة ربط متطلبات السلام بالتنمية، وعلى هذا جادل إيمانويل هانسن Emmanuel Hansen بأن التصورات والممارسات السائدة للسلام لا تخدم إفريقيا فعمليات السلام والبحوث العلمية والأكاديمية تعالج وتنطلق من إشكالية أدوات العنف والحد الأدنى لإدارة النزاعات كشرط أساسي وكاف للسلام، وجادل بأن إشكالية السلام والتنمية يجب أن تكون وفق متغيران أساسيان للبحث فالسلام يشمل حل النزاعات وكذلك تحويل النظم الاجتماعية الموجودة على المستوى الوطني والمستويات الدولية، فمفهوم السلام ينبثق من التاريخ الإفريقي الخاص ويستجيب لاحتياجاتها التنموية ولكن يتطابق وتطلعات الشعوب، ويرى هانسن أن هناك حاجة إلى وجهة نظر خاصة بإفريقيا تعالج العلاقات التاريخية بين الجنوب والشمال بما في ذلك عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تديمها العولمة وسياسات الدول الغربية(McCandless & Karbo, 2011, p 18).

خلاصة

يشكل الفكر التنموي حقلًا معرفيًا ديناميكيًا يتسم بالتفاعل المستمر بين الأبعاد النظرية والعملية، ويعتبر منصة لتبادل المقاربات والرؤى المتنوعة، مما يسهم في تطوير أطر تحليلية متكاملة لفهم الظواهر التنموية المعقدة، وقد أدى هذا التفاعل إلى تحولات جوهرية في المناهج البحثية والسياسات التنموية خاصة في ظل التغيرات المتسارعة في السياق العالمي.

من ناحية أخرى يُعتبر بناء السلام حديث النشأة مقارنة بالتنمية، وقد تطور في سياق البيئة الدولية والإقليمية ومتغيرات بيئة النزاع لما بعد الحرب الباردة، ليصبح حقلًا أكاديميًا متميزًا عن حقل دراسات النزاع، حيث يهدف إلى التركيز على البرامج وعمليات السلام الأكثر فعالية، التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات واحتياجات بيئة ما بعد النزاع، ويتطلب ذلك تنفيذ خطة شاملة تتضمن بناء الأفكار السلمية، وتعزيز القدرات، وتقليص العنف المباشر، وتحويل العلاقات.

إن التعامل الفعّال مع مشاكل مجتمعات ما بعد النزاع يتطلب تغييرًا في الطريقة التي يتعامل بها الباحثون والممارسون والمانحون والمتدخلون مع العالم النامي، ويستلزم تفعيل العلاقة بين التنمية والأمن وبناء السلام بشكل عملي، مما يساهم في إحداث فرق حقيقي على أرض الواقع في منع النزاعات أو في توفير الظروف الملائمة للعودة إلى سلام مستدام، كما يتطلب بناء السلام تطوير المناهج والمقاربات بناءً على التراكمات المعرفية والميدانية، التي تدعم تحسين الأساليب والبرامج بما يتناسب مع احتياجات البيئة والسكان المحليين.

الفصل الثاني: التنمية وعمليات السلام في إفريقيا: التحديات والفرص

تعتبر دراسة العلاقة بين التنمية وبناء السلام أمرا أساسيا لفهم وصياغة استجابات فعالة لمختلف القضايا الإفريقية، حيث يُبرز تكامل هذين المجالين ضرورة النظر إلى السلام والتنمية كوجهين لعملة واحدة، يغطي هذا المجال مجموعة واسعة من القضايا المرتبطة بتطور السلام والنزاع في إفريقيا، حيث شكلت الظروف التاريخية والاحتياجات التنموية للقارة تأثيرا كبيرًا على تطور مفهوم السلام.

إضافة إلى ذلك، لعبت العولمة والعلاقات الاقتصادية العالمية دورا مهمًا في تشكيل هذا المفهوم، مما يبرز الحاجة لفهم إشكالية السلام والتنمية في إفريقيا بطريقة شاملة تتجاوز التصورات والممارسات التقليدية لحل النزاعات، فإلى جانب التحديات التقليدية تواجه المجتمعات الإفريقية تحديات جديدة مثل الإرهاب، والتغير المناخي، والهجرة غير الشرعية، والأوبئة، التي تعيق جهود السلام والتنمية.

وتتطلب هذه التحديات المتشابكة جهودًا متكاملة ومنسقة من جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على التفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودمج الثقافة المحلية والحلول التقليدية في استراتيجيات الشاملة لتعزيز التنمية وبناء السلام.

2.1. التخلف والعنف: تقويض التنمية وتحدي لبناء السلام في إفريقيا

لقد طور معهد الاقتصاد والسلام الدولي (Institute for Economics and Peace IEP) أطرًا مفاهيمية لتحديد وقياس السلام، وكشف عن العلاقة المتبادلة بين السلام والنمو الاقتصادي، وهو مؤسسة فكرية عالمية مقرها في سيدني بأستراليا وله فروع في ستة دول، وتعتمد الحكومات ومراكز الدراسات على بيانات وأبحاث المعهد في صياغة سياساتها، حيث كان له الدور في إحداث نقلة نوعية في طريقة التفكير بشأن السلام من خلال تطوير مؤشرات عالمية ووطنية، وحساب التكلفة الاقتصادية للعنف، وتحليل المخاطر والهشاشة على مستوى الدولة، وفهم السلام الإيجابي لتحقيق الرفاهية والتنمية؛ ويقدم المعهد تقارير سنوية بالاعتماد على مؤشرات وهي: مؤشر الإرهاب الدولي، مؤشر السلام العالمي، ومؤشر السلام الإيجابي، ومؤشر التهديدات البيئية (Institute for Economics and Peace (IEP), 2017).

علاوة على ذلك فإن للتوجه الذي تعتمده الدراسات والبحوث المعاصرة في مجال السلام والنزاع، تستند دراسة النزاع في إفريقيا حاليًا إلى تحليل المؤشرات البيئية والثقافية وأعمال العنف المرتبطة بالإرهاب والتغير المناخي، وكيف تؤثر هذه العوامل على التنمية من جهة وعلى السلام من جهة أخرى، ويقدم المحللون والباحثون تفسيرات متعددة لإخفاقات التنمية التي تُعتبر من بين الأسباب الرئيسية للنزاع وانعدام الأمن في إفريقيا، وتشمل هذه التفسيرات العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل السياسية، والعوامل الدولية، تؤثر هذه العوامل المتداخلة بشكل كبير على مؤشرات التنمية في إفريقيا، مما يعيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد من تعقيد الوضع الأمني والسياسي في القارة (McCandless & Karbo 2011, p237).

وتواجه التنمية وبناء السلام في إفريقيا تحديات عديدة، أبرزها الفقر وضعف مؤسسات الدولة، وضعف الحكم، وتكرار النزاعات، وتشهد العديد من البلدان الإفريقية انتشارًا واسعًا للفقر وعدم المساواة، على الرغم من انخفاض معدل الفقر في بعض الدول، إلا أن عدم المساواة في الدخل آخذ في الازدياد، مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين المناطق والأقاليم والمجموعات الاجتماعية، وفقًا لهذه الاعتبارات فإن المساعدات الإنمائية الدولية لا توزع دائمًا بشكل عادل، وهو ما يساهم في تعميق هذه الانقسامات.

من جهة أخرى، يتأثر الاقتصاد والتنمية بشكل كبير بالتغير المناخي، خاصة في المناطق المعتمدة على الزراعة يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الصراعات السياسية والاجتماعية وتدهور الأمن الغذائي.

1.1.2. النزاعات في إفريقيا

تعتبر دراسة النزاع والتخلف في إفريقيا موضوعا معقدا يتطلب فهماً شاملاً للتاريخ والسياسات المختلفة التي تؤثر في هذه القارة، ولا يمكن فصل هذه الظواهر عن ممارسات الدول الاستعمارية والخيارات التنموية والسياسية التي اتخذتها دول الاستقلال، إضافة إلى البرامج الوطنية والدولية التي تعتمدها الحكومات الحالية.

ولقد تم استخدام تفسيرات ونظريات متعددة لشرح وتحليل الحروب والنزاعات المسلحة في إفريقيا، خصوصًا نزاعات ما بعد الحرب الباردة، وقد تم وصف هذه النزاعات بشكل مختلف وفقًا لتوجهات ونظريات الباحثين، على سبيل المثال وصف إدوارد آزار النزاع في إفريقيا على أنه نزاع اجتماعي طويل الأمد، بينما تحدث بول روجرز عن الحروب اللاتناظرية، واعتبرت ماري أندرسون هذه النزاعات

حروبًا أهلية مدنية، كما أطلقت ماري كالدور عليها مصطلح "الحروب الجديدة"، بينما وصفها روبرت كابلان بالبربرية الجديدة.

لقد اعتمد الباحثون على هذه المصطلحات وغيرها لتحديد جوانب مختلفة من النزاع، حيث كانت معظم الحروب في إفريقيا نزاعات داخلية ومحلية، دون جبهات عسكرية محددة، وغالبًا ما كانت تعتمد على الأسلحة الصغيرة والتكنولوجيا المنخفضة، كما تعتمد على حرب العصابات والإرهاب، مما يؤدى إلى تدمير القوات الحكومية وقتل المدنيين، ويجعلها أكثر تعقيدا وتدميرا للمجتمعات المحلية .(McCandless & Karbo, 2011, p 69)

لقد قامت الدراسات والبحوث السابقة بإدخال المتغيرات الهيكلية كأحد المحددات الأساسية في دراسة السلم والنزاع، وقد ارتبطت دراسة السلام بشكل وثيق بكيفية فهم العنف، حيث لا يزال يتم تعريف السلام بشكل تقليدي على أنه غياب العنف، لكن الفهم العام للعنف تم تطويره وتوسيع نطاقه بشكل كبير، في هذا السياق يعتبر جوهان جالتونغ أن العنف لا يقتصر فقط على العنف الجسدي المباشر، بل يشمل أيضًا العنف الهيكلي والعنف الثقافي والعنف البيئي فالعنف الهيكلي يتجلى في الأنظمة غير العادلة مثل الفصل العنصري في جنوب إفريقيا والإبادة الجماعية في رواندا، بينما يتجسد العنف الثقافي في الشرعية الثقافية للعنف ضد الآخرين؛ ومن ثم يجب أن يُفهم السلام بشكل شامل على أنه حالة خالية من العنف في جميع هذه المجالات.

غالبًا ما ترتبط الصراعات والهشاشة بانخفاض الدخل وارتفاع مستويات الفقر والركود الاقتصادي، فالحروب تزيد من التكاليف الاقتصادية بشكل كبير؛ بالإضافة إلى تدمير الممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة، كما يؤثر النزاع المسلح على الأنشطة التجارية من خلال زيادة المخاطر وانخفاض الطلب على المنتجات والخدمات، وضعف وهشاشة مؤسسات الدولة، خاصة مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء، وعلى الرغم من أنه ليس من الممكن حساب جميع تكاليف الصراع بشكل كامل، إلا أنه يمكن تقدير التكاليف المرتبطة بالخسائر في الأرواح، والتسبب في الصدمات، وتشريد السكان، والإرهاب، وفقدان النشاط الاقتصادي.

وفي دراسة قام بإعدادها جاكي سيليرز Jakkie Cilliers المدير التنفيذي لـ "معهد الدراسات الأمنية" ISS بجنوب إفريقيا بعنوان: "خريطة الصراع والعنف والتطرف في إفريقيا" توصل إلى أن معدل النزاع في إفريقيا هو الأعلى عالميا ومعظم هذه النزاعات هي صراعات داخلية وأهلية؛ وخلال سنة 2014 سجلت القارة نسبة 52% من الصراعات المسلحة حول العالم، وأعلى معدل وفيات بسبب

الحروب عالميا مع العلم أنها تساهم بحوالي 16% من حجم السكان في العالم، وكما تشير البيانات فهذه النزاعات أدت إلى تدهور كبير في مستويات المعيشة، وتدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية، وفي الكثير من الحالات كانت الدولة تمارس القتل والعنف ضد مواطنيها مثل بوروندي وجنوب السودان، والكونغو الديمقراطية، والنيجر، وهو ما يجعل بيئة الصراع تتعقد وتتداخل فيها أعمال العنف والتهجير القسري للسكان وتجويعهم حيث يفقد المجتمع الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتدهور كبير في مستويات الأمن الإنساني، وتدمير البنية التحتية والخدمات الأساسية (Onoyemeakpo & Ajisebiyaayawo, 2022, p3).

الشكل (01): حجم أعمال الشغب والإحتجاجات في إفريقيا بين 2001- 2017

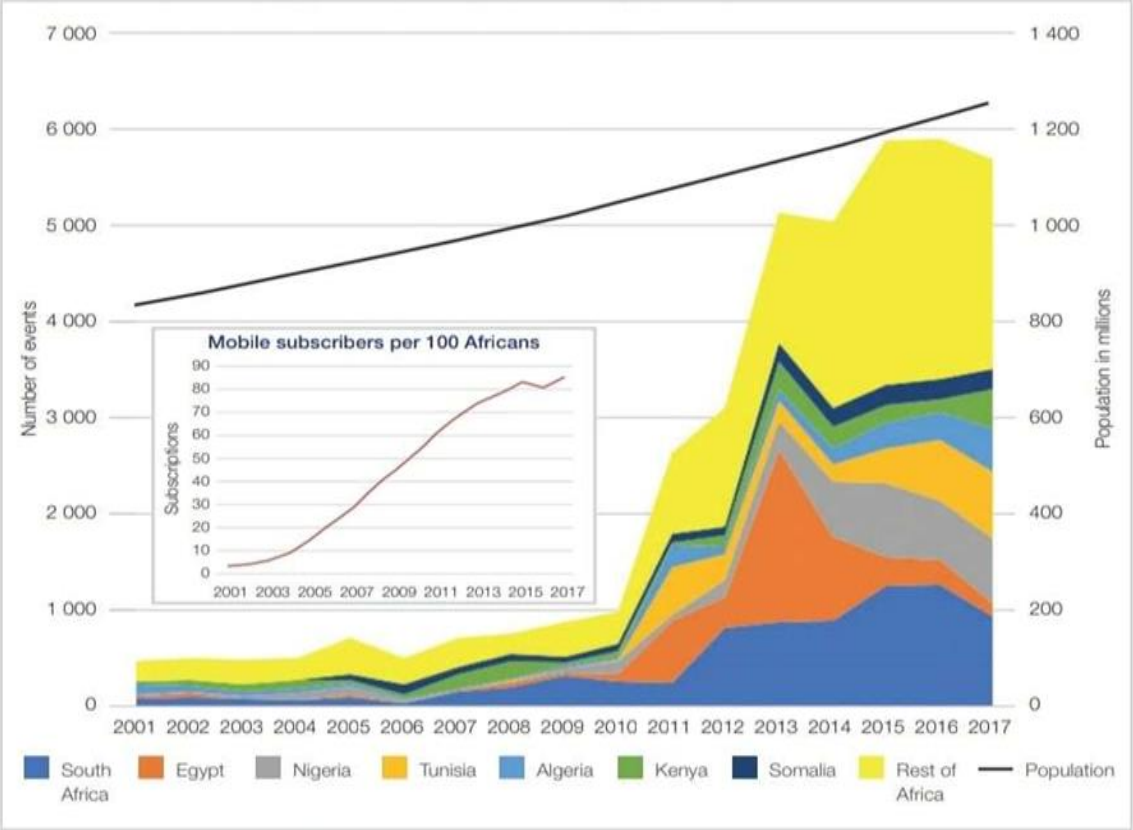

المصدر: (Cilliers, 2018, p 9)

بين الشكل رقم (1) تصاعد العنف وأعمال الشغب في عدد من دول إفريقيا، فمنذ سنة 2011 تغير المشهد مع التأثيرات المتزايدة للأحداث في نيجيريا وحملات القتل التي نفذتها جماعة "بوكو حرام"، كما ارتفع عدد القتلى خاصة في البلدان التي تعاني بشكل كبير من التطرف الإسلامي، والذي زاد نشاطها خاصة بعد أحداث11 سبتمبر مثل الصومال ونيجيريا، حيث أصبح الصراع أكثر تعقيدا

بزيادة عدد الأطراف الفاعلة فيه ومستوياته وتعدد أهدافه ونطاقه، وقد زادت أعمال العنف المرتبطة بالإرهاب خلال فترة 2011– 2017 وتعرضت عدة دول لنشاط مستمر من الإسلاميين المتطرفين وهي: الجزائر ومالي والنيجر ونيجيريا والصومال وبوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، مصر، كينيا، ليبيا، مالي، النيجر ونيجيريا والصومال وتونس.

وكما هو موضح في الشكل رقم (1) فإن دورة جديدة للصراع المتزايد شهدتها إفريقيا بداية من سنة 2004 وتسارعت بعد سنة 2010 التي ارتبطت أساسا بالأحداث وافرازات الربيع العربي وزيادة النشاط الإرهابي المرتبطة بالجماعات الإسلامية المتطرفة، حيث بلغت ذروتها سنة 2014 ثم انخفضت بعدها تدريجيا، كما يعتبر النمو الديمغرافي وتزايد عدد سكان إفريقيا، والقدرة للوصول لتكنولوجيا الاتصال من أهم العوامل التي سهلت عملية التعبئة الجماهرية وساعدت في ارتفاع وتيرة الاحتجاجات في كل من مصر سنة 2013؛ وفي نيجيريا سنة 2015 وفي تونس والجزائر سنة 2011 (Cilliers 2018, p7).

من ناحية أخرى، فقد تم تحليل جغرافية النزاعات والتوترات الإقليمية من خلال تزايد نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث تتداخل هذه الأنشطة مع التدخلات الخارجية مثل التدخلات الفرنسية والأمريكية، إلى جانب ذلك تتزامن هذه التوترات مع انتشار الإجرام الإقليمي، الذي يشمل تجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، الأسلحة، والتهريب، وتستفيد هذه الأنشطة الإجرامية من ضعف وهشاشة الدول في المنطقة، وكذلك من غياب الأمن الفعّال، مما يتيح لشبكات الجريمة العابرة للحدود الفرصة لاستغلال هذه الظروف لتعزيز نشاطاتها.

لقد تغيرت طبيعة النزاعات في القارة الإفريقية بشكل جذري، حيث أصبحت تتسم بالعنف الإجرامي الذي يؤثر بشكل مباشر على أمن وحياة المواطنين، ويعود ذلك إلى عجز الدول في إدارة شؤونها العامة، فضلاً عن تأثير مسارات العولمة وما نجم عنها من ظواهر إجرامية مثل شبكات التهريب والاتجار بالبشر، من جانب آخر فقد دفع العنف في بعض الأقاليم أطرافًا إقليمية أخرى للتورط فيه بناء على اعتبارات مثل التضامن العرقي أو المصالح السياسية .

كذلك، تشهد بعض المناطق مثل البحيرات العظمى، بما في ذلك رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا تدويلًا للنزاع وأقلمة له، حيث تتدخل قوى خارجية أو دول الجوار لدعم حركات التمرد والأقليات ذات العرق المشركة أو التي تتشارك معها فيها أح مقوماتها كاللغة أو الدين

أو التاريخ، ولا يمكن إغفال الإرث الاستعماري الذي أسهم في رسم حدود غير منطقية تتجاوز التوزيع العرقي والإثني، مما جعل من الصعب تحقيق الاندماج الوطني في دول الاستقلال، على سبيل المثال كانت الإثنيات الرواندية موزعة عبر الحدود الاستعمارية، وهو ما ساهم في نشوب صراعات عنيفة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تتلقى الجماعات المتنازعة دعمًا من رواندا، علاوة على ذلك خلقت التقسيمات الاستعمارية العشوائية صراعات إقليمية وحروبًا انفصالية، مثل النزاع الانفصالي في السودان وزيمبابوي وكينيا(Mackatiani et al 2014, p75).

2.1.1.2. النزاعات المرتبطة بتغير المناخ

لقد ضاعف التغير المناخي من الضغوط الحالية التي تعاني منها المجتمعات الإفريقية والدول والأفراد مثل الصراع الاجتماعي وعدم المساواة الاقتصادية، والهجرة الجماعية والتنافس على الموارد، ليصبح أكثر تعقيدا في المجتمعات التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة والرعي، فمع تغير أنماط الطقس وتذبذب تساقط الأمطار تواجه المجتمعات صعوبات كبيرة في تحقيق الأمن الغذائي والمائي، مما يشكل حافزا لتفاقم التوترات بين مختلف الجماعات؛ خاصة المجتمعات التي تعرف التخلف والهشاشة والنظم العسكرية أين تستمر الدولة الإفريقية الهشة في محاولة التغطية على ضعف أدوارها التنموية والتوزيعية عبر "تضخيم" أدوارها الرمزية والعسكرية والأمنية (لعيساني 202، ص196)، ووفقا للبنك الدولي يمكن لإفريقيا خسارة 17 مليار دولار سنويا بسبب التغير المناخي، وكعمل احترازي رصد البنك الإفريقي للتنمية 25 مليار دولار لمساعدة 30 مليون مزارع صغير عبر القارة، وقد صرح الرئيس العام للمركز العالمي للتهيئة أنه: "أمام إفريقيا خيار يتعين عليها القيام به؛ إما أن تخطط و تدفع وتزدهر، والشباب عنصر حيوي لتنشيط الاقتصاد الإفريقي، واما ان تخلق وظائف خضراء وذكية بأجر جيد"(لعيساني 2022، ص198).

ويتزايد تفاقم المخاطر والتهديدات البيئية المرتبطة بالعنف في المناطق التي شهدت نزاعات أو ما زالت في حالة صراع، حيث قد تستمر النزاعات أو تتصاعد بسبب تأثيرات تغير المناخ، كما هو الحال في الساحل الإفريقي أين تشهدت المنطقة حالات مزمنة من الهشاشة والضعف وتدني مؤشرات التنمية إلى جانب تصاعد الأعمال الإرهابية والاجرامية وموجات جفاف حادة، ومع ذلك فإن قابلية التعرض للنزاع بسبب الصدمات البيئية ليست متساوية في جميع البلدان والمناطق الإفريقية، حيث تزيد

احتمالية تصاعد العنف في الدول ذات التعداد السكاني الكبير وانخفاض القدرة المجتمعية على الصمود ومستويات التنمية المنخفضة تكون أكثر عرضة لخطر نشوب نزاعات على المستوى المحلي.

ويؤكد الباحثون على أهمية التفسير التاريخي للنزاعات، معتبرين أن الماضي يعد أفضل مؤشر للنزاع المستقبلي المرتبط بالبيئة، فالمناطق التي لديها تاريخ من النزاع والعنف القائم على المنافسة على الموارد، مثل منطقة كاراموجا في شمال شرق أوغندا، تكون أكثر عرضة لاندلاع صراعات عنيفة بسبب التغيرات المناخية، سواء داخل المجتمع نفسه أو بين الأطراف الخارجية، وفي كينيا على سبيل المثال أدى الجفاف في الوادي المتصدع إلى تقليص الوصول إلى الأراضي والمياه، مما فاقم الصراع والمظالم بين الرعاة والمزارعين، وأسفر القتال المستمر والجفاف الممتد عن مقتل 200 شخص في عام 2021 في جنوب السودان وأدت الأوضاع لمستويات غير مسبوقة من انعدام الأمن الغذائي والأمن الإنساني(Institute for Economics &paece(IEP) 2023, p41) .

2.1.2. تقييم دور العوامل البنيوية في العنف والتخلف في إفريقيا

توفر دراسة العوامل البنيوية المؤثرة على السلم والتنمية في إفريقيا فهماً عميقاً لتأثير المؤشرات الاقتصادية ومشكلة توزيع الثروة والفقر على تطور التنمية وتفاقم العنف، يعتبر التخلف والفقر بالإضافة إلى التنافس على الموارد المحدودة مثل المياه والأراضي الزراعية من أبرز مسببات التوترات وتصاعد الصراعات بين الجماعات المحلية، علاوة على ذلك يمكن أن يؤدي نقص ومحدودية الفرص الاقتصادية وتدني الخدمات الاجتماعية الضرورية أو انعدامها إلى خلق بيئة تسهل تحول الشبان إلى الأنشطة المتطرفة والإرهاب كفرص بديلة للحصول على مصدر رزق أو بحثًا عن الحماية (Stewart, 2002, p. 343).

من جهة أخرى، إن دراسات النزاع وعلاقته بمتغير التنمية يأخذ اتجاهات مختلفة من خلال (عبد الغفار، 2003، ص 201):

- الارتباط بين المستويات المطلقة للتخلف الاقتصادي من ناحية واتجاه النزاع نحو الأخذ بالعنف من ناحية أخرى.
- التنمية السريعة أو غير الثابتة تؤدي إلى العنف فعندما تتغير الأنماط التقليدية ويتم عرقلتها، فالانتقال السريع نحو الاقتصاد الحر محفوف بالمخاطر.
- التوزيع غير العادل لعوائد التنمية يؤدي إلى النزاع حتى ولو كانت تنمية بمستويات معقولة.

1.2.1.2. تأثير الفقر والتخلف الاقتصادي على قيم السلام

لقد ركزت أدبيات دراسة النزاع بعد الحرب الباردة على تحليل الحروب الأهلية وفق مقاربة الاقتصاد السياسي، خاصة مع أسباب وتداعيات الحروب الداخلية خلال هذه الفترة في بلدان مثل أنغولا، والبوسنة والهرسك، وكمبوديا، وكولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وليبيريا، وبيرو، وسيراليون. وقد تم مناقشة أربعة مواضيع رئيسية تتعلق بعلاقة الاقتصاد ونشوب هذه الحروب وهي: البحث عن دور الجشع والظلم في بداية الصراع، وتحليل والبحث في دور المصالح الاقتصادية في الحروب، والبحث في طبيعة اقتصادات الحرب، ومعالجة آلية تمويل الحروب، وقد برز في خضم الدراسات والبحوث نموذج كولير وهوفلر حول بداية الحرب الأهلية، حيث تمت أبحاثهما تحت رعاية وتمويل البنك الدولي، وتوصلت نتائج الأبحاث للتأكيد على أن الحروب الأهلية هي في الأساس مشكلة تنموية، كما تم وصف الحرب الأهلية بأنها "تنمية عكسية"، بما أنها تقع بشكل رئيسي في البلدان النامية، ومن هذا المنطلق تعتبر الحروب الأهلية مشكلة اقتصادية يجب استخدام وتوظيف الأساليب والمؤشرات الاقتصادية لتفسير حدوثها ومدتها وعواقبها (Wennmann, 2019, p 4)، كما تعتبر العلاقة بين الفقر والنزاعات في إفريقيا واحدة من أكثر القضايا تعقيدا وتحديًا في القرن الحادي والعشرين، ومنذ سنة 1990 أظهرت الإحصائيات أن أكثر من نصف البلدان المتضررة من النزاعات تصنف كبلدان منخفضة الدخل، مما يبرز التداخل العميق بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وتؤكد الإحصائيات أن معظم الحروب والنزاعات العنيفة التي وقعت خلال الفترة 1990– 2003 قد حدثت في أفقر مناطق العالم خاصة في إفريقيا، وتشير العلاقة الإحصائية القوية بين انخفاض الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع خطر نشوب الحروب إلى أن الفقر عامل رئيسي في اندلاع هذه النزاعات، حيث يرتفع خطر نشوب حرب في بلد ما يسجل دخل الفرد فيه 1000 دولار ثلاث مرات مقارنة ببلد آخر يبلغ فيه نصيب الفرد من الدخل 4000 دولار، كما يرتبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي طرديا بخطر قيام النزاع (McCandless &Karbo 2011,p239).

وفي هذا السياق فقد سجلت إفريقيا أسوء معدلات الفقر، فمن المجموع الكلي للسكان يعيش حوالي 37% منهم في فقر مدقع أي ما يقارب 470 مليون شخص، حيث يقل دخلهم اليومي عن 1.90 دولار أمريكي، ومع الزيادة السريعة في عدد السكان من المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى حوالي 513

مليون شخص في المستقبل القريب ومن المرجح أن تتأثر بشكل كبير دول مثل: بوروندي ومدغشقر جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليبيريا، الصومال، جمهورية إفريقيا الوسطى، موزامبيق، ملاوي، زامبيا، جنوب السودان، غينيا– بيساو ونيجيريا وتوغو(Cilliers 2018, p12) ، بالإضافة إلى ذلك يعاني الفقراء في إفريقيا من نقص حاد في الخدمات الصحية والتعليمية، وغياب البنى التحتية الأساسية، والحياة الكريمة، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن مؤشرات التنمية البشرية في هذه المنطقة قد تراجعت إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة من 1990– 2007 وقد تم تصنيف كل من النيجر وسيراليون كأكثر المناطق سوءا للعيش في العالم، مما يعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها هذه الدول في تحسين ظروف الحياة لمواطنيها(ج فرانسيس و علوب ،2010، ص15).

كما يشير تقرير البنك الدولي لعام 2018 إلى أن الفقر المدقع أصبح مشكلة مزمنة في إفريقيا خاصة في منطقة الساحل، ويحب على افريقيا تحقيق هدف المجتمع الدولي والبنك الدولي المتمثل في تخفيض نسبة الفقر إلى 3% بحلول عام 2030، وبالتالي تحتاج إفريقيا إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي وتحسين دخل 40% من سكانها (البنك الدولي لإنشاء والتعمير،2018، ص20).

من جهة أخرى، تربط العديد من الدراسات بين مؤشرات الفقر، والحكم الفاسد، والصراعات الداخلية في إفريقيا، فالحكم الفاسد والإدارة غير الفعالة يضعفان قدرة الدول على معالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة خطر اندلاع الصراعات، ويؤكد تقرير الحوكمة في إفريقيا لعام 2019 أن غياب الحكم الراشد هو أحد الأسباب الرئيسية وراء استمرار النزاعات في القارة، ففساد الحكومات والإدارات وغياب الرشادة يعرقل التنمية المستدامة ويؤدي إلى تدهور البنية التحتية، ويعمق ويعقد مظاهر الفساد والتمرد، وفي كثير من الحالات يؤدي إلى انهيار الحكومات واندلاع الاحتجاجات الشعبية، لذلك يعتبر تبني مبادئ الحكم الراشد وتعزيز الشفافية والمساءلة هما أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في إفريقيا (Woniowei 2020, p701).

ويساهم الفساد العام وفساد الجهاز الحكومي بشكل عام في تفاقم الفقر وعدم المساواة، مما يخلق بيئة خصبة للجريمة والتطرف، فغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية يدفع بالعديد من الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات المتطرفة التي تقدم فرصا بديلة ومصدر رزق وألية للحماية الأمنية، ففي دراسة مكثفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان" **رحلة إلى التطرف في إفريقيا** " الصادر سنة 2017 وقد صدر قبله تقرير "رحلة التحول إلى التطرف في إفريقيا: الدوافع والحوافز ونقاط التحول التي

تدفع للتجنيد" وهو تقرير استند فيه إلى مقابلات عديدة وميدانية مع حوالي 2200 شخص (كانوا مجندين سابقا) في ثماني دول مثل بوركينافاسو ومالي ونيجيريا، حيث تؤكد الدراسة على أن الفقر، والتهميش، والعنف، وانعدام الخدمات الأساسية هي عوامل رئيسية تجذب الشباب إلى التطرف والانخراط ضمن الجماعات المتطرفة، فعندما تغيب البدائل يلجأ الشباب إلى الجماعات المتطرفة التي تستغل ظروفهم الصعبة لتجنيد مقاتلين، نتيجة لذلك شهدت إفريقيا زيادة كبيرة في الهجمات الإرهابية التي أدت إلى مقتل الآلاف وتشريد الملايين، كما تشير التقديرات إلى أن أكثر من 33 ألف شخص فقدوا حياتهم في هجمات متطرفة بين عامي 2011 و2016 (Africa, 2021).

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي ضعف التنمية الاقتصادية إلى تفاقم مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب، مما يزيد من خطر انتشار الجريمة والعنف، فالشباب الذين يفتقرون إلى فرص العمل والتعليم يميلون إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية كالجريمة وعنف العصابات والعنف المنزلي، التي تجعل المجتمع في دوامة من العنف مستمرة، وهو ما يهيئ المجتمع أو الدولة لتكرار العنف مرة أخرى، فعندما يتعرض بلد ما للعنف على نطاق واسع تزداد فرص تكراره بحوالي 60%، وفي كثير من بيئات النزاع هناك مؤشرات على ذلك، فعندما لا يتم معالجة المظالم والأسباب الجذرية للنزاع في عمليات التسوية وفض النزاعات، يؤدي ذلك إلى خلق أسباب هشة للسلام، فعلى المدى المتوسط والقريب تكون لقوات حفظ وفرض السلام قوة لمنع التكرار، ولكن على المدى الطويل تكون الإصلاحات الأساسية المركزة والعميقة سواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية مطلوبة لضمان السلام الدائم والمستدام (Cilliers 2018, p22).

إن الفقر والتحول الديمقراطي، ونوع النظام، والبنية العمرية للسكان، والعنف المتكرر، وتأثير والجوار السيئ وضعف الحكم كلها العوامل تتفاعل بشكل مركب لتشكل بيئة متقلبة تفضي إلى الصراع، يظهر تأثير هذه العلاقات البنيوية في العبء الثقيل الذي تتحمله القارة نتيجة للصراعات غير الحكومية وتزايد الاحتجاجات واعمال الشغب، على الرغم من عدم وجود إجماع علمي على المسارات السببية إلا أن الفقر وضعف الحكم يلعبان أدوارًا مهمة في تحفيز العنف (Kervarrec &Taylor 2011, p29).

علاوة على ذلك، فإن التغيرات السريعة التي تشهدها إفريقيا، مثل التوسع الحضري والنمو الاقتصادي، تخلق مخاطر وفرصًا للقارة، تتطلب المعالجة الفعالة لتحديات الصراع والهشاشة استجابة

سياسية قوية لإدارة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المدمرة، هناك حاجة أيضًا إلى بناء دول ومجتمعات مرنة قادرة على إدارة هذه الضغوط بفعالية (Kervarrec& Taylor 2011, p30).

من جهة أخرى، يظهر سعر الغذاء علاقة واضحة بعدم الاستقرار وعلاقته بالفقر وتدني مستوى المعيشة، ويمكن أن يوفر الأمن الغذائي وتغير المناخ مزيدا من التحليل والتنبؤ في العلاقة بين الغذاء والصراع، حيث أصبح للأمن الغذائي دورا وأهمية متزايدة في منع الصراعات، وذلك بالنظر إلى العلاقة المعقدة بين الأمن الغذائي والمساعدة الغذائية في المناطق المتضررة من النزاع، خاصة مع ترابط الأسواق العالمية للأغذية وتأثير التغيرات البيئة والمناخ على الزراعة، وتتأثر المجتمعات ما بعد النزاع بهذه التقلبات أكثر من تلك التي تعتمد على المعونات الغذائية فقط، وهناك مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكن للمساعدة الغذائية أن تؤدي إلى تفاقم أو إطالة الصراع، وقد قدم كل **Nunn** و**Qian** سنة 2014 تحليلا لهذه العلاقة السببية، أظهر هذا البحث أهمية تطوير فهم أعمق لهذه السببية وآثار الصدمات الغذائية والأمن الغذائي في مجال بناء السلام والتنمية، ومن المؤكد أن أسعار المواد الغذائية وصدمات الأسعار أصبحت من متغيرات تحليل النزاع في افريقيا، ويقدم **Smith** دليلا على ذلك فالتغيرات في المعونة الغذائية لها علاقة إحصائية بالعنف والاضطراب في إفريقيا، ووجد أن ارتفاع الأسعار يتنبأ بزيادة احتمالية أعمال الشغب والعنف الحضري، مما يشير إلى أهمية تتبع أسعار الغذاء العالمية كدالة للاضطرابات والعنف في إفريقيا.(Brück, et al, 2017,p 10)

2.2.1.2 . الاثنية والتقسيمات الاجتماعية

في بحث قدمه كل من بدوي وسامبانيس سنة 2000 بعنوان " لماذا هناك الكثير من الحروب الأهلية في إفريقيا؟" خلص البحث الى أن إفريقيا شهدت أكبر عدد الحروب الأهلية خلال الفترة من 1960 – 1999، وما يقرب من 20 دولة إفريقية واجهت على الأقل حلقة واحدة من الحرب الأهلية في هذه الفترة؛ وقد استخدام كوليير وهوفلر سنة 1998 نموذج الاقتصاد القياسي واختبار محددات الحرب الأهلية في إفريقيا، وقد وجدا أن ارتفاع معدل الحرب الأهلية يرجع إلى ثلاثة عوامل رئيسية: الأول هو اعتماد الكبير في إفريقيا على تصدير الموارد الطبيعية التي تسهل نسبيًا تمويل عمليات مثلما هو الحال سيراليون وأنغولا، السبب الثاني يتمثل انخفاض دخل الفرد وانخفاض مستويات التعليم يعني ضمنيا أن الشباب يمكن تجنيدهم بسهولة في التمرد فتكلفة الفرصة البديلة للانضمام إلى التمردات منخفضة للغاية، ويضيف بدوي وسامبانيس الفساد السياسي كعامل ثالث ويجادلا بأن ميل إفريقيا

للعنف السياسي قد يكون بسبب ضعف الديمقراطية والمؤسسات التي لديها قدرة محدودة على حل النزاعات سلميا(Nkurunziza 2008,p5). وقد توصلت أبحاث كوليير وهوفلر وسامبانيس إلى أن الدوافع الاقتصادية أكثر أهمية من التظلم الاجتماعي لتفسير حدوث الحرب الأهلية، وهو ما يتناقض مع الروايات السائدة آنذاك حول الصراع العرقي الذي من المفترض أنه ناجم عن "صفات غير عقلانية وبدائية وبربرية".

وتعد الحروب الأهلية في إفريقيا ظاهرة معقدة وجذورها عميقة في تاريخ القارة وتأثيرات الحقبة الاستعمارية، تتجاوز أسباب هذه الصراعات الانقسامات السطحية لتشمل العوامل الهيكلية في المجتمعات الإفريقية مثل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتتميز هذه الحروب بتعدد الجهات الفاعلة، بما في ذلك الميليشيات والجماعات المسلحة التي غالبًا ما تتلقى دعماً من قوى خارجية، وكما تتراوح أهداف هذه الجماعات بين السعي للسيطرة على السلطة والسيطرة على الموارد الطبيعية التي يعتمد للتمويل، أو الاتجار بالمخدرات والأسلحة مما يسهم في استمرار الصراع وتعقيده. تترتب على هذه الحروب عواقب مدمرة على المجتمعات الإفريقية، حيث يتم تدمير البنية التحتية، وتشريد السكان، وتدهور الخدمات الأساسية، ويزداد تفشي الفقر والجوع، كما تسهم هذه الحروب في انتشار الأمراض والأوبئة وتفاقم خطر الإرهاب والتطرف.

إضافة إلى ذلك، فإن دراسة أسباب الحروب والانقسامات الإثنية في إفريقيا تتطلب النظر إليها كعوامل مترابطة وليست معزولة عن السياق التاريخي والاجتماعي والنظام العالمي المعولم، فقد ساهم فشل الدول الإفريقية في استيعاب التحولات الاجتماعية خاصة بعد الحرب الباردة في تغذية العوامل البنيوية التي أدت إلى زيادة العنف، مثل: الحكم الاستبدادي، واستبعاد الأقليات من المشاركة في الحكم، الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وعدم المساواة، كما أن الدول الضعيفة تفتقر إلى القدرة المؤسسية على إدارة الصراعات السياسية والاجتماعية بشكل فعال، إلى جانب ذلك تبرز العوامل النفسية الثقافية التي تركز على مشاعر الهوية الشخصية والاجتماعية، مما يزيد من تعقيد حل هذه الحروب، بالإضافة الى تشابك هده العوامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع اقتصاديات ما وراء الحدود مما تعزز يصعب ويعقد عمليات التسوية والحل (Williams 2014,p86).

3.1.2 . تأثير التهديدات الجديدة على بناء السلام والتنمية في إفريقيا: دراسة تحليلية

لقد قطعت القارة الإفريقية خطوات كبيرة في تقليص عدد النزاعات العنيفة منذ نهاية الحرب الباردة لكن التغير المستمر في طبيعة التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية يتطلب استجابات جديدة ومبتكرة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعزيز الأمن والسلام ودفع التنمية، وبدلاً من التركيز فقط على تحقيق أهداف الألفية أصبحت معظم الحكومات الأفريقية تركز جهودها على مواجهة الإرهاب والتطرف، ومنع تكرار النزاعات، ومحاربة الجريمة والفقر والأوبئة، إضافة إلى التعامل مع تقلبات المناخ وتداعيات العولمة.

1.3.1.2. الإرهاب: تحدي التنمية وبناء السلام

يشكل التطرف العنيف تهديدا للسلام والاستقرار في إفريقيا، ويمتد إلى ما هو أبعد من الدول حيث يتقاطع مع تحديات البيئة الافريقية مثل التغير المناخي والفقر والتفاوت الاجتماعي (عبد السلام 2023، ص148).

وينتشر التهديد الإرهابي إفريقيا في ثلاثة أقاليم رئيسية وهي:

- منطقة الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي متمثلا أساسا في المجموعات الجهادية والجماعات الإسلامية المتطرفة.
- إقليم غرب إفريقيا وشمال نيجيريا حيث تنشط حركة بوكو حرام.
- شرق إفريقيا من خلال النشاط الإرهابي في الصومال وامتداد حركة الشباب الإسلامي إلى دول الجوار.

وحسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة " إفريقيا رحلة نحو التطرف" فقد بلغت الكلفة الاقتصادية للإرهاب في إفريقيا حوالي 97 مليار دولار أمريكي خلال العشرية 2007 – 2016، وتكشف التطورات الميدانية على قدرة الجماعات الإرهابية على الانتشار والتكيف بسرعة مع المتغيرات والمستجدات المحلية والدولية، وكذا تطوير طريقة عملها ووسائل الحصول على الموارد المالية والمعدات، ففي الساحل الإفريقي تتعقد الظاهرة بوجود روابط متعددة بين الإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات ومن خلال العلاقات الشخصية بين الأعضاء في مجموعات مختلفة، أو بسبب تجار المخدرات الذين

يسعون إلى الاقتراب من الجماعات الإرهابية وتقديم لهم الدعم المادي والمالي في إطار المصالح المتبادلة .(Akuffo, 2010, p 15)

إلى جانب ذلك، تواجه المبادرات المحلية والإقليمية والدولية التي تسعى لحل معضلة الإرهاب في إفريقيا ساعة المساحة التي ينشط فيها هذه الجماعات، وتلاشي الحدود الدولية في تكوينها ونشاطها واعتمادها على الولاءات والخيارات العقائدية، المشكلة الرئيسية الأخرى هي التجزئة وانهيار بعض الدول مثل الصومال وليبيا أين تغيب أي سلطة لمراقبة النشاط الإرهابي والاجرامي.

2.3.1.2 . العوامل السياسية وتحديات بناء السلام والتنمية في إفريقيا

لقد أصبح التحول الديمقراطي والحكم الراشد بعد الحرب الباردة من المقاربات الأكثر جاذبية سواء للأفارقة أو للمنظمات والمؤسسات الدولية، بهدف تعزيز الاستفادة من مزايا السلام والتنمية التي توفرها الآليات الديمقراطية في البيئة الإفريقية، على مر العقود الماضية شهدت القارة موجات من التحول الديمقراطي واستراتيجيات متنوعة للتنمية والحكم، بالإضافة إلى تنفيذ برامج السلام وفض النزاعات. وقد تم الترويج بشكل واسع لفكرة أن الديمقراطية تقود بالضرورة إلى التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبشرية، وبالتالي يُفترض أنها تقلل من تفاقم العوامل البنيوية المسببة للعنف وتساهم في بناء بيئة سلمية على المدى البعيد، مما يخفض من الاحتقان العام في المجتمعات الإفريقية، ومع ذلك فإن هذا الافتراض له احتمالية ضعيفة في السياق الإفريقي، حيث أن تحقيق أحد مؤشرات الديمقراطية أو الحكم الراشد لا يضمن بالضرورة تحقيق المؤشرات الأخرى تتعلق بالنمو أو تحسن المعيشة وتراجع العنف، كما أن هذه المؤشرات لا تعمل بنفس الاتجاه في جميع البلدان الإفريقية نظرًا لاختلافاتها التاريخية والاجتماعية.

إضافة إلى ذلك، يرى نيك شيزمان في كتابه "الديمقراطية في إفريقيا النجاحات والإخفاقات" الصادر سنة 2015، أن الديمقراطية في إفريقيا يجب النظر إليها وفق رؤية تاريخية لأن خبرات الماضي تؤثر على صياغة الأنظمة السياسية، فموجه التحول الديمقراطي في تسعينيات القرن الماضي حملت معها القيم الليبرالية ومبادئ السوق الحر وعرضت إفريقيا للمشروطية المجحفة، ولكن رغم الظروف التي كانت قبل وبعد التحول الديمقراطي استطاعت ربع الدول بناء ديمقراطيات مستقرة مثل: البنين، بوتسوانا، موريشيوس، غانا، السنيغال، جنوب إفريقيا، فبالرغم من الهشاشة والفقر استطاعت

دول وفق الخبرة المكتسبة من موجات التحول السابقة من التغلب على الهشاشة (حمدي 2016، ص ص65.66).

من جهة أخرى، تعالج الجدلية بين الديمقراطية والانتخابات وإدارة النزاعات من خلال صياغة الإشكاليات الكبرى المتعلقة بمنع العنف المرافق للانتخابات في إفريقيا، حيث يُرفق المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية في حل النزاعات والصراعات المحتملة، وهو ما يرتبط عادةً بأدوات وآليات ترسيخ الديمقراطية، في إطار السعي لتأسيس النظام العالمي الجديد تم تحديد هدف الموجة الثانية للتحول الديمقراطي لـ "تحرير إفريقيا" من خلال تعزيز الديمقراطية والسلام والتنمية، وقد تم تحديد محاور هذه الموجة وأهدافها وتوجهاتها من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وقادت تفعيل هذه الأهداف وتنفيذ برامجها مؤسسات مثل مركز كارتر الرئاسي، والصندوق الوطني للديمقراطية، ومعهد الولايات المتحدة للسلام(حمدي 2016، ص76)

وعلى الرغم من أن الديمقراطية تعد نظامًا للحكم يضمن الحقوق والحريات، إلا أن تجربة الدول الإفريقية تظهر أن الانتقال إلى الديمقراطية لا يضمن بالضرورة تحقيق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية؛ فالعوامل الهيكلية والتاريخية، مثل التراث الاستعماري والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، تلعب دورًا حاسمًا في تحديد مسار التنمية، على هذا الأساس يجادل **امارتيا صن** في كتاب "السلام والمجتمع الديمقراطي" بأن الديمقراطية توفر "آليات إنذار مبكر" ضد الكوارث كالمجاعات، كما تعد الآليات الديمقراطية مثل التعددية الحزبية والتنافسية أداة لحماية للفقراء من الجوع، حيث تدفع الحكومات لبذل أقصى الجهد لتجنب الكوارث والأزمات التي تؤدي إلى المجاعات، بدليل عدم حدوثها في أي نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، على العكس من ذلك فالدول الإفريقية وحتى دول شرق أوروبا وجنوب آسيا التي عرفت التحول الديمقراطي لم يكن هناك توزيعا عادلا للثروة أو الخدمات المرتبطة بالتعليم والصحة، حيث ظلت إنجازات الحكومة في العديد من دول افريقيا محدودة في مواجهة مشكلة الفقر الناتج عن سوء التوزيع بالرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها، كما أن الانتخابات كانعكاس حقيقي للتحول الديمقراطي لايعكس دائما جوهر العملية الديمراطية والانتخابية فالتصويت ليس دائما موجه ومدفوع بالاعتبارات الاقتصادية فقد تحركه حسابات الهوية أو الاثنية أو المشاعر الدينية حيث ظلت الديمقراطية بعيدة عن تطلعات الشعبية والحكومية (سن، 2016).

من جهة أخرى، لم تكن الآليات الديمقراطية كافية لتجنب عودة العنف وتكرار النزاعات، بالرغم من أن بعض الدول قد تمكنت من الخروج من الحروب الأهلية، إلا أن العودة إلى العنف تعد ظاهرة شائعة في دول مثل موزمبيق، أنغولا، سيراليون، وبوروندي، حيث تتميز الهياكل الديمقراطية بالهشاشة وعدم الاستقرار، إلى جانب ضعف المؤسسات الحكومية التي تؤثر على تقديم الخدمات الأساسية، مما يعزز مشاعر الإحباط وفقدان الثقة بين المواطنين، كما تعيش هذه المجتمعات في انقسامات عرقية وطائفية مما يسهل عودة العنف. إضافة إلى أن الاقتصاد الهش والفقر وارتفاع معدلات البطالة يزيد من احتمالية اللجوء إلى العنف كوسيلة للتعبير، وفي العديد من الحالات تظل الجماعات المسلحة نشطة بعد انتهاء النزاع وتتجه لتغطية نشاطها بتبني أجندة سياسية أو اقتصادية مما يزيد من تعقيد الوضع واستمرار العنف.

2.3.1.2. تأثير المؤسسات الضعيفة على التخلف والعنف

تصنف المؤسسات السياسية والاقتصادية في إفريقيا، بشكل عام بأنها ضعيفة، ويعود ذلك إلى عوامل متعددة تشمل التاريخ الاستعماري، والفساد، وقلة الاستثمار في التعليم والصحة يؤدي هذا الضعف إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما ينعكس سلبًا على التنمية المستدامة والسلام في القارة، إضافة إلى ذلك تهيمن العوامل العرقية والدينية والإثنية على أيديولوجيات الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية والأجهزة الأمنية كما تخضع المؤسسات والبرامج التنموية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة الى اعتبارات عرقية وهو ما ساهم في تفشي الصراعات، إذ لم يكن للنظام السياسي القدرة على الاستجابة للتحديات والتنوع المجتمعي.

وتحتاج إفريقيا إلى إصلاحات هيكلية عميقة في مؤسساتها السياسية والاقتصادية، ويتطلب ذلك من الحكومات التقيد بمبادئ الحكم الراشد والمساءلة والشفافية لبناء ثقة المواطنين وتعزيز التنمية الوطنية. كما ينبغي التركيز على تطوير رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، حيث يتعين الاستفادة من بناء القدرات المؤسسية وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الدول الإفريقية، ضمن إطار المساعدات الدولية الإنمائية فالصراعات والاضطرابات السياسية غالبًا ما تكون مرتبطة بالفساد المتفشي وضعف المؤسسات، مما يزيد من تعقيد الوضع ويؤثر سلبًا على استقرار المنطقة (Olumba 2023,p45).

يعد ضعف الأنظمة الانتخابية عاملًا مهمًا في تفشي العنف الانتخابي، حيث يرفض بعض القادة السياسيين الاعتراف بنتائج الانتخابات، مما يحرض أتباعهم على القيام بأعمال شغب وعنف وقد شهدت دول مثل كينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي والكوت ديفوار ونيجيريا وأوغندا أعمال عنف بعد صدور نتائج الانتخابات؛ تعود جذور هذا العنف إلى الإرث الاستعماري، رغم اختلاف أساليب الإدارة قبل قدوم القوى الاستعمارية؛ حيث اعتمد البريطانيون سياسة الحكم غير المباشر، بينما اتبع الفرنسيون سياسة الاستيعاب. وقد تم تعزيز هذه السياسات من خلال استراتيجية "فرق تسد"، حيث كان المستعمرون يلجؤون إلى الاغتيالات والتصفيات الجسدية للزعماء الذين قد يصبحون مؤسسين لدولهم المستقلة، تركت هذه الإجراءات آثارًا عميقة على دول مثل رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الاستقلال، حيث زادت من وتيرة الاغتيالات السياسية وأبعدت الزعماء الوطنيين عن الساحة السياسية، كما تم إلغاء نتائج انتخابية في عدة دول (Mackatiani et al,2014 ,p p 74.75).

ويعد الفساد أحد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في إفريقيا، حيث يؤدي إلى تدهور الخدمات العامة وتقويض مبادئ العدالة والمساواة. كما تسهم المؤسسات السياسية والاقتصادية الضعيفة في تعزيز دائرة الفساد وتقويض النمو الاقتصادي. تمثل النظم السياسية المولدة للصراع حوكمة رديئة بسبب سوء الإدارة، مما يخلق سوءًا في العدالة التوزيعية اجتماعيًا واقتصاديًا. وأصبحت هذه الصورة نمطية لعديد من الدول الإفريقية التي تُظهر سوء الإدارة، النهب الرسمي، الديكتاتوريات، واللامسؤولية من بين هذه الدول: رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، زيمبابوي، الكوت ديفوار، السودان، مصر، ليبيا وأوغندا.(Mackatiani et al, 2014,p76).

في دراسة كمية لاثنين وتسعين دولة خلال الفترة 1996 – 2006 حول تأثير إدارة الموارد على الصراع، حيث أدى الحكم الراشد للموارد الطبيعية إلى خفض وبشكل كبير احتمالية نشوب صراع عنيف في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، وتشمل أهم الأليات المعتمدة في ذلك: الرقابة الديمقراطية، شفافية تقاسم الإيرادات، ومكافحة الفساد، وبيئة استثمارية مستقرة، وتنفيذ أنظمة الرقابة الدولية، وهو ما يضع الدول ما بعد النزاع أمام تحدي استخراج وتحويل الموارد وإدارتها بفعالية لتوطيد السلام وإدامته (Bruch et al., 2017, p 25).

ويمثل الربط بين الحكم الفاسد والتحديات الاجتماعية والأمنية في إفريقيا فرصة لتعزيز أهمية الحكم الراشد كأساس للتنمية المستدامة والسلام، ويتطلب ذلك التزام القادة السياسيين والمجتمع المدني بتطبيق معايير الحوكمة الجيدة، بما في ذلك الشفافية والمساءلة والمشاركة الشعبية في صنع القرار، كما يجب العمل على معالجة جذور الفساد والحد من تأثيره السلبي على التنمية والاستقرار في القارة إفريقيا.

4.3.1.2. العولمة

يعتبر مجلس الأمن والسلم الإفريقي العولمة بمثابة تهديد للنظام والاستقرار في القارة، فقد دفعت تدفقات العولمة إفريقيا نحو ديناميكيات جديدة في مجال السلام والأمن، فالنزاعات الحديثة كما تصفها ماري كالدور، والتي ظهرت مع بداية عصر العولمة، جعلت الشعوب الإفريقية تواجه مصيرًا محفوفًا بالمخاطر والخوف وانعدام الأمن، هذه النزاعات التي لا يوجد فصل بين المدني والعسكري، مما يصعب على الجهات المعنية التدخل، كما أن هذه النزاعات تتسم بالهمجية، مما يؤدي إلى انتهاكات صارخة للأمن البشري ولأمن الدول وسلامته، غالبًا ما تقوم هذه النزاعات على مبررات تتعلق بالشرف والجماعة والدين والعرق، وتتجاوز الحدود والأقاليم الرسمية للحكومات، مما يزيد من تعقيد حلها، وتعمل إفشال خطط التنمية، حيث غالبًا ما تتبنى سياسات اقتصادية تتمثل في نهب الموارد الطبيعية مثل الماس والنفط، وفتح الأسواق السوداء للتجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات أو السلع القيمة، أو تلقي الدعم الخارجي من مجتمعات الشتات أو الحكومات المجاورة (Engel 2017 ,p156).

من الناحية الاقتصادية فبدلا من أن تعطي العولمة فرصة لإفريقيا لتجاوز التخلف والانهيار وارتفاع الديون السيادية كأحد تراكمات لأزمة الثمانيات وأزمة المديونية، لكن المشروطية السياسية والاقتصادية في التسعينات دفعت نحو المزيد من التبعية، وتراكم الضغوط السياسية والاقتصادية، وبالتالي تقدم العولمة نموذجا معاديا للمسألة التنموية في إفريقيا، فمع وجود دول مثقلة بالمشاكل والهشاشة وغير ذات الصلة بالجهد التنموي نتيجة الاستراتيجيات التنموية التي تهتم بالخصخصة والاستقرار، بدلا من القضاء على الفقر، وهو ما زاد من تفاقم الفقر وعدم المساواة والعزوف عن المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية (بومدين 2017، ص40).

ان الطابع الاستهلاكي للعولمة جعل برامج واستراتيجيات التنمية تتجه نحو المسار حيث تصنع في الغرب وتستورد وتستهلك في افريقيا دون النظر إلى بيئة الداخلية وحاجة ومتطلبات السكان المحليين، مما جعل البرامج التنموية تقدم نحو نتائج عكسية لها كزيادة الفقر والبطالة وتعمق المعضلات الهيكلية والبنيوية، ويرى **دوفيلد** أن النزاعات في إفريقيا هي نتاج لاتباع سياسات تعبر عن أشكال دون الوطنية حيث أعطت العولمة القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال من اختصاص السلطة المركزية دون أن يكون لها أهلية أو مستوى معين من التكوين والوعي؛ فالعولمة أدت إلى انهيار القيم الإفريقية بفرض النمط الغربي حيث ظل المجتمع الافريقي يتخبط بين ضرورة التأقلم مع تداعيات العولمة وأهمية الحفاظ على الخصوصية المجتمعية، زيادة على تأثير التكيف الهيكلي على الحياة بصفة عامة (حمدي 2008، ص27)، حيث إن فتح المجال نحو تبني اليات الديمقراطية مثل الانتخابات والتعددية والسوق الحر تم في بيئة غير متهيئة ودون وجود ركائز اجتماعية أو ثقافة وتنشئة سياسية مما جعل المجتمع في حالة اضطراب بين التقدم والحفاظ على القيم أو الغنيمة من مزايا العولمة.

5.3.1.2. التغير المناخي على التنمية وبناء السلام

يؤثر الاحتباس الحراري وتطرف المناخ خاصة الجفاف واختلاف كمية التساقط، بشكل كبير على الخيارات السياسية والاجتماعية والتنموية للدول الإفريقية، إذ تعد القارة من أكثر الأقاليم تأثرا بتقلبات المناخ، يضغط المناخ سلبًا على مسيرة التنمية وجهود السلام في إفريقيا، حيث يؤدي نقص الأمطار والجفاف إلى خلق تنافس بين الرعاة والمزارعين على المراعي والمياه، كما يحدث في إثيوبيا والسودان، وبين الصومال وكينيا وأوغندا، وكذلك بين مالي وتشاد، كما أن انخفاض منسوب مياه الأنهار وبحيرة تشاد يزيد من التنافس بين كينيا وتشاد.

من جهة أخرى، يشكل الأمن المائي قضية بالغة الأهمية في إفريقيا، خاصة في الأقاليم التي تعاني من موجات الجفاف ونقص الهطول وارتفاع عدد السكان. يشهد نظام دلتا النيل، الذي يقدر عدد سكانه بحوالي نصف مليار نسمة، احتمالية كبيرة لنشوب صراع مستقبلي حول المياه، خصوصًا في دلتا النيل ونهر الميكونج، تواجه الدول في هذه المناطق خطر الحروب الداخلية والإقليمية بسبب ضغوط الموارد المائية. تعتمد مصر بشكل كبير على حصتها التاريخية من مياه النيل، التي تبلغ 85%، في الوقت الذي يقترب فيه عدد سكانها من 100 مليون نسمة، مع تزايد عدد السكان تتزايد حاجة مصر للمياه مما يزيد الضغوط عليها، خاصة مع اكتمال بناء سد النهضة في إثيوبيا بنسبة

90% بحلول عام 2023، مما يزيد من خطر نشوب صراع عنيف بين مصر وإثيوبيا في ظل غياب حلول أو ترتيبات تقسيم المياه بين السودان ومصر وإثيوبيا(Institute for Economics &paece(IEP) (2023,p44.

بالرغم من التأثيرات الملموسة لتغير المناخ على البيئة في إفريقيا، يرى بعض الباحثين أن هناك مبالغة في تقدير تأثيره على الصراعات، على سبيل المثال ربط بعض المحللين صعود تنظيم بوكو حرام والجماعات المتطرفة الأخرى في شمال شرق نيجيريا بتقلص بحيرة تشاد، ومع ذلك أثيرت شكوك حول ما إذا كانت بحيرة تشاد تتقلص بشكل دائم، حيث يعتقد البعض أن الصراع في المنطقة يرتبط بشكل أكبر بإدارة المياه والعوامل السياسية، مثل التنافس على الموارد وضعف التنسيق بين الحكومات، كما شكك باحثون آخرون في العلاقة بين الصراع على الأرض وتغير المناخ في منطقة موبتي وسط مالي، حيث وجدوا أن ضعف الإدارة الحكومية وتفشي الفساد في تلك المنطقة كانا عاملين أقوى من التأثيرات المباشرة للتغير المناخي أو الظواهر المتطرفة للمناخ(Institute for Economics &paece(IEP) (2023,p44.

الشكل (2): العلاقة بين المخاطر البيئية وانعدام الأمن الغذائي ومخاطر المياه والصراع.

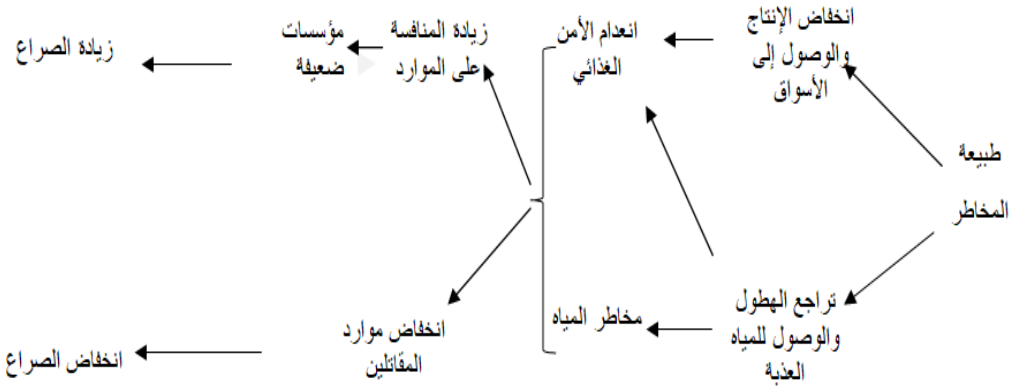

المصدر : (Institute for Economics &paece IEP, 2023, p44)

يتبن من خلال الشكل (2) مدى ترابط مستويات الأمن وعلاقتها بالمتغيرات البيئية(الأمن البيئي، والأمن الغذائي والأمن الإنساني والأمن الوطني والأمن الجماعي)، إن الأمن الغذائي أمر بالغ الأهمية لفهم كيفية تأثير التغيرات المناخية على أنماط النزاع المسلح، حيث تعتمد الجماعات غير الحكومية على الإيرادات المحلية، فيمكنها أن تملي توقيت وموقع هجماتها، وهو ما يفسر تضاعف نشاط المتمردين والميليشيات في مناطق المحاصيل الزراعية خاصة منطقة الساحل الافريقي حيث تستخدم العنف للاستيلاء على الغذاء، وحالة الندرة يكون الغذاء أداة مهمة للتجنيد في الجماعات المسلحة، وتبين أن العنف ضد المدنيين في جميع أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يكون أقل في حالات ارتفاع الأمن الغذائي ويزداد خلال فترات انعدامه، فالجماعات المسلحة تأخذه عنوة من المدنيين في فترات ارتفاع الأسعار.

6.3.1.2. خطر تكرار النزاع

يعتبر تكرار النزاع وانتكاسة السلام من بين أكثر تهديدات وتحديات بناء السلام والتنمية في إفريقيا، فينظر الخبراء الدوليين بحذر لبيئة ما بعد النزاع والمتغيرات التي يمكن أن تقود إلى عودة العنف وغرق المجتمع في دوامة العنف المتجدد، وفي دراسة قام بها معهد التنمية الألماني الدولي / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik (DIE) لعينة شملت 28 دولة شهدت حربا أهلية منذ 1990 وقد وصلت نتائج البحث للتأكيد أن(Fiedler & Mrob, 2017, p 1):

- نصف الحالات الدراسة قد تعرضت لتكرار الحرب الأهلية؛ والنصف الآخر لا يزال مستقرا نسبيا وعندما تكررت الحرب الأهلية عادة ما تتكرر بعد خمس سنوات من انتهائها، ويكون الخطر من الداخل ومن دول الجوار.
- تقل احتمالية عودة وتكرار العنف في مجتمعات ما بعد النزاع التي تتلقى دعم ومساعدة دولية في مجال: الحكم والسياسة، الأمن والسلم الوطني، والدعم الاقتصادي وتحويل النزاع.
- العديد من الممارسين والأكاديميين أكدوا على أهمية تحويل النزاع على المستوى المجتمعي والتعامل مع الخبرات السابقة لخلق سلام مستدام وعدم تكرار الحرب.

و تعتبر صعوبة تحقيق السلام واستمرار العنف من النتائج الناجمة عن عدة عوامل هيكلية خاصة انخفاض مستوى الدخل، وتعد مجتمعات ما بعد النزاع الإفريقية الأفقر على مستوى

العالم(باستثناء ليبيا)، حيث تقع معظم هذه الدول ضمن فئة البلدان ذات الدخل المنخفض أو الدخل المتوسط الأدنى، بالإضافة إلى ذلك،فإن الاعتماد على الموارد المخصصة للحرب ووجود الفصائل المتنازعة يُعقد عملية بناء نظام سلمي، وتشير الدراسة – معهد التنمية الألماني الدولي– إلى أن 57% من الدول الـ 28 التي خرجت من النزاع قد شهدت عودة للعنف، وذلك بسبب بقاء فصيلتين أو أكثر نشطتين بعد انتهاء الحرب، كما هو الحال في إثيوبيا واليمن، وتظهر الحروب السابقة خاصةً ذات الشدة المرتفعة احتمالية أعلى لظهور صراعات جديدة، حيث تُنتج هذه النزاعات عداوات قوية يصعب حلها كما أن النزاعات في الدول المجاورة قد تُفاقم من مخاطر تجدد العنف من خلال آثارها السلبية(Fiedler & Mrob, 2017, p 3) .

2.2. التنمية وعمليات بناء السلام: دور التنمية في إعادة هندسة الحياة ما بعد النزاع في إفريقيا

لقد شهدت عمليات بناء السلام تطورًا ملحوظا، حيث انتقلت من التركيز على وقف إطلاق النار إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وقد ساهم العديد من الباحثين والممارسين في هذا المجال، مثل جون بول ليدراخ وزملائه، في تطوير نظريات وممارسات جديدة تركز على معالجة الجذور العميقة للصراعات وتعزيز الاستقرار المستدام.

وقد أظهرت الدراسات والممارسات أن النجاح في بناء السلام يعتمد بشكل كبير على مشاركة المجتمعات المحلية في العملية، ومن خلال إشراك القادة المحليين، والنساء، والشباب في عملية صنع القرار، كما يمكن بذلك ضمان استدامة الحلول وبناء مجتمعات أكثر تماسكا، ويشمل النهج الشامل لبناء السلام مجموعة من الجوانب المختلفة التي تتمثل في تعزيز الحكم الراشد، وبناء الثقة بين الأطراف المختلفة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، ودعم التنمية الاقتصادية، وتنويع الاقتصاد المحلي، وخلق فرص عمل جديدة، هذه الأبعاد تشكل الأسس التي تساهم في بناء بيئة سلمية ومستقرة على المدى الطويل.

1.2.2. دور الاقتصاد السياسي في بناء السلام

يُقصد بالاقتصاد السياسي (في هذا التحليل) الربط بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع، ودراسة تأثيرات الاقتصاد الذي يجمع بين الدولة ونمط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، مع خلق ترابط بين الأوضاع الداخلية للمجتمع والإطار الدولي لتحقيق أفضل المزايا التنموية التي تدعم بناء السلام في

إفريقيا، كما يركز التحليل على التأكيد الفعّال للعمليات السياسية والاقتصادية في عملية بناء السلام، مع إبراز الاستراتيجيات المتبعة سياسيًا واقتصاديًا لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

تتمتع مجتمعات ما بعد النزاع بحساسية خاصة تجاه البرامج التنموية، نظرًا للتحديات التي خلفتها فترة النزاع الانتقالية. ولذلك، تتطلب هذه المجتمعات العمل على عدة جبهات لتحقيق نقلة نوعية تساهم في إعادة البناء والتنمية المستدامة. تُعرف التنمية الحساسة للنزاعات بأنها نهج استراتيجي يهدف إلى دمج الاعتبارات المتعلقة بالنزاع في جميع جوانب التنمية، بغرض منع تجدد العنف وتعزيز السلام المستدام في المجتمعات التي خرجت حديثًا من صراعات.

هذا النهج يعترف بأن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية، بل هي أيضًا عملية اجتماعية تتأثر وتؤثر في الديناميات السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن خلال استهداف هذه المجتمعات بطريقة تأخذ في الاعتبار مخلفات النزاع، ويمكن تقليص عوامل تأجيج الصراعات وتعزيز فرص التوافق والسلام. كما يساهم هذا النهج في تكوين فهم شامل للبيئة المحلية وآلية التفاعل والتعامل معها، مما يساعد على تنفيذ برامج تنموية تدعم بناء بيئة سلمية ومزدهرة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– اليمن، 2012، ص 47).

إن حساسية المرحلة الانتقالية تجعل القوى السياسية والمجتمعية تقع تحت ضغوط عدة حيث تتجاذب البرامج والعمليات التنموية بين الحاجة للأمن والحاجة للانتعاش الاقتصادي، وتعتبر الفجوة بين إقامة نظام سياسي عسكري والتخطيط لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي من القضايا الرئيسية والهامة، وتبرز منها جوانب عدة:

- عدم التوافق بين الأهداف السياسية والاقتصادية: غلبا ما تركز الأنظمة السياسية العسكرية على السيطرة الأمنية والحفاظ على السلطة، مما قد يتعارض مع الحاجة إلى التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا يؤدي إلى تجاهل القضايا الحيوية التي تؤثر على حياة المواطنين

- تأثير النزاعات على التخطيط: النزاعات تؤدي إلى تدمير البنية التحتية وتفشي الفقر، مما يجعل التخطيط لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي معقد في ظل غياب رؤية شاملة يصبح من الصعب تحقيق التوازن بين الأبعاد السياسية والاقتصادية.

- عدم مراعاة المنظور الجنساني: إن تجاهل المنظور الجنساني في التخطيط يؤدي إلى تفاقم التفاوت بين الجنسين هذا التفاوت يمكن أن يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي، فالنساء غالبًا ما يتأثرن بشكل أكبر من النزاعات.

- أهمية التنسيق بين الجهات المعنية: يتطلب تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بعد النزاعات تنسيقا فعالا بين الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص وغياب التنسيق يمكن أن يؤدي إلى فشل الجهود المبذولة في إعادة الإعمار والتنمية.

- الحاجة إلى استراتيجيات شاملة: يتطلب معالجة هذه الفجوة تطوير استراتيجيات شاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على دمج المنظور الجنساني في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ.

إن النزاعات والحروب الأهلية في إفريقيا تؤدي في معظم حالاتها إلى تعطل التجارة وتفاقم الفقر وفقدان الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وتوقف أو انهيار النشاط الحكومي وأجهزته ومؤسساته مثل المحاكم، وأنظمة الرعاية الاجتماعية، والمستشفيات، ومن جهة أخرى يستغل أمراء الحرب الظرف لزيادة الثروة والأرباح بالاستيلاء العنيف على مناطق الثروات أو الاستلاء على المعونات الإنسانية مما أدى إلى زيادة القوة لإدامة الصراع، لذلك يتم مناقشة مسائل السلام والأمن في إفريقيا بمعادلتها بقضايا الاقتصادية والتنمية، وتكون مرحلة ما بعد النزاع أو الفترة الانتقالية حساسة لتطبيق وتنفيذ برامج التنمية؛ وعليه، تلزم هذه المرحلة على المتدخلين العمل على مراحل مختلفة وبتراتبية زمنية وتشمل: الإغاثة والتنمية والتأهيل؛ حيث يتم في مرحلة "الإغاثة" توفير السلع الأولية مثل: الغذاء والمأوى والأدوية والملابس؛ أما مرحلة "التنمية" فتنطوي على الأنشطة طويلة الأجل الموجهة نحو التغيير الهيكلي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، غالبًا ما يتم وضع "إعادة التأهيل" بينهما (بين الإغاثة والتنمية) وتشمل أنشطة إعادة الإعمار على المدى القصير والمتوسط وكذلك الأنشطة في مجال التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج المسلحين السابقين، والإصلاح المؤسسي والسياسي، فبرامج إعادة التأهيل تهدف إلى تنفيذ أنشطة ذات نطاق وتأثير أكثر عمقًا من الإغاثة، ويمكن للمعونة أن تضع الأسس لأنشطة التنمية المستدامة، وعلى العكس من ذلك، يمكن استهداف الإغاثة بطريقة تساهم في المزيد من التغييرات الهيكلية مثل تعزيز الاقتصاد المحلي.(Zeeuw 2001, p9).

وفي هذا الإطار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم تقارير سنوية عن "أسباب الصراع في إفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها"، مشيرة إلى أن منع نشوب الصراعات يجب أن يظل محور التركيز الأساسي لأعمال الأمم المتحدة. وأكدت أن السلام والأمن والتنمية يعزز الواحد منها الآخر، وأنه يتطلب منع نشوب الصراعات وتوطيد دعائم السلام بذل جهود منسقة ومتواصلة ومتكاملة من جانب منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. كما يسلط مكتب المستشار الخاص لشؤون إفريقيا الضوء على العلاقة الوثيقة بين السلام الدائم والتنمية المستدامة، ويسعى إلى دعم المبادرات الساعية لتحقيق السلام بهدف توفير قاعدة مضمونة للتنمية في القارة الإفريقية.

ويُعدُّ دور التنمية الاقتصادية في إفريقيا بعد النزاعات أمرًا حيويًا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين، ويتطلب ذلك إعادة بناء البنية التحتية وتهيئة بيئة ملائمة للانتعاش الاقتصادي، مما يستلزم جهودًا مكثفة لضمان الاستقرار وتعزيز التنمية، وتعتبر التجارب السابقة في أوروبا، وخاصةً في مجال إعادة الإعمار، محفزا أكاديميا وتطبيقيا لإدماج التنمية في استراتيجيات إعادة البناء وتحقيق الاستقرار، وتعكس تجربة ألمانيا في إطار خطة مارشال دور النمو والتنمية الاقتصادية في تحقيق الاستقرار (عبد السلام 2023، ص154)، كما أكدت بعض التجارب الإفريقية على أهمية دعم سبل العيش في خلق فرص العمل، وتنمية القطاع الزراعي، وتحسين ظروف المعيشة، وتقليل مستويات الفقر، يُعتبر موزمبيق نموذجًا ناجحًا في توجيه الاهتمام نحو الزراعة بعد النزاعات، حيث ساهم التوسع في المبادرات الزراعية في تحقيق استقرار اقتصادي وتعزيز السلام (عبد السلام 2023، ص155).

كما يعتبر توفير الخدمات أساسي خاصة توفر البنية التحتية، حيث تلعب دورا حيويا في استعادة الحياة الطبيعية وتعزيز سبل عيش الأفراد، وتؤثر الحروب سلبا على الخدمات والوصول إليها فالعديد من المجتمعات الإفريقية التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، يؤثر تدمير البنية التحتية على تعطل أنظمة تقديم الخدمات، وقد أدى ذلك إلى تقليص فرص الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأساسية الأخرى للسكان والتعليم وتعطل التنمية. (عبد السلام 2023، ص155).

علاوة على ذلك، يتطلب ضمان الوصول إلى الخدمات معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ويتضمن ذلك التعامل مع قضايا مثل الفساد، وضعف الترتيبات المؤسسية، ونقص الموارد التي تعيق تقديم هذه الخدمات في حالات ما بعد النزاع، يجب أن تترافق الجهود الرامية إلى إعادة بناء البنية التحتية مع تدابير تهدف إلى تعزيز أنظمة الإدارة وزيادة الشفافية لضمان تقديم الخدمات بشكل فعال،

بالإضافة إلى ذلك، يمكن إلى تنشيط الاقتصاد في مجتمعات ما بعد النزاع، ومن الممكن أن يؤدي تحسين النقل وأنظمة إمدادات الطاقة والبنية التحتية للاتصالات إلى خلق فرص للنمو الاقتصادي والاستثماري وهذا بدوره يخلق فرص عمل جديدة وزيادة دخل السكان المحليين (عبد السلام 2023، ص156.)

عادة ما يعتمد على التنمية الاقتصادية وإعادة الاعمار كأسس بالغة الأهمية وذات أولوية قصوى بعد الحروب في افريقيا أو في أي إقليم أخر، ويعول المجتمع الدولي والمانحين الدوليين عليها لتحسين سبل العيش وتوفير الخدمات الأساسية ووضع الثقة في الحكومات الانتقالية، ويعتبر زيادة رأس المال المادي من أبرز المؤشرات على إعادة الإعمار أو التنمية الاقتصادية بعد النزاعات، إذ يمكن أن تساهم هذه العملية في تقليل حدة الصراعات المتعلقة بأزمة التوزيع، والتي عادة ما تكون في صميم العنف السياسي في القارة، كما أن التوزيعات الجديدة قد تلعب دورا حيويا في عمليات التسوية وإعادة الإعمار، حيث يُمكن أن تسهم عملية تراكم رأس المال في تحويل المجتمع من أنماط توزيع تغذي النزاعات إلى توزيع عادل للموارد خاصة عندما يكون توزيعا مقبولا من قبل قادة المجموعات المختلفة، وتعتبر الاستعانة بالقطاع الخاص من الاستراتيجيات الجديدة في التنمية بعد النزاع، حيث يتمتع هذا القطاع بقدرة كبيرة على التكيف مع ظروف الحرب وما يليها وفي مرحلة التعافي، لكن قد يلعب دورًا سلبيًا، خاصة عندما يكون مرتبطا باقتصاد الحرب(Nkurunziza 2008, p18).

2.2.2. إعادة البناء من الأسفل: ترميم النسيج الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع في إفريقيا

تعتبر الجهود المبذولة لإعادة بناء البنية الاجتماعية في مرحلة ما بعد النزاع وإعادة الثقة المجتمعية من الجوانب الأساسية التي تؤثر في نجاح عمليات السلام على المدى البعيد، حيث إن السلم الاجتماعي يعد أساسًا لترسيخ قيم السلام وحماية المؤسسات السياسية والاقتصادية، وبالتالي يعد تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في المجتمع، إلى جانب تحسين وتمكين أدوار النساء والشباب في عمليات إعادة البناء، من أهداف واستراتيجيات السلام والتنمية، كما يعتبر إدراج التعليم وتعزيز القدرات الشبابية المحلية جزءًا أساسيًا في هذه العمليات.

وتعد جهود بناء السلام على المستوى الشعبي في إفريقيا ضرورية لتعزيز السلام والتنمية المستدامة، وتلعب المجتمعات المحلية دورًا محوريًا في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتعزيز

المصالحة، مما يجعل مشاركتها أمرًا حاسمًا في بناء مجتمع سلمي أو إعادة تصحيح العلاقات، تشمل هذه الجهود معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات على المستوى المحلي، ودور المبادرات الشعبية في تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى تعزيز القدرات المحلية لحل النزاعات.

إن هذه المشاركة المحلية تخلق شعورًا بالملكية والالتزام لدى السكان المتضررين من النزاع، مما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة. لذا، فإن آلية بناء السلام على المستوى المحلي في إفريقيا تعتبر من العناصر الأساسية لمعالجة القضايا العميقة وتحقيق السلام المستدام. ويعد توظيف الثقافة المحلية، نزع السلاح من المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، وتعزيز دور المرأة والاهتمام بالتعليم، من الآليات الهامة لتمكين وتقوية القاعدة الشعبية، وإعادة بناء العلاقات داخل المجتمع على نهج يضمن تحول النزاع.

تعتبر توظيف الثقافة المحلية و نزع السلاح المقاتلين السابقين وإعادة ادماجهم، وتعزيز دور المرأة والاهتمام بالتعليم من الأليات الهامة للتمكين وتقوية القاعدة الشعبية وإعادة بناء العلاقات داخل المجتمع على نهج يضمن تحويل النزاع.

1.2.2.2 . نزع السلاح والتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج

يعد نزع التسلح ودمج المحاربين مدخل أساسي لإعادة بناء المجتمعات ما بعد النزاع، ويعالج المقترب المؤسسي آلية عودة المسلحين السابقين للحياة المدنية، ويقر بمصالح وأهداف كل أطراف النزاع، إن معالجة هذه القضية تكون من خلال توفير سبل لدمجهم سياسيا وتقاسم الموارد، وعدم استبعاد التنظيمات المسلحة من عمليات التسوية وفي مختلف المراحل، حيث أن عملية الدمج السياسي تحول المطالب العنيفة إلى مطالب سلمية وتحول النضال المسلح إلى نضال سياسي (بسيوني، 2016، ص 19).

إن نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني له أهمية كبيرة في المساهمة في منع الصراعات مستقبلا وذلك للتقليل من مخاطر الأمنية ووقف العمليات المسلحة والعنيفة، وتعد هذه الخطوة مهمة جدا لإنهاء الحرب الأهلية خاصة بإدماج القوات المتحاربة ضمن وحدة واحدة كبيرة تخضع لوحدة مركزية وتأسيس جيش واحد يعمل باسم الدولة، فالمقاتلين في مرحلة

ما بعد النزاع يكونون في وضع "قوي" لإفساد عملية السلام في المرحلة اللاحقة لامتلاكهم السلاح والخبرة الميدانية (فالنستين 2006، ص207).

تستغرق عملية إعادة ادماج عادة من ثلاثة إلى أربعة سنوات وتتم على مراحل متتالية وهي: التجميع، والتفريغ، وإعادة الإدماج على المدى القصير وإعادة الإدماج على المدى الطويل، حيث يتم تجميع المقاتلين السابقين في مناطق تجميع خاصة وتزويدهم بالاحتياجات الأساسية مثل المأوى والغذاء والرعاية الصحية، كإجراء لبناء الثقة بين الأطراف التي التزمت بالسلام ويجب نزع سلاح المقاتلين من مختلف الأطراف، وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك حوافز اقتصادية وسياسية كافية لتشجيع المقاتلين للبحث عن سبل بديلة للتوظيف (Zeeuw 2001, p20).

2.2.2.2. تفعيل دور المجتمع المدني

من الضروري الاعتراف بأهمية إعادة بناء الشبكات الاجتماعية والمؤسسات المجتمعية في المجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع، حيث إن هذه الشبكات تشكل الأساس لبناء السلام والتنمية المستدامة، ركزت الأساليب التقليدية لبناء السلام بشكل رئيسي على استراتيجيات تركز على الدولة، متجاهلة دور هياكل المجتمع المدني في تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، ويشمل النهج الشامل لبناء السلام التركيز على تحويل المجتمع ككل، وليس إعادة بناء المؤسسات الحكومية فقط.

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لإعادة بناء الشبكات الاجتماعية والمؤسسات المجتمعية في ربط جهود إعادة الإعمار ببناء المؤسسات، وتنمية المهارات القيادية، وتعزيز المواطنة، والتجديد الاقتصادي. هذا النهج يساهم في إنشاء دولة قومية فاعلة، تعمل على تعزيز التحسن الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن التمثيل السياسي. علاوة على ذلك، فإن الاستثمار في سياسات وأنظمة التعليم التي تدعم التماسك الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى مجتمعات أكثر سلمًا، حيث تعزز المشاركة الشاملة في هذه العمليات من ضمان أخذ مصالح الجميع في الاعتبار.

بالإضافة إلى ذلك، يعد إشراك الشباب كعوامل تغيير إيجابية ومبتكرة في بناء السلام أمرًا بالغ الأهمية يمكن للنهج المنسقة من خلال الآليات المستهدفة والشاملة أن تؤدي إلى تحسين قدرة المجتمع

على الصمود والتماسك الاجتماعي، اكتسبت أجندة الشباب والسلام والأمن (YPS) زخمًا ومن المهم تسخير حلول بناء السلام المبتكرة التي تستفيد من الشباب في إفريقيا كمورد قيم.

ينطوي جانب آخر بالغ الأهمية لإعادة بناء الشبكات الاجتماعية وتعزيز المجتمع المدني على خلق مساحة للحوار داخل المجتمعات، حيث يسهم ذلك في معالجة مصادر العنف المتكرر، وبناء التماسك الاجتماعي، والمساعدة في معالجة التوترات والمظالم. يشمل هذا النهج تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وضمان حصولها على التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية، وهو ما يعزز من استدامة المجتمعات السلمية.

وينبغي أن تركز جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع في إفريقيا على تحويل هياكل المجتمع المدني لتعزيز بناء السلام من القاعدة الشعبية. يتم ذلك من خلال استعادة النسيج الاجتماعي عبر المشاركة الشاملة، وإشراك الشباب كعوامل للتغيير الإيجابي. علاوة على ذلك، يجب تعزيز مؤسسات المجتمع المدني، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة، كما يُعد دمج الممارسات المستدامة في مبادرات التنمية أمرًا بالغ الأهمية لضمان استمرارية السلام والنمو الاجتماعي والاقتصادي(Nusseibeh &Melanne 2020, p p 43.44).

3.2.2.2 التمكين والجنذر الاجتماعي في مجتمعات ما بعد النزاع

منذ بداية التسعينيات اكتسب المدافعون عن حقوق المرأة اعترافًا متزايدًا لمطالبهم، وقد أسهمت المؤتمرات العالمية والتشريعات الدولية في تعزيز الحركة النسوية عبر الوطنية بشكل كبير وتحقيق العديد من إنجازاتها، وقد ارتكزت مفاهيم السلام النسوية على المشاركة المتساوية للرجال والنساء في جميع المستويات والعمليات، وخاصة في دمج المنظور الجنساني في جميع مجالات وسياسات الأمن والسلام والتنمية.

تعتبر النساء من أكثر الفئات التي تتحمل وطأة العنف والتشرذم المجتمعي خلال الحروب الأهلية، إلا أن مساهماتهن في اتفاقيات حل النزاعات غالبًا ما يتم تجاهلها، ووفقًا لتقييم الأمم المتحدة شكلت النساء 2% فقط من وسطاء النزاعات و8% من مفاوضي السلام على مستوى العالم بين عامي 1990 و2017، مما يشير إلى أن النساء غالبًا ما يتم تهميشهن عند إيجاد حلول سلمية، على سبيل المثال عقب اضطرابات عام 1991 في منطقة واجير بكينيا، أسست نساء واجير "لجنة واجير للسلام

والتنمية(WPDC) "، التي لعبت دورًا مهمًا في استعادة السلام في البلاد. وفي جنوب أفريقيا بعد مرحلة الفصل العنصري ظهرت "منتدى هارامبي النسائي" الذي كان له دور حاسم في تسهيل إعادة إعمار المجتمعات المدمرة والمشاركة الفعّالة في جهود بناء السلام، كما ساهمت النساء في ليبيريا في وقف إطلاق النار من خلال "العمل الجماهيري من أجل السلام"، حيث اعترفت كل من الحكومة والأمم المتحدة بمساهمات المرأة القيمة في الأمن والتنمية والسلام(Mansab, 2023, p 32) .

إن مشاركة المرأة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والشرعية السياسية، بالإضافة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي بعد النزاع، وفي حالة غياب هذه المشاركة منذ المراحل الأولى لإنهاء العنف وحتى توطيد السلام تزداد المخاطر المرتبطة بالانتكاس السلام، لذلك تحرص الاتفاقيات الدولية ولايات بناء السلام التي تعمل ميدانيا على إشراك المرأة في جميع مستويات الحكم في مرحلة ما بعد النزاع، وذلك من خلال آليات مثل نظام الحصص وحملات التوظيف، كما تعهدت الأمم المتحدة بتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية وتعزيز مشاركتها الفعّالة في بناء السلام.

كما يعد دمج منظور النوع الاجتماعي في برامج الدفاع والتنمية والدبلوماسية والسياسة الخارجية أمرًا بالغ الأهمية لتحسين نتائج الأمن القومي والسلام والمساواة العالمية، من خلال دعم الجهود الرامية إلى منع جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس في سياقات الصراع والتصدي لها، ويمكن في إزالة الحواجز التي تقيد مشاركة المرأة وتمكينها من الإسهام بشكل فعّال في عملية بناء السلام والتنمية المستدامة. (عدنان و زيفران 2020، ص232).

ومن أجل تنفيذ منظور جنساني في بناء السلام فمن الضروري معالجة العوائق المؤسسية والهيكلية التي تحول دون تحقيق المساواة ويشمل ذلك تعزيز تمثيل المرأة في الحكم، وتحسين الاستجابات للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، ودمج الموازنة بين الجنسين في ترتيبات التمويل، وإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين في قطاع الأمن، و تؤكد الأطر العالمية والاتفاقيات، مثل قرار مجلس الأمن رقم 1325 سنة 2000 الذي يخص المرأة، السلام والأمن والأطفال والنزاعات، تكمن أهمية القرار في تأكيده على مشاركة النساء في عملية السلام، ودمج الجندر – النوع الاجتماعي – والتدريب في عمليات حفظ السلام، وحماية المرأة، ضرورة وضع الجندرة في قرارات الأمم المتحدة وبرامجها على أهمية دمج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين في

جميع جوانب العمل الأمني ويتضمن ذلك زيادة مشاركة المرأة في: حل النزاعات وعمليات حفظ السلام والتخطيط لنزع السلاح وإعادة الإدماج (عدنان وزيفران 2020، ص221).

وقد جاء قرار مجلس الأمن تدعيما لسلسلة مؤتمرات ساندت نشاط النساء الدائم في السلام والأمن الدوليين، منها الميثاق الدولي للقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة سيداوCEDAW سنة 1979 ، وإعلان بكين سنة BDFA1995 وقد تناول الإعلان: المرأة والنزاعات، ومشاركة المرأة في صنع واتخاذ القرارات، وتجنب وحل النزاعات، والمشاركة في مبادرات السلام، حيث استكملت الجهود الرامية لتحسين ادوار النساء في النزاعات وبعدها من خلال مؤتمر بكين +5 سنة2000 وأكدت المؤتمرين على ضمان مشاركة المرأة التامة في كافة المستويات، وتوفير التدريب اعتبار الجندر لكافة بعثات السلام، وإشراك المرأة في عمليات حفظ وبناء السلام والاهتمام بذلك محليا ودوليا(كوماراسوامي، 2015، ص 28.29).

تبعا لذلك أنشأت الأمم المتحدة "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة " الذي يعمل بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، لتوفير المساعدة التقنية والمالية، ولتعزيز حقوق المرأة، ويدعم الصندوق تمكين ومشاركة المرأة في عمليات السلام وإعادة الإعمار من خلال بناء القدرات والتدريب على القيادة، وتسهيل الاتصال مع المجتمع الدولي، ودعم النساء في مجال السلام والوقاية والإنذار المبكر في النزاعات، وزيادة فاعلية النشاط المرتبطة بالسلام من خلال مشاركة النساء في كل مراحل العمليات السلمية، والمفاوضات والمشاركة في برامج التثقيف، والدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام ما بعد النزاعات، حيث أسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم اليونسكو سنة 1996 "برنامج النساء وثقافة السلام" كأداة لدمج الجندر في برنامج ثقافة السلام، واعتمدت في هذا البرنامج على تثقيف الناس بحقوق الإنسان، والسلام والديمقراطية، واللاعنف كمدخل لنشر ثقافة السلام وحددت خطة عمل ترتكز على دعم مبادرات النساء من أجل السلام وتقوية المشاركة الفعالة للنساء في عمليات الديمقراطية وصنع السلام خصوصاً في مجالات السياسة والاقتصاد(التركي، 2010).

ويجب دمج منظور النوع الاجتماعي في عمليات بناء السلام على جميع المستويات، حيث تمكن النساء من تحقيق وتلبية احتياجاتهن المحددة داخل مجتمعاتهن، من خلال تمكين النساء من المشاركة الفاعلة في هذه العمليات، يتم خلق فرص أوسع لبناء سلام مستدام في المجتمعات الإفريقية.

تساهم النساء بشكل رئيسي في إعادة بناء الأواصر الاجتماعية، وتعزيز التماسك المجتمعي (عدنان وزيفران 2020، ص232).

3.2.2. الأمن واصلاح العدالة: بين الاستجابة للمطالب المجتمعية وتنفيذ للشروط الدولية

تعتبر التدابير الأمنية وإصلاح العدالة من المطالب المجتمعية الأساسية والشروط الدولية الهامة في مراحل ما بعد النزاعات والحروب، تكمن أهمية تحقيق العدالة في تقديم الحقائق وتشكيل المحاكم الجنائية، بالإضافة إلى إعادة بناء الأمن وإصلاح الجيش، مما يسهم في تعزيز الاستقرار وبناء الثقة داخل المجتمع، وهي إجراءات ضرورية لتحقيق العدالة، وتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل.

1.3.2.2. الإصلاح الأمني والقضائي

إن مهمة إنشاء أنظمة الأمن والعدالة في بيئات ما بعد الصراع هي مهمة معقدة ومتعددة الأوجه، ويعتبر أحد التحديات الأساسية هو ضرورة إصلاح قطاع الأمن لضمان عمل المؤسسات الأمنية تحت رقابة ديمقراطية، وهذا أمر بالغ الأهمية لتمكين وانجاح عملية التنمية، وينطوي إصلاح قطاع الأمن (SSR) على إصلاح الهيئات المسؤولة عن توفير الأمن للسكان، مثل القوات المسلحة والشرطة، فضلاً عن مؤسسات الدولة التي تشرف على هذه الكيانات، وبالإضافة إلى ذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية للصراع أمر ضروري، لأن الهياكل الراسخة التي تجذرت في المجتمع قبل النزاع يمكن أن تستمر في تشكيل عقبات أمام عملية السلام، ويجب إعادة تنظيم الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية لمعالجة الإقصاء والحرمان، ويجب أن تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار عند تنفيذ برامج إعادة الإدماج ودمج الجوانب التنموية في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (بيساريا و شودري، 2021، ص 6).

إن إصلاح المؤسسات الأمنية أمر ضروري لأنها مسؤولة عن الدفاع ضد التهديدات الخارجية والحفاظ على القانون والنظام، كما يعمل هذا الاجراء على استعادة الثقة والمصداقية التي يحتاجها السكان المحليون في مؤسسات الحكم؛ علاوة على ذلك، فإن توفير الأمن الكافي مطلب هام خلال فترة إدارة الصراع، وهذا أحد الأسباب التي تجعل المجتمع الدولي يركز اهتمامه على "إصلاح قطاع الأمن"، وذلك من خلال التدريب المهني للقوات الشرطة، وضباط السجون، وتضمين برامج التدريب قضايا مثل تعزيز الاحترام حقوق الإنسان في جميع قطاعات الأمن وتحسين أداء الهيئات الإشرافية مثل وزارة الدفاع؛ وإعادة تقييم المهام والهياكل وتعزيز الشفافية والمساءلة (Zeeuw 2001, p20).

ويكمن التحدي الكبير الآخر في معالجة القضايا الهيكلية مثل انخفاض النمو الاقتصادي والفقر في حالات ما بعد النزاع، ويعتبر دمج المقاتلين السابقين والنازحين داخليا في سياسات التنمية مع تحسين سبل العيش للمتضررين من العنف والنزاع، وذلك من خلال اتباع نهج متوازن لمعالجة الأسباب الهيكلية والمباشرة للصراع من أجل فهم الدوافع وراء استمراره، يشمل بناء السلام الفعال مجموعة واسعة من المبادرات بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني (SSR) ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (بيساريا و شودري 2021، ص 20).

2.1.3.2.2. المساعدة الانتخابية

تعد الانتخابات في مرحلة ما بعد النزاع عنصرًا أساسيًا لإعادة البناء والإعمار والتوجه نحو ديمقراطيات تعددية. نجاح هذه الانتخابات والديمقراطية يعتمد بشكل كبير على الظروف العامة السائدة في الدول المعنية، وليس على إجراء الانتخابات بحد ذاته. كما أن المتابعة بعد الانتخابات لها أهمية كبيرة، حيث يجب أن تتضمن خططًا شاملة تهدف إلى تحسين قدرات الحوكمة المؤسسية، مما يعزز من استدامة العملية الديمقراطية ويضمن تحقيق نتائج فعالة تلبي احتياجات المجتمع.

يمكن للانتخابات أن تكون فرصة لإصلاح النظام السياسي في مجتمع ما بعد النزاع، وجعله أكثر استجابة وشرعية، فالمساعدة في هذا المجال تشمل الدعم اللوجستي، وتعزيز قدرة المجتمع المدني والناخبين من خلال التوجيه ومراقبة الانتخابات، وتطوير البنية التحتية الانتخابية، وإنشاء لجان انتخابية مستقلة، من المهم أيضًا تحديد التوقيت المناسب لتنظيم الانتخابات، على سبيل المثال فإن الانتخابات في ليبيريا في أوائل ومنتصف التسعينات كانت استجابة لضغوط دولية، وتم التنظيم السياسي والمؤسساتي لها دون إنهاء أعمال العنف على الرغم من وجود عدة اتفاقيات لوقف إطلاق النار، لم تكن الظروف كافية لبدء الانتخابات، مما أدى إلى تدهور أمني خطير، وكذلك في انتخابات كمبوديا عام 1993 حيث تم تنظيم الانتخابات دون اكتمال عملية دمج المقاتلين وتسريحهم، وكان هناك خطر على الأطراف التي لم تشارك في العملية الانتخابية (Zeeuw 2001, p22).

3.1.3.2.2. بناء مؤسسات الدولة

تدعم جهود بناء السلام إقامة مؤسسات دولة فعالة، ومراعاة إقامة مؤسسات حكومية شرعية قوية في علاقة تبادلية مع المجتمع المدني، تعتمد هذه الأسس على اتجاهين من الأعلى إلى الأسفل

عندما يتم التركيز على النخب الوطنية، والاتجاه من الأسفل إلى الأعلى عند التعامل مع عناصر المجتمع.

إنَّ إصلاح الهياكل الحكومية في الدولِ التي تضررت بشدة أو تضررت جزئيا من النزاع أمر ضروري لخلق القدرة المؤسسية والأمن اللازم لمنع الانتكاس والعودةِ للعنف؛ ولا يشمل مجرد بناء المباني الحكومية فقط، فمن اللازم تطوير الإجراءاتِ الإدارية التصالحية والفعالة لخلق ثقافة الخطاب السياسي اللاعنفي، وذلك بقطع الإجراءات البيروقراطية وتنظيم الأجهزة والمؤسسات السياسية، من جهة يجب على الفواعل الوطنية والدولية اتباع استراتيجية وتدابير لتعزيز القدرات وتوسيع وتحسين قدرة ومصداقية وشرعية النظم السياسية على حد سواء داخل الحكومة وبين المجتمع المدني، بالاعتماد على المساعدة الدوليةِ وتعبئة الموارِد المحلية، إنَّ خلق شرعية لنظام الحكم وبناء مؤسسات قوية تستند إلى تفعيلِ أسس الحوكمةِ وسيادةِ القانون، الفصلِ بين السلطات الثلاث، وخلقِ هياكل سياسية تسمح بمشاركة السكان الوطنيين في اتخاذِ القرارات الإدارية والسياسيةِ كما وتستوعب المؤسسات والهيئات الجديدة حقوق الجماعات وعلاقات القوة وآلية توزيع العوائد الوطنية (Zeeuw, 2001, p 20).

إن المؤسسات التي يتم إعادة بناءها أو إصلاحها تهتم بشكل أساسي للحصول على الشرعية الوطنية والدولية من خلال الالتزام بالقواعد العامة المنصوص عليها دوليا وترسيخ لدى مواطنيها بصلاحيتها للحكم عبر تنفيد المهام الأساسية لها كتوفير الأمن وسيادة القانون وتقديم الخدمات الأساسية لسكانها.

4.1.3.2.2. وضع الدستور

يعتبر الدستور القانون الأساسي للدولة والاطار الذي يعي الحقوق والواجبات والمصدر الأساسي لكافة القوانين والتشريعات، وتعتبر مرحلة إعادة صياغة الدستور أو تجديده واصلاحه بعد النزاعات أمر بالغ الأهمية والخطورة خاصة عندما يفقد السكان الثقة في الإصلاح السياسي وتكون عدم اليقين والثقة في معالجة مشكل المظالم السابقة وهو ما تجعل القانونيينَ والسياسيين في حالة ارتباك حول الصياغة الدستورية التي تستوعب المجتمع بكل أطيافه وتمنهج الدولة نحو بناء جديد، ومن ثم يمكن أن تكون كل نقطة خلاف أو توتر مسألة ملحة وقابلة للانفجار.

ونظرا لهذه الضرورة الملحة يلتزم واضعو الدساتير إلى حد أقصى بأن يكون الدستور شاملا وضامنا لمشاركة كافة الأطراف وفئات المجتمع، ويكون ملكية وطنية للجميع وهذا يحتاج لفترة طويلة للاكتمال، ففي عملية وضع الدستور في أوغندا سنة 1995 وجنوب إفريقيا سنة 1996، وبابوا غينيا الجديدة عام 2004 احتاج الفاعلون الوطنيون إلى سنواتٍ للمداولة حول نظامهم الدستوري الجديد، وذلك بسبب التدابير الخاصة التي اعتمدوها لزيادة المشاركة العامة والشفافية والشمولية في كل مرحلة من مراحل صياغة الدستور (براندت وآخرون 2012، ص11.14).

يمثل الدستور الإطار القانوني الذي يحدد قواعد الحكم، ويدعم حقوق وحريات الأفراد، كما يساهم في تحقيق العدالة، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه عملية وضعه في المجتمعات الإفريقية، إلا أن التعليم والتوعية التي تقدمها برامج عمليات السلام وعمليات الدمج لمختلف فئات المجتمع، ومشاركة المجتمع المدني، يمكن أن تسهم في تقليل التوترات، وهذا يساعد على صياغة استجابة وطنية، ووضع أسس تضمن حقوق جميع أفراد المجتمع.

2.3.2.2. إصلاح العدالة بين المتطلبات المحلية احترام المعايير الدولية

لقد تطورت العدالة الانتقالية بشكل ملحوظ من حيث الممارسة العملية والبحث المتخصص فيها، كنتيجة للتحليل والدراسة التي أجريت حول التحولات التي شهدتها دول أمريكا اللاتينية بعد الديكتاتوريات العسكرية، وجنوب إفريقيا بعد نظام الفصل العنصري، بالإضافة إلى عدد من الدول الإفريقية التي عانت من النزاعات والتحولات بعد الحرب الباردة وفي شرق ووسط أوروبا، وقد تزايد الإجماع الدولي على ضرورة اتخاذ تدابير العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما تزامن مع أهداف بعض الجهات المانحة مثل البنك الدولي ووكالات المساعدات، التي أكدت على أهمية سيادة القانون كوسيلة لتمكين التنمية الاقتصادية وتعزيز العلاقات المجتمعية السلمية.

ومع تطور العدالة الانتقالية زاد الاهتمام من قبل الأكاديميين والممارسين حول مقاصدها وأهدافها الميدانية، وتشمل هذه التدابير ملاحقات قضائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، وإصلاح المؤسسات المعنية، وتهدف العدالة الانتقالية إلى تحقيق المصالحة الوطنية خاصة في المجتمعات التي تعاني من فقدان الثقة في حكم القانون بسبب الانتهاكات السابقة، كما تسعى إلى إصلاح مؤسسات الدولة، بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلاً وتطلب العدالة الانتقالية نهجًا تكامليًا يشمل المحاسبة والمصالحة الوطنية، إلى جانب جبر الضرر للضحايا.

تعتبر هذه العناصر مترابطة وليست عشوائية، حيث تسهم كل منها في تعزيز الثقة وبناء مجتمع أكثر استقرار (Sriram et al., 2009, p 4).

يعد إصلاح قطاعي الأمن والعدالة وفقا للمعايير الدولية أمرا بالغ الأهمية لنجاح الانتقال إلى السلام والاستقرار في الدول الإفريقية التي مزقتها النزاعات، فبعد انتهاء الصراع تتطلب هذه الدول بناء مؤسسات أمنية عادلة وفعالة قادرة على حماية المواطنين وحفظ النظام والقانون. هذا الإصلاح لا يقتصر على تدريب القوات الأمنية وتحديث المعدات، بل يشمل أيضاً تطوير القوانين، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد، وبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية، وإن نجاح هذا الإصلاح يساهم في منع تجدد العنف ويشجع الاستثمار ويعزز التنمية المستدامة ، كما ترتبط التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا ببناء السلام والأمن في إفريقيا، وإن فشل السياسات التنموية وانتشار الجريمة المنظمة، وتأثير العولمة، كلها عوامل تساهم في تفاقم الصراعات لذلك تعتبر تحقيق التنمية الشاملة يتطلب بيئة آمنة مستقرة، وهذا يستلزم بدوره إصلاح قطاعي الأمن والعدالة، يجب أن يكون هذا الإصلاح جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الشاملة، وأن يركز على بناء مؤسسات أمنية تحترم حقوق الإنسان، وتشارك المجتمع المدني في عملية صنع القرار ويشمل اصلاح قطاعي الأمن والعدالة على (Taufani & Hengki 2023, p191):

- سيادة القانون وحقوق الإنسان: تطبيق المعايير الدولية في ألية عمل مؤسسات الأمن والعدالة واحترام سيادة القانون.

- إصلاح القطاع الأمني: يتضمن ذلك إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات الأمنية وضمان فعاليتها وخضوعها للمساءلة.

- العدالة الانتقالية: تنفيذ آليات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان، وتشمل لجان الحقيقة والمصالحة الوطنية، ومحاكمة مجرمي الحرب.

- الحكم الراشد وإجراءات مكافحة الفساد تعزيز الشفافية والمساءلة وإجراءات مكافحة الفساد داخل المؤسسات الأمنية والعدلية.

- المشاركة المجتمعية والمصالحة: إشراك المجتمعات المحلية في عملية الإصلاح وتعزيز جهود المصالحة لإعادة بناء الثقة في مؤسسات الأمن والعدالة.

3.3.2.2 . إدارة الموارد الطبيعية والاستدامة البيئية في صميم عمليات السلام

تلحق النزاعات والحروب أضرارًا كبيرة بالبيئة والتنوع البيولوجي في إفريقيا، مما يستدعي إدراج إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة ضمن خطط حل النزاعات. وهذا أمر بالغ الأهمية لتفادي تكرار الصراعات وتأسيس أسس السلام والتنمية المستدامة، ويلعب التركيز على البيئة دورًا رئيسيًا في تحقيق التوازن في التنمية المستدامة، كما أن تقليل الأضرار البيئية الناتجة عن الصراعات يعد أمرًا حيويًا لتحقيق التنمية والسلام المستدامين، ويتطلب ذلك دمج إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة في استراتيجيات التعافي، مع الحفاظ على التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتتمثل أهمية ذلك في (Shimada 2022. P467):

- أهمية التنمية المستدامة بعد النزاع: هناك دور محوري للتنمية المستدامة في التصدي للتحديات بعد النزاع، لأن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضرورية لبناء السلام البيئي.
- تأثير بناء السلام البيئي: من خلال فهم التفاعل بين التدخلات الإنسانية والتنموية لتقليل الآثار السلبية ودمج الأبعاد البيئية لتحقيق توازن أفضل.
- تحديات ما بعد النزاع: ضرورة التعامل مع التدمير الواسع النطاق للهياكل الاقتصادية والاجتماعية، ودعم التسويات السياسية وتعزيز المؤسسات واستعادة الهياكل الأساسية.
- تعريف التقدم بمفهوم التنمية المستدامة: حماية البيئة تصبح جزءًا أساسيًا من التقدم وليس تضحية.

تشكل التنمية المستدامة أهمية كبيرة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، وفقا لمحاور تتمثل في: الاهتمامات البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومع ذلك فإن الإرادة السياسية لإحداث تغييرات ملموسة قد تمثل تحديا، ويعمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي على تعزيز مبادئ مثل القيادة الإفريقية، والملكية الوطنية، والشمولية، والمساهمة في التنمية المستدامة، كما أن الاعتراف بالعلاقة الديناميكية بين المصالح المختلفة يعد أمرا أساسيا لإدارة مرحلة ما بعد النزاع بشكل فعال، وقد اقترحت الأمم المتحدة إجراءات ملموسة لتحقيق إفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام 2010، بما في ذلك مشاركة المرأة في جهود السلام وبرامج نزع السلاح. وبشكل عام يعد دمج الممارسات المستدامة في مبادرات التنمية أمرًا حيويًا لعمليات بناء

السلام طويلة المدى في إفريقيا بعد الصراع، من خلال معالجة القضايا البيئية منذ البداية والتغلب على تحديات الإدارة السياسية والاعتراف بالطبيعة الديناميكية لحالات النزاع (Tigere 2018, p.5).

إن الإجراءات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية وهو إجراء أساسي وألية ضرورية لبناء السلام في إفريقيا خاصة أن النزاعات تقوم حول مناطق الاستخراج أو موانئ التصدير أين تجد الجماعات والمليشيات المسلحة مصدرا لتمويل عملياتها وورقة ضغط رابحة ضد الحكومة أو ورقة رابحة خلال مفاوضات وقف إطلاق النار ومفاوضات السلام، وتواجه البلدان الخارجة من النزاع العديد من تحديات لإدارة أو استعادة مناطق الموارد الطبيعية تتمثل فيما يلي (Bruch et al., 2017,p 28):

- إعادة الشرعية الحكومية من خلال توفير الخدمات الأساسية يتطلب توليد الإيرادات المحلية بما في ذلك من عقود الاستغلال والضرائب.

- تلبية الاحتياجات الاقتصادية والأمنية قصيرة المدى مع تمكين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستدامة.

- إدارة اتفاقيات تقاسم السلطة بين أطراف النزاع.

- إضفاء اللامركزية في إدارة الموارد الطبيعية التي توفر الرقابة لمكافحة الفساد، ومعالجة التحيز وضمان احترام حقوق الإنسان.

- انفاذ سلطة الدولة في المناطق الغنية بالموارد التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، مع التركيز بشكل خاص على معالجة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وإضفاء الطابع الرسمي تدريجيا على قطاع الموارد الطبيعية (التي كانت تُدار في الغالب بشكل غير رسمي أثناء النزاع) وتطبيق سيادة القانون في القطاع.

- اتخاذ القرار في غياب بيانات موثوقة وشاملة وفي الوقت المناسب في قطاع الموارد الطبيعية يمكن أن يكون هذا صعب خاصة عندما يمتلك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية بيانات أكثر من الحكومات، مما يؤدي إلى تنزيل قمة الموارد بأقل من قيمتها، أو تطبيق أحكام غير عادلة.

- جذب الاستثمار في قطاعات الموارد الطبيعية من الناحية الاجتماعية والبيئية، حيث يكون المستثمرون المسؤولون عن تهيئة جو الاستثمار في حالات في عدم اليقين السياسي وانعدام الأمن، فغالبًا ما تفتقر الحكومات إلى النفوذ لوضع قواعد أساسية قوية، وتكون غير مستعدة لتقديم تضحيات كوضع شروط معينة وغرض نظام للضرائب ومعايير الأداء مقابل الاستثمار في الوقت المناسب.

- إصدار عقود استخراج الموارد الطبيعية بمسؤولية تحت مسؤولية الحكومة.
- إجراء المشاورات العامة حول عقود الموارد الطبيعية والإصلاحات التشريعية.
- التوزيع العادل للإيرادات والمزايا التي تكون من استخراج الموارد الطبيعية في جميع أنحاء البلاد، وفي مناطق الإنتاج وللأجيال القادمة.
- تشجيع التنويع الاقتصادي لتلافي الإفراط في الاعتماد على ريع الموارد بشكل عام وما بعده.

يعد مشاركة المنظمات الدولية والبلدان المانحة أمر بالغ يعتمد تحقيق جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في الدول التي تعرف حرب الموارد وصراع المليشيات وسيطرتها على أقاليم ومناطق الموارد الطبيعة الهامة، حيث تلقت عملية إعادة إعمار ليبيريا في مرحلة ما بعد النزاع مساعدات دولية كبيرة، وخاصة من الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المانحة مما ساهم في نجاحها وإعادة السيطرة الجهات الرسمية على المناجم، وكانت عملية إعادة الإعمار في سيراليون ناجحة بفضل المساعدات المالية الكبيرة التي قدمها المجتمع الدولي لاستعادة السلام واسترجاع عملية استخراج وتجارة مختلف المعادن(Gariba, 2011, p110)، حيث تحتاج مجتمعات ما بعد النزاع إلى نهج إنمائي طويل المدى ولا يمكن تحقيقه من قبل الحكومة وحدها، وهو يتطلب دعما ماليا مستمرا من المجتمع الدولي والهيئات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمنظمات الخيرية.

4.3.2.2 . الاستراتيجيات الفعالة لتنسيق الجهود وضمان الالتزام طويل الأمد

إن عدم الالتزام المالي من جانب المجتمع الدولي اتجاه التنمية في مرحلة ما بعد النزاع يؤخر عملية التنمية وبناء السلام، وتعرضت أساليب بناء السلام الدولية لانتقادات بسبب تركيزها على التدخلات قصيرة المدى بدلا من الأهداف الإنمائية طويلة المدى، ويؤكد الخبراء ضرورة وجود التزام أكثر استدامة من جانب الجهات الفاعلة الدولية لدعم البلدان في جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، وتتضمن الاستراتيجيات الفعالة لتنسيق الجهود وضمان الالتزام طويل الأمد في مرحلة ما بعد الصراع في إفريقيا عدة عناصر رئيسية(Rolf 2010, p p 26.30):

- توجيه المساعدات التنموية بحساسية للصراعات: دمج الحساسية للصراع في مساعدات التنمية، مع الاعتراف بتأثير النزاع على التنمية وإجراء بحث تحليلي شامل لفهم أفضل للأسباب الجذرية والآثار السياسية للصراعات وعمليات الاستعادة بعد انتهاء الصراع، يمكن استخدام إطار تحليل الصراع لتوضيح العلاقة بين النزاع والتنمية، مما يميز تأثير المساعدة الإنمائية على الاستقرار والأمن البشري.

- استجابة متكاملة للنزاع والهشاشة: هناك حاجة ماسة لاستجابة أكثر تكاملا ويجب التغلب على تقسيم العمل بين الوكالات الدولية (إنسانية، أمنية، سياسية، تنموية)، ويجب على الوكالات المتخصصة العمل كمكونات في عملية أكبر ذات أهداف واستراتيجيات مشتركة.
- تخطيط لانتقال من الإغاثة إلى التنمية: يتعين تخطيط بهدف تسهيل انتقالها إلى تدخلات تنموية طويلة الأجل، يتطلب ذلك تنسيقًا سلسًا بين الجهات الإنسانية والتنموية لضمان انتقال سلس من استجابات الطوارئ إلى مبادرات التنمية المستدامة.
- معالجة التغيرات الشاملة: التركيز على معالجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي قد تكون مدمرة في مناطق مختلفة في إفريقيا، ويتحدد الاعتراف بالعوامل المستقرة مثل النمو السكاني السريع، وبطالة الشباب، والتوسع الحضري، وصراع الموارد الطبيعية، والفقر، وعدم المساواة، والاقصاء الاجتماعي.
- التعاون الدولي وتبادل المعرفة: يلعب التعاون الدولي دورًا حاسمًا في جهود التنمية في مرحلة ما بعد الصراع، إقامة شبكات ومبادرات بحثية، مثل تلك التي يروج لها البنك الدولي، لتعزيز المعرفة حول العوامل الهيكلية والعوامل الخاصة بكل بلد والتي تسهم في الهشاشة والصراع.

بشكل عام، يعتبر التصدي لهذه التحديات من خلال جهود منسقة تشارك فيها مختلف الفاعلين أمرًا حيويًا لضمان الالتزام الطويل الأجل في مجتمعات الإفريقية في مرحلة ما بعد الصراع.

3.2. بناء السلام في إفريقيا: تجادب الرؤية المحلية والحلول المستوردة

أدت التطورات المختلفة في إفريقيا خلال السنوات الأخيرة إلى ظهور وجهة نظر مشتركة داخل الاتحاد الإفريقي (AU) تتلخص في: أن إحدى الطرق لدفع السلام المستدام داخل القارة إفريقيا تتمثل في التنفيذ القوي لإعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع؛ وخلصت التجارب الإفريقية على الصعيدين الإقليمي والعالمي إلى أن إفريقيا لن تحقق الازدهار والتنمية المرغوبين ما لم يتم استعادة الاستقرار المستدام في عدد من الدول الخارجة من النزاع.

وقد كان على صناع القرار في الاتحاد الافريقي وضع أنشطة بناء السلام بعد انتهاء النزاع في أولوية الاهتمام، كان أول عمل بارز تم تنفيذه في هذا الصدد هو تطوير سياسة الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد الصراع سنة 2006؛ ولقد لاحظت الجهات الفاعلة الإقليمية الإفريقية أن الأفكار ذات الرؤية المتضمنة في إطار إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات

كانت مثالية وغير واقعية، ما لم يكن هناك دليل واضح للاعتماد على الذات والقيادة والملكية الإفريقية في مجال تعبئة الموارد لمثل هذا المشروع، وفي سنة 2012 تم إطلاق مبادرة التضامن الإفريقي (ASI) كآلية قارية رائدة لتعبئة الموارد داخل القارة الإفريقية لبناء القدرات المؤسسية للدول الإفريقية، في 22 مارس 2017 صرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) بشكل قاطع أن "*غياب الموارد المالية والبشرية لا يزال يمثل عقبة رئيسية أمام تنفيذ الاتحاد الأفريقي لرؤيته للسلام والتنمية*".

وعليه، يمكن للرؤية الإفريقية أن تسلك اتجاها رائدا لتحقيق التنمية والسلام في القارة من خلال تكامل الرؤية المحلية الرسمية والشعبية والاستفادة من البرامج الدولية والتجارب الحكومية.

1.3.2 . مقاربة الاتحاد الإفريقي بناء السلام والتنمية

تنتهج المنظمات الإقليمية والاتحاد الافريقي نهج "حلول إفريقية لمشاكل إفريقية" التي تسعى إلى ضمان أن الأفارقة لهم الأولوية لحل أزمات ومشاكل القارة بمقاربات ومناهج وأطر إفريقية.

وتلعب الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD دورا حيويا في معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تساهم في نشوب النزاع وعدم الاستقرار داخل الاتحاد الأفريقي، يُعَدُّ هذا البرنامج المسؤول عن تعبئة الموارد لصندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي لدعم إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، وتشمل الأهداف الرئيسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا تعزيز السلام والأمن والاستقرار، فضلاً عن توقع الصراعات والانخراط في الدبلوماسية الوقائية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف إلى تحقيق السلام من خلال الوساطة والمصالحة كجزء من جهود بناء السلام، ومع ذلك، تواجه الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا تحديات كبيرة في تحقيق رؤيتها وأهدافها المبينة في سياسة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع (PCRD) لعام 2006، ولقد أدى التحول غير المكتمل لإفريقيا من الوضع الاستعماري إلى الوضع ما بعد الاستعماري إلى استمرار الظروف الاستعمارية الجديدة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم جهود بناء السلام في القارة(Nepad, 2005) .

إن تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا يعوقه استمرار الظروف الاستعمارية الجديدة والافتقار إلى الملكية الوطنية لجهود بناء السلام، ويحتاج الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز الأطر المعيارية بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل مواجهة هذه التحديات، ويُنظر إلى منع نشوب الصراعات على أنه أمر بالغ الأهمية لبناء السلام المستدام في إفريقيا، ولكن بدون تنقل الموارد والقدرات المحلية، سيظل الاتحاد الأفريقي غير مستعد للمهام المعقدة التي ينطوي عليها بناء السلام(Nepad, 2005).

وتتوافق مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا مع أجندة 2063، التي تهدف إلى إقامة إفريقيا سلمية وآمنة من خلال آليات تعزز النهج الذي يركز على الحوار لمنع النزاعات وحلها. ومع

ذلك، هناك عقبات أمام تنفيذ هذه المبادئ بسبب التحديات المتعلقة بتنفيذ الرؤية المحلية والحلول المستوردة لبناء السلام الأفريقي.(Gilbert, 2021, p 201)

1.1.3.2. مجلس الأمن والسلم الإفريقي

تأسس الاتحاد الأفريقي سنة 2001 خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية، كان التحول تقييما لسياسات منظمة الوحدة الإفريقية السابقة بشأن السلام والأمن، ينص الاتحاد الأفريقي في قانونه التأسيسي(2000) على حق الاتحاد في التدخل في شؤون الداخلية للدول الأعضاء ذات السيادة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أوفي حالة الإبادة الجماعية والجرائم الأخرى ضد الإنسانية، هذا التحول في المعايير والتي واجهته منظمة الوحدة الإفريقية ووقفت عاجزة أمامه خاصة مع تغيير الظروف الدولية والإقليمية، دعا إلى تصميم الاتحاد الافريقي بنية إفريقية للسلام والأمن (APSA).

تشكل التنمية المستدامة أهمية كبيرة لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، وفقًا لمحاور تتمثل في: الاهتمامات البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية، وتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع ذلك، فإن الإرادة السياسية لإحداث تغييرات ملموسة قد تمثل تحديًا. يعمل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الإفريقي على تعزيز مبادئ مثل القيادة الإفريقية، والملكية الوطنية، والشمولية، والمساهمة في التنمية المستدامة. إن الاعتراف بالعلاقة الديناميكية بين المصالح المختلفة يعد أمرًا أساسيًا لإدارة مرحلة ما بعد النزاع بشكل فعال؛ وقد اقترحت الأمم المتحدة إجراءات ملموسة لتحقيق إفريقيا خالية من الصراعات بحلول عام 2010، بما في ذلك مشاركة المرأة في جهود السلام وبرامج نزع السلاح. بشكل عام، يعد دمج الممارسات المستدامة في مبادرات التنمية أمرًا حيويًا لعمليات بناء السلام طويلة المدى في إفريقيا بعد الصراع. من خلال معالجة القضايا البيئية منذ البداية، والتغلب على تحديات الإدارة السياسية، والاعتراف بالطبيعة الديناميكية لحالات النزاع(Akuffo 2010, p77).

يرتكز الاتحاد على خمسة أسس مؤسسية وهي: مجلس السلم والأمن PSC ؛ قوة إفريقية جاهزة(محامون بلا حدود) ؛ لجنة الحكماء؛ نظام الإنذار المبكر القاريCEWS؛ وصندوق السلام لأنشطة دعم السلام، وهندسة الحوكمة الإفريقية AGA.

كما يستند إلى الميثاق الإفريقي إلى الديمقراطية والانتخابات والحكم الراشد م والعمليات التي تضفي الطابع المؤسسي على هياكله، كما يركز الاتحاد الإفريقي على خلق السلام والأمن في إفريقيا مع وجود مجلس السلام والأمن (PSC) في طليعة جهود منع الصراعات وإدارتها وحلها بالتعاون مع الأمم المتحدة بعقد اجتماعات سنوية لتعزيز التعاون في منع الصراعات وحلها وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع.(Gilbert, 2021, p 203)

وتدعم إدارة السلام والأمن التابعة لمفوضية الاتحاد الإفريقي مجلس السلم والأمن من خلال تعزيز التعاون وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات الأمنية والصراعات في القارة، ويسعى مجلس السلام والأمن إلى تعزيز التحكيم وحل النزاعات بطرق سلمية، وتشجيع الحوار والتفاهم بين الدول الأعضاء كما يعمل على تعزيز التعاون بين الدول لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة.

كما تنص المادة الثالثة من بروتوكول مجلس السلم والأمن الافريقي على أن تنفيذ " أنشطة بناء السلام وإعادة الإعمار بعد النزاع" سيكون هدفا أساسيا للمجلس، وفي هذا الإطار تم إعداد سياسة إعادة الإعمار والتنمية في عام 2006، بعد عملية شاملة من اللقاءات والمشاورات، كان هذا بمثابة مرحلة جديدة من رحلة موجهة بسياسة الاتحاد الإفريقي إلى ممارسة بناء السلام بعد النزاع في الدول الإفريقية الهشة، إن إطار عمل الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات هو تعبير عن تصميم القادة الأفارقة المستمر على أخذ بناء السلام بعد النزاع على كأولوية في تنميتهم "لإفريقيا التي يريدونها"، ويحدد الإطار الأهداف والمبادئ والعناصر والجهات الفاعلة واستراتيجيات تعبئة الموارد لبرنامج إعادة الإعمار والتنمية التابع للاتحاد الأفريقي(Obamamoye, 2022).

وتهدف سياسة إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات إلى تقديم إرشادات واضحة لمنع انتكاس السلام ومعالجة الأسباب الكامنة والجذرية، وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار، وتسهيل التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في ممارسة بناء السلام في إفريقيا، ويعتمد على المبادئ الرئيسية وهي: القيادة الإفريقية ، والملكية الوطنية والمحلية، والشمولية، والعدالة وعدم التمييز، والتعاون والتماسك، وبناء القدرات من أجل الاستدامة.(Obamamoye, 2022)

2.1.3.2 . هندسة السلام والأمن الإفريقي

تعطي هندسة السلام والأمن الإفريقية الأولوية لجهود السلام المجتمعية باعتبارها ضرورية لتحقيق السلام المستدام، من خلال الاعتراف بالدور الحيوي للجهات الفاعلة المحلية في عملية السلام، وتتماشى استراتيجية الاتحاد الإفريقي للسلام والتنمية مع هذه الفلسفة من خلال الدعوة إلى اتباع نهج يركز على الحوار لمنع الصراعات وحلها، كما يعد مجلس السلام والأمن (PSC) الإفريقي عنصرًا أساسيًا في هيكل هندسة السلام والأمن الإفريقي(APSA) ، الذي يهدف إلى تسهيل الاستجابات الفعالة وفي الوقت المناسب لحالات الصراع والأزمات في إفريقيا.

إن أحد الجوانب الأساسية لهندسة السلام والأمن هو تركيزها على الأساليب التكيفية، مما يعني أن تدخلات بناء السلام يجب أن تتطور باستمرار جنبًا إلى جنب مع المؤسسات الاجتماعية التي تهدف إلى التأثير عليها. ويمكن ملاحظة التنفيذ الناجح لهندسة السلام والأمن من خلال التجارب في بلدان مثل بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليسوتو، وجنوب السودان (African Union, 2020) .

ولكن تحقيق نسبة نجاح معينة يتطلب مواجهة التحديات التي تواجه تنفيذ الرؤية المحلية في جهود بناء السلام الإفريقية، فهناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لتحقيق قدر أكبر من الإدماج والمشاركة.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استكشاف فرص التعاون بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الرسمية ونهج الاتحاد الإفريقي للتغلب على الثغرات في الحلول المستوردة مع الاستفادة من أوجه التآزر المحتملة، كما يتطلب تحقيق السلام المستدام التفاعل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤثر على الاستقرار، من خلال تعزيز التنمية المستدامة وتحسين فرص العيش، ويمكن تعزيز المسار الذي يؤدي إلى السلام الدائم من خلال إقامة برامج تعليمية وتدريبية، خاصة للشباب، حيث يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في بناء مستقبل مستدام وتعزيز فهم ثقافي للتسامح والتعايش (African Union, 2020).

كما يمكن للاتحاد الإفريقي الاستفادة من تجاربه وتجارب المنظمات الدولية والإقليمية، من خلال تحديد أفضل الممارسات في مجالات بناء السلام والتنمية، ويجب توثيق هذه الخبرات وتحليلها لتبادل المعرفة وتوجيه الجهود نحو الطرق الأكثر فعالية، من جهة توجه وتسهم هذه الخطوة في تحسين القرارات والسياسات المتعلقة بالسلام والتنمية، وتوجيه الاستثمار نحو المجالات ذات الأولوية

والتي تؤدي إلى تحقيق تأثير إيجابي، أما في سياق الجهود الإقليمية والدولية يسعى الاتحاد الإفريقي للعب دورا فعالا في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات يمكن توحيد الجهود على مستوى القارة في مجالات الأمن والتنمية ما يسهم في تعزيز القدرات وتحقيق تأثير أكبر.

وفي هذا السياق، يظهر الاتحاد الإفريقي التزاما واضحا بتحقيق السلام والأمن في القارة من خلال دعم الجهود المحلية، وتشجيع المشاركة الفعّالة للشباب والمجتمعات المحلية خدمة للهدف الأسمى لاتحاد الإفريقي في خلق بيئة مستدامة للسلام.

2.3.2. السلام الهجين كبديل للمجتمعات المحلية لإعادة البناء ما بعد النزاع في إفريقيا: نقد السلام الليبرالي

يولي بناء السلام الليبرالي أولوية لبناء وإصلاح المؤسسات السياسية، وتشييد وبناء البنى التحتية وتأهيل المجتمعات المحلي، واستعادة الأمن كخطوات أساسية ومهمة في كل عمليات السلام، كما يكون من صميم آلياته نزع سلاح المقاتلين، وإعادة توطين اللاجئين الداخليين، وإعادة تدريب وتنظيم الجيش والشرطة، وتحييد البيئة السياسية عن طريق زرع ومراقبة القواعد الليبرالية وإضفاء الطابع المؤسسي وخلق ثقافة سيادة القانون.

بالإضافة الى ذلك تحرص عمليات السلام في مجتمعات بعد النزاع على تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات ديمقراطية تعددية، وبعد ذلك تغادر ولاية الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية البلاد وتترك الدولة "الليبرالية" الجنينية لتنمو تحت قوتها ورقابتها، بعد أن قامت بتأسيس الأساسيات، حيث يمكن للقوى الوطنية والدولية أن تفتخر بالمراكز الحضرية، والمحاكم، والمباني الحكومية الجديدة، والوسائط الإعلامية المتعددة، ومظاهر تقاسم السلطة السياسية، وذلك دون مراعاة ما إذا كانت هذه الهياكل تتناسب مع البيئة والثقافة التي تم وضعها وخلقها فيها أو أنه قد تم بناء وسط اجتماعي وثقافة سياسية ومجتمعية تحمي وتنمي القيم الليبرالية الجديدة (Roberts, 2010).

إذن، تتركز فكرة بناء السلام الليبرالي على الاعتقاد بأن مجتمعات معينة (الديمقراطية الليبرالية) هي بطبيعتها أكثر سلامًا، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، مقارنة بالدول "غير الليبرالية"، وينطوي هذا النهج على فرض هذه النزعة على الدول غير الليبرالية من قبل الحكومات الغربية والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، بهدف تعزيز الديمقراطية العالمية

والإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو السوق، وينصب التركيز في عملية الدمقرطة على إنشاء مؤسسات ديمقراطية ليبرالية تقوم على الحكم الراشد، وحقوق الإنسان، واقتصاد السوق.

تنشأ انتقادات نهج بناء السلام الليبرالي من مختلف القضايا الحاسمة التي تم إثارتها على المستوى المحلي والعملي وعلى المستوى الأكاديمي، تتمثل هذه الانتقادات أساسًا في إشكاليات مهمة تتعلق بـ: غياب الملكية الفكرية لبرامج السلام، واختزال المشاركة المحلية فيها، وفرض القيم والمعايير الغربية، وعدم كفاية الاهتمام بالسياق الاجتماعي والثقافي.

إحدى الانتقادات الرئيسية هي فشل بناء السلام الليبرالي في دمج الجهات الفاعلة المحلية في عملية بناء السلام، حيث يميل إلى التغاضي عن المشاركة المحلية ويفتقر إلى التشاور مع الجهات الفاعلة المحلية، كما يعتمد على الاعتقاد بأهلية الجهات الفاعلة الخارجية التي تضطلع بدور مركزي في بناء السلام، دون مراعاة الممارسات الثقافية المحلية في صنع السلام وحل النزاعات

بالإضافة إلى ذلك تم انتقاده لتقديم هذا النهج كإطار عالمي ينطبق على أي جهد لبناء السلام، دون النظر في السياق الاجتماعي والثقافي الفريد لكل مجتمع متأثر بالنزاع، حيث يمكن لعملية معالجة "العنف المباشر والهيكلي" من خلال بناء السلام الليبرالي أن تعزز أنماط الهيمنة الثقافية والاجتماعية التي تحدث ضمن العادات الاجتماعية اليومية، مما قد يؤدي إلى تكرار دورة العنف في المجتمع (Mottus, 2018, p 22).

علاوة على ذلك، فقد أثار فرض القيم والأعراف الغربية جدلا واسعا حيث يركز بناء السلام الليبرالي على تعزيز الديمقراطية، والاقتصاد الموجه نحو السوق، ومبادئ حقوق الإنسان كحل مشترك للسلام الدائم، دون مراعاة السياقات الثقافية الفريدة لمناطق ما بعد الصراع، وقد أدى هذا الفرض إلى انفصال بين المعايير الدولية والممارسات المحلية، مما قوض شرعية واستدامة جهود بناء السلام.

إضافة إلى ذلك، تم الإشارة إلى عدم كفاية الاهتمام بالسياق الاجتماعي والثقافي كضعف في منهج بناء السلام الليبرالي، فقد أدى الفشل في التعامل مع الممارسات الثقافية المحلية وانعدام الأمن المتشعب في الحياة اليومية في المجتمعات المحلية إلى تقييد فعالية هذه الجهود، يُنظر إلى السلام على أنه مجموعة من المعتقدات المشتركة ثقافيًا، وبدون الاعتراف بذلك، يصبح تحقيق السلام المستدام أمرًا صعبًا (Wallis, 2018, p 92) .

تؤكد انتقادات بناء السلام الليبرالي على ضرورة زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في عمليات بناء السلام، واحترام السياقات الثقافية المتنوعة، والاعتراف بالقيود التي يفرضها التركيز الحصري على القيم والمعايير الغربية.

2.2.3.2 بناء السلام الهجين: تمكين المجتمعات المحلية الإفريقية

يشير مفهوم السلام الهجين إلى الترابط المعقد بين العناصر العالمية والمحلية، الرسمية وغير الرسمية، والليبرالية وغير الليبرالية في بناء السلام. ينتج عن تفاعل هذه العناصر نمط جديد من السلام لا يمكن فهمه كمواجهة بينها، بل كتداخل وتكامل.

يتمثل أحد الجوانب المحورية لنموذج السلام الهجين في تركيزه على تعزيز الروابط المتعاطفة بين أطر السلام الليبرالية والحكمة الثقافية، ويقر هذا النهج بأهمية دمج كل من الالتزامات الداخلية والخارجية لخلق شكل مستدام ومستجيب للسياق من السلام، كما يسلط النموذج الضوء على أهمية الديمقراطية الحوارية والتحويلية القائمة على النقد الذاتي والتعلم المتبادل، فضلاً عن نظام اقتصادي يدافع عن العدالة الاجتماعية، حيث يلعب السلام الداخلي الذي يتميز بالوعي الذاتي الاستبطاني والتفكير غير المزدوج والنهج متعدد المنظورات والتعاطف، دورًا أساسيًا في هذا النهج الشامل لإعادة بناء المجتمعات المحلية (Mottus, 2018, p 15).

ويقدم نموذج السلام المختلط نهجا شاملا لإعادة بناء المجتمعات المحلية من خلال دمج الأساليب الأصلية والمعاصرة، مع التأكيد على أهمية ملكية المجتمع ومشاركته، ويعترف بالدور الحاسم للمواطنين على مستوى القاعدة الشعبية في تحقيق السلام وكما يسلط الضوء على تنوع وقدرة المؤسسات التقليدية على التكيف، كما يعطي هذا النموذج الأولوية للملكية والمشاركة المحلية، بهدف إنشاء نهج أكثر شمولا واستدامة لبناء السلام إذ يقدم حلاً أكثر شمولاً لإعادة بناء المجتمع (Mottus, 2018, p 16).

إن الاعتراف بالبعد الاجتماعي والثقافي في بناء السلام أمر بالغ الأهمية لنجاح أي نموذج للسلام، حيث إن بناء السلام بطبيعته ثقافي، إذ أن الثقافات المختلفة لها مناهج متميزة لحل النزاعات وفهم السلام، يختلف مفهوم السلام وأساليب حل النزاعات بناءً على القيم والمعتقدات الثقافية، لذا يجب أن يعترف نموذج السلام الفعّال بالمعرفة والحكمة والممارسات التي تم تطويرها في ثقافات متنوعة وأن يحترمها.

كما يقر السلام الهجين لما بعد الليبرالية بأهمية دمج الممارسات الثقافية المحلية المتعلقة بصنع السلام وحل النزاعات، ويعطي الأولوية للحساسية الثقافية والشمولية في تلبية الاحتياجات المحلية.، و يقر هذا النهج بأنه لا يمكن لأطر السلام الليبرالية أو المحلية أن تحقق السلام المستدام بمفردها، ويدعو إلى مزيج متعمد من بناء السلام ينطوي على تفاعل كبير بين بناة السلام الدوليين وجميع الجهات الفاعلة المحلية ذات الصلة.

علاوة على ذلك، فإن الآثار الاجتماعية والثقافية للسلام الهجين كبيرة من خلال دمج الممارسات الثقافية المحلية في جهود بناء السلام يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الهوية والتقاليد الثقافية والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات ويعزز هذا النهج الشعور بالملكية والتمكين بين الجهات الفاعلة المحلية، مما يؤدي إلى عمليات سلام أكثر ديمومة وشمولية .(Mottus, 2018, p 15)

يعد فهم البعد الاجتماعي والثقافي في بناء السلام أمرا بالغ الأهمية لتطوير نماذج سلام فعالة ومستدامة ويوفر نموذج السلام الهجين لما بعد الليبرالية بديلاً قيماً من خلال تبني التنوع الثقافي والانخراط مع المجتمعات المحلية بطرق مجدية.

من هذا المنطلق، يركز السلام الهجين على دمج التراث الثقافي في بناء السلام بعد النزاع، وتكريم العادات والمعتقدات المحلية، كما تطرح قضية إيجاد توازن بين التحديث والحفاظ على الثقافة تحديات كبيرة، فهو يتطلب حساسية لضمان عدم طمس القيم التقليدية، وهو ما يلزم على الممارسين الانخراط في حوار هادف مع المجتمعات المحلية للممارسين لفهم سياقهم الثقافي الفريد وتطلعاتهم السكان المحليين يشمل ذلك تعزيز العمليات الشاملة التي تمكن الجهات الفاعلة المحلية من تشكيل مبادرات بناء السلام الخاصة بها.

في حين أن نموذج السلام الهجين يوفر نهجًا بديلًا للحفاظ على الهوية الثقافية، فمن المهم إجراء تقييم نقدي لكيفية إدارته لمختلف التعقيدات المحلية والموازنة بينها وبين البرامج الدولية، حيث يتطلب التحديث مع الحفاظ على الثقافة والإرث المحلي قدرة على التوفيق بين الأبعاد الثقافية والاجتماعية والاقتصادية لضمان استدامة السلام ونجاحه على المدى الطويل (Mottus, 2018, p 24).

وتقدم تجارب كوسوفو والبوسنة والهرسك وأيرلندا الشمالية وتيمور الشرقية دروسًا قيمة حول التطبيق الفعال للسلام الهجين، تتمثل إحدى الملاحظات المهمة في أنه كلما تم اتباع الركائز الثلاث

للسلام الهجين في اتفاقيات السلام ومراحل التنفيذ، زاد احتمال تحقيق سلام هجين شامل مع أن تحقيق سلام هجين شامل أمر صعب، خاصة في النزاعات العرقية العنيفة التي تؤدي إلى اتفاقيات تقاسم السلطة التوافقية (Mottus, 2018, p 34)وتميل هذه الاتفاقات إلى ترسيخ الانقسامات العرقية وإعاقة إقامة سلام شامل وتكون احتمالية تكرار النزاع واردة بشكل كبير.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي التركيز القوي على النهج التصاعدية في بناء السلام إلى تعزيز المصالحة لا سيما على المستوى المحلي؛ وقد أثبت المستوى المحلي فعاليته في تنفيذ مبادرات بناء السلام الخاصة به مع الاستفادة من موارد المؤسسات الليبرالية، وهذا يؤكد أهمية المشاركة المحلية والاستجابات المحلية للتنمية وإعادة الإعمار بعد الحرب، ومن الواضح أن فهم كيفية تطور بناء السلام المختلط يتطلب إعادة النظر في أسس عمليات السلام ودراسة كل من اتفاقيات السلام التي تشكل أساس السلام اللاحق وتنفيذها، كما توفر الدراسات المقارنة لعمليات السلام والسلام الهجين فرصة لتحليل وتطوير السلام وتقييم مختلفة رؤى حول فعاليته (Wallis, 2018, p 94.98).

3.3.2 . دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن

إن البحث في أصالة الحلول الإفريقية للنزعات يمكن في أن الواقع الاجتماعي يجب أن يؤخذ على محمل الجد والنظر إلى الحرب والعنف على أنها أحداث غير معزولة عن سياقها الاجتماعي، إن الحياة الاجتماعية هي المجال الذي تعمل فيه القيم والأعراف والبيئة التي تتشكل فيها التقاليد الثقافية وتنتقل عبر الأجيال، أحيانا تكون هذه البيئة غير عادلة تحتكرها مجموعة واحدة وتفرض قيمها ومبادئها وأعرافها وعاداتها، أو أن تكون مليئة بتعقيد ثنائي أو ثلاثي أو متعدد الثقافات، وقد تميل التقاليد المختلفة إما إلى الفصل أو الاندماج؛ ولكن في بعض الأحيان فإن التناقضات الأساسية قد تؤدي للتوترات أو الأعمال العدائية، من جهة أخرى فإن الحياة الاجتماعية عبارة عن شبكة من العلاقات الإنسانية والروابط الأسرية والمشاعر المجتمعية، لذلك لا يمكن اختزال هذه الروابط والقيم عند البحث عن حلول وتسوية النزاعات.

1.3.3.2 . أهمية الملكية الفكرية لعمليات بناء السلام في إفريقيا

إن مناقشة الملكية الفكرية للبرامج بناء السلام تبدأ من معالجة اشكالية على من يقع التنفيذ النهائي لهذه البرامج هل للخبرة الدولية التي تمتلك التمويل أو للجهات الفاعلة المحلية التي تمتلك الموارد الثقافية والاجتماعية والبشرية؟ وهل يمكن أن تعطى حق الملكية المطلقة للمحليين، وهو ما

يتفق مع المعايير الدولية في مجال السيادة واحترام حقوق الانسان والمعايير الديمقراطية وسيادة القانون، أم يجب اتباع التقاليد الدولية التي ترى أن بناء السلام يتم بناءه تدريجيا من خلال المعايير والمؤسسات الليبرالية المتفق عليها دوليا؟ إن وجهة النظر الأكثر وسطية ترى أن على الفاعلين الدوليين خلق مساحة يستطيع من خلالها الفواعل المحلية من تطوير حلول خاصة بهم وفق ثقافتهم ومؤسساهم التقليدية (Donas, 2014, p 4).

تكمن أهمية إعطاء القيادة للجهات المحلية خاصة في مجال العدالة الاجتماعية وإصلاح القانون كونهما مجالين يمسان بشكل مباشر النسيج الاجتماعي ويساهمان بصورة كبيرة في إعادة هندسة الحياة الاجتماعية التي لا يمكن أن تتم من الخارج، وكما أثبت التجارب في أفغانستان في مجال اصلاح القانون بالاعتماد على نظام الشورى، واثبت نجاعة محاكم التقليدية الجاكاكا في رواندا والتصالح مع الماضي وترميم النسيج الاجتماعي كأليات محلية تقبلها الناس وتفاعل معها وساهمت بشكل واضح في استعادة السلام المجتمعي.

بناء على النظرة العامة النقدية لصنع السلام وبناء السلام في إفريقيا التي أعدها بافنهولز وميال، ورامسبوثام، وودهاوس، في كتاب Contemporary conflict resolution: The prevention, management and transformation of deadly conflicts الصادر سنة 2016، يتعمق الباحثون في الاستراتيجيات المعاصرة لحل النزاعات، ويشددون على أهمية معالجة النزاعات على المستوى الشعبي، وأهمية الرؤية والملكية للبرامج وإشراك المجتمعات المحلية في منع النزاعات وحلها، ففي جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية حيث ترجع الصراعات إلى أسباب عميقة الجذور، كان التعامل مع المجتمعات المحلية فعالا في تعزيز السلام المستدام، ويرى هؤلاء المؤلفون أن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه إلا من خلال فهم ومعالجة الأسباب الجذرية، والتي غالبا ما تنبع من المظالم والتوترات المحلية، ومن خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية في جهود بناء السلام، مثل قادة المجتمع المحلي، والشيوخ التقليديين، ومنظمات المجتمع المدني يمكن التوصل إلى فهم أكثر شمولا لديناميات الصراع، وهذا بدوره يتيح تنفيذ حلول أكثر فعالية واستدامة، ويسلط المؤلفون الضوء على دور الجهات الفاعلة المحلية في جهود بناء السلام، حيث يمتلكون معرفة قيمة لسياق لديناميكيات الصراعات، مما يتيح تقديم حلولا أكثر فعالية واستدامة ومن خلال التركيز على منع الصراعات وإدارتها وتحويلها (Woodhouse, et al., 2016).

من جهة أخرى، قد يساعد المانحون في تطوير وإنشاء مؤسسات لإدارة النزاعات، مع أنه لا يمكنهم السيطرة عليها؛ إن العمل الفعال لهذه المؤسسات يعتمد إلى حد كبير على ديناميات سياسية واجتماعية مملوكة محليا، وبالتالي يجب أن يظهر توازن في الملكية، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار كل من القدرات والمسؤوليات المحلية وكذلك التأثير الاستراتيجي الدولي في الضغط من أجل السلام.

من جهة أخرى يؤكد جون بول ليدراخ على أهمية إشراك المجتمعات المحلية في مساعي بناء السلام، من خلال الفهم العميق للأسباب الجذرية للنزاع وقدرة المجتمع المحلي على المساهمة في إيجاد حلول دائمة من خلال الانخراط بنشاط مع المبادرات الشعبية مثل الحوارات المجتمعية وعمليات المصالحة، مما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وذات مغزى، وهو يبرز الدور المحوري للقادة المحليين والآليات التقليدية والممارسات الثقافية في تعزيز السلام والمصالحة، ويدعو إلى اتباع نهج شامل يدمج الحكمة الأصلية مع الاستراتيجيات المعاصرة لحل النزاعات، كما يؤكد ليدراخ على فكرة أن تحقيق السلام المستدام في إفريقيا يتطلب أكثر من مجرد تدخلات من الأعلى إلى الأسفل؛ فهو يتطلب مشاركة نشطة وملكية من جانب المجتمعات المحلية من أجل المعالجة الفعالة للقضايا الأساسية التي تديم الصراعات، وتتوافق رؤيته حول المصالحة المستدامة مع فرضية: أن بناء السلام على مستوى القاعدة الشعبية أمر لا غنى عنه لتعزيز السلام الدائم والتنمية في إفريقيا، وتمكين المجتمعات من معالجة الأسباب الجذرية للصراع وتعزيز المصالحة بشكل فعال(ليديراتش، 2011، ص،) لكن لا يمكن النظر بمثالية للحلول المحلية فقد تكون هناك مؤسسات اقصائية وومبنية على أسس التفرقة المجتمعية يجب إصلاحها وإعادة هيكلتها وتنمية القدرات التي دمرتها الحرب.

2.3.3.2. دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلام والأمن

إن مشاركة المجتمع المحلي هي حجر الزاوية في جهود بناء السلام الناجحة في إفريقيا حيثرتمتلك المجتمعات المحلية في جميع أنحاء القارة فهما عميقًا للأسباب الكامنة وراء الصراعات، لأنها تعاني من تداعياتها بشكل مباشر، ففي جنوب السودان مثلا يتمتع أفراد المجتمع في المناطق المتضررة من النزاع برؤية عميقة للمظالم والتوترات التاريخية التي غذت العنف في منطقتهم.

ومن خلال المشاركة النشطة في مبادرات بناء السلام، تستطيع المجتمعات معالجة هذه الأسباب الجذرية بفعالية بطرق لا تستطيع الجهات الخارجية القيام بها في كثير من الأحيان، وكان هذا واضحا في حالة شعب أكولي في شمال أوغندا، الذي تمكن من خلال عمليات المصالحة التي يقودها المجتمع المحلي من تضميد الجراح وإعادة بناء الثقة بعد سنوات من الصراع العنيف، ولا تعالج هذه الجهود التي يقودها المجتمع القضايا العاجلة فحسب، بل تمهد الطريق لتحقيق السلام المستدام، لأنها متجذرة في الاحتياجات والأولويات المحلية إن إشراك المجتمعات المحلية في بناء السلام يعزز الشعور بالملكية والتمكين بين الناس، مما يؤدي إلى الاستقرار والتنمية على المدى الطويل، وكان هذا الشعور بالملكية حاسما في برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج الناجحة في سيراليون، حيث أخذت المجتمعات المحلية زمام المبادرة في الترحيب بعودة المقاتلين السابقين إلى المجتمع، ولذلك فإن المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في جهود بناء السلام ضرورية لتحقيق السلام الدائم والتنمية في إفريقيا(Woodhouse, et al., 2016).

ويلعب مفهوم بناء السلام الأصلي أو المحلي دورا محوريا في تعزيز السلام والأمن المستدامين في المجتمعات الإفريقية، وتمتلك الجهات الفاعلة المحلية معرفة كبيرة وعميقة بديناميكيات الصراع والحلول المحتملة، وإن مشاركتهم أمر بالغ الأهمية لبناء السلام الفعال على المستوى الشعبي حيث أنهم غالبا ما يكونون أول من يستجيب للأزمات الناشئة كما أن مصداقيتهم وجدارتهم والثقة التي يتمتعون بها داخل مجتمعاتهم تجعلهم من أصحاب المصلحة الحيويين في السعي لتحقيق السلام والأمن(الجندي 2020، ص15.)

ويؤكد ميال ورامسبوثام وودهاوس، على الحاجة إلى نهج شامل وتشاركي يعمل على تمكين المجتمعات المحلية في عمليات حل النزاعات وقد نجح هذا النهج في رواندا، حيث لعبت مبادرات المصالحة المجتمعية دورا حاسما في تضميد جراح الماضي وتعزيز التماسك الاجتماعي، تدعم هذه الرؤية فرضية أن بناء السلام على المستوى الشعبي في إفريقيا أمر ضروري للسلام والتنمية على

المدى الطويل في القارة، لأنه يشرك المجتمعات المحلية في معالجة الأسباب الكامنة للنزاع وتعزيز المصالحة، كما أثبتت الأساليب التقليدية لحل النزاعات نجاحها في استعادة العلاقات الاجتماعية المتناغمة في المجتمعات الإفريقية، وفي حالات ما بعد النزاع ساهمت هذه الأساليب التقليدية في المصالحة الوطنية، كما يتضح من عملية العدالة المجتمعية في رواندا ما بعد الإبادة الجماعية، وعلى نحو مماثل لعبت القيم الثقافية المتجسدة في مفهوم أوبونتو دورا هاما في عملية بناء السلام في جنوب إفريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري(John 2018, p56) .

علاوة على ذلك، يعد مفهوم الأوبونتو الذي يقر بالترابط الإنساني ويعطي تصورا عميقا لفض النزاعات والمصالحة من خلال مجلس الشيوخ "لكجولتا" الذي يتولى فض النزاعات والعمل كوسيط للتقصي والتحقيق وتقديم الاستشارة والنصح من أجل الحفاظ على التماسك والوحدة المجتمعية، كما أنه مفهوم يعيد بناء الثقة الاجتماعية دون اللجوء إلى ثقافة الثأر بين الأفراد والعائلات والمجتمع، وهو المبدأ الذي سار عليه نيلسون مانديلا والمطران توتو(رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة الإفريقية) لتجاوز الماضي العنيف لجنوب إفريقيا(ج فرانسيس و علوب 2010، ص46.47).

من جهة أخرى، تواجه جهود بناء السلام الدولية في كثير من الأحيان مقاومة على المستوى المحلي في إفريقيا ويرى ماك جينتي Mac Ginty أن المجتمعات المحلية لديها استراتيجياتها الخاصة لبناء السلام والتي قد تختلف عن النهج التنازلي الذي تفرضه الجهات الفاعلة الخارجية، ففي سيراليون لعبت المجموعات النسائية المحلية دورا حاسما في بناء السلام من خلال تنظيم مبادرات شعبية ركزت على المصالحة وتضميد جراح المجتمع، وهو ما يختلف عن جهود بناء السلام الرسمية التي تقودها المنظمات الدولية، حيث لعبت المبادرات المجتمعية أيضًا دورا حاسما في مساعي بناء السلام المحلية وقد ألهم تهجين الناس العاديين استراتيجيات سلام وطنية جديدة بالاعتماد على الذات والقدرة المحلية، والقدرة على الصمود ومن خلال لجان السلام ذاتية التنظيم تمكنت المجتمعات المحلية من التصدي بشكل جماعي لتحديات بناء السلام والتنمية الخاصة بها والسيطرة عليها، فإن مشاركة الشعوب الإفريقية في تعزيز السلام والأمن أمر حيوي لجهود بناء السلام المستدام، وتشكل الآليات التقليدية لحل النزاعات والمبادرات التي يقودها المجتمع المحلي عناصر لا غنى عنها تساهم في إحلال السلام الدائم داخل المجتمعات الإفريقي (Tripp, 2018, p 730).

وعليه، لعب الجهات الفاعلة غير الرسمية دور محوري في مساعي بناء السلام في إفريقيا، حيث تقدم منظورًا ونهجًا متميزين لتحويل الصراعات، خاصة المجموعات والمنظمات النسائية والمنظمات الشبانية التي تلعب دوراً محورياً في تعزيز السلام والأمن على المستوى الشعبي؛ وهي تقدم في كثير من الأحيان وجهة نظر بديلة لمعالجة الصراعات، مع التركيز على الحلول والمصالحة التي يقودها المجتمع المحلي، كما يتمتع أعضاء هذه المنظمات بالطاقة الشبابية ووجهات نظر مبتكرة لجهود بناء السلام فهم غالبا ما يستخدمون أساليب إبداعية للتعامل مع أقرانهم ومعالجة الأسباب الكامنة للنزاع.

تساهم المجموعات النسائية ومنظمات الشباب على السواء في تنويع مبادرات بناء السلام المحلية من خلال تقديم أفكار واستراتيجيات جديدة، وتؤدي مشاركتهم إلى حلول أكثر شمولاً تشمل جميع أفراد المجتمع، ففي زيمبابوي على سبيل المثال، أظهر إنشاء لجان سلام غير رسمية من قبل أشخاص عاديين تأثير الوكالة المحلية والاعتماد على الذات في التصدي لتحديات السلام، وقد أظهرت هذه المبادرات كيف يمكن للتعاون بين الجهات الفاعلة المحلية أن يعزز قدرة المجتمع على جهود السلام والتنمية المحلية.

3.3.3.2 . التحديات والثغرات في الرؤية المحلية والحلول المستوردة

تشهد جهود بناء السلام في إفريقيا تحديات متعددة تعيق تنفيذ الرؤية المحلية، حيث يتصارع الاتحاد الإفريقي مع العديد من الصعوبات، بدءًا من الموارد المحدودة وصولاً إلى نقص التنسيق بين أصحاب المصلحة، ويعكس التقدم في وضع معايير السلام والأمن والاستقرار، لكن العقبات الكبيرة تعترض سبيل تحقيق أهداف سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات، هذه التحديات تتجلى بشكل خاص في فشل تعبئة الموارد المحلية والقدرات، مما يجعل الاتحاد الإفريقي غير مستعد للتحديات الكبيرة التي يتعين عليه مواجهتها في بناء السلام(Sylister, 2022, p 101)

- التحديات في تعبئة الموارد والقدرات المحلية.
- ضعف النظم المالية الحالية لبناء السلام.
- تأثير الموارد المحدودة على بناة السلام المحليين.
- الصعوبات في تحقيق التنسيق بين أصحاب المصلحة.

من جهة أخرى، يرى العديد من النقاد أن اخفاق وعدم تحقيق نتائج ملموسة لبناء السلام المحلي أو الهجين يكمن في عدم تطبيق الليبرالية بشكل صحيح، وإن السكان المحليين غير قادرين على حل نزاعاتهم، أو أن بناة السلام لم يكن لهم رغبة وعمل كاف لتنفيذ عمليات السلام، فلا يوجد خطأ في اختيار العمليات (الليبرالية)، بل يحتاج فقط بل تحتاج إلى التنفيذ الجيد، ويؤكد كل رولاند باريس Roland Paris وسيمون شترمانSimon Chesterman بأن المشكل في منفذو العمليات وليس في أليات ووسائل وميكانزمات العمليات ويحب على المتدخلين العمل الى اعتماد نهج أكثر تدخلا وأبويا لضمان أفضل النتائج لعمليات السلام (Roberts, 2010).

ولقد تم انتقاد تطبيق الاستراتيجيات الأجنبية على بناء السلام الإفريقي بسبب عدم الحساسية الثقافية والفشل في معالجة الأسباب الجذرية، لقد أدين نهج السلام الليبرالي السائد القائم على القيم الغربية لتجاهله السياق المحلي وعدم التعامل بفعالية مع القضايا الأساسية التي تغذي الصراع، حيث كان فرض النماذج الغربية غير حساس ثقافيا ومنفصلا عن الحقائق المحلية، ويفتقر إلى الشرعية والقبول من قبل المجتمعات المحلية، وهناك أيضًا خطر حدوث تشويه في تحديد احتياجات المجتمع بسبب الاحتياجات التنظيمية والصلات بمجموعات السلطة المحلية لمعالجة أوجه القصور هذه، ومن الضروري اتباع نهج أكثر شمولاً يعطي الأولوية للتعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الرسمية، وهذا ينطوي على الاعتراف بوكالة الشعوب الإفريقية وخبرتها وتبني نهج هجينة لبناء السلام تجمع بين المنظورين المحلي والدولي، ويتطلب تصحيح أوجه القصور هذه والتحول نحو نُهج لبناء السلام في إفريقيا أكثر حساسية من الناحية الثقافية ومتأصلة محليا.

3.3.2. التعاون بين المجتمع المحلي والجهات الفاعلة غير الرسمية ونهج الاتحاد الإفريقي في دفع عمليات السلام

إن فرص التعاون بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية، واستراتيجيات الاتحاد الإفريقي، ضرورية لتعزيز السلام والأمن في إفريقيا يعد تبادل الأساليب الناجحة أمرًا حيويًا لتشجيع التعاون وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية، حيث يوفر النهج الذي يتبعه الاتحاد الإفريقي في بناء السلام وتجارب المجتمعات المحلية رؤى وتكتيكات قيمة يمكن نشرها عبر مناطق مختلفة في أفريقيا مما يساهم في إرساء فهم جماعي لممارسات بناء السلام الفعالة.

كما أن برامج بناء القدرات ضرورية لتعزيز دور المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الرسمية في مساعي بناء السلام، يمكن أن يساعد الاستثمار في البنية التحتية المؤسسية والأمنية، فضلاً عن تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، في سد الفجوة والتغلب على التحديات في تعزيز السلام المستدام. علاوة على ذلك، يمكن لنهج بناء السلام التكيفي أن يعزز الاستراتيجيات المحلية والتشاركية والتكيفية لمعالجة الصراع الشعبي.

من خلال الاستفادة من هذه الفرص التعاونية، هناك إمكانية لتطوير مناهج أكثر فعالية وذات صلة بالسياق لبناء السلام في إفريقيا ويشمل ذلك تمكين المجتمعات المحلية من خلال أساليب منهجية ومؤسسية للتخفيف من حدة النزاعات وإرساء سلام دائم. تعد مشاركة الحكومات الوطنية والمجتمعات الإقليمية والمنظمات العالمية أمرًا حيويًا لدعم الشراكات المحلية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في مبادرات السلام والتنمية.

تمثل الفرص التعاونية بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الرسمية واستراتيجيات الاتحاد الإفريقي مسارا نحو تحقيق مساعي بناء سلام أكثر فعالية في إفريقيا من خلال تبادل التجارب والمناهج الناجحة بين المجتمعات، ويمكن تعزيز الفهم المشترك وتطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع النزاعات. إن هذا التبادل يعزز من قدرة المجتمعات على التعلم من تجاربها وتطبيق الحلول التي أثبتت نجاحها في سياقات مشابهة، كما يعتبر الاستثمار في برامج بناء القدرات أداة حيوية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود بتوفير التدريب والموارد اللازمة، يمكن لتمكين الأفراد والمجموعات من تطوير المهارات اللازمة لتعزيز السلام والاستقرار في مجتمعاتهم.

إن تدعيم الشراكات الشاملة بين المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة غير الرسمية والجهات الحكومية يعد خطوة أساسية نحو بناء سلام مستدام، هذه الشراكات تساهم في تبادل المعرفة والموارد، مما يؤدي إلى تعزيز التعاون والتنسيق في الجهود التعاونية، فيصبح من الممكن تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وتعزيز السلام المستدام في جميع أنحاء القارة. إن العمل المشترك بين جميع الأطراف المعنية يسهم في خلق بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا، مما يعود بالنفع على جميع أفراد المجتمع.

خلاصة

تعتبر الحروب الأهلية والعنف في إفريقيا من أبرز التحديات التي تواجه القارة، حيث تؤدي هذه النزاعات إلى تدمير البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية والتنموية، وتمتد العواقب السلبية لهذه النزاعات تفكيك العلاقات الاجتماعية والزعزعة السلم والاستقرار الاجتماعي.

تتطلب معالجة النزاعات والعنف في إفريقيا جهودًا متكاملة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البيئة المحلية وأسباب العنف من خلال تحليل السياق المحلي ودراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، يعد فهم العوامل المؤثرة في النزاع ضرورة من أجل استعادة السلام.

إن التركيز على التنمية كألية لبناء السلام يكون من خلال فهم العوامل البنيوية والهيكلية التي قادت المجتمع بمختلف فواعله لتبني العنف كخيار للتعبير والحصول على حقوقه، وإن نهج الذي يركز على ربط مجالي التنمية وبناء السلام يعمل على المدى الطويل والقريب لتحسين مؤشرات التنمية وجعلها عوائد ايجابية لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي ويمكن لهذا النهج استعادة الثقافة والعادات والتقاليد المحلية والشعبية إفريقيا والاستفادة من الخبرة المحلية والألليات المجتمعية التي من شأنها إعادة نسج العلاقات داخل المجموعات وبين الأفراد لتعزيز ملكية البرامج وتمتين قاعدة أساسية للتنمية وبناء السلام، وتعكس مقاربة الاتحاد الإفريقي للسلام والتنمية رؤية متكاملة ويظهر أيضاً أهمية توخي الحذر والتفرد في مواجهة التحديات المحلية، حيث يمكن للحلول المحلية أن تلعب دوراً محورياً في تحقيق التنمية المستدامة بالتظافر مع الألليات الدولية والاقليمية.

من جهة أخرى، فالتحديات التي تواجه إفريقيا في مجال التنمية وبناء السلام تتطلب استراتيجية تعمل على دراسة وتحليل عميق لعوامل النزاع والجذور البنيوية للعنف لصياغة استجابة فعّالة من خلال تعزيز القدرات المحلية لحل النزاعات وخلق مرونة مؤسسية ومجتمعية للتعامل المستجدات في البيئة المحلية والدولية وتعزيز الملكية الفكرية لعمليات السلام.

الفصل الثالث: دور آليات التنمية في استدامة السلام في رواندا

"إن الدول صنعت الحرب، لكن الحرب صنعت الدولة"

شارلز تللي

نظرة عامة على رواندا

جمهورية رواندا (كينياروواندا: Repubulika y'u Rwanda)، هي دولة سيادية في وسط إفريقيا، تحدها أوغندا، تنزانيا، بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تقع رواندا في منطقة البحيرات العظمى الأفريقية وهي منطقة تتميز بتنوع بيولوجي كبير، تبلغ مساحة رواندا 26388 كيلومتر مربع، مما يجعلها واحدة من أصغر دول إفريقيا والمعروفة ببلاد "ألف تلة"، تغطي الغابات حوالي 12.4% من إجمالي مساحتها، وهي تلعب دوراً حيوياً في الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية التربة، كما تتمتع رواندا بمناخ معتدل إلى شبه استوائي، مع موسمين مطرين وموسمين جافين سنويا، مما يتيح ممارسة الزراعة على نطاق واسع (Musahara & Huggins, 2005, p 298).

الشكل(03): الخريطة السياسية والإدارية لدولة رواندا

المصدر : https://www.mapsland.com/maps/africa/rwanda/large-political-and-administrative-map-of-rwanda-with-roads-cities-and-airports.jpg

يبلغ عدد السكان رواندا سنة 2023 حسب بيانات البنك الدولي أكثر من 14 مليون نسمة وتعد أعلى الدول الافريقية كثافة بزيادة سنوية تقدر بـ 2.30%، ويقدر نمو الناتج المحلي بـ 8.20% سنويا؛

ويبلغ المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار للفرد يوميا، وتعادل القوة الشرائية 52% من تعداد السكان(مجموعة البنك الدولي، 2024).

تنتمي رواندا إقليمياً إلى منطقة البحيرات العظمى في إفريقيا، والتي تشهد تاريخا طويلا من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والعنف العرقي المتكرر، وتتأثر رواندا بشكل خاص بهذه التحديات نظرا لتاريخها الطويل من الصراعات العرقية، كما تعاني المنطقة من حركة دائمة للنزوح الداخلي واللجوء بين دول، بالإضافة إلى تدفق مستمر للأسلحة التي تغذي التوترات المحلية وتؤدي إلى تشكيل تحالفات عسكرية إقليمية متغيرة، كل هذه العوامل تساهم في خلق تفاعلات معقدة داخل كل دولة وفي الإقليم بشكل عام، مما يؤدي إلى انخفاض مؤشرات التنمية واستمرار حالة عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك شهدت منطقة البحيرات العظمى خلال التسعينيات القرن الماضي تحولات جذرية أثرت بشكل كبير على استقرارها، فانهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة خلق فراغا سياسيا جديدا شجع على التنافس الإقليمي على الموارد وتدخل القوى الخارجية، أدت هذه التطورات إلى جانب العوامل الداخلية مثل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والتحيزات العرقية إلى تفاقم الصراعات القائمة وظهور صراعات جديدة.

وفي حالة رواندا، شكلت هذه التغيرات سياقًا ملائما لتأزم التوترات العرقية وتجدد العنف والصراع الداخلي، وصولا إلى الإبادة الجماعية سنة 1994، وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل منها خطاب الكراهية الذي غدته وسائل الإعلام، والتحيز المؤسساتي، وتدخل بعض الدول الإقليمية.

1.3. تحليل النزاع في رواندا: دراسة في الأسباب والتداعيات

شهدت رواندا تفاعلات اجتماعية وسياسية معقدة، حيث تداخلت الهوية الإثنية والانتماء الطبقي بشكل عميق للتأثير على التوجه السياسي والحكومي وتوجيه التفاعلات الاجتماعية والثقافية مما أدى إلى انتشار الكراهية وفكرة القضاء على الآخر بين المجموعات المختلفة، وأسفر ذلك عن صراعات متكررة على السلطة بين الهوتو والتوتسي بلغت هذه الصراعات ذروتها في عام 1994.

1.1.3. السياق التاريخي والاجتماعي للنزاع في راوندا

لقد كان المجتمع الرواندي لعقود طويلة تحت تأثير الاثنية التي كان لها وقع كبير في خلق الثقافة السياسية والتنمية الاجتماعية، وكذلك على توجيه العلاقات الاقتصادية ومؤشرات التنمية، حيث شكلت الهوية والاثنية عاملاً حاسما في صياغة تاريخ رواندا والأحداث السياسية التي سبقت الإبادة.

يتكون المجتمع الرواندي من أغلبية الهوتو 84% وأقلية من التوتسي بنسبة 15% ، ويمثل قبائل التوا 1% من المجتمع الرواندي، ولقد ساهم الاستعمار في تعزيز هذه التقسيمات العرقية، حيث منح التوتسي امتيازات خاصة بناء على ادعاءات تفوقهم الطبيعي، وقد تم التمييز ضد الهوتو من خلال آليات مثل بطاقات الهوية التي تحدد الانتماء العرقي(أحمد نور،2015، ص 20)، وعليه لم تكن الإبادة الجماعية انفجارا مفاجئا للعنف الاثني، ولقد كانت رد فعل أساسي للاختلافات الاثنية، وعملا موجها ومعدا جيدا يجمع بين عدة أهداف مترابطة، زيادة على استغلال المعارضة ظروف الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث كان تأطير العمل حاسما في تعبئة عامة السكان للمشاركة في الإبادة الجماعية.

3.1.1.1. دور الاستعمار

إن تقييم وفهم تأثير الاستعمار على الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية له دورا هام في إدراك مخرجات دولة الاستقلال في رواندا، فقد تجاهلت السياسة الاستعمارية التقاليد والأعراف المحلية وتم استبدالها بالأساليب الغربية، وقد تعرضت رواندا للاستعمار خلال الحركة الاستعمارية الأوربية حيث منح مؤتمر برلين عام 1884 ألمانيا الحق في السيطرة على رواندا والتي أصبحت رسميًا مستعمرة ألمانية عام 1885، وبعد الحرب العالمية الأولى انتقلت إدارة المستعمرة إلى بلجيكا بموجب قرار من عصبة الأمم عام 1922 (نور الدين، 2020، ص 6).

كان للاستعمار البلجيكي (1919–1962) تأثير أعمق وأكثر تدميرا على الهيكل الاجتماعي والسياسي لرواندا، حيث عملت على استغلال الفروقات الإثنية لتعزيز السيطرة الاستعمارية، وأجرى البلجيكيون دراسات أنثروبولوجية أكدت تفوق التوتسي على الهوتو، مما أدى إلى نظام إداري تمييزي عزز التفرقة الإثنية، فقد قام البلجيكيون بتطبيق سياسة "الهندسة الاجتماعية"، حيث صنفوا الأفراد بناء على سمات بدنية سطحية مثل لون البشرة وشكل الأنف، وقد تم ذلك من خلال سلسلة من الإجراءات، منها إنشاء سجلات عرقية، وتفضيل التوتسي في الوظائف الحكومية، وتشجيع الزواج بين أفراد المجموعة العرقية الواحدة، كما اعتبروا التوتسي عرقًا أعلى شأنا، هذه السياسة العنصرية أدت إلى

تهميش الهوتو وإحساسهم بالظلم وتعميق الشرخ بين المجموعتين، مما زرع بذور الصراع الذي انفجر لاحقا من خلال سلسلة العنف المستمر (Korman,2014, p 229).

وخلال الفترة 1916– 1962 عملت الإدارة الاستعمارية البلجيكية على هندسة هويات عرقية جديدة وتعزيز الانقسامات القائمة، فمن خلال سلسلة من الإجراءات تمكن المستعمرون من ترسيخ الهوة بين الهوتو والتوتسي، وقد أدت هذه السياسات إلى خلق نظام طبقي قائم على العرق، حيث تمتع التوتسي بامتيازات سياسية واقتصادية على حساب الهوتو (مهدي، 2002، ص 70).

بعد الاستقلال استمرت النخب السياسية في استغلال هذه الانقسامات لتحقيق مكاسب سياسية، مما أدى إلى تفاقم التوترات واندلاع صراعات متكررة، وقد ساهمت سوء الإدارة والفساد، إلى جانب التوزيع غير العادل للموارد في تعميق التوترات والانقسامات الاجتماعية، فكانت الهوية ورقة وأداة في يد النخب الحاكمة للسيطرة والإقصاء، مما أدى إلى إحباط أوسع لشرائح المجتمع وشعورها بالظلم (internation crisis group ICG, 2002, p 24).

وقد أدى ذلك سلسلة من أعمال العنف التي أودت بحياة الآلاف والتي كانت نتيجة مباشرة للسياسات الاستعمارية والتحولات السياسية التي شهدتها البلاد قبيل الاستقلال وبعده، فبعد الثورة الاجتماعية عام 1959 اندلعت موجة من العنف الانتقامي بين الهوتو والتوتسي، حيث قامت ميليشيات الهوتو بقتل مئات التوتسي ردا على الهجمات التي شنتها جماعات مسلحة من التوتسي، وقد أدت هذه الأحداث إلى تهجير مئات الآلاف من التوتسي وتفاقمت الأزمة الإنسانية في المنطقة، استغلت النخب السياسية في رواندا هذه الأزمة لتعزيز سلطتها، حيث قامت بتصفية المعارضين السياسيين وتوزيع المناصب والموارد على أنصارها، وقد أدت هذه السياسات إلى تعميق الانقسامات العرقية، وزيادة حدة الصراع.

- **فشل دولة الاستقلال**

رغم حصول رواندا على الاستقلال في عام 1962، إلا أن البلاد لم تشهد قيام نظام ديمقراطي، بل استمرت في معاناة من آثار الاستعمار والفساد، فبعد الاستقلال استمر النظام السياسي في اعتماد سياسات تمييزية ضد التوتسي وفقا لما كان خلال الفترة الاستعمارية مما أدى إلى استمرار التوترات العرقية.

شهدت رواندا خلال فترة حكم الرئيس جوفنال هابياريمانا، الذي تولى السلطة بعد انقلاب عسكري عام 1973، تدهورًا في الوضع الاقتصادي والسياسي فسيطرت مجموعة ضيقة من المقربين من الرئيس على مفاصل الدولة، واستأثرت بالثروة والسلطة، وقد أدت هذه السياسات إلى تفاقم الفقر والبطالة وزادت من حدة التوترات الاجتماعية، حيث قام المقربون من الرئيس وأصدقاءه وأقاربه بتأسس جماعة "أكازو" خلال هذه الفترة، وقد قامت هذه الجماعة باستئثار بالوظائف الحكومية والموارد الاقتصادية، مما أدى إلى استياء شعبي واسع، وقد ساهمت سياسات هذه الجماعة في تعزيز الانقسامات العرقية وتهيئة الأجواء المناسبة لوقوع الإبادة الجماعية (السيد و أبوالعينين، 2023،ص 159).

لقد فشلت محاولة إرساء الديمقراطية في رواندا وتحقيق أهدافها السياسية والتنموية، حيث استغلت النخب السياسية هذا التحول لتعميق الانقسامات العرقية وترسيخ هيمنتها، فبدلا من أن تكون الديمقراطية وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة، تحولت إلى أداة للسيطرة والإقصاء، ولقد ساهمت العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية في فشل هذا الانتقال، فاستمرار الهويات كأحد أهم مصادر الحكم والسياسة، إلى جانب الفساد المستشري في الدولة، قد قوضا جهود بناء دولة ديمقراطية، كما أن غياب المؤسسات القوية والقضاء المستقل قد ساهم في تعزيز الاستبداد وترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب (internation crisis group ICG, 2002, p27).

كما أدى الانتقال الديمقراطي إلى إعادة إنتاج شبكة زبائنية تخدم النخبة الحاكمة، فبدلا من بناء مؤسسات ديمقراطية شفافة، فقد تم ترسيخ نظام زبائني يخدم مصالح فئة ضيقة من المجتمع، أصبحت السياسات المتبعة أداة لتدهور الأوضاع العامة فتراجع مستوى الخدمات العامة بشكل كبير، وزاد الفساد، وتعمقت الانقسامات الاجتماعية ، حيث تم استغلال الهويات العرقية لأغراض سياسية، مما أدى إلى تفاقم التوترات واندلاع أعمال عنف واسعة النطاق، إن تجربة رواندا تظهر بوضوح أن بناء الديمقراطية ليس مجرد عملية نقل للمؤسسات والأنظمة السياسية، بل يتطلب بناء مجتمع مدني قوي، ومؤسسات دولة فعالة، وقضاء مستقل، كما يتطلب الأمر معالجة الجذور التاريخية للصراعات، وبناء ثقافة الحوار والتسامح (حمدي،2008، ص 29).

3.1.1.2. الجوار السيء: دور الحدود الاثنية في تفاقم العنف في رواندا

تتعدى الصراعات العرقية في العديد من مناطق إفريقيا الحدود الجغرافية للدول، مما يخلق مناطق هشة ومعرضة للصراع المستمر، تشير دراسات عديدة، من بينها دراسة تيد جور GURR سنة

1993 إلى أن العوامل العرقية واللغوية والدينية تساهم بشكل كبير في تعقيد هذه الصراعات وتوسيع نطاقها، فعبر الحدود المشتركة بين الدول تتداخل المصالح والمخاوف للمجموعات العرقية المختلفة، مما يؤدي إلى توترات وصراعات قد تهدد الاستقرار الإقليمي.

تؤثر الصراعات العرقية سلباً على التنمية المستدامة والسلام في المناطق المتضررة، فهي تؤدي إلى النزوح والتشريد، وتدمر البنية التحتية، وتعيق التعاون الاقتصادي، كما تساهم في انتشار الأسلحة الخفيفة، وتقويض سيادة الدول، وتشجع على التدخلات الخارجية. لذلك، فإن فهم الديناميكيات المعقدة للصراعات العرقية عبر الحدود أمر ضروري لوضع سياسات فعالة للحد من العنف وتحقيق السلام والاستقرار في القارة الأفريقية(عبد الغفار، 2003، ص 177).

علاوة على ذلك، فإن منطقة البحيرات العظمى تتكون من عدة تنظيمات مسلحة تعمل وفق أجندات خاصة بها، وتتجاهل الحدود الدولية، ولقد رسمت القوى الاستعمارية حدودا اصطناعية تجاهلت التنوع العرقي والثقافي في المنطقة، مما أدى إلى تقسيم المجموعات العرقية وتركيزها في دول مختلفة، ولقد وضع الاستعمار منطقة البحيرات العظمى على مفترق طرق تتجاذبها مصالح ونفوذ ثلاثة قوى موزعة بين: مناطق النفوذ الألماني والبلجيكي والبريطاني، وقد أدى التنافس إلى عقد اتفاقيات تراتبية ثنائية ودولية لم تأخذ في الاعتبار التكوين العرقي للسكان المحليين، إذ تم اقتطاع أجزاء من أراضي الدول وضمها إلى دول أخرى، مما زاد من حدة التوترات العرقية، وتُعد أحداث تقسيم أراضي رواندا نموذج على هذه السياسات الاستعمارية التي لا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم ، حيث اقتطعت أقاليم من رواندا سنة 1855 وضمت إلى الكونغو لصالح ملك بلجيكا، وضم إقليم منها إلى تنزانيا، وتم ترسيم بحيرة كيفو معها سنة 1936، وفي سنة 1909 خسرت رواندا مقاطعة لصالح أوغندا .(Shyaka, 2005, p21)

نتيجة سياسات التجزئة واجه مواطنو رواندا مشكلات متعلقة بالجنسية والهوية في الدول المجاورة وأدى ذلك إلى ظهور تمردات وصراعات داخلية في تلك الدول بقيادة الروانديين عديمي الجنسية، وتظل بعض الجماعات المسلحة مثل قوات تحرير رواندا تشكل تهديدا للاستقرار عبر الحدود، فقد قادوا التمرد ضد موبوتو في الكونغو سنة 1997، كما تسببوا في أزمات في أوغندا خلال السبعينيات والثمانينات؛ وعلى سبيل المعاملة بالمثل بين بورندي ورواندا قامت الدولتان بقمع العرقية المشتركة بينهما عند قيام توتسي بورندي بقمع الهوتو مقابل قمع هوتو رواندا بقمع التوتسي، كما تنشط

حركات مسلحة على الحدود الرواندية منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة متمردة مسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تتكون من الهوتو المعارضين لنفوذ التوتسي في رواندا، ومن آخر الفصائل المتمردين الروانديين في الكونغو (عبد الغفار، 2003، ص 177).

إن التداخل القبلي والإثني في منطقة البحيرات الكبرى، إلى جانب النزاعات المرتبطة بالثروات الطبيعية، التي تلعب دورا هاما في عدم استقرار دول المنطقة، وجعلها معرضة باستمرار للعنف وتكراره، والى جانب تراجع مؤشرات التنمية وتفاقم معدلات الفقر، وفشل الدول وانهيار ومؤسساتها الذي يفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤدي الصراعات المتكررة إلى زعزعة الاستقرار والأمن الوطني والإنساني، ويجبر ملايين الأشخاص على النزوح واللجوء الداخلي والخارجي، وفي الكثير من الحالات يتم تجنيد وعسكرة اللاجئين، وهوما يساعدهم على لعب أدورا محورية في العديد من الصراعات الاقليمية، حيث يتم استغلالهم للتمرد ضد دولهم الأصلية أو ضد الدول المضيفة، وتعتمد احتمالية عسكرة اللاجئين على الظروف المحيطة بالصراع، ومدى قدرة الدولة المضيفة على تجريد مخيمات اللاجئين من السلاح وتأمينها، وكذلك على مدى توفر المساعدات الإنسانية الدولية التي يمكن أن تستغلها حركات التمرد لتمويل نشاطها (Huizenga, 2015, p 25).

3.1.1.3. حرب 1990

تميز النزاع في رواندا بتركيبة معقدة حيث تتداخل فيه أطراف محلية وإقليمية ودولية، فالتكوين العرقي المتشابك داخل رواندا، وتداخل المصالح الإقليمية والدولية على ثروات المنطقة، جعل الصراع ساحة لتجاذبات متعددة الأبعاد، ونظراً لكون الصراع داخلياً، فإن فهم ديناميكيته يتطلب التركيز على الفاعلين المحليين الأساسيين، مثل النظام السياسي، والأحزاب السياسية، والمليشيات، وفئات المجتمع المدني.

لقد تكونت الجبهة الوطنية الرواندية سنة 1987 من قبل الشتات التوتسي بأوغندا، الذين فر آباؤهم إليها كلاجئين منذ الثورة الاجتماعية للهوتو سنة 1959، ولقد حرمهم القادة السياسيون المتطرفون للهوتو من حق العودة إلى رواندا، مما جعل السلاح والقتال خيارا وحيد للعودة، لقد اكتسب اللاجئون هوية مركزية تشكلت أساسًا من نتائج النزاعات التي شهدتها رواندا على مدى عقود، يكتسب اللاجئون هوية الانفصال عن الشعب الأصلي وعن الشعب مكان اللجوء، وقد كان هذا أساسي في نشأة الجبهة الوطنية الرواندية، ومكنت وهذه الهوية اللاجئين التوتسي من بناء قوة قوية عبر التجنيد والتوحيد والتمويل وتوفير الهيكلية والأيديولوجية لدعم كفاحهم المسلح.

وفي أكتوبر 1990 قادت الجبهة الوطنية الرواندية الحرب ضد الحكومة، وعبرت الحدود للاستلاء على كيغالي العاصمة، استغلت حكومة هابياريمانا الأوضاع لزيادة العنف ضد التوتسي، حيت قتل المئات وأجبر الآلاف على الفرار للدول المجاورة، وشنت حملة اعتقالات واسعة على النشطاء السياسيين التوتسي، في 1991 عاودت الجبهة الهجوم لتحرير المعتقلين السياسيين في منطقة روهنجيري (Colomba, 2013, p23).

وتبعا لذلك شهدت رواندا خلال التسعينيات نمطا من عمليات القتل الانتقامية التي نفذتها الجبهة الوطنية الرواندية والجيش الحكومي، كرد فعل على العنف الذي ارتكبه الطرف الآخر، وفي عام 1992 قتل ما لا يقل عن ألف شخص من التوتسي الذين كانوا يعملون كرعاة للماشية، ورغم المفاوضات التي كانت بين الأحزاب والجبهة الوطنية الرواندية والمجتمع الدولي لمنع تصاعد العنف، إلا أن التوترات العرقية كانت في تزايد مستمر، بالإضافة إلى ذلك، كانت اللوائح المقترحة لتقاسم السلطة وتشكيل حكومة متعددة الأحزاب ضرورية للحصول على الدعم المالي من البنك الدولي، والذي كان أساسيا لإعادة توجيه الاقتصاد بعد انخفاض أسعار البن، وقد استغلت الحكومة هذه التوترات العرقية لتبرير

التدهور الاقتصادي، ووصفت التوتسي بأنهم متآمرون ضد السلطة الشرعية في البلاد وسببا في تراجع القدرة المعيشية للسكان (Huizenga, 2015, p 23).

4.1.1.3. فشل اتفاق أروشا 1993

لقد تم عقد مشاورات أروشا خلال فترة ماي–جوان سنة 1993 ، حيث التقى ممثلو الأحزاب الحاكمة "المعارضة" (الحركة الديمقراطية الثورية، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، والحزب التحريري) مع الجبهة الوطنية الرواندية، وتم الاتفاق على ضرورة بدء مفاوضات السلام بين جميع الأطراف، حيث بدأت المحادثات تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية، وبتسيير من حكومة تنزانيا، وبالإضافة إلى مختلف الأحزاب الرواندية ووفود من دول أفريقية وغربية، وكان الحزب الرئيسي الوحيد الذي تم استبعاده من المفاوضات هو مجلس الإنماء والإعمار حيث رفضت الجبهة الوطنية الرواندية التفاوض معه على أساس أنها مجرد واجهة للحركة الوطنية الديمقراطية العنصرية(Storey, 2012).

لقد أشارت اتفاقات أروشا إلى بوادر فشل محتمل بسبب إقصاء بعض الأطراف عن الحوار الوطني، مما أدى إلى تنافس حاد بين الأحزاب والطوائف على ضمان مصالحها ومستقبلها، وتشويه صورة الطرف الآخر، على الرغم من ذلك، تم التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار مؤقتًا بين الجبهة الوطنية الرواندية والحكومة، ووعدت الجبهة بمنحها مقاعد في الحكومة والسماح بعودة اللاجئين إلا أن هذه الاتفاقات أثارت حفيظة المتطرفين من الهوتو، مما دفع الأمم المتحدة إلى نشر بعثة لمراقبة تنفيذ الاتفاق ووقف إطلاق النار وتسهيل عودة اللاجئين(Colomba, 2013, pp 28.29).

من جهة أخرى فقد تم صياغة اتفاق أروشا في جو مشحون بالعداء الداخلي، وسط مطالب عودة اللاجئين وفشل النظام السياسي والفواعل الوطنية في تجاوز الانقسامات العرقية والالتزام بروح السلام، إذ افتقر الاتفاق إلى قاعدة سياسية واجتماعية داعمة، وغياب قيادة حازمة من الطرفين لدفع تنفيذه، من جهة أخرى، لم يُبدِ المجتمع الدولي اهتمامًا كافيًا بتنفيذ الاتفاق وتهدئة الأوضاع، مما أدى إلى تفاقم العنف والتحريض وأخفقت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في منع أو وقف الإبادة الجماعية.(Musahara & Huggins, 2005, p 272)

لقد نصت اتفاقات أروشا لعام 1993 إلى تقاسم السلطة بين الحكومة والجبهة الوطنية الرواندية، إلا أن حزب هابياريمانا لم يكن مستعداً للتعاون مع الجبهة مما أدى إلى تعطيل تنفيذ بنود الاتفاق،

ولجأ الحزب إلى سياسة التطهير العرقي، حيث تم ارتكاب مجزرة ضد التوتسي في فيفري 1993 راح ضحيتها حوالي 300 شخص، واعتبرها الحزب بأنها هذه السياسة هي الوسيلة الأكثر فعالية للقضاء على أي أمل في تسوية سلمية مع الجبهة الوطنية الرواندية.(Huizenga, 2015, p 23)

ومنذ بداية سنة 1994 شهدت رواندا زيادة في أعمال العنف والشغب والمظاهرات، والاغتيالات السياسية والعرقية، ;يعتبر إسقاط الطائرة الرئاسية التي كانت تقل الرئيسين الرواندي والبوروندي، في 6 أفريل 1994، الشرارة المباشرة لاندلاع الإبادة الجماعية في رواندا وإنهاء اتفاقيات أروشا بشكل حاسم هذا الحدث كان بمثابة بداية للإبادة الجماعية التي استهدفت التوتسي والهوتو المعتدلين.

لقد تدخلت في النزاع الرواندي عدة أطراف إقليمة ودولية، وترتبط دول الجوار مع المجتمع الرواندي عبر التضامن العرقي وتشكل تركيبة هوياتية مشتركة، وتشمل هذه الدول أوغندا، تانزانتيا، بورندي والكونغو الديمقراطية (زائير سابقا).

ويعد الاختلاط بين السكان والإثنيات عبر الحدود، دافعا قويا للتدخل في الشؤون الداخلية بين رواندا والكونغو، ولقد تحكمت الاثنية خاصة في إقليم كيفو، الذي يضم الناطقين برواندا: وهذا يعني أنهم يتحدثون اللغة الرواندية وانتقلوا إلى الأراضي الكونغولية. تعد المناطق الحدودية المائية أحد أسباب وجود بانيارواندا و بانيامولينج في كيفو، كلتا المجموعتين تنحدران في الأصل من رواندا، لكن ابانيامولينج تحولوا إلى مجموعة متميزة فيما يتعلق بالبانيارواندا، والتي يمكن اعتبارها مصطلحًا شاملاً لجميع الأشخاص في الجزء الشرقي من الكونغو الذين ينحدرون من رواندا. وأصبح فيها البانيامولينج نشطين سياسيًا خلال 1965–1964 مع الحرب الأهلية في الكونغو، ومع ذلك وقف البانيامولينج إلى جانب الجيش الوطني الكونغولي الحكومي عندما بدأ جيش التحرير الشعبي في مداهمة قراهم وسرقة ماشيتهم ونتيجة لذلك، أصبحت المناطق الشرقية مقسمة على أسس عرقية.

أدى تمرد سيمبا ودعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي إلى إثارة العداوات الطائفية وجعل البانيامولينج يدركون حقيقة أنه على الرغم من أنهم عاشوا في جنوب كيفو منذ القرن التاسع عشر، إلا أن وضعهم ظل هشا، من جهة أخرى فإن تدفق التوتسي بعد الاستقلال إلى رواندا جعل البانيامولينج أكثر وعيا بضرورة عدم الارتباط بالمهاجرين الحاليين، وبعد 1994 عرفت الكونغو حركة واسعة من اللجوء والهروب القسري من رواندا وقد شمل المسؤولين الحكوميين من حزب الحركة الوطنية الثورية المهزوم وأفراد من الجيش والميليشيات والمدنيين، وفي سنة 1998 حاول الرئيس الكونغولي كابيلا

تغيير علاقته برواندا من خلال طرد ضباط التوتسي في جيشه مما أدى إلى تدهور علاقته مع رواندا. بعد تقدم تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو إلى كينشاسا (Huizenga, 2015, p 35).

وتعتبر تنزانتيا من المؤثرين الإقليمين حيث عقدت أول مؤتمر إقليمي للاجئين بعد هجوم الجبهة في 1990 بهدف دراسة أوضاعهم في المنطقة، ثم عرفت العلاقات مع رواندا نوعا من التوتر، بعد رفض رواندا لنتائج قمة الوساطة التنزانية سنة 1990 في الصراع الإثني بين التوتسي والهوتو ، فقد كانت هناك اتهامات غير معلنة بأن قوات الجبهة من التوتسي المعارضين لنظام الحكم في رواندا قد انطلقت من معسكرات اللاجئين في تابوار داخل رواندا. ثم انتهجت تنزانيا سياسية الحياد وقادت مشاورات واتفاق أروشا سنة 1993.

2.1.3. مأسسة العنف في رواندا

لقد تم إدارة وسياسة النظام في رواندا وفق اعتبارات الاثنية، حيث فتحت المجال للمعارضة وتشكيل الأحزاب وتنظيم الانتخابات، لكن دون إزالة السلطوية من الدولة، وبدون تفضيل المصالح الوطنية على المصالح الشخصية، على العكس من ذلك فقد زاد تسلط النخب الحاكمة وجماعة أكازو وبدلا من أن تُستخدم موجه الديمقراطية لتعزيز السلام والتطوير، تم انتهاجها من قبل النشطاء الهوتو والتوتسي لبث الرعب والفوضى على كل المستويات.

1.2.1.3. أزمات النظام السياسي

لم يكن بناء الدولة الأمة الرواندية بعد الاستقلال على أسس متجانسة من العرقية والاثنية والتوافق السياسي، وحسن الجوار واحترام الحدود السيادية، فكانت الدولة عرضة لتأثير إرثها الاستعماري، وتجاذب مصالح الإثنيات فيها دون اغفال تأثيرات العولمة التي مست بشكل سيء الاقتصاد والنظام السياسي والثقافة المجتمعية، يمكن إرجاع هشاشة الدولة الرواندية إلى الأسباب التي تعمم على دول جنوب الصحراء بصفة عامة وتتمثل في(المعهد الجامعي الأوروبيERD ، 2009، ص 50):

- الطابع المصطنع للدولة فقد تم تجاهل التركيبة الاجتماعية الثقافية في رسم الحدود الإقليمية وفي تكوين المؤسسات السياسية والاجتماعية.
- الطبيعة الاستخراجية: للدول لقد اعتمد على الاقتصاد الريعي، وكان هيكل مؤسسات الدولة مصمما لنقل الموارد إلى القوى الاستعمارية لا لتعزيز التنمية المحلية.
- علاقات التبعية للمستعمر في محال الثقافة والاقتصاد والسياسة.

تخبط النظام السياسي في عدة أزمات جعلت الدولة الرواندية في انكشافية مستمرة أمام الأزمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية ومن الأزمات التي عانت منها رواندا بشدة هي أزمة الهوية، وأزمة التوزيع.

- **أزمة الهوية**

تعتبر هذه الأزمة نتيجة لظواهر طويلة الأمد، وتتعمق أزمة الهوية من خلال الآثار السلبية للأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وأزمة الدولة، ويرى لوسيان باي pay أن أزمة الهوية تنشأ نتيجة التباين العرقي، والتخلف الاقتصادي، والتعاون الطبقي، حيث يتم تحويل الولاءات الفردية لصالح القبيلة أو العشيرة أو الجماعة العرقية بدلا من الولاء للدولة الوطنية، وتحدد مدخلات النظام السياسي مطالب الهويات والعرقيات المشكلة للدولة وتزداد المطالب المتعلقة بالهوية في الفترات الحاسمة من عمر الدولة كالاستقلال أو وضع الدستور، حيث تسود مشاعر الخوف من هيمنة الآخر ولذلك تسعى كل جماعة لضمان حقها(مهدي، 2002، ص 79). فالإثنية تم تسيسها واستغلالها والتلاعب بها من طرف النخبة والطبقة الحاكمة، في محاولة يائسة لتأمين سلطة الدولة (الهوتو) ومواردها، وحشد عقلية "نحن" ضدهم"، وهذا بدوره جعل الدولة الرواندية تتخبط في أزمة الشرعية وأزمة المشروعية.

- **أزمة التوزيع**

حسب جابريال ألموند Almound تقاس قدرة الأنظمة السياسية من الناحية التوزيعية بكمية وأهمية الأشياء الموزعة، والمجلات الحياتية التي تمسها والجماعات والفئات المستفيدة والعلاقة بين التوزيع والحاجة.

من خلال الأبحاث التي قدمها كل من: أوفين Uvin ، ومولر Muller ، وفينوف Finnoff نجد تحليلا لأوجه عدم المساواة في رواندا ودوره في تغدية الكراهية والصراع المجتمعي، يناقش أوفين عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية قبل وبعد الإبادة الجماعية، فهي فكرة قديمة بين سكان رواندا مفادها أن هناك نظام طبقي اجتماعي يعتمد على المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين، الأغلبية الهوتو والأقلية التوتسي، وقامت أجهزة الدولة بتعميق الكره الاجتماعي من خلال برامجها المختلفة، ويجادل بيتر أوفين بأن العنف في رواندا قبل 1994 كان عملية هيكلية تتميز بديناميكيات طويلة الأمد من الإقصاء والتهميش وعدم المساواة، الإحباط والإذلال والعنصرية، هذه الديناميكيات تم الترويج لها من قبل مسؤولو الدولة والمانحين والسكان المحليون على حد سواء. كما يناقش أوفين إشكالية وسبب

اختيار الناس العاديين المشاركة في الإبادة الجماعية ضد بعضهم، حيث شكل الشذوذ والإحباط الناجم عن هذه الحالة المزمنة من العنف البنيوي المقترن بعنف الدولة الذي مس جميع جوانب الحياة الاجتماعية عاملا مهما في التحفيز على العنف المدني(Gaynor, 2013, p 8).

ويرى مولر Muller أن هناك علاقة سببية بين العنف وارتفاع تكلفة المعيشة في رواندا، حيث لم يستطيع الفقراء دفع تكاليف العيش في ظل تقلب الأسعار وغلاء المواد الاستهلاكية، ولم تتمكن العائلات من تأمين تكاليف المعيشة خاصة في المناطق الريفية حيث يتواجد معظم الفقراء، ويتفاقم الوضع مع سوء توزيع الدخل الممنهج من طرف الحكومة، ويرى فينوف أن عدم المساواة في رواندا تتعلق بالرأس المال البشري من حيث التعليم والجنس والوظائف، فمنذ الاستقلال كان يوجد تمييز في توزيع الوظائف على حساب الاثنية، والتحيز في بناء المدارس وتسهيل التعليم حسب المناطق والأقاليم والاثنية، كما كان هناك عدم مساواة كبيرة بين الرجال والنساء في ذات المجلات(Dennehy, 2020, p 35)، فتوزيع الوظائف والقيم والعوائد بين المكونات المجتمع الرواندي فبدلا من أن يقود إلى التنمية وتطور البلاد غذى العنف والتطرف وسمح للأطراف بإعطاء مبرر للإفناء الآخر.

2.2.1.3. استغلال الإعلام في تأجيج الكراهية المجتمعية

ظهر الإعلام الحر في رواندا في أوائل التسعينيات كرد فعل على المطالب الداخلية والضغوط الدولية لتغيير النظام وتحقيق الانتقال الديمقراطي، ومع ذلك لم يتمكن الإعلام من الحياد عن الانقسامات العرقية والسياسية التي كانت سائدة في المجتمع، مما أدى إلى غياب الموضوعية والدقة والمعايير الأخلاقية، فقد كانت هناك 11 مجلة تدعم نظام هابياريمانا، بينما أنشأت المعارضة بدورها مجلات وصحفًا تعكس أفكارها وتدعم توجهاتها، ولقد أسهمت الصحافة وقطاع الإعلام في تعميق الانقسامات وتعزيز الكراهية داخل المجتمع بمختلف فئاته، وقد حذّر السياسيون المعتدلون من مختلف الأحزاب والقادة من خطر التوجيه الإعلامي المتطرف من كلا الطرفين(السيد & أبوالعينين، 2023، ص. 150.151).

وخلال فترة 1991–1993 عملت أكثر من 20 صحيفة على نشر والترويج للكراهية لضد التوتسي وحرضت على قتلهم لأنهم بوصفها لهم على أنهم "حشرات وصراصير يستحقون السحق"؛ حيث عملت إذاعة ألف تلة(RTLM) والصحف التابعة للهوتو على: تصوير التوتسي على أنهم يملكون ثروات البلاد وأنهم الأعداء والأشرار الذين يجب قتلهم، وكانت تبث الأغاني الحماسية التي تحرض

على القتل، ومساعدة القتلة على ذلك بنشر وإذاعة قوائم بالأسماء والعناوين للشخصيات المستهدفة، ووصفهم بأنهم متواطئون مع الجبهة الوطنية المعارضة، وتضليل التوتسي المطاردين بإيحائهم للجوء إلى الكنائس باعتبارها مواقع آمنة مما جعلهم صيدا سهلا لمليشيات القتل والإبادة، وتوجيه مليشيات الهوتو إلى أماكن وجود التوتسي والمواقع التي يتمركزون فيها.

لقد لعب راديو وإذاعة الـ(RTLM) دورا تحريضيا أجج نيران الكراهية والحقد بين الهوتو ضد التوتسي، وأعلن في أفريل 1994 من قبل الإذاعة أن "الرؤوس تشتعل" إشارة إلى اغتيال الرئيس، كما أعلنت مجلة كانجورا أن الرئيس سيموت في مارس، وبعد حادثة الطائرة ووفاة الرئيس هابياريمانا ونظيره البوروندي تضاعفت أعمال وخطابات الإذاعة لزرع والتحريض على الكراهية والقتل، وقد كتب الإعلامي الرواندي حسن إنجيزي ما عرف بالوصايا العشر للهوتو لتكون دليلا للتعامل مع التوتسي وتم إذاعتها عبر وسائل الاعلام ومما جاء فيها: لا تتزوج ولا تعاشر ولا تتاجر مع التوتسي ولا تثق بهم .(Korman, 2014, p 230)

عند تأسيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عام 1995، مثلت قضية المحرضين الإعلاميين سابقة تاريخية في مجال العدالة الدولية، فقد اتهمت الإعلاميين بارتكاب جرائم التحريض على الإبادة الجماعية والمشاركة فيها، وذلك لقيامهم بدور محوري في تأجيج الكراهية والتحريض على العنف، وتعتبر هذه القضية الأولى من نوعها التي يتم فيها إدراج دور الإعلام كعنصر أساسي في الجرائم الدولية، مما أسهم في تطوير القانون الدولي الإنساني، وقد أدين في هذه القضايا كبار المسؤولين في وسائل الإعلام، مثل رئيس إذاعة وتلفزيون ألف تلة الذي حكم عليه بالسجن عام 2003، ورئيس صحيفة كانجورا الذي حُكم عليه بالسجن لعدة سنوات، كما تم توجيه اتهامات إلى عدد من الصحفيين والصحف الأخرى المشاركة في حملات التحريض على الإبادة الجماعية(شارف، 2010، ص 6).

3.1.3. المقاربات النظرية لتفسير النزاع في رواندا

يمكن اعتبار الإبادة في رواندا حدثا استثنائيا في إفريقيا وفي العالم ككل، خاصة أن هذه الفترة كانت في منعطف نهاية القرن العشرين وفي خضم زخم مفاهيمي ونظري كثيف ترافق مع نهاية الحرب الباردة وصعود مقاربات أمنية جديدة تولت تفسير التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة.

1.3.1.3. المقاربة الإثنو- واقعيـة: (réalism-Ethno)

حاولت النظرية الواقعية تدارك الإخفاق النظري والمنهجي في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وعليه دعا كثير من المنظرين إلى ضرورة تكييف النظرية مع خصوصيات وواقع المرحلة، التي تميزت بتفاقم النزاعات الاثنية والحروب اللاتماثلية وتراجع دور الدولة وسيادتها.

تفسر نزاع رواندا وفق لهذه النظرية على أنه نتيجة للصراع بين الهوتو والتوتسي، فإن الاختلافات الإثنية والثقافية أدت إلى تصور كل منهما للآخر على أنه تهديد وقد تم تعزيز هذا الشعور بالتهديد من قبل النخب السياسية التي استغلت الاختلافات الإثنية لأغراض سياسية، كما أن التاريخ الطويل للعنف والنزاع بينهما بما في ذلك فترة الاستعمار، ساهم في تأجيج النزاع وتعميق الانقسامات وكان للفقر والتفاوت الاقتصادي والسياسي دوراً مهماً في تقوية النزاع.

- **المعضلة الأمنية:**

حاول الإثنو- واقعيون تكييف النظرية الواقعية لتشمل الخصوصيات الإثنية للنزاعات، مؤكدين على أن معضلة الأمن تنطبق على الجماعات الإثنية كما تنطبق على الدول. وبدلاً من التركيز على الدولة كمركز للتحليل، كما يفعل الواقعيون التقليديون، ركز الإثنو-واقعيون على الإثنية كمستوى أساسي لفهم النزاعات.

مع انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الدول القومية في أوروبا الشرقية وإفريقيا، أصبح من الواضح أن الدولة لم تعد الوحدة التحليلية الوحيدة أو الأهم في العلاقات الدولية، فقد أصبحت الجماعات باختلاف أشكالها وأفكارها أكثر أهمية لفهم الديناميات السياسية والأمنية، خاصة في سياق النزاعات الأهلية والعرقية والانفصالية، ويمكن تشبيه الفوضى التي تميز العلاقات الدولية بفوضى النزاعات الإثنية، فغياب سلطة الدولة المركزية في كثير من الحالات يجعل العلاقات الإثنية عرضة للنزاعات والصراعات، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى الداخلية تشبه الفوضى التي تسود النظام الدولي(عبد الغفار،2003، ص 21).

تعتمد مقاربة Barry Posen بوزان باري، على مفهوم "الفوضى الأمنية الناشئة" التي تصف الحالة التي تنشأ في المجتمعات المتعددة الأعراق، فعند انهيار الدولة المركزية في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على ضمان الأمن والاستقرار، تسعى كل مجموعة عرقية أو قومية إلى حماية مصالحها

بأي وسيلة ممكنة، مما يؤدي إلى حالة من التنافس الشديد والصراع، يقارن باري بوزان بين حالة الفوضى التي تنشأ داخل الدول المتعددة الأعراق بعد انهيار الدولة وبين النظام الدولي الأناركي، حيث غياب سلطة مركزية عالمية يؤدي إلى حالة من التنافس بين الدول. ففي كلا الحالتين تسعى الكيانات إلى تحقيق أهدافها الخاصة في بيئة تتسم بعدم اليقين وعدم الاستقرار.

- **الخوف:**

وفقا لعالمة الأنثربولوجيا دانييل دي لامي **أن** الأسباب الاقتصادية والسياسية وحدها لا تكفي لتفسير وحشية الإبادة الجماعية في رواندا، وتقترح أن هناك عوامل أعمق مثل التقاليد الثقافية المتأصلة في العنف، والخوف، والتصورات الدينية، والتي لعبت دورًا حاسمًا في تشكيل هذا الحدث المأساوي . (Korman, 2014, p 230)

وقد سعى باري بوزان لإيجاد رؤيا حول الأمن بعد الحرب الباردة تشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، ويركز على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام بالأمن المجتمعي فالحالات الفوضى والتفكك الدول القومية بعد الحرب الباردة أفرز عدة مشكلات أدت الى عدم الاستقرار الإقليمي والوطني وبالتالي يجب الاهتمام بدراسة الاثنية عند تحليل مفهوم الأمن(بيليس & سميث، 2004، ص 413).

2.3.1.3.المقاربة البنائية

تعتبر النظرية البنائية جديدة نسبيا في العلاقات الدولية، وهي تفسر وتشرح تصرفات الدول على أساس البناء الاجتماعي، فكل دولة تنطلقفي تفاعلها وتأثيرها من مكونها وبناءها الاجتماعي.

لقد اعتبرت القوة المادية عنصرا حاسما في العلاقات الدولية وقد ساد هذا الاعتقاد وسيطر على النظريات والمناهج، لكن في حالات أخرى ووفقا للواقع الدولي فكثيرا ما تحسم المعارك لصالح الأفكار، وتكون أكثر أهمية لأنها تعطي معنى ودلالة للأوضاع المادية وليس العكس، وتبقى الأفكار المعتنقة والثقافة التي تؤمن بها مجموعة معينة وأفكارهم المشتركة هي البنية التي تكون تصوراتهم عن الذات والآخر، والتي يتم من خلالها إعادة انتاج منظومات ثقافية (مدارس، سياسات، منظمات..)، وبالتالي تكون إعادة إنتاج بنية ثقافية يتفاعل من خلالها الأفراد وفقا لأفكارهم من خلال الأدوار التي تؤديها البنية، لكن الفوضى تجعل من الصعب المحافظة على الدور وانتظامه(ونت، 2006، ص 356). لكن

في حالة التعبير عن الهوية فالأدوار هي الفهم الذاتي للذات والأدوار فالظروف الموضوعية المشكلة بشكل جماعي هي التي تعطي معنى ودلالة لذلك الفهم. فهوية الأدوار تظهر وتختفي مع اعتناق الأفراد للقناعات أو نبذها.

يصطلح **وندنت** المنظومة الجزئية على منظومة الأفكار التي تمثل جماعة وتصور الآخر على أنه عدو، وإذا زاد عدد المنظومات التي تتخذ هذا التصور فإن الجميع سوف يصل إلى نقطة حرجة فعندما يعيد الفاعلون تعريف ماهيتهم وماذا يردون تتغير المنفعة النسبية المتوقعة للسلوك الذاتي في مقابل منفعة السلوك المنحرف، وجعل الآخر جزء من فهمهم لذواتهم.

لقد تم إعادة تعريف الهوية في رواندا بناء على محاولة اختزال التوتسي في الهوتو في البرامج وسياسة الحكومة، حيث امتلك الهوتو أدوات القسر المختلفة عسكريا، وسياسيا واعلاميا، وشكلت بمرور الزمن شبه طبقية في المجتمع، مع الشعور المستمر بالإحباط من طرف التوتسي، ومن وجهة نظر البنائية فإن هذا العداء كان موجودا بسبب التسلسل الهرمي الاجتماعي، ونظريا لم تكن الإبادة الجماعية لتحدث لو لم يكن موجودا التمييز العرقي الذي خلقة الاستعمار، فبعد أن سيطر التوتسي على السلطة السياسية، صدق الهوتو أنهم في خطر وفروا إلى الكونغو و بالمثل كان التوتسي بحاجة إلى تحقيق مكاسب بالسيطرة السياسية والعسكرية.

وتبعا لذلك فإن الشعور بالهوية يتشكل من خلال وجود الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وأزمة الدولة، والتباين الداخلي، فالتعريف الهوياتي وحاجياته يتم بإقصاء الطرف الآخر، كما تضع الدولة الهشة خدماتها لصالح أقلية وتدعم الإحباط والمظالم لدى المجموعات الأخرى، ويرى وندنت أن التركيبات الاجتماعية تتكون من أفكار وكذلك من المصالح المادية تسعى للحصول عليها والدفاع عنها. وتنشأ الهويات من خلال التفاعل ويرى أن الفوضى يمكن أن تتخذ أشكالا عدة لأن الهويات والمصالح الأنانية التي يتخذها العقلانيون هي في الواقع نتاج التفاعل وليست سابقة له(بيليس & سميث،2004، ص 399.400).

علاوة على ذلك، يعتبر التفكير المشترك حول "الآخر" عاملا مهمًا في تفسير انتشار العنف وانقسام المجتمع بين "نحن المجموعة"، أو "داخل المجموعة"، وفي تفكير كل شخص آخر، أو المجموعات الأخرى ويمكن شرح الأسباب الجذرية للإبادة الجماعية، حيث تم مأسستها من طرف

السياسة الاستعمارية وتم تنميتها وجعلها مرجعية للعلاقة داخل المجتمع، وتمشيا مع ذلك قام الاستعمار بإعادة هيكلتها على أساس الهوية ووفقا لمبدأ "فرق تسد" (Meijer & Bangwanubusa, 2011, p 2). ويرجع هذا التمييز الهوياتي إلى الفصل القائم على استبعاد جميع زعماء الهوتو من الهياكل السياسية في رواندا منذ الثلاثينات من قبل الإدارة الاستعمارية (قانون مورثيهان)، ونظرا لأن المجتمع الرواندي تم تنظيمه في تسلسلات هرمية عنصرية، وتحول العرق إلى ظاهرة سياسية تهدم النسيج الاجتماعي، بسبب الامتيازات الممنوحة بشكل تعسفي أدت إلى الإحباط وتغذية العداء، فالصراع الذي دمر رواندا لعدة عقود منذ ثورة 1959 إلى الإبادة الجماعية سنة 1994، كان بسبب سيادة أفكار لدى الاثنيات أنها مهددة من بعضها البعض، وأنشأ التوتسي والهوتو الحدود بينهم على أسس مادية ومعنوية.

3.3.1.3. الاقتصاد السياسي للحرب كمدخل لتحليل النزاع الرواندي

إن محاولة فهم الأسباب الهيكلية للعنف، والروابط بين الفقر وعدم المساواة من ناحية، والنزاع من ناحية أخرى في رواندا، وزيادة على مستوى توفر الخدمات الاجتماعية والتعليم وتوزيع الثروة توفر إطار مهم لإدراك آليات العنف قبل الإبادة و بعدها.

حسب نموذج **كولبير** و**هوفلر**، لتفسير الحروب الأهلية، فإن الحروب الأهلية هي مشكلة تنموية بالدرجة الأولى، تتشكل من تظافر عوامل اقتصادية والتي تكون أكثر أهمية من التظلم الاجتماعي لتفسير حدوث الحرب والنزاع، وهو ما يتناقض مع التفسيرات التي سادت آنذاك حول الصراع العرقي الذي من المفترض أنه ناجم عن العودة للقبلية والشعور القبلي بين التوتسي والهوتو، إن اعتبار العنف في رواندا مشكلة اقتصادية يمكن من خلال توضيح الرؤية وإعطاء تفسير لاستخدام الأساليب الاقتصادية في النزاع و والصراع الداخلي، وتفسير أسباب طول مدتها وتكرارها وآثارها، تعتبر أربعة عوامل اقتصادية أثرت في تشكيل وتفاقم وامتداد الإبادة الجماعية في رواندا(Moodley et al, 2010):

- الانخفاض المفاجئ في أسعار البن، إلى جانب انخفاض قيمة العملة الوطنية سنة 1989 والتضخم السريع بعد سنة 1990.
- التأثير السلبي لبرنامج التكييف الهيكلي خاصة في جنوب البلاد، وموجة الجفاف التي تسببت في المجاعة.

-مفارقة الانتقال الديمقراطي في إفريقيا التي تسببت في معارضة الحكومة المحاصرة بالفعل الثقافي.

-الحرب في الشمال (1990) التي استنزفت موارد الحكومة وأنشأت مخيمات ضخمة للاجئين في شمال كيغالي.

علاوة على ذلك فقد تسبب "التكيف الهيكلي" الاقتصادي الذي فرضته الدول والمؤسسات الغربية، في إحداث ضرر كبير على المجتمع والاقتصاد؛ كان التأثير الأبرز على المدى القصير للتكيف هو الزيادة الهائلة في مساعدات التنمية لدعم الحكومة الرواندية على تنفيذ تدابير الإصلاح الاقتصادي، إن هذا التمويل عزز شرعية الحكومة وشجعها على الاعتقاد بأنها يمكن أن تفلت من الانتهاكات التي كانت تمارسها ضد مواطنيها، كما أثر التكيف الهيكلي بشكل مباشر على المواطنين الروانديين من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن انخفاض قيمة العملة، في حين أن زيادة الضرائب وارتفاع أسعار الخدمات الصحية والتعليمية زاد من التوترات والمخاوف الاجتماعية.

وفقا لـ سيلستروم ووهلجيموث فإن فرض رسوم أعلى على الصحة والتعليم، جعل فئة الفقراء ينحدرون إلى خط تحت الفقر، وقد لحق الضرر بموظفي الدولة بسبب وضع سقف للتعديل على التوظيف في القطاع العام الذي خلق الخوف وانعدام الأمن الوظيفي والاجتماعي، وخاصة عندما يقترن بالتهديد المرتبط بأروشا المتمثل في قيام الساسة الجدد بتعيينات جديدة على أسس الأثنية (Storey, 2012). كما تعتبر الأمية خلال التسعينيات عائقا هاما أمام تحديث الاقتصاد الرواندي فـ 48% من الروانديين لا يعرفون القراءة والكتابة، زيادة على سوء التغذية وانتشار الأمراض الخطيرة كالملاريا وفيروس الإيدز، لقد كان مستوى الرأسمال البشري منخفض من حيث الصحة والتعليم والتكوين والتدريب حيث أعاق ذلك وأثر على تطور القطاعات الحيوية في الدولة مما أثر بدوره على الإنتاجية والجودة.

كما تعد رواندا أكثر البلدان التي عانت من عدم المساواة في العالم خلال أوائل الثمانينيات، وسجلت أسوء مستويات لعدم المساواة، وبحسب معامل جيني حصلت رواندا على مستوى متدني بـ 0.28 نقطة سنة 1983(Finnoff, 2010, p 9)، وإن ارتفاع مستويات الفقر لم يؤثر على رفاهية الانسان فحسب إنما على الميل الاجتماعي للعنف وتغذية الخلافات وتطورها، فقد أدى التطور السيئ لعدم

المساواة بتظافر الأسباب الأخرى في رواندا إلى شرخ النسيج الاجتماعي ودخول المجتمع في دورات عنف مستمرة.

يرى أوفين أن الجو العام الذي عاشه سكان رواندا قبل الإبادة حيث كانت البيئة العامة محاطة باليأس والإحباط الناتج عن العنف الهيكلي قوة دافعة نحو الانخراط بقسوة ووحشية فالإبادة، ويقول إنها بدورها أثارت الرغبة في اتخاذ كبش فداء، لأن تحديد كبش فداء واضطهاده على المستوى الاجتماعي والنفسي، ساعد في مكافحة تدني احترام الذات ووفر بعض الشعور بالأمل والتوجيه، ووجود عنصرية عميقة الجذور يعني أن كبش فداء (التوتسي) كان جاهزا للتسليم، كما ضمن تلاعب النخبة (أكازو) وتم توجيه الغضب نحوه من خلال تعزيز قدرات النخبة وزيادة العنف الهيكلي، قدم التكيف الهيكلي مساهمته الخاصة في هذا المزيج المتفجر.

4.1.3. تأثير الإبادة الجماعية على السلام والتنمية في رواندا

شهدت رواندا خلال الفترة الممتدة من أفريل إلى جويلية 1994 إبادة جماعية مروعة راح ضحيتها قرابة مليون شخص معظمهم من التوتسي، أدت عمليات القتل الواسعة إلى انقسامات عميقة في المجتمع الرواندي، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية الاقتصادية، مما أدى إلى تدهور حاد في الأوضاع المعيشية للمواطنين كما تسببت في زعزعة الاستقرار السياسي وزيادة هشاشة الدولة.

1.4.1.3. جرائم ضد الإنسانية

لقد نفذت الإبادة الجماعية بشكل عنيف جدا، لم يسبق للتاريخ الحديث أن شهد مثلها، كما أنها كانت قاسية ووحشية على الإنسانية في المنطقة ككل، فالعنف يمكن أن يسبب درجات متفاوتة من الألم، لكن القسوة لها هدف واضح هو إلحاق المعاناة والإذلال، ومن صور القسوة ارتكاب المذابح في وضح النهار علنا، مع إذلال الجسدي والنفسي للضحايا والتنكيل بهم (Korman, 2014, p 231)، إن أحد جوانب السوداء والقاسية للإبادة الجماعية يتعلق بالاغتصاب الجماعي لنساء التوتسي، وإجبارهن على مشاهدة قتل أفراد الأسرة الآخرين ثم قتلهن في كثير من الأحيان، فالاغتصاب الجماعي فيه اذلال للمرأة وللتوتسي عامة، فكان ما يقرب من 250 ألف امرأة وفتاة رواندية ضحايا للعنف الجنسي، وقد تعرضت 66% منهن للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أصبحت العديد منهن أمهات لأبناء مجهولي الآباء وهو ما حملهن مسؤوليات كبيرة في المستقبل .(Mansab, 2023, p 41)

كما أحدثت الإبادة الجماعية تغييرا جذريا في التركيبة الديموغرافية، حيث أصبح النساء والفتيات يمثلن الآن أكثر من النصف السكان وذلك نتيجة لقتل وسجن ونفي الذكور، أو لجوئهم وفرارهم إلى الدول المجاورة، مما جعل النساء يتحملن مسؤولية تأمين احتياجات الأسرة ومواجهة تحديات ما بعد النزاع.

وبعد الإبادة قامت الوكالة الأمريكية للتنمية والجهات المانحة الدولية الأخرى بمبادرات تركزت أساساً على حقوق الإنسان مثل: إنشاء المحكمة الدولية الجنائية لرواندا، وإعادة بناء العدالة واستعادة النظام، وتقديم المساعدة الميدانية من قبل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وقد وافقت حكومة رواندا بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على نشر 147 ضابطا ميدانيا للتحقيق في الإبادة الجماعية، ورصد حالة حقوق الإنسان، والمساعدة في إعادة بناء الثقة، وتقديم الدعم التقني في مجالات الإدارة والعدالة (Kumar & Douglin, 1996, p 7) تهدف العملية الميدانية إلى:

- القيام بالتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وقوانين الإنسانية.
- رصد حالة حقوق الإنسان يسهم في منع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل.
- التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى من أجل بناء الثقة وتسهيل عودة اللاجئين.

كانت أول محاولة من المجتمع الدولي لمقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان الدولية وتطبيق القانون الدولي الإنساني منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تتزامن مع إنشاء المحكمة الخاصة بيوغوسلافيا حيث تم انتخاب قضاة محكمة رواندا من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بموجب القانون الدولي الذي حدده قرار مجلس الأمن برقم 1995/977، عين مقر المحكمة الدولية لرواندا في أوروشا بتنزانيا، بالإضافة إلى وجود مكاتب لها في كيغالي ونيويورك ولاهاي. تم الاعتماد بشكل آخر وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حيث تتمتع محكمة رواندا بأولوية في تطبيق القوانين الأصلية والحاكم الوطني، والتمتع بالتسليم لأي مهم، سواء كان روانديًا أو غير رواندي، وسواء كان مقيمًا في رواندا أو في أي دولة.

2.4.1.3. هشاشة الدولة والتداعيات على دول الجوار الإقليمي

لقد زادت العنف الذي شهدته رواندا سنة 1994 من هشاشة الدولة وانهيار مؤسساتها، رغم أن الإبادة دامت 100 يوم فقط إلا ان تداعياتها استمر لأكثر من عقد على الدولة ودول الجوار، فبعد

الإبادة شنت حكومة الجبهة الوطنية الرواندية حملة واسعة لملاحقة المجرمين، ولكنها شملت أيضا عمليات قتل جماعي وتعسفي للمدنيين، مثل مجزرة كيبيهو في عام 1995 التي قتل فيها مئات المدنيين بالإضافة إلى عمليات اغتيال وتعذيب واعتقالات تعسفية.

منذ عام 1997 قادت الحكومة حملة لاستهداف المعارضين السياسيين الذين كانوا يشكلون تهديدا محتملا للسلطة الوطنية كما شنت حملة عنيفة ضد من تعتبرهم مسؤولين عن الإبادة الجماعية، بما في ذلك أولئك الذين فروا إلى دول الجوار، وفي عام 1996 غزت الجبهة الوطنية الرواندية جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث كانت تقيم أعداد كبيرة من اللاجئين الروانديين، وارتكبت مجازر واسعة النطاق في مخيمات اللاجئين، مما أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو 200 ألف شخص، كانت هذه الحملة تهدف إلى القضاء على أي تهديد محتمل لسلطة الجبهة الوطنية الرواندية وتسوية الحسابات مع أولئك الذين تعتبرهم مسؤولين عن الإبادة الجماعية، واستمرت هذه الأعمال العنيفة في مناطق الحدود، وفي سنة 1997 قتل الآلاف من المدنيين مما جعل الحكومة الرواندية تتعرض لإدانة دولية واسعة(Goehrung, 2017, p 83).

وبداية من سنة 1996 بعد تفكيك المعسكرات الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقوة، هاجمت قوات الحكومة المهزومة وميليشيا إنتراهاموي شمال رواندا من قواعدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو ما يعرف بحرب المتسللين (الأباسينغيزي)، التي قتل فيها آلاف المدنيين وبما أنه كان من الصعب تمييز المتسللين عن المدنيين، فإن الجيش الوطني الرواندي لجأ تدريجياً إلى استراتيجيات دموية في مواجهة التمرد لتهدئة المنطقة (هويسه وآخرون، 2017، ص 31).

من جهة أخرى فقد أدى الوضع المتأزم في البحيرات العظمى زيادة على التحالفات بين الأحزاب والاثنيات وبين الحكومات إلى سلسلة من العنف المستمر والمتكرر والذي استمر حتى 2003.

3.4.1.3. الآثار الاقتصادية للإبادة الجماعية على الاقتصاد الرواندي

تسببت الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 في آثار مدمرة على الاقتصاد والنمو الاقتصادي، حيث تفاقم الفقر واللامساواة وفقد العديد من الناس مصادر رزقهم وتعرضوا للتشرد، بالإضافة إلى انهيار قطاع السياحة وزيادة الدين العام الخارجي مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أسفر العنف والقتل الجماعي عن تدمير البنية التحتية الاقتصادية، بما في ذلك المزارع والمصانع والمشاريع التجارية، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج وزيادة البطالة، حيث انخفض الإنتاج الزراعي

بنسبة 30% وكان لهذا الانخفاض تأثير كبير على اقتصاد الدولة، إذ تعتبر الزراعة العمود الفقري الاقتصاد وتساهم بشكل كبير في الناتج الوطني لرواندا، حيث تشغل غالبية السكان، فقبل الحرب الأهلية في عام 1990 كان تسعة من كل عشرة أشخاص من السكان يعيشون في المزارع، أي حوالي 8 ملايين شخص، وكان الاقتصاد يعتمد إلى حد كبير على الزراعة المعاشية وشبه الكفاف، التي تتضمن مزارع مجزأة وتعتمد بشكل كبير على إنتاج القهوة والشاي (Kumar& Douglin, 1996, p 20). وقد أدى انخفاض الإنتاج الزراعي إلى نقص الغذاء وزيادة مستويات الفقر، وقد تأثر قطاع إنتاج القهوة بشدة وهي إحدى الصادرات الزراعية الرئيسية لرواندا ومصدر دخل هام للاقتصاد الوطني، فالعديد من مزارعي القهوة قتلوا أو أجبروا على الفرار، مما أدى إلى تدن الإنتاج وخسارة إيرادات البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تم تدمير البنية التحتية مثل أنظمة الري والتخزين، مما أعاقت الإنتاجية الزراعية وجعلتها من الصعب على المزارعين التعافي على المدى القريب.

إضافة الى ذلك لقد أدى معدل القتل المرتفع خلال الإبادة الجماعية إلى القضاء على نحو 10% من السكان، مما تسبب في زيادة البطالة والفقر وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وتأثير ذلك على الطلب على السلع والخدمات، كما أن الاضطرابات الأمنية وعدم الاستقرار السياسي أثروا سلبًا على الثقة في الاقتصاد الرواندي، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية وانسحاب العديد من الشركات الأجنبية وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن معدل النمو الاقتصادي في البلاد تراجع بشكل حاد بعد الإبادة، حيث انخفض من معدل النمو السنوي الذي بلغ 11.1% في الفترة من 1980– 1993 إلى 6.1% فخلال عام واحد من 1994 إلى 1995 كما تم تسجيل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف في عام واحد، وأصبح 80% من السكان الروانديين فقراء، خاصة المزارعين منهم وسكان الأرياف بسبب تدمير مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وتربية الماشية، وتدمير البنية التحتية الإنتاجية بالكامل (مركز الدراسات الاستراتجية, د.ت).

لإضافة إلى التدمير المادي خلفت الإبادة الجماعية آثارا عميقة على الرأسمال البشري، فقد أدى مقتل عدد كبير من العمال المهرة وفقدان المعرفة إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للبلاد، كما عانت النساء بشكل خاص حيث تحملن العبء الأكبر في رعاية الأسر ورعاية الناجين، مما قلل من مشاركتهن في القوى العاملة كما عانى الناجون من صدمات نفسية عميقة أثرت على قدرتهم على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

3.2. استراتيجيات التنمية كألية لبناء السلام في رواندا

بعد الإبادة الجماعية واجهت الدولة، حكومة وشعبا خيارات صعبة ومصيرية؛ إما الاستمرار في إفناء الآخر أو السعي لبناء دولة الرفاه والقانون وتحقيق التنمية المستدامة، لقد كانت لصور القتل العنيفة أثارا عميقة في المجتمع لوضع أرضية صلبية وأسس متينة للسلم الاجتماعي.

وبعد انتهاء مرحلة الطوارئ سنة 1998 أُجريت مشاورات واسعة النطاق لرسم مستقبل البلاد، والتي استمرت أكثر من عام تحت مسمى "مشاورات أوروجير"، شارك في هذه المشاورات قادة المؤسسات المختلفة، وقادة الرأي الروانديين، والزعماء الدينيون، وقادة الأحزاب السياسية قبل وبعد الاستقلال، بالإضافة إلى المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، وقد تناولت المناقشات بشكل مكثف ماضي رواندا ومستقبلها، والعدالة بعد الإبادة الجماعية، والوحدة الوطنية، والمصالحة وإعادة الإعمار، وتمت مشاركة نتائج هذه المشاورات مع الشعب الرواندي من قبل اللجنة الدستورية، والتي تم تدوينها في الدستور الرواندي الحالي من خلال استفتاء في عام 2003، وتعديله في عام 2015 اتفق الروانديون على بناء دولة تقوم على "المبادئ الأساسية"، وأنشأوا مؤسسة ومجلس الشيوخ لتحقيق ذلك، وتشمل المبادئ ما يلي:(sezibera, 2018, p 5)

-يجب منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية، وإنكارها، ومراجعتها، والتخلص من جميع أشكالها.

-تعزيز الوحدة الوطنية والقضاء على التمييز والانقسام على أساس العرق أو المنطقة أو لأي سبب آخر.

-التقاسم العادل للسلطة.

-بناء دولة القانون، وحكومة ديمقراطية تعددية، والمساواة بين جميع الروانديين وبين الرجل والمرأة.

-بناء دولة تسعى جاهدة لتعزيز الرعاية الاجتماعية وتوفير الوسائل الملائمة لضمان تحقيق تكافؤ الفرص وتنفيذ العدالة الاجتماعية.

-جعل الحوار الوطني والتوافق هو أساس مناقشة المشاكل.

يعتبر الأمن والاستقرار والانتعاش الاقتصادي والديمقراطية، أهم الركائز من أجل النهوض بالدولة والدفع بها نحو التعافي من آثار النزاع، لقد كانت تفاصيل الانتقال السياسي والتحول الاقتصادي والمصالحة الوطنية أسس لإعادة بناء دولة بعد 1994.

1.2.3. مسار التغيير الاجتماعي في رواندا بعد الإبادة الجماعية 1994

يعتبر اصلاح الهيكل الاجتماعي ضروري لاستعادة العلاقات الاجتماعية وتفعيل برامج إعادة الاعمار خاصة أن المجتمع الرواندي تأثر بشدة أثناء الإبادة بالإضافة إلى التراكمات التاريخية التي مر بها والتي تركت شرخا كبيرا في العلاقات والنسيج الاجتماعي.

ولذلك، تعتبر ضرورة استقراء الماضي الرواندي من قبل القادة والنخب خاصة حول العلاقات بين الجماعات والأفراد وحول تشكل الأفكار وتأثيرها قبل الإبادة، كما تشير إلى ضرورة وضع ميكانيزمات للتحول الهيكلي والتغير في البنية الأساسية للصراع، أي استهداف مجموعة الأطراف الفاعلة والقضايا التي تهتم بها، والأهداف والعلاقات غير المتوافقة، يكون ذلك في المجتمع والاقتصاد والدولة (Miall, 2004, P 9)، فكان لابد من تحويل النزاع في رواندا بدءا من تغيير العلاقات غير المتوازنة والمتنازع عليها التي تكمن في جذور العنف؛ وكان من الضروري الإدراك أن هذه التغيرات لن تحدث إلا تدريجيا، لذلك تنوعت استراتيجيات التنمية وعمليات السلام بعد الصراع بين الطويلة الأجل، والمتوسطة الأجل، والقصيرة الأجل وفقا للقضايا التي تمت معالجتها والأشخاص المستهدفين.

1.1.2.3. إعادة البناء من الأسفل

لقد الجبهة الوطنية الرواندية بقيادة الرئيس بول كاغامي، الحزب المنتصر عسكريا أجندة ما بعد الإبادة الجماعية، ووقد انتهجت الجبهة ألية التحرر من نظام الإبادة الجماعية كالإيديولوجية أساسية واستراتجية لكتسب الشرعية المستقبلية؛ وقد تم إطلاق حملة جريئة للهندسة الاجتماعية لفترة ما بعد الإبادة الجماعية لترجمة هذه الرؤية إلى واقع (هويسه وآخرون،2017، ص 31).

من الاسترتجيات المهمة التي تم الاعتماد عليها هي رؤية 2020، تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق البناء الديمقراطي وأسس الحكم الراشد، وتعزيز التماسك الاجتماعي والعدالة وتكافؤ الفرص تحت قيادة دولة قوية تطبق القانون بشكل عادل، وتعمل على ضمان حقوق مواطنيها ووحدتهم

ورفاههم وأمنهم. يعتمد التحول الاجتماعي والاقتصادي بشكل أساسي على دور الدولة في تطوير الموارد البشرية التي يستفيد منها القطاع الخاص في عملية الإنتاج، مما يمكن البلاد من التنافس في الاقتصاد الدولي الحديث. وقد شملت عملية إعادة البناء جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إعادة بناء البنية التحتية.

بعدما استتبت الأمور للجبهة الوطنية الرواندية وتمكنت من السيطرة على رواندا، تم تشكيل حكومة جديدة انصب تركيزها على المصالحة من خلال إعادة بناء الهوية الرواندية، بحيث تتمكن من إنهاء الصراع والانتقال لبناء الدولة والبدء في عملية التنمية (الصياد،2017، ص 11)، ثم إنشاء المفوضية الوطنية للوحدة والمصالحة، وذلك لتعزيز عملية المصالحة وتهيئة كل الوسائل لنجاحها وتعزيزا للوحدة الوطنية، ووضع دستور جديد سنة 2003 ينص على أن "جميع الروانديين لهم حقوق متساوية" وتم وضع قانون يجرم التمييز والإيديولوجية والإبادة الجماعية، ومنع وتجريم استخدام ألفاظ الهوتو والتوتسي بموجب القانون الجديد كما تم تجريم أي خطاب له طابع عرقي.

من جهةأخرى، اعتمد النظام السياسي على تفعيل مبادرات هامة تعزز الطابع المحلي لاستعادة السلم وكسب شرعية النظام السياسي الجديد، من خلال استخدام الثقافة ورموزها كمصدر وآلية لبناء السلام وتنفيذ استراتيجياته على الأصعدة السياسية والاجتماعية والقانونية.

ومنذ عام 1999 تم اعتماد هذه المبادرات كجزء من الجهود المبذولة، إلى جانب لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة ومحاكم جاكاكا، من بين هذه المبادرات كانت مبادرة إنغاندو (معسكرات التضامن)، ومبادرة أبونزي (الوسطاء أو الموفقين)، ومبادرة إيتوريرو، ومبادرة أوبوساباني، إضافة إلى المبادرات المحلية التي تركز على الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، والمنظمات التعاونية التي دعت إليها الحكومة الرواندية كبدائل للتعافي بعد الإبادة الجماعية، ويعتبر المراقبون أن هذه الحلول المحلية الناجحة هي السبب الرئيسي وراء قصة نجاح البلاد وأهم المبادرات:

- أبونزي Abunzi وسطاء المجتمع
- جاكاكا Gacaca محاكم المجتمع
- جيرينكا Girinka برنامج بقرة واحدة لكل أسرة فقيرة
- إميهيجو Imihigo عقود الأداء

- إيتوريرو Itorero التربية المدنية
- إنغاندو Ingando معسكر التضامن
- أبوداه Ubudehe التصنيف الاجتماعي للعمل الجماعي والدعم المتبادل
- أوموغاندا Umuganda العمل المجتمعي
- أوموشيكيرانو Umushyikirano مجلس الحوار الوطني
- أوموبهر Umwiherer القيادة الوطنية

شملت مبادرة أوموغاندا Umuganda إحياء الثقافة الرواندية والتكيف مع برامج التنمية، وتهدف إلى تمكين الروانديين من التصالح مع ماضيهم من خلال مواجهة التاريخ، وصياغة رؤية مشتركة لمستقبل موحد، وإنشاء منتدى لبناء الثقة والتحليل النقدي للتحديات الوطنية بهدف البحث عن حلول فعالة. في البداية، استفاد من البرنامج المقاتلون السابقون من جمهورية الكونغو الديمقراطية. لكن البرنامج توسع لاحقا ليشمل شباب المدارس والطلاب، وبحلول عام 2002، كما شمل التدريب التجار غير الرسميين، وفئات اجتماعية مثل السجناء وقادة المجتمع والنساء والشباب، وقد تم صياغة مواضيع التدريب في إطار خمسة محاور مركزية هي: تحليل مشاكل رواندا، تاريخ رواندا، القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في رواندا وإفريقيا، والحقوق والالتزامات والواجبات (Ezechiel, 2009, p 53).

لقد ساهمت مبادرة "أوبوديهي" Ubudehe في ترسيخ ثقافة العمل الجماعي والدعم المتبادل بين أفراد المجتمع، في حين أن مبادرة "غيرينكا" Girinka تم تصميمها لإعادة بناء رواندا وتعزيز الهوية الوطنية المشتركة. أما مبادرة "إيتوريرو ريي غيهوغو" Itorero ry'Igihugu فتهدف إلى دعم الثقافة الوطنية في مجالات متنوعة مثل اللغة، العلاقات الاجتماعية، الرياضة، والدفاع عن الوطن، كما أن مبادرة "إيميهنغو" Imihigo تعد برنامجا يهدف إلى ضمان المساءلة في الممارسات الحكومية من قِبَل المواطنين، حيث يحدد الأفراد من الدولة والسلطة أهدافا علنية لعملهم وفق جدول زمني محدد. وعند انتهاء هذا الجدول الزمني يخضع المسؤولون الحكوميون للمراجعة، ويكون بإمكان المجتمع محاسبتهم بشفافية، مما يضمن استجابة الحكومة بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين وتحسين الخدمات المقدمة لهم (عشري، 2017).

بعد اجتماع مجلس الوزراء في 12 نوفمبر 2007، تم إطلاق مبادرة "إيتوريرو" Itorero كبرنامج محلي للتربية المدنية مستلهم من الثقافة الرواندية التقليدية، بهدف غرس القيم الأخلاقية وتعليم كيفية التعامل مع القضايا المجتمعية، إلى جانب ذلك تم تبني مبادرة "أندي أمينياروواندا" Nidi Umunyarawanda من قبل لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة والتنمية، وتركز هذه المبادرة على تعزيز روح المواطنة المشتركة وأسس الترابط والتضامن بين الروانديين من أجل تحقيق السلام (Ezechiel, 2022, p. 13).

2.1.1.2.3. تمكين المرأة الرواندية

أولت مبادرات إعادة البناء واستراتيجيات التنمية في رواندا اهتماما كبيرا بدور المرأة في جميع المجالات، وعملت الحكومة الرواندية على إشراك النساء في عملية بناء السلام وإعادة الإعمار، ويعتقد العديد من الروانديين أن النساء يتفوقن على الرجال في التسامح والمصالحة وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ويستند هذا الرأي إلى أساسين:

- عواقب الحرب والعنف غالباً ما تكون أشد تأثيراً على النساء، مما يمنحهن دافعاً أكبر لمنع الصراعات.

- تعزيز المساواة بين الجنسين يعتبر جزءا أساسيا من تشجيع تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، ويعزز التعايش السلمي، ويعتبر تعزيز المساواة بين الجنسين شرطا مسبقا للتسامح والاحترام المتبادل (Mutamba, 2005, P 23).

علاوة على ذلك، انخفض عدد السكان الذكور بشكل كبير بسبب الإبادة الجماعية حيث تم ذبح العديد منهم، وتعرض الكثير منهم للسجن، كما اضطر آخرون للفرار أو لطلب اللجوء في الدول المجاورة، وانضم آخرون إلى المقاومة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكان البديل الوحيد المتبقي للنساء المشاركة بنشاط في إعادة البناء والسعي لتحقيق السلام على المدى الطويل؛ وقد قدمت الحكومة دعما قويا لهن فكانت النساء حاضرات في كل مرحلة من جهود بناء السلام وإعادة البناء (Mansab, 2023, P 37)، تترجم هذه الإرادة السياسية أيضا في دستور 2003 الذي جاء في مواده 9، 10،11 ولاسيما المادة 9 الفقرة 04 التي تنص على:

"بناء دولة يحكمها حكم القانون، وحكومة ديمقراطية تعددية، والمساواة بين جميع الروانديين وبين النساء والرجال، ويتجلى ذلك من خلال ضمان منح النساء ما لا يقل عن 30% من المناصب في أجهزة صنع القرار"، هذا ما مكّن النساء من المشاركة في برامج تعزيز التنمية والتعافي والمصالحة الوطنية، وكذلك الانخراط في التعاونيات مثل برنامج "نديومونيارواندا" (أنا رواندية)، وبرنامج "أوموغاندا Umugandaو ababyeyi'Umugorobaw (أمسية الآباء)، في هذه الأمسيات يتناقش الآباء وكبار السن حول قضايا سياسية واجتماعية، ويعد حضور المرأة في هذه النقاشات ضرورياً لكسر الحواجز المجتمعية التي تواجهها، وإعدادهن لتولي دور القيادة في السياسة والنشاط المجتمعي، وتحقيق المساواة بين الجنسين .(Mansab, 2023, P 37)

وفقا للاتحاد البرلماني الدولي لسنة 2011 تمثل النساء 56.3% من أعضاء مجلس النواب الرواندي كأعلى نسبة تمثيل عالميا، كما تولت المرأة أدوارا غير تقليدية، مثل العمل كقاضية في محاكم جاكاكا والتي كانت تقتصر على الذكور قبل الإبادة الجماعية، وتماشيا مع الدور الريادي للنساء تم تعيينهن في مناصب قيادية وهامة مثل رئيسة المحكمة العليا، ووزيرة العدل، والأمينة التنفيذية للمحاكم، وتولي مناصب هامة في القضاء فمن بين القضاة الـ21 في المحكمة العليا هناك 5 نساء بنسبة 41.7%، وعلى مستوى الإدارة المحلية وبموجب ترتيبات اللامركزية تشغل النساء 26% من مناصب المجالس التنفيذية في كل محافظة .(Mutamba, 2005, P 14)

وتدعيما لدور المرأة استحدثت الحكومة الوزارة المسؤولة عن شؤون الأسرة والمرأة، وكان من بين برامجها ذات الأولوية إنشاء لجان أو هياكل نسائية تمتد من الخلية على مستوى القرى والأرياف، إلى المستوى الوطني، وكان الهدف العام لهذه اللجان هو توفير منتدى للنساء الروانديات يمكن من خلاله التعبير عن آرائهن ومصالحهن وقضايا إعادة الإعمار، كما شاركت النساء بشكل كبير وفعال في مبادرات إعادة التوطين التي روجت لها حكومة؛ اعتمدت عليهن الحكومة بشكل كبير وفي جميع أنحاء البلاد لإحياء العديد من الأنشطة الزراعية المدمرة خلال الإبادة، وقمن بتأمين الغذاء للأسر، إما في إطار برنامج الغذاء مقابل العمل أو إنتاج الغذاء من أراضيهم الخاصة، كما ساهمن في عمليات إعادة اللاجئين والفارين إلى الوطن.

تظل مساهمة المرأة في بناء السلام والمصالحة محدودة بسبب تحديات عدة مثل الفقر المدقع، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وضعف القدرات التنظيمية لدى النساء، بالإضافة إلى قلة الحافز والقيود المفروضة على المبادرات النسائية. ويرى بعض المراقبين أن برامج السلام والمصالحة تركز بشكل كبير على المركزية وتفتقر إلى التنسيق الكافي، مما يعيق المبادرات المحلية واللامركزية ويحد من تأثير الفاعلين الأساسيين في مسيرة التنمية.

3.1.1.2.3. ترقية التعليم ودعم الشباب

يعتبر التعليم أحد أهم أولويات مرحلة ما بعد النزاع في رواندا، حيث تبنته الحكومة كوسيلة للتعافي من آثار الإبادة الجماعية وخلق فرص للسلام ومنع تكرار العنف، وأصبح التعليم حقا أساسيا لكافة أطفال رواندا ومتاحا للجميع دون تمييز بناء على خلفياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الدينية أو الإثنية.

وفي إطار رؤيتي 2020 و2050، تسعى رواندا إلى الاستفادة من قوة المجتمع الأكثر حيوية في مختلف المجالاتوالمتمثلة في فئة الشباب التي تشكل 38% من إجمالي السكان، من خلال البرامج التنموية قدمت الحكومة للشباب خيارات متنوعة بعيدة عن العنف، بهدف مساعدتهم على تجاوز الصدمات النفسية التي تعرضوا لها خلال الإبادة الجماعية، وتعويض التعليم الذي فاتهم في تلك الفترة وما قبلها، حيث كان هذا النقص في التعليم عائقاً أمام فرص التوظيف.

ولقد أطلقت الحكومة سنة 2018 مبادرة الفنون المتنقلة من أجل السلام (MAP) ، وتم الاعتماد على استخدام الفنون التشاركية لتعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم، وتهدف المبادرة إلى خلق مساحات شاملة للشباب، ودروات تدريبية ومعسكرات للتكوين، وذلك بالتعاون مع المنظمات الثقافية والمدارس، وقد شارك فيها أكثر من 500 شاب والعديد من المعلمين(Cooke & Donlan, 2019, P 14)، يعمل هذا البرنامج ضمن إطار المناهج الدراسية والتعليم التربوي، حيث يركز منهجه على الطالب لتلبية احتياجاته وتمكينه، ويتضمن المنهج مواد فنية وموسيقية ودرامية تتعلق بالثقافة المحلية، وقد أصدر البرنامج دليلا مترجما إلى اللغة الرواندية يتضمن(Cooke & Donlan, 2019, P 14):

-كيفية استخدام المواد في المدارس أو المجتمع.

- رسم خرائط الأصول المجتمعية.
- التكيف مع السياقات الإقليمية.
- منهجيات البحث العلمي.
- اشراك قادة المجتمع.
- بناء شبكات الدعم.
- نوادي الدراما والجولات المسرحية.
- تخطيط العمل

وقد اعتمدت الحكومة على إدماج المناهج التعليمية في جهود التنمية والبناء، حيث يهدف منهج اللغة الإنجليزية للمستوى العام الذي تم اطلاقه سنة 1998 إلى تعزيز روح الحوار والتسامح وثقافة السلام، ومنذ عام 2016 تم التركيز على تطوير المهارات من خلال تعزيز التفكير النقدي، والتعاطف، والمسؤولية الشخصية، والثقة عبر أساليب تدريس أكثر تفاعلية كما تم إدراج دراسات تعليم السلام والقيم والإبادة الجماعية كمواضيع شاملة، مما ينعكس في تعزيز ثقافة السلام والقيم الإيجابية ضمن محتوى مواد التدريس والتعلم مثل الكتب المدرسية.

وفي سنة 2009 تم وضع برنامج التعليم الأساسي المجاني لمدة تسع سنوات، وهدف استراتجي لبناء 300 مدرسة بحلول 2010 يهدف البرنامج ضمان التعليم للأطفال والشباب ومنع التسرب المدرسي ومحو الأمية للكبار خاصة في المناطق الريفية، ومن خلال هذا البرنامج تمكن العديد من الأطفال والشباب الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات(Colomba, 2013, PP 82.83).

4.1.1.2.3. دور الدين في إعادة البناء والإصلاح الاجتماعي

يعتبر المجتمع الرواندي متدين محافظا على طابعه الديني، حيث كان للدين تأثيرا قوي على العلاقات الاجتماعية قبل وبعد الإبادة، ولذلك تسعى المجموعات الدينية وخاصة الكنائس منها إلى تعزيز المصالحة والشفاء الاجتماعي، والبناء الشامل الذي يتجاوز الانقسامات الاجتماعية من خلال التركيز على المبادئ الدينية التي تدعو إلى التسامح والغفران والعدالة، وقد تركت لإبادة الجماعية تأثير عميق على العلاقة بين الدين والحكومة، حيث اتُهمت الكنيسة الكاثوليكية التي كانت مرتبطة

تقليديا بالأقلية التوتسي بالضلوع في أعمال القتل وقد أدى ذلك إلى تراجع نفوذ الكنيسة وبروز نشاط الطوائف الأخرى خاصة الكنائس البروتستانتية.

من جهة أخرى فقد تغيرت الديموغرافيا الدينية في رواندا منذ الإبادة، حيث ارتفع عدد أفراد الطائفة البروتستانية بنسبة 20% في نصف عقد، بينما انخفض عدد الكاثوليك بنسبة 8% خلال نفس الفترة، ويقدر أن جميع البروتستانت مجتمعين يمثلون ما يقرب من 43%، بينما يشكل المسلمون 4.6% (Kubai, 2007, p 202)

لقد شجعت الحركة بين الأديان التي نشأت من مجموعات دينية مختلفة على التعاون في تعزيز السلام والشفاء، لقد كان هذا الجهد الجماعي محوريا في تعزيز بيئة مواتية للمصالحة، حيث أكدت على القيم المشتركة للرحمة والتسامح متجاوزة الانقسامات العرقية ، بالإضافة إلى ذلك، لعب الزعماء الدينيون دورا فعالا في الدعوة إلى العدالة والمساءلة، وقد دعم العديد من رجال الدين إنشاء محاكم جاكاكا، ومن خلال تأييد هذه المبادرات، والمساعدة في إضفاء الشرعية على العملية وتشجيع المشاركة من المجتمع، وبالتالي تعزيز الضرورة الأخلاقية للعدالة في جهود إعادة الإعمار (Vlassenroot, 2006, p 162).

على الرغم من ذلك، فقد ساهمت القيم الدينية في الشفاء النفسي للأفراد الذين أصيبوا بصدمات نفسية بسبب الإبادة الجماعية، وقد لجأ العديد من الروانديين إلى إيمانهم كمصدر للراحة والأمل في مواجهة التحديات التي واجهوها، حيث نظمت الكنائس مجموعات دعم وجلسات استشارية تناولت الاحتياجات العاطفية والروحية للناجين، لقد ساعد ذلك الأفراد على الشفاء الروحي وعزز الشعور بالمجتمع والانتماء(Ndayisaba, 2012).

لقد لعب الدين دورا متعدد الأوجه في إعادة بناء رواندا بعد الإبادة الجماعية، ومن خلال تعزيز المصالحة ودعم مبادرات العدالة ومعالجة الاحتياجات النفسية للناجين، وساهمت المؤسسات الدينية بشكل كبير في شفاء المجتمع الرواندي وإعادة بنائه وفي حين لا تزال التحديات قائمة، فإن الجهود المستمرة التي يبذلها الزعماء الدينيون والمجتمعات المحلية لتعزيز السلام والوحدة لا تزال تشكل مسار رواندا نحو التنمية المستدامة والتوافق الاجتماعي.

3.2.2 . الحوكمة السياسية: الاستقرار والمصالحة الوطنية

في معظم البلدان التي تخرج من حروب أو نزاعات يعتبر القطاع السياسي والأمني من العناصر الأكثر حسما في استعادة الأمن وبناء الثقة بين الأفراد، ويتطلب ذلك إجراء عدة إصلاحات

وسياسات، بالإضافة إلى برامج تقديم المساعدة التقنية والتدريب لإصلاح مختلف القطاعات والجهات الفاعلة من أجل إدارة النظام بشكل يتماشى مع المعايير الديمقراطية ومبادئ الحكم الراشد، وهو ما تبنته رواندا.

لقد كان لطبيعة وعمق الانقسامات في رواندا تأثير كبير على عملية الإصلاح، حيث كان هناك تداخل بين بناء الدولة وبناء السلام، رغم عدم وجود تعبير صريح عن بناء السلام في السنوات الأولى بعد الإبادة، فإن الجهود الحكومية والمحلية ركزت على منع النزاع وحله، وتعزيز السلم الاجتماعي وتنسيق الأهداف، ومع رؤية 2020 تم توجيه الجهود نحو بناء السلام باعتباره أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الناجحة من خلال تضافر الجهود المحلية والمساعدات الدولية، وشملت هذه الجهود ثلاثة مجالات أساسية: السلام والأمن، الإصلاح السياسي، والعمليات والوظائف الحكومية.

ويعتبر الإصلاح الدستوري عاملا مهما لتحقيق المصالحة والوحدة في رواندا، وتم إقرار الدستور في 4 جويلية 2003، مؤكدا على أهمية الوحدة الوطنية حيث تحظر المادة 11 منه أي شكل من أشكال الانقسام أو التمييز بين الروانديين، كما نصت المادة 178 من الدستور على إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة كآلية لتنسيق وتكامل جهود المصالحة على المستويين الوطني والمحلي، وقد أقر الدستور أيضاً إنشاء مؤسسات متعددة لمعالجة القضايا الرئيسية، مثل محاكم "جاكاكا"، ومجلس الحوار الوطني (أموشييكيرانو)، ومدرسة التأهيل الوطنية (إتوريرو)، ومعسكرات التأهيل الوطنية (إنغاندو)، والعمل المجتمعي (أموغاندا) (سينتاما، 2022، ص 10).

وتعتبر الحوكمة إحدى الركائز الأساسية لبناء السلام، حيث تشمل آليات مثل العلاقة بين الحكومة والمواطن، والحقوق، ودرجة المشاركة في صنع القرار، وبين عامي 1994 و2015، أنفقت الحكومة الرواندية 37% من إجمالي تكاليف بناء السلام على الإصلاح الحكومي والعمليات السياسية، حيث تم تخصيص نصف هذه النفقات لتطوير النظام القانوني والقضائي، وتلقت ثلاث فئات أساسية أكثر من 50% من التمويل في مجال العمليات السياسية الشاملة وهي: المشاركة الديمقراطية، المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وبناء السلام(Institute for Economics and Peace (IEP), 2017, p28).

وقد تم إنشاء مجلس الحوار الوطني كخطوة أولى نحو تحقيق الحوكمة الفعالة لمعالجة الأثار العميقة التي مست المجتمع وكانت الدولة بحاجة إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية

والسياسية، يهدف المجلس إلى توفير منصة للتواصل بين مختلف الأطراف المعنية وتشمل الأحزاب السياسية (بمختلف أيديولوجياتها السياسية)، والقادة الوطنيون، والمجتمع المدني وتضمنت التوصيات الرئيسية على إنشاء اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة، ومحاكم الجاكاكا، ومجلس الحوار الوطني (أموشييكيرانو) (Ezechiel,2022, p. 10). كما يهدف الحوار الوطني إلى إشراك جميع الأطراف المعنية، لتحقيق تقدم ملموس نحو الحوكمة الفعالة والمصالحة الوطنية؛ من خلال إعادة بناء الثقة بين مختلف الفئات المجتمعية وتقليل التوتر بينها، وتحديد الأولويات الوطنية والقضايا الملحة، وتعزيز المصالحة، ارتكزت سياسة الوحدة الوطنية والمصالحة على شعار "رواندا واحدة لجميع الروانديين"، وتم تأسيس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الجبهة الوطنية الرواندية، وانشاء جنسية موحدة للروانديين.

-الانتخابات الدورية:

يعد التداول السلمي على السلطة ضرورة لترسيخ الديمقراطية وبناء مؤسسات سياسية فعّالة، وقد نص دستور 2003 على اعتماد نظام سياسي يجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني، حيث يُنتخب الرئيس مباشرة من الشعب لمدة سبع سنوات، ويتولى الرئيس وضع السياسة العامة وقيادتها، ويتمتع بسلطة تنظيمية تشريعية، ويصدر القوانين التي يقرها البرلمان كما يعين أعضاء الحكومة ويحدد صلاحياتهم وينهي مهامهم.

يعتمد النظام الحزبي على التعددية وتنضم الأحزاب المصرح لها بالنشاط في المنتدى الاستشاري الوطني للمنظمات السياسية (NFPO)، وهذه الأحزاب هي: الجبهة الوطنية الرواندية، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحزب الديمقراطي المثالي، والحزب الاشتراكي الرواندي، وحزب الوسط الديمقراطي، وحزب التقدم والوفاق والحزب الليبرالي، يتلقى المنتدى التمويل وفق مخطط التمويل الحكومي – للأحزاب المسموح بها– يخصص لدعم الأنشطة السياسية للأحزاب، يكون الدعم عبارة عن تعويض للنشاط التي تقوم به الأحزاب وليس تمويل مباشر (محمود، 2021).

ولقد تعاونت رواندا مع المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي للشؤون الدولية (NDI) من أجل تعزيز الحوار بين الأحزاب السياسية وتعزيز الشراكة بينها، ونظم المعهد دورات تدريبية حول دور الأحزاب السياسية والتنافس السياسي وقدم الدعم لتوحيد الرؤى وتعزيز الديمقراطية، كما قدم المعهد تدريبات لأعضاء الحكومة، وخلال الفترة بين عامي 2008 و2010، قدم المعهد دعما للأحزاب

السياسية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهذا بالتعاون مع المنتدى الاستشاري للمنظمات السياسية في رواندا بهدف تعزيز آليات الحوار بين الأحزاب وتطوير الديمقراطية (Meijer & Bangwanubusa, 2011, P16).

بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت رواندا نهج اللامركزية والمجالس المحلية المنتخبة لتعزيز عملية المصالحة ودعم البنية التحتية، حيث كان الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو ضمان مشاركة المواطن في الحياة السياسية والاقتصادية، وتعزيز التمكين الاجتماعي والتنظيمي والإداري والفني للسكان المحليين بهدف محاربة الفقر وتعزيز دورهم في تخطيط وإدارة عمليات التنمية المحلية.

يضمن نظام الديمقراطية التمثيلية مشاركة المواطنين من خلال الانتخابات المحلية حيث يتم تنظيم مزيج من الاقتراع المباشر وغير المباشر، وتتيح هذه الانتخابات للمواطنين فرصة توجيه أعضاء المجالس المحلية في القرى والأحياء، وفق نظام الانتخاب يتم انتخاب أعضاء المجالس على مستوى القطاعات والمناطق من قبل أعضاء الأحياء واللجان القطاعية نفسها، مع وجود أعضاء إضافيين (مقاعد محجوزة) يتم ترشيحهم من قبل مجموعات مصالح خاصة، مثل مجموعة مصالح للنساء (اللجنة الوطنية للمرأة) ومجموعة مصالح للمعاقين (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة) ومجموعة مصالح للشباب.(Gaynor, 2013, P 42)

ومنذ سنة 2000 تم تطبيق نظام اللامركزية في التنظيم الإداري والسياسي في رواندا، وقد تم هذا التطبيق عبر مراحل مختلفة، ففي المرحلة الأولى التي امتدت من عام 2000 إلى عام 2005، تم إعادة تشكيل الهياكل الإقليمية بشكل مبتكر من خلال تخطيط مشترك يشمل رسم الخرائط الاجتماعية وتصنيف الفقر، مع إعطاء الأولوية لمشاريع التنمية بمشاركة المجتمعات المحلية، وكان الهدف الرئيسي خلال هذه المرحلة هو تعزيز المصالحة وإعادة بناء البنية الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد.(Gaynor, 2013, P 24)

خلال المرحلة الثانية التي كانت من سنة 2006 إلى غاية سنة 2010 تم فيها تخفيض عدد المقاطعات في الدولة من أحد عشرة مقاطعة إلى أربع مقاطعات، وإعادة رسم الحدود وإعادة تسمية المدن الكبرى، كما أعيد تحديد الأدوار الإدارية عن طريق إزالة الحكم الذاتي، ونقل مبدأ التنسيق والوظائف المالية للمقاطعات، وتحديد هيكل إداري جديد، أما في المرحلة الثالثة والحالية تمتد من سنة

2011 إلى سنة 2015 ومستمرة إلى الآن، خصصت هذه المرحلة لتعميق الديمقراطية القائمة على القواعد الشعبية والمحافظة الحكم اللامركزي، وتدعيم التنمية المحلية العادلة ونظام الحكم المحلي من خلال تمتين مشاركة المواطنين مع الحفاظ على فعالية وظيفية ومتبادلة الروابط خاضعة للمساءلة بين كيانات الحكومة المركزية والحكومات المحلية(Gaynor, 2013, P 25).

1.3.1.2.3. إصلاح الجيش

تعتبر المؤسسة العسكرية أساسية ورئيسية في إعادة بناء رواندا، إن إصلاح الجيش أو إعادة بناءه إلى جانب القوات الأمنية الدفاعية الأخرى كالشرطة والدرك والأجهزة الأمنية، قاعدة جوهرية لاستعادة السلام وضمان عدم عودة العنف، اعتمدت رواندا في عملية الإصلاح وإعادة البناء على إنغاندو (معسكرات التضامن)، إن فكرة الإنغادو قديمة في رواندا فقد كانت قبل الاستعمار لكن مع تفاقم الصراع في فترة ما بعد الاستعمار فقدت هذه المؤسسة أهميتها ولم تعد تمارس بفاعلية، ثم أعيد الاستعانة بها لأول مرة من قبل الجيش بعد الإبادة في مواجهة الكوارث مثل الحروب والكوارث الطبيعية هذا الإنعاش ساهم في تعزيز الروح الجماعية والتضامن بين أفراد المجتمع وبينه وبين الجيش (Ezechiel, 2009, p 54).

بعد انتهاء فترة الإبادة الجماعية ووصول الجبهة الوطنية إلى العاصمة كيغالي، كان القادة الجدد بحاجة ماسة إلى تعزيز الشعور بالأمان وإنشاء هياكل إدارية أساسية بعد التدمير التي شهدتها البلاد والمشهد المأساوي للجثث التي كانت منتشرة في كل مكان، حيث قتل 10% من السكان وفر 30% منهم إلى خارج البلاد، بمن فيهم مليون هوتو كلاجئين الذين تحولوا إلى مليشيات تهدف إلى ترويع رواندا وإثارة الاضطرابات في المنطقة، تم اعتماد استراتيجية لدمج المؤسسة العسكرية في الحياة الوطنية وتعزيز الوعي الوطني المشترك، من خلال بناء الوحدة الوطنية وتعزيز الهوية الرواندية بجعل الجيش وسيلة للتواصل الاجتماعي لبناء الوحدة الوطنية، وتم التركيز على القوة الجماعية بدلاً من التركيز على الهويات القبلية بهدف تعزيز الهوية الوطنية الرواندية، لقد لعبت معسكرات التضامن والجيش دورا هاما في تشكيل الوعي الاجتماعي من خلال إعادة التعليم للسكان حول الوحدة المجتمع(محمود، 2021).

2.3.1.2.3. تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم

إن إعادة دمج المقاتلين السابقين في الحياة العامة بعد الحروب خاصة الأهلية منها يعد خطوة أساسية وهدف مستعجل للمجتمع الدولي لكسر حلقة العنف والقتل داخل المجتمع، كما أنه ما أهم الأهداف التي تسعى لتوجيه المقاتلين نحو للانخراط في أعمال اقتصادية وتجارية بدلا من التوجه نحو الجماعات والمليشيات، وكما أنها مسعى مهم للحد من انتشار الأسلحة الخفيفة داخل المجتمع التي تكون سببا في عودة العنف وانتشاره بين الأفراد.

لقد أُنشأت لجنة التسريح وإعادة الادماج الرواندية سنة 1997 وتم المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي01 /37 وقد قامت بتسريح أكثر من 70 ألفا من المقاتلين السابقين وتقديم الدعم لإعادة اندماجهم في المجتمع، بالموازاة مع البرنامجين الذين أطلقهما البنك الدولي، وهما البرنامج الطارئ لتسريح الجنود وإعادة ادماجهم (2002 – 2008)، والبرنامج الطارئ الثاني لتسريح الجنود وإعادة ادماجهم (2009 – 2017) كما تم انشاء مركز موتوبو ومركز موهوزا لتسريح المقاتلين، ومع نهاية سنة 2017 وتمت إعادة أكثر من 200 طفل كانوا مجندين سابقين، ليقوم المركز بتأهيلهم ثم شملهم مع عائلاتهم أو إلحاقهم بأسر بديلة (مجموعة البنك الدولي، 2019).

بالإضافة إلى ذلك، تبنت الحكومة الرواندية برنامج التسريح وإعادة الإدماج الرواندي (RDRP) هو برنامج يهدف إلى إعادة إدماج الأفراد والمجموعات السابقة المسلحة اقتصاديا واجتماعيا ودمج عائلاتهم، وتسهيل عودتهم إلى الوطن، يقدم البرنامج مجموعة من الخدمات والدعم مثل توفير المواد الأساسية والمنح لإعادة الإدماج، والدعم الطبي والنفسي الاجتماعي، وبرامج لمحو الأمية للكبار، والتوعية بالوحدة والمصالحة، وزيادة مشاركتهم في برامج الحماية الاجتماعية والتنمية على المستويين المحلي والوطني. وتغطي إدارة البرنامج الترتيبات المؤسسية، والرصد والتقييم، والتوعية، والمشاركة في الأنشطة الإقليمية والدولية ذات الصلة ببناء السلام. هذا البرنامج يلعب دورًا مهمًا في تعزيز الاستقرار والتنمية في رواندا من خلال تحقيق إعادة إدماج فعالة للأفراد المعني ببناء السلام(Rwanda Demobilization and Reintegration Commission. 2020, 2024).

3.2.3.الاستقرار والمصالحة الوطنية في رواندا

تعتبر الهوية الوطنية وعملية إعادة البناء أساسيتين في عملية التحول والمصالحة الوطنية في رواندا، من خلال التركيز على الترميم وإعادة البناء للعلاقات بين الجماعات المختلفة، يمكن تعزيز الوحدة الوطنية والمواطنة الرواندية بشكل يعزز القيم المشتركة ويعزز التفاهم بين الأفراد، وقد كان في الماضي تصنيف متمايز بين الهوتو والتوتسي كطبقتين اجتماعية – اقتصادية، حيث كانت للتوتسي ملكية المواشي والثراء، بينما كانت الأباهوتو تعاني من الفقر، وفي حين كانت هناك حركة اجتماعية ممكنة بين الفئتين أي إمكانية الانتقال بين الطبقتين وفقا لما يحققه الفرد من مركزية داخل المجتمع. وبعد الإبادة الجماعية كان يجب التركيز على بناء وتعزيز الوحدة والمواطنة الرواندية من خلال الاعتراف بالهوية المشتركة "البانيارواندا" وتعزيز التفاهم والحوار بين جميع الفئات في المجتمع، من خلال تعزيز القيم المشتركة والتركيز على الوحدة الوطنية، يمكن لرواندا أن تشهد عملية تحول إيجابية نحو مجتمع متكافل ومتضامن، إن هذا النهج يساهم في بناء مستقبل أفضل لجميع الرواندي (هويسه وأخرون، 2017، ص 26).

وتعتبر العدالة الانتقالية عمليات متشابكة من العدالة الجنائية والعدالة الإصلاحية ولها دور محوري في فترة الانتقال السياسي والاقتصادي والاجتماعي تأسيس نظام ديمقراطي، ففي الحالة الرواندية احتاجت إلى تغيير هيكلي في جهاز العدالة لأنها سعت إلى اعادة هيكلة المجتمع ككل(فرانسيس، 2010، ص. 232).

تركز العدالة التصالحية على استعادة العلاقات بين أطراف النزاع، بدلاً من إنزال العقوبات، وتعتمد على الاعتراف بإنسانية كل من الجاني والمتضرر، والهدف هو تضميد جراح كل شخص متأثر بالنزاع والتركيز على جبر الضرر التعويض (Ezechiel, 2009, p 48)، أما العدالة التوزيعية أو العدالة الاقتصادية والاجتماعية، تهتم بإعطاء كل حقه بطريقة عادلة، وترتبط بكل من العدالة التعويضية والتصالحية. وفي الحالات التي تكون فيها إحدى المجموعات تعاني من التمييز الاقتصادي على مدى سنوات عديدة، قد تتخذ العدالة الاقتصادية على شكل برامج لانتشال الفئات المحرومة من الفقر. ترتبط العدالة الاجتماعية ارتباطا وثيقا بالعدالة الاقتصادية ويتم تحقيقها عندما يتم تزويد الفئات المحرومة اجتماعيا ببعض الوسائل (Ezechiel, 2009, p 48)

1.2.2.3. لجنة الوطنية للوحدة والمصالحة

لقد كان وعي القادة السياسيين بأهمية بناء سلام إيجابي أمرا ضروريا وخطوة استباقية لمنع عودة العنف وتكرار النزاع، وكان لابد من استعادة الهوية الوطنية وترميم العلاقات وتعزيز الوعي بالسلام من خلال التسامح الفردي و المجتمعي والغفران والقضاء على روح الانتقام والثأر.

تعتبر اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة نموذج يحتذى به في كيفية التعامل مع تحديات المصالحة بعد النزاعات من خلال تشجيع الحوار والمشاركة المجتمعية، تعمل اللجنة على بناء مجتمع متماسك يسعى نحو مستقبل مشترك يجمع بين جميع الروانديين.

تأسست اللجنة الوطنية للوحدة والمصالحة في مارس 1999، وتشابه في نهجها لجنة الحقيقة والمصالحة، حيث توفر منصة للروانديين للتعبير عن آرائهم وتجاربهم ولبناء رواندا موحدة، تهدف اللجنة إلى تيسير الحوار الوطني، تمكين المجتمع، وتنسيق الجهود من خلال الاجتماعات وورش العمل، والأبحاث، والمؤتمرات التي تعزز الوحدة والمصالحة، كما تقوم بتنظيم النصب التذكارية لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية، مما يساهم في معالجة الجروح التاريخية وتعزيز التسامح والتضامن بين جميع أفراد المجتمع الرواندي (سينتاما، 2022، ص. 10).

ارتبطت لجان الحقيقة بنوع من العدالة التصالحية، والتي تعد المصالحة أحد أهدافها الرئيسية تُعرّف المصالحة وفقا لقاموس أوكسفورد بأنها عملية شاقة للتعامل مع الحقائق والأفكار المتعارضة، وتشير إلى كيفية اجتماع الخصوم للتفاوض وتسوية النزاعات، وهي خطوة أولى وأساسية في عملية المصالحة، غالباً ما تكون هذه العملية مؤلمة لأنها تتطلب التعبير الصريح والاعتراف الصادق من الأطراف المتورطة بأفعالها بهدف تحقيق الانتماء والعيش المشترك، تم إنشاء لجنة الوحدة والمصالحة الوطنية في مارس 1999 وتم تحديد مهامها في دستور 2003 تضمن (Meijer & Bangwanubusa, 2011, p11):

- اعداد وتنسيق برامج المصالحة والتنسيق لتطوير استراتيجيات فعالة لتحقيق الهدف التي تسعى إليه.

- التعليم والتعبئة: نشر الوعي حول أهمية المصالحة وتعليم المجتمع حول قيم السلام.

- تنظيم المناقشات: خلق منصات للحوار بين الأطراف المختلفة لتعزيز التفاهم المتبادل.
- نشر الأفكار والمنشورات: توزيع المواد التعليمية التي تدعم الوحدة الوطنية والمصالحة.
- إدانة التمييز: العمل على مكافحة أي أعمال أو أقوال تعزز التمييز أو التعصب.
- مراقبة المؤسسات العامة: متابعة أداء المؤسسات والقيادات لضمان التماسك الاجتماعي.
- تعزيز مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام والمصالح.

أما بالنسبة إلى مفهوم لجان الحقيقة، فهي عبارة عن فرق تستعمل لتقصي الحقيقة وتسوية المشاكل والاثار المترتبة عن النزاعات في محاولة منها لتطبيق أشكال من العدالة تكون ملائمة للمرحلة الانتقالية (محمد بوسلطان، القانون المجتمع والسلطة، وهران،2013، ص113).

أنشئت لجنة التحقيق في رواندا في سبتمبر 1995 إلى جانب لجنة الخبراء،و تعكس الجهود الدولية الرامية لكشف الحقائق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، من خلال دراسة وتحليل المعلومات المتاحة، ويمكن لهذه اللجان تقديم توصيات هامة لإيجاد حلول ووضع حد للانتهاكات والجرائم في رواندا، إن الجهود المبذولة لتقديم الأدلة على ارتكاب أعمال إبادة وانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي تعكس التزامًا قويًا بتعزيز العدالة والشفافية، يمكن لهذه اللجان أن تسهم بشكل كبير في تحقيق العدالة والمساهمة في منع ووقف حدوث المزيد من الانتهاكات.

بموجب القانون 03\99 الصادر بتاريخ 02 مارس 1999 تم انشاء لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة كجهاز دائم في الحكومة الرواندية، وأسست سنة 2002 بحيث تتألف من مجلس المفوضين، وهو الجهاز الأعلى يضم 12 مفوضا، لجنة تنفيذية وأمانة عامة دائمة تضم ثلاث إدارات إدارة التربية المدنية، إدارة بناء السلام، إدارة الصراع وإدارة الشؤون الإدارية والمالية تهدف إلى: تعزيز الوحدة والمصالحة والتماسك الاجتماعي بين الروانديين وبناء دولة يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية والمساهمة في الحكم الراشد، تتمثل أهم مبادئها في: تقاسم نفس الأرض والثقافة، وكل السكان لهم نفس الحقوق متساوية ولهم نفس المصير، والثقة المتبادلة بين المواطنين وثقافة التسامح والاحترام المتبادل. التكامل والحقيقة وتضميد الجراح الذي خلفها التاريخ الرواندي الحافل وكان هذا أهم مبدأ من خلاله كونت رؤية مشتركة للمستقبل وحققت بها التنمية المستدامة (mawhinney, 2015, P 40) أهم مهام لجنة المصالحة ولجان الوحدة الوطنية :

-توعية المواطنين بضرورة الوحدة بشتى السبل المتاحة، مع محاربة كل أشكال التفرقة الإثنية والشقاق بين الروانديين .

-تنسيق برامج وطنية من أجل تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية ونشر الأفكار الهادفة إلى تدعيم السلام وغرس ثقافة الوحدة.

-مراقبة أجهزة الحكومة وإلزامها العمل بسياسة الوحدة الوطنية والمصالحة بين الروانديين.

خلال سنة 2015 حققت المصالحة أهداف أساسية خاصة في تعزيز التماسك الاجتماعي نتيجة لتلك المبادرات التي تشجع على قول الحقيقة واعتراف الجناة بأفعالهم، وتحقيق الشفاء والمصالحة من خلال قبول الحقيقة بكل شفافية وصدق.

2.2.2.3.المحاكم في رواندا : المحكمة الجنائية الدولية مقابل محاكم الجاكاكا

إن محاكمة الجناة والمتورطين في الجرائم تعتبر مطلبا إنسانيا أساسيا، إذ تسهم في تخفيف معاناة الضحايا وتهدئة الغضب الشعبي، وتتيح فرصة لمواساة الجرحى وصون كرامتهم من خلال معالجة آلامهم، وتكمن أهمية هذه المحاكمات في فتح آفاق جديدة نحو المستقبل، حيث تعطي فرصة هامة وضرورية لتحقيق التعايش المجتمعي والسلام الاجتماعي مما يعيد ترميم اللحمة الوطنية التي تعرضت للتفكك.

وقد أنشأت المحكمة الجنائية الخاصة برواندا بقرار من مجلس الأمن رقم 955 /1994 في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مقرها الرئيسي في أروشا بتنزانيا ولها مكاتب إضافية في كيغالي برواندا، تعمل هذه المحكمة على تحقيق العدالة ومعالجة الانتهاكات الجسيمة التي وقعت خلال الإبادة الجماعية، ومنذ إنشائها قامت المحكمة باتهام 93 فردا بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، من بين المتهمين مسؤولين عسكريين وحكوميين وإعلاميين وشخصيات أخرى متورطة في الإبادة، هذه الجهود تعكس التزام العالم بضمان تقديم المساءلة وتحقيق العدالة لضحايا الجرائم التي ارتكبت (chaggu, 2023, P76).

في مقابل ذلك اعتمدت الحكومة الرواندية على محاكم الجاكاكا، وتعتبر هذه المحاكم بمثابة مقاربة مجتمعية تبنتها رواندا من أجل إقامة العدالة، وذلك عن طريق إعادة اصلاح العلاقات الاجتماعية بمعاقبة الجناة وانصاف الضحايا، وذلك على نهج طلب الجناة الصفح والمغفرة وبالتالي

إعطاؤهم فرصة لمواجهة أفعالهم، ويقابلها إمكانية حدوث الشفاء والمصالحة من طرف الضحايا وترسيخ بناء السلام في البلاد.

إن آلية تسوية النزاعات "التقليدية" الجاكاكا التي استمد من التاريخ الرواندي لإعادة بناء الثقة والسلم الاجتماعي تختلف نوعيا عن الجاكاكا التي طبقت بعد 1994، وقد طرأ تغيير جوهري يميز تأسيس هذه محاكم، إن الاختلاف في الخصائص يمثل الانقطاع عن الماضي فالجكاكا الجديدة بمثابة تقليد مخترع، فأي مؤسسة تقليدية تتغير بمرور الوقت بحكم التغييرات الاجتماعية، فإن الانقطاع هو السمة المميزة في حالة الجاكاكا، لقد أدى تدخل الدولة من خلال الهندسة القانونية والاجتماعية إلى تصميم وتنفيذ شيء جديد يشبه من بعيد نموذج مؤسسة قائمة (هويسه و سولتر، 2017، ص32).

إن تطبيق المحكمة "الجاكاكا" يعتمد على مجموعة (بانيارواندا) التي تشكل مجلس الجاكاكا، حيث يركز على ثلاثة جوانب لإدارة النزاعات بين أفراد المجموعة وهي: الحوار، والمصالحة، والتعويض. فيتم دعوة الشيوخ وزعماء الجماعة إلى البلدة لحل النزاعات بحضور المدعى عليه والمدعي والشهود أمام "الجاكاكا" التقليدية(عشبة ذات أهمية في المجتمع المحلي)، يسعى زعماء المجموعات المحلية إلى تصليح العلاقات بدلا من الاعتماد على الأحكام القضائية، ونظرا لفاعلية "الجاكاكا"، تم دمجها في النظام القضائي الرسمي في رواندا سنة 2001، وتم توظيف 260 ألف رجل ذوي سمعة طيبة في المجتمعات المحلية لإنشاء أكثر من عشرة آلاف محكمة "جاكاكا" في جميع أنحاء رواندا، بهدف تعزيز الاستقرار السياسي والأمني عبر المجتمعات المحلية ويعكس هذا النهج التعاون والتضامن في بناء مجتمع أكثر سلامًا وتواصلًا في رواندا (السنوسي، 2020).

تشترك محاكم الجاكاكا في كونها تختص في نفس الاختصاص القضائي للمحاكم الوطنية المنشأة بموجب القانون الأساسي 8\1996، قسمت فيها المشتبه فيهم إلى أربع أصناف، وحددت صفات لابد من توافرهم في القضاة كأن يقول الحقيقة مهما كانت الظروف، أن يكون جديرا بالثقة الممنوحة له، أن يتمتع بروح التشاركية، ألا يكون قد حكم عليه من قبل... وتم تحديد اختصاصها وتم منحها اختصاصات موسعة أيضا مماثلة لتلك الخاصة بالمحاكم الجنائية العادية .(Sullo, 2018, p 197)

إضافة إلى ذلك، فقد تم اعتماد نظام المحاكم من خلال اجتماعات أوروغويرو، وتم تعديله عدة مرات بمرور الوقت استنادا إلى النتائج التي تم الوصول إليها من تجربته في 751 منطقة ابتداء من

عام 2002، ثم تم تطبيقه في جميع أنحاء البلاد في عام 2005. تم تحديد خمسة أهداف لهذا النظام هي(هويسه وآخرون، 2017، ص 83):

-معرفة الحقيقة حول ما حدث.

-ضمان تقديم العدالة بشكل فعال وسريع للمتهمين من خلال تسهيل الإجراءات القانونية وتحسين كفاءة النظام القضائي، ويمكن تحقيق العدالة بشكل أكثر فاعلية وسرعة للمتورطين في جرائم الإبادة الجماعية.

-القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب.

-إجراء عملية مصالحة بين الروانديين وتعزيز وحدتهم.

-استخدام قدرات المجتمع الرواندي للتعامل مع مشاكله من خلال نظام عدالة قائم على العادات الرواندية.

كما قررت محاكم الجاكاكا محاكمة أولئك الذين وقفوا كمشاهدين خلال مرحلة كانت من أصعب المراحل التي مرت على البلاد، بحيث كانت محاكمتهم ضرورية لإحلال السلام ، كما قدمت الجاكاكا إرشادات حول كيفية إصلاح المحاكمات لدعم المصالحة؛ وقطعت المحاكم شوطا كبيرا للوصول إلى المصالحة وكان لها الدور الرئيسي في ذلك، بحيث اعتمدت على مبدأ أن اثبات الحقيقة بشأن الظلم الذي حدث في فترة النزاع هو عنصر أساسي لابد منه في عملية المصالحة، بحيث يكون الإقرار بالذنب والأخطاء المرتكبة، ويكمن دور الضحايا في تقبل الاعتذار لتحقيق العدالة والمصالحة .(Owiredu, 2009, p44)

وتعتبر الجاكاكا أداة للمصالحة ووسيلة لتوعية الناس بمخاوفهم، وهي أيضًا أداة قوية لتحقيق التماسك الاجتماعي، كما تعتبر نوعا من العدالة التوافقية التي تجمع الناس وتشجع على إقامة العدل، وهي جهود ضرورية لتحقيق المصالحة، حيث تقلل من الضغط على النظام القانوني وتسهل الشفاء المجتمعي.

لقد لعبت محاكم الجاكاكا والمحكمة الجنائية الدولية دورا هاما في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية في رواندا من خلال تحقيق المصالحة وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية في رواند؛ وإن تكامل أدوارهما كان له تأثير كبير في بناء السلام ودفع التنمية، حيث أسهمت الجاكاكا بشكل فعال

محليا، بينما قامت المحكمة الجنائية الدولية بدور ريادي في تعزيز مصداقية نظام العدالة الجنائية الدولية وتطويره، وقد أسهمت المحكمة بشكل كبير في إنتاج فقه قانوني يتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والمسؤولية الفردية والعليا، وهي أول محكمة دولية تصدر أحكامًا بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى ذلك قدمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا مساهمات هامة أخرى، من بينها تفسيرها الأول لتعريف اتفاقية جنيف لعام 1948 للإبادة الجماعية، وتعريفها للاغتصاب في القانون الجنائي الدولي، واعترافها بالاغتصاب كوسيلة لارتكاب الإبادة الجماعية (chaggu, 2023, p 77).

3.2.3. الانتقال الاقتصادي وإعادة الإعمار في رواندا

إن معالجة الأسباب البنيوية للعنف في رواندا يعد استراتيجية هامة لتحقيق الأمن واستدامة السلام والتنمية، فالإدراك المتنامي للعوائد التنموية على استقرار البلاد يتم من خلال بناء الرأسمال البشري والمادي وفق خطط قابلة للتطبيق على أرض الواقع وتكون مرنة وفقا للمتطلبات الداخلية والخارجية، ووفقا لذلك فقد تبنت الحكومة الرواندية استراتيجيات هامة رسمت من خلالها مستقبل البلاد وفقا لأهداف محددة.

حيث تعد "رؤية 2020" استراتيجية بعيدة المدى ترتكز على ستة محاور أساسية، وتهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة من خلال بناء مؤسسات قوية تحمي حقوق الإنسان وتطبق القانون، كما تركز على تنمية الموارد البشرية عبر دعم الاقتصاد المعرفي من خلال الاستثمار في التعليم وتطوير المهارات لتمكين الابتكار في الاقتصاد، وفي محور التنمية بقيادة القطاع الخاص تهدف الرؤية إلى تعزيز ريادة الأعمال، وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، مع تطوير البنية التحتية وزيادة الإنتاجية الزراعية ذات القيمة العالية الموجهة نحو الأسواق. إضافة إلى ذلك، تسعى الرؤية إلى تحقيق التكامل الإقليمي والدولي، مع وضع مسار تنموي يلائم تنوع المجالات.

من الناحية الاقتصادية، تهدف "رؤية 2020" إلى مكافحة الجوع والفقر، ورفع مستوى الدخل الفردي إلى 900 دولار، وتخفيض معدل الفقر إلى 64 %، والوصول بمتوسط العمر المتوقع للسكان إلى 55 سنة، ويتم تتحقق هذه الأهداف من خلال القضاء على الدين العام بالاعتماد على الاقتصاد الوطني، وتحويل الزراعة إلى قطاع قائم على المعرفة، وتطوير طبقة متوسطة وتدعيم ريادة الأعمال، وتعزيز القطاع الخاص والتعليم وتنمية الموارد البشرية (Colomba, 2013, p 47) .

بعد أن استقرت الأمور السياسية في الجمهورية الرواندية وتم تشكيل الحكومة الجديدة كان لابد من التركيز على اعادة الإعمار وتشييد البنى التحية حتى يتسنى بناء الدولة وإطلاق عملية التنمية على نطاق واسع باعتبارهما العمليتان المعقدتان ولابد من إنجازهما من أجل تحسين الظروف الأمنية.

من ناحية أخرى، يعتمد نجاح العدالة الانتقالية في تحقيق أهدافها الملحة على إجراء تغييرات هيكلية جذرية تساعد في فهم أسباب الصراع وآثاره ودعم عملية التحول، ومع ذلك لا يمكن للعدالة الانتقالية وحدها أن تفرض أو تنفذ هذه التغييرات الهيكلية أو تقضي على أسباب الانتهاكات، مما يستلزم بذل جهود كبيرة في إعادة الإعمار؛ فالتحول الديمقراطي بجميع إصلاحاته الدستورية والاجتماعية والاقتصادية، لن يحقق أهدافه دون التركيز على الإصلاح الإداري، الذي يلعب دورًا جوهريًا في تنفيذ أي خطة أو سياسة تنموية، وتماشيا مع ذلك قفد تطورت جهود إعادة الإعمار بحلول منتصف عام 2014 حيث قام فريق عمل البنك الدولي المعني ببرنامج الإسكان ببناء مدن ذات قدرة تنافسية في كيغالي، عاصمة رواندا، والتي تعد واحدة من بين ست مدن ناجحة اقتصاديًا حول العالم، وحققت أسرع نمو في القارة من حيث توفير فرص العمل وزيادة الدخل.

تطلبت عملية إعادة بناء البنية التحتية للبلاد الرواندية ومؤسساتها وتهيئة بيئة داعمة لنمو القطاع الخاص جهودا مضنية، كما قامت بتمتين التدابير الهيكلية في كافة المناطق في الوطن الرواندي، كتشييد الجيد للمدارس والمستشفيات وغيرها كالطرقات والسكك الحديدية وكافة العوامل التي تساعد في تحسين جودة الحياة، وتعتبر الإنجازات التي حققتها رواندا في هذا المجال مذهلة إذا أخذنا في الاعتبار الإرث الصعب من الماضي القريب الذي شهدته البلاد ووجود قطاع خاص لم يتطور بعد نسبيا إلى المستوى المطلوب.

1.3.2.3. الزراعة في رواندا

تتمتع رواندا بموارد طبيعية وبشرية تتيح لها التفوق في القطاعين الزراعي والصناعي، اللذين يشكلان العمود الفقري لتقدم البلاد وضمان الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، وتعد الزراعة الدعامة الرئيسية للاقتصاد الرواندي، حيث تشغل نسبة كبيرة من السكان، ويتميز القطاع بالمزارع الصغيرة التي تنتج محاصيل رئيسية مثل القهوة والشاي إلى جانب محاصيل أساسية أخرى، ومع ذلك فإن العقبات المتعلقة بالتكنولوجيا والبنية التحتية قد حالت دون تحقيق جميع الأهداف المرجوة.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل القطاع الزراعي عنصرا حيويا لتحقيق الاكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي، الذي لا يزال تحديا رئيسيًا في رواندا خاصةً مع تعرض البلاد لتقلبات المناخ، وقد قامت الحكومة بإطلاق العديد من المبادرات لتحسين الأمن الغذائي، من بينها السياسة الوطنية للأمن الغذائي، التي تركز على زيادة الإنتاج الزراعي، وتحسين الوصول إلى الغذاء، وتعزيز جودة الأغذية التي يستهلكها الروانديون.

اعتمدت الحكومة الرواندية سياسات متعددة تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي، حيث تسعى من خلال رؤية 2020 إلى تحديث الزراعة وتسويقها مع التركيز على زيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي، ومن بين المبادرات الرئيسية برنامج تكثيف المحاصيل، الذي يشجع على استخدام بذور وأسمدة عالية الإنتاجية، إضافة إلى إنشاء تعاونيات زراعية لتحسين قدرة المزارعين على الوصول إلى الأسواق والموارد، كما استثمرت رواندا في تطوير البنية التحتية للري للتخفيف من تأثيرات تغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة الجفاف. وتهدف الحكومة إلى زيادة نسبة الأراضي المروية من 5% في عام 2010 إلى 30% بحلول عام 2024، وترافق هذه الجهود برامج تدريبية للمزارعين، تركز على الممارسات الزراعية المستدامة واعتماد التقنيات الحديثة (Rwanda Ministry of Agriculture and Animal Resources, 2019, p 19).

كما اعتمدت الحكومة على حلول محلية تتناسب مع البيئة واحتياجات السكان المحليين من خلال تطبيق برنامج "جيرينكا"، الذي بدأ في عام 2006 واكتمل في عام 2022، يهدف البرنامج إلى الحد من الفقر عن طريق تربية أبقار الألبان، وتحسين سبل العيش من خلال زيادة استهلاك الحليب وتوليد الدخل، وتعزيز الإنتاجية الزراعية عبر استخدام السماد، وكذلك تحسين جودة التربة والحد من تآكلها من خلال زراعة الأعشاب والأشجار، قدم من خلال برنامج جيريكا 427,576 بقرة لـ 427,576 أسرة رواندية فقيرة تمكنت هذه الأسر من تحسين دخلها وتحقيق فرصة عمل والحفاظ على أراضيهم(Ministry of Agriculture and Animal Resources, 2024).

لقد نجحت رواندا في تحقيق قفزة نوعية في قطاع الزراعة من خلال تبني نهج شامل يعتمد على الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية، تمثل منطقة روليندو نموذجًا يحتذى به في هذا المجال، حيث تمكنت من زيادة الإنتاج الزراعي وخلق آلاف فرص العمل الجديدة، وبدعم من الصندوق الاستثماري للمبادرات الخضراء، تم تحويل مساحات شاسعة من الأراضي إلى مزارع نموذجية تنتج فواكه وخضراوات عالية الجودة، كما تم إنشاء أحواض مائية لتربية الأسماك وتوفير المياه للري(FAO,2024).

ومن خلال رؤية 2050 أعطت الحكومة الرواندية الأولوية للتحديث الزراعي كجزء من استراتيجية طويلة المدى، تهدف إلى زيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي من خلال تبني التقنيات والممارسات الزراعية المتقدمة، وإدخال أصناف المحاصيل عالية الغلة وتحسين أنظمة الري، واستخدام الأسمدة، كما لعب إنشاء التعاونيات دورا حيويا في تحسين الأمن الغذائي، فمن خلال تنظيم المزارعين في تعاونيات، عززت الحكومة من قدرتهم على التفاوض، مما مكنهم من الوصول إلى الأسواق بشكل أكثر فعالية وتأمين أسعار أفضل لمنتجاتهم، إلى جانب دورها في تحسين الإنتاجية الزراعية، كانت التعاونيات أداة فعالة لبناء السلام، حيث وفرت لأعضائها إمكانية الوصول إلى التدريب والموارد والخدمات المالية. وقد ساهمت بشكل خاص في استعادة العلاقات بين الناجين من الإبادة الجماعية ومرتكبيها السابقين، إلى جانب أفراد أسرهم، وشكلت هذه التعاونيات بيئة ملائمة للتغلب على المواقف السلبية وتعزيز التفاهم الإيجابي، مما ساهم في توحيد المجتمع من خلال التعاون، تقاسم الأرباح، وتقبل الآخر والعيش المشترك. كما لعبت دوراً كبيراً في بناء الثقة بين أفراد المجتمع وعلاج الصدمات النفسية بعد الإبادة (Sentama, 2009, p 188) .

بالإضافة إلى ذلك، تُعد ندرة الأراضي من القضايا الملحة التي تواجه رواندا، حيث يؤدي تزايد عدد السكان والضغط على الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية إلى تفاقم النزاعات المحلية والتوترات الاجتماعية، يتطلب الوضع استجابات فعّالة من السلطات السياسية وإن التعامل مع ندرة الأراضي وتسوية المنازعات المحلية بشكل مناسب أمر ضروري لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، مما يساهم في تعزيز بناء السلام في رواندا. ووفقا لبحث قامت به الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنة 2002 حول الهشاشة والنزاع وتقييم مخاطر الصراع في رواندا، حيث اعتمدت الدراسة على مؤشر الإجهاد البيئي الذي يشمل معدل إزالة الغابات، وعدد السكان لكل كيلومتر مربع من الأراضي الصالحة للزراعة، وتوافرها من المياه العذبة (متر مكعب للفرد)، وتعطي الدراسة الأولوية لقضايا الأراضي خاصة مسائل إصلاح واستخدام الأراضي والقضايا القانونية المتعلقة بحيازتها (Musahara & Huggins, 2005, p 273) يمكن أن تكون ندرة الأراضي مصدرا للتوتر المستقبلي في رواندا خاصة إدا لم تتمكن الحكومة من توفير اطار قانوني للحيازة والاستغلال والتسوية القانونية.

2.3.2.3. ترسيخ البينة التحتية وتدعيم القطاع الصناعي

جذبت رواندا اهتمام العالم خلال السنوات الماضية بفعل أداء حكومتها واقتصادها المتنامي، وبالرغم من أنها أحد البلدان الإفريقية التي لا تتمتع بواجهة بحرية غير أنها حظيت بمكانة استراتيجية بسبب اقتصادها المتنامي كما حظيت أيضا بلقب سنغافورة إفريقيا نظرا لنموها لاقتصادي المضطرد وسعيها لأن تصبح مركزا تجاريا إقليميا في منطقة شرق إفريقيا، وتحتل العاصمة كيغالي المرتبة الثالثة لدول الاكثر نجاعة اقتصاديا التي نشرت من قبل فريق البنك الدولي المعني ببرنامج الصناعات التنافسية والابتكار بحيث تقدم هذه الدراسات تقارير أكثر تفصيلا حول ما قامت به كل مدينة حول العالم.

ويهدف المخطط الذي تم وضعه من قبل الحكومة تحت عنوان التدخلات الاستراتيجية يهدف إلى: دعم المدن الصغيرة لتطوير الصناعة والتنمية المستدامة، وتعزيز وتطوير مواد البناء المحلية بالتعاون مع القطاع الخاص بما يتماشى مع سياسة "صنع في رواندا" لدعم نمو قطاع البناء وبرنامج الإسكان بأسعار معقولة ومنخفضة التكلفة، وتحسين خدمات النقل الريفي والحضري بتوسيع شبكة النقل والبنية التحتية.(Rwanda Ministry of Agriculture and Animal Resources, 2019, p 18)

ومن خلال مساهمة برنامج الصناعات التنافسية والابتكار أضحت دولة رواندا واحدة من المدن القادرة على المنافسة لتوفير فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين إمكانية التأقلم والعيش في البلاد بوجه عام وتحقيق الشفافية لاسيما في هذا القطاع والمساءلة العامة من خلال اسناد عقود تنافسية في مجال الصناعة والريادة العالمية، واستهداف الحملات الخارجية لجذب المواهب المغتربين الروانديين، وقدمت لهم حوافز للعودة إلى الوطن الأم الذي أضحى ينعم بالسلام والاستقرار(FAO, n.d).

وقد ركزت خطة رواندا على إشراك القطاع الخاص في العملية الانتقالية من خلال تعزيز نماذج الشراء التي تجمع بين المنتجين والقطاعين العام والخاص. وقد تم تبني نهج مراكز التجميع لخلق روابط تجارية بين المزارعين والمشترين، مما يسهم في جذب الاستثمارات ويتيح للمزارعين تحقيق فوائد مالية. كما تركز الخطة على تطوير شراكات بين المستثمرين والمزارعين لتسهيل الوصول إلى تقنيات الزراعة الحديثة، وتيسير حصول القطاع الخاص والمستثمرين على الخدمات المالية والمساعدة. (ريسبولي وآخرون ،2019، ص9).

4.3.2.3. السياحة في رواندا

تعرف رواندا بـ"أرض الألف تل"، حيث تهيمن سلاسل الجبال على غربها، وتنتشر غابات السافانا في شرقها، وتغطي البحيرات والتلال الخضراء مختلف أرجاء البلاد، تعد رواندا المصدر الرئيسي لنهر النيل الذي يمر عبر معظم أراضيها، كما تحتوي على غابات استوائية مطيرة ذات مناظر خلابة وتضم محميات برية عالمية، وحيوانات نادرة وحياة برية طبيعية، وهو ما يجعلها وجهة سياحية عالمية.

ولقد تأثرت المناطق المحمية والحياة البرية بشكل خاص بعد النزاع مباشرة أكثر مما تأثرت خلال فترة العنف، فقد أصبحت المتنزهات ساحات قتال ومخيمات مؤقتة للاجئين والنازحين، بالإضافة إلى كونها مصدرًا للغذاء والموارد للميليشيات والحكومة والنازحين واللاجئين، حيث تم تدمير جزء كبير من البنية التحتية في المتنزهات ونهبت المباني الخاصة بها، كما دمرت المناطق الغابية لتوفير الحطب، وقتلت حيوانات في الحياة البرية إما لبيعها أو لاستهلاكها، لم يكن تطوير السياحة من أولويات الحكومة بعد الإبادة لكن السياحة استعادت نشاطها بسرعة لأسباب عدة، فقد عمل موظفو الحديقة الوطنية الناجون مع منظمات مثل البرنامج الدولي للحفاظ على الغوريلا وساهموا في عملية إزالة الألغام، مما ساعد على استعادة الأمن في مناطق المتنزهات، رغم صعوبة جذب السياح بعد فترة وجيزة من الإبادة، استطاعت سياحة الغوريلا أن تستعيد نشاطها بفضل وجود العاملين في المجال الإنساني والتنمية، وممثلي الجهات المانحة ودعاة الحفاظ على البيئة المقيمين في البلاد، كما قام المانحون الجدد بتطوير شراكات مع حكومة الجبهة الوطنية الرواندية وأعادوا هيكلة مكتب رواندا للسياحة والمتنزهات الوطنية الذي تديره الحكومة سنة 2001 (Alluri, 2009, p 17).

إن إعادة هيكلة قطاع السياحة بعد الصراع تطلب دورا ودعم كبيرا من طرف الحكومة على وجه التحديد لوضع أساس قوي لتنمية السياحة، وقد سمح ذلك بنمو القطاع السياحي وزيادة الدخل منه وجذب السياح، تقوم الحكومة بالتسويق وتعزيز السياحة كواحدة من القطاعات التي ستساعد في تنمية الاقتصاد، ومنذ 2007 أصبحت صناعة السياحة في رواندا منظمة بشكل محترف من خلال التركيز على أسواق متخصصة مثل: السياحة البيئية، والسياحة المؤيدة للفقراء، والتنمية السياحية المجتمعية، والسياحة الغوريلا، والسياحة التراثية خاصة متاحف الإبادة الجماعية.

تشكل السياحة حاليًا 43% من إجمالي الدخل الوطني، وذلك بفضل تنفيذ قانون جديد للاستثمار يعرف بـ"الشباك الواحد"، يتيح هذا القانون للمستثمرين إتمام جميع الإجراءات في مكان واحد وفي غضون بضع ساعات، يتألف فريق "الشباك الواحد" من روانديين ذوي كفاءات عالية يعملون في مختلف أنحاء العالم على الترويج للسياحة وتسهيل الدخول للبلاد، بالإضافة إلى ذلك ألغت رواندا التأشيرات لجميع الأجانب من إفريقيا وأوروبا، مما جعل العاصمة كيغالي واحدة من أكثر العواصم الإفريقية استقبالاً للسياح الأجانب، وقد صنفت كيغالي وفق تقرير لمنظمة "الكوميسا" لعام 2016 كأول دولة إفريقية من حيث جذب المستثمرين ورجال الأعمال (عيس 2021، ص 35).

4.3.2.3. دور الاستثمار الخارجي في التنمية

يعتبر الاستثمار فرصة لرواندا لدفع التنمية من خلال الاستفادة من تجارب وخبرات الدول في مختلف المجالات، والحصول على التمويل والتكنولوجيا والمساعدات الدولية، مما يعزز المسار التنموي بدعم دولي. يعكس أسلوب القيادة الذي يتبعه الرئيس بول كاجامي في علاقاته الدولية والإقليمية كيف يمكن أن تؤثر هذه العوامل الخارجية على مسيرته في بناء وتطوير رواندا. وقد كانت إدارته للعلاقات الدولية فعالة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات إلى رواندا، لاسيما من دول مثل الصين والولايات المتحدة؛ حيث قدمت الصين دعمًا ماليًا كبيرًا لمشاريع البنية التحتية، بينما كانت الولايات المتحدة حليفًا رئيسيًا في دعم التنمية الاقتصادية من خلال مبادرات مثل قانون النمو والفرص في إفريقيا (أغوا).

حاولت حكومة رواندا توفير بيئة آمنة للأعمال وحوافز ضريبية جذابة للمستثمرين الأجانب، لكن النتائج لم تكن واعدة بما يكفي، ولا تزال رواندا بحاجة إلى الدعم الأجنبي في شكل مهارات فنية وإدارية ومهارات تنظيم المشاريع، وأظهرت النتائج على المدى الطويل خلال الفترة من 1990 إلى 2017 أن تكوين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير إيجابي وهام على إجمالي الدخل، مع زيادة تكوين رأس المال، يمكن التأكد من أن مثل هذه الاستثمارات تشجع على استثمارات القطاع الخاص وتزيد الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد رواندا على المدى الطويل، ومن الضروري خلق حيز مالي في ميزانية الحكومة لتمويل المزيد من الاستثمارات العامة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية، وتقليص الإعفاءات، وتبسيط النظام الضريبي ليشمل عناصر القطاع غير الرسمي التي لا يشملها النظام الضريبي الحالي (Ntamwiza & Masengesho, 2022, p9).

3.3. مستقبل رواندا: مواجهة بين الفرص الممكنة والتحديات المفروضة

تسعى رواندا من خلال التقدم الكبير الذي أحرزته في السنوات الأخيرة، إلى أن تصبح واحدة من أبرز القوى التكنولوجية والسياسية والاقتصادية في إفريقيا، وتسعى لتحقيق قفزة نوعية نحو الاستقرار والسلام، وقد شجعت على خلق بيئة سلمية خالية من الفساد، مع حكومة وإدارة رشيدة وفعالة تجذب الاستثمار الأجنبي وتحقق النجاح في مختلف المجالات.

توجد وجهتا نظر بشأن التنمية بعد الإبادة الجماعية في رواندا: الأولى تفيد بأن التنمية الاقتصادية قد حسّنت رفاهية الروانديين، بينما ترى الثانية أن السياسات القمعية قد أثرت سلبًا على العديد من المواطنين، ويأتي تقييم تأثيرات السياسات وشموليتها بين الفئات الاجتماعية المختلفة في إطار التزام أهداف التنمية المستدامة "بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب" إن الاستراتيجيات التي أثبتت نجاحها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في رواندا تحتاج كحد أدنى إلى دعم من خلال برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفئات الضعيفة بشكل محدد.

1.3.3. انعكاس المصالحة الوطنية على الاستقرار السياسي في رواندا: قياس عوائد السلام

إن النتائج التي تمكنت رواندا من تحقيقها خلال العقود الماضية أثرت إيجابيا على صعودها كقوة اقتصادية، وقد تصدرت رواندا قائمة الدول الإفريقية جنوب الصحراء التي حققت تقدمًا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وانخفضت نسبة إجمالي السكان الفقراء خلال الفترة 2006–2011 من57% إلى45%. كما سجلت نمو بنسبة 8.2% خلال سنة 2023 وهو أفضل من توقعات الخبراء المقدرة بـ 6.2% وأصدر المعهد الوطني للإحصاء في رواندا نتائج تظهر أن نمو الاقتصاد كان مدفوعا بشكل رئيسي بقطاعات مختلفة حيث: ساهم قطاع الخدمات بنسبة 44%، والصناعة بنسبة 22%، والضرائب غير المباشرة الصافية بنسبة 7%، ولم يحقق قطاع الزراعة نفس الأداء الجيد بسبب تحديات مثل الجفاف والفيضانات حيث ساهم القطاع في الاقتصاد الوطني بنسبة 27% ورغم أن الزراعة لم تنمو إلا بنسبة 2% فإن تربية الماشية حققت نتائج أفضل، حيث زادت بنسبة بـ 7%. ولكن مع انخفاض بنسبة 4% في إنتاج الشاي والبن، وشهد قطاع الصناعة نمواً بنسبة 10%، بفضل الأداء القوي في قطاعي التصنيع والبناء اللذين نما بنسبة 11% و12% على التوالي(minecofin, 2023).

الشكل (04) : تكلفة النزاع في رواندا (1995-2015)

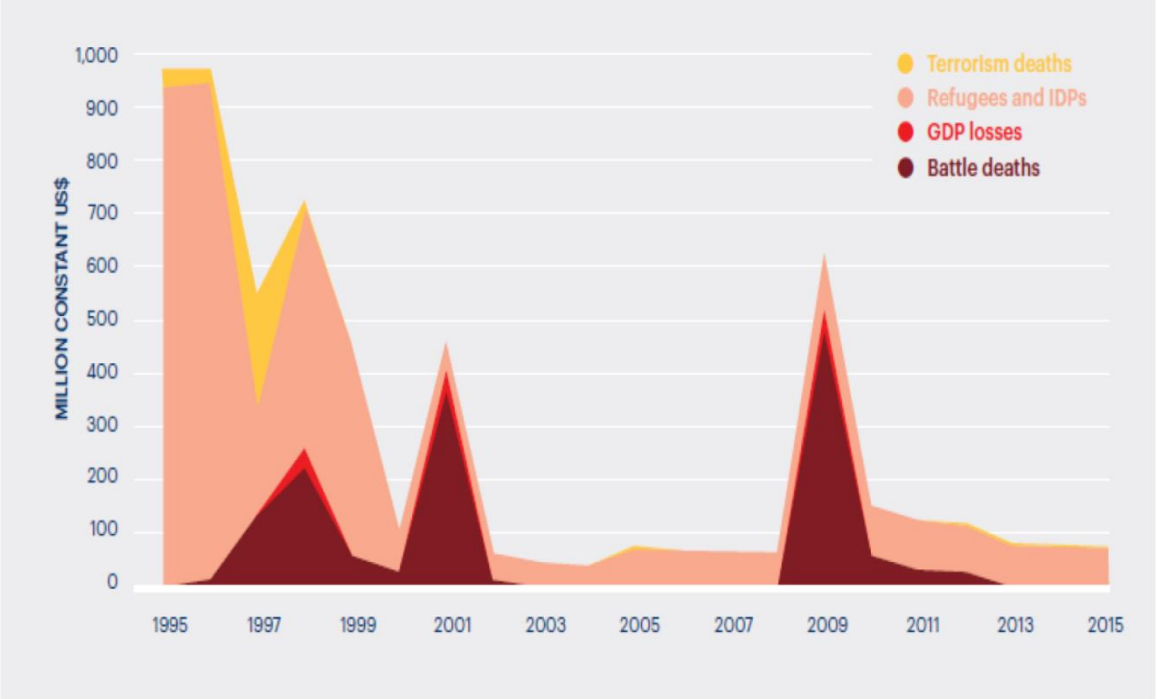

المصدر : (Institute for Economics and Peace (IEP), 2017, p 35)

يظهر من الشكل (02) أن تكلفة الصراع في رواندا قد انخفضت بشكل كبير على مدى العشرين عاما الماضية، حيث كانت جهود السلام والتنمية واضحة في تقليل الخسائر البشرية والخسائر في الناتج الوطني، فعدد الوفيات الناتجة عن المعارك كان معدومًا منذ منتصف عام 2003، لكنه ارتفع إلى مستويات قياسية خلال حرب الكونغو، حيث أرسلت رواندا قواتها للمشاركة في الاضطرابات التي شهدتها جمهورية الكونغو، كما يلاحظ أن عدد اللاجئين والنازحين قد انخفض بشكل كبير ولكنه عاد للارتفاع نسبيًا بعد عام 2009.

ويرى المعهد الدولي للاقتصاد والسلام (IEP) أن مستوى الصراع العنيف سوف يزداد مع انخفاض مستويات بناء السلام، وأن متوسط نصيب الفرد في رواندا يمثل الحد الأدنى أو العتبة المثلى اللازمة للحد من الصراعات العنيفة؛ إن الفوائد المحتملة لزيادة المساعدة في بناء السلام تسير جنبًا إلى جنب مع تراجع النزاع، لذلك يُتوقع أن يؤدي كل دولار يُستثمر في بناء السلام إلى انخفاض قدره 16 دولارًا في تكاليف الصراع، شريطة تحقيق عتبة 27 دولارًا للفرد في رواندا أو في أي بلد آخر خارج من نزاع (Institute for Economics and Peace (IEP), 2017, p35).

ولقد راهنت رواندا منذ بداية مسيرتها التنموية على نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية كركيزة أساسية لبناء السلام وإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، وعلى مدار العقود الماضية حققت رواندا تحولًا هيكليًا من خلال الحد من الفقر، وإعادة توزيع الموارد، وتوفير التأمين الصحي، وخلق فرص العمل، وتلبية الاحتياجات المادية المتنوعة، وهي مؤشرات ضرورية لبناء السلام، وتؤكد الفرضية المنتهجة أن التنمية الاقتصادية من خلال التعاون تساهم في تقليل النزاعات العرقية والإثنية وزيادة احترام الحقوق الفردية، وكما اعتمدت رواندا بشكل مباشر على الأساليب الثقافية لبناء السلام على المستوى المحلي، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية مثل لجنة الوحدة الوطنية والمصالحة، والمبادرات المحلية والشعبية والتعاونية (Sentama, 2009, p 52.53)، لقد كان الغرض منها تغيير المفاهيم وإعادة العلاقات وتنظيمها من خلال العمل الجماعي أو التضامن الإنساني والتسامح أو الرحمة وقد ركزت رواندا بشكل أساسي على دور كل: محاكم الجكاكا، إنغاندو (معسكرات التضامن)، بونزي (الوسطاء)، ايتوريرو، أبوساباني (مهرجان اللقاء).

تمثل محاكم الجاكاكا في رواندا نموذجًا متفردا للعدالة التقليدية الإفريقية، حيث تعتمد على المشاركة المجتمعية واسعة النطاق وتستلهم الحكمة الجماعية لحل النزاعات، وتدمج هذه المحاكم المعرفة والتقاليد المحلية، من خلال إشراك الزعماء التقليديين وشيوخ المجتمع في تسهيل المصالحة، وتبني نهجا شموليًا للعدالة يأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والنفسية للنزاعات. إن هذا النهج الشامل، الذي يتميز بكونه جزءا أصيلا من الثقافة الإفريقية، يهدف إلى استعادة التوازن والانسجام داخل المجتمع وتكامل الثقافة المحلية، ولقد لعبت محاكم الجاكاكا دورا حاسما في جهود بناء السلام في رواندا، خاصة في تعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي في أعقاب الإبادة الجماعية.

فيما يتعلق بالبناء المؤسسي والسياسي كانت هذه العملية أحد أهم نتائج المصالحة الوطنية، بما في ذلك إعادة البناء الأمني لتحقيق الاستقرار السياسي. ركز دستور 2003 على إعادة هيكلة المؤسسات العليا للدولة لتحقيق أهداف المصالحة، حيث تبنى الرئيس الرواندي سياسة اللامركزية، مما نقل السلطة إلى الحكومات المحلية، وجعلها مسؤولة عن تعزيز الحكم الراشد والتنمية المحلية.

من جهة أخرى، حققت رواندا مكانة دولية وإقليمية متميزة، وأصبحت من كبار المساهمين في قوات حفظ السلام في إفريقيا. خلال فترة رئاستها للاتحاد الإفريقي، سعت رواندا إلى تعزيز الاستدامة المالية لعمليات الاستقرار التي تقودها إفريقيا.

2.3.3. التنويع الاقتصادي والتحديات التنموية ورهانات السلام: قراءة في رؤية 2050

لقد تم وضع خطة 2050 كرؤية أكثر طموحا تحت استراتيجية كبرى *"رواندا التي نريدها"*، فلم تكن القيادة والمتتبعين للشأن الرواندي راضين على نتائج رؤية 2020 في مجالات عدة منها: الحد من الفقر وزيادة الدخل الفردي، وتحسين مستويات المعيشة، وتدعيم الحكم الراشد، وتعزيز الحلول المحلية، وإرساء سيادة القانون، والحفاظ على الاستقرار، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والسلام والأمن؛ وفي سنة 2015 قام مجلس أوموشيكيرانو الوطني في دورته الثالثة عشر بإجراء محادثات واسعة النطاق لتحديد ما يريده مواطنو رواندا رؤيته وما يطمحون إليه بحلول سنة 2050، وقد تم التشاور مع فئات عدة منها: الشباب والنساء، والقطاع الخاص، وشركاء التنمية، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات البحثية، والأشخاص ذوي الإعاقة(Republic of Rwanda, 2020, p 6)، وشملت الرؤية خمسة محاور رئيسة وهي: التنمية البشرية؛ القدرة التنافسية والتكامل؛ الزراعة لخلق الثروة ؛ التحضر والتكتل؛ ومؤسسات الدولة المسؤولة والقادرة.

تسعى رؤية رواندا للوصول إلى مرحلة الدخل المتوسط العلوي بحلول عام 2035 ومرحلة الدخل المرتفع بحلول عام 2050، وتطبق الرؤية من خلال استراتيجيات وطنية للتحول مدعومة باستراتيجيات قطاعية مفصلة تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة كما ورد في رؤية 2050.

وتستهدف الاستراتيجيات الوطنية للتحول الحالية نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% سنويا، مع ارتفاعه إلى 12% من سنة 2025 إلى سنة 2035 ثم استقراره عند 9% من سنة 2036 إلى غاية 2050، كما تم وضع أسس رئيسية لتحقيق الرؤية منها: اقتصاد كلي قوي وتنمية مستدامة، والقيم الإيجابية المساندة للتحول المجتمعي، وإطار للمراقبة والتنفيذ فعال وصارم، كما تعتبر القيم الثقافية محورا هاما في رؤية 2050، حيث يعتبر الحفاظ على القيم الإيجابية أولوية لتسهيل التحول الاجتماعي، نظرا لأهمية الثقافة والقيم في توفير منصة للتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام (سامي، 2024).

علاوة على ذلك، فقد وضع أساسيات مهمة لإنجاح الرؤية وتشمل: الاقتصاد الكلي القوي والتنمية المستدامة، والقيم الإيجابية الداعمة للتحول المجتمعي، وإطار المراقبة والتنفيذ الصارم والفعال، وفقد حازت القيم على اعتبار مهم في رؤية 2050 ويعتبر الحفاظ على القيم الايجابية من الأولويات

دعما للتحول المجتمعي نظرا لأهمية الثقافة والقيم في توفير منصة للتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدام وتشمل هذه القيم(Republic of Rwanda, 2020, p 14):

- تقرير المصير: الاكتفاء الذاتي كأمة (كويجيرا)، والتضامن والكرامة (أجاسيرو).
- الوحدة والمصالحة والهوية/الثقافة الرواندية.
- المساواة (بما في ذلك النوع الاجتماعي)، والشمولية.
- الحكم الذي يركز على المواطن.
- الحلول المحلية في رواندا وتشمل هذه الحلول: جيرينكا، وأوبوديهي، وإيميهيجو، وأوموغاندا مجلس أوموشيكيرانو وأبونزي، ومحاكم الجاكاكا.

إن صياغة رؤية 2050 قد أخذت بعين الاعتبار أجندات التنمية العالمية والإقليمية، لضمان مواءمة الأهداف والمؤشرات وتتضمن هذه الأهداف: أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأجندة الاتحاد الافريقي لسنة 2063، ورؤية جماعة شرق إفريقيا (SDGs)، واتفاقية باريس بشأن المناخ.

3.3.3. تحديات التنمية وبناء السلام في رواندا

لقد تشكل المشهد السياسي في رواندا بشكل كبير نتيجة لتجاربها التاريخية، لاسيما بعد تداعيات الإبادة الجماعية، وقد دفعت الحاجة إلى المصالحة وبناء الدولة الحكومة إلى اعتماد نموذج الدولة التنموية، الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع واستقرار سياسي؛ يركز هذا النموذج على التدخل القوي للدولة، وهو ما يتجلى في جهود إعادة الإعمار التي تلت الإبادة الجماعية، مما أسفر عن تطور مؤشرات الحوكمة وتحسن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك لا تزال التوترات بين المجموعات العرقية المختلفة تؤثر على السياسة، كما يتضح من النزاعات المستمرة حول الأراضي والموارد في المناطق الحضرية مثل كيبيرا، حيث تلعب الديناميات العرقية دوراً حاسماً في الساحة السياسية الوطنية(Elfversson & Hoglund, 2017, p 1750).

لا شك أن ترتيبات ما بعد النزاع في رواندا تميزت بتعدد الجوانب، حيث يوفر السياق التاريخي للانتقال السياسي بعد الإبادة الجماعية لمحة عن تعقيدات إعادة بناء أمة تمزقها الصراعات، فقد كانت الإصلاحات تهدف إلى تعزيز المصالحة بين الجماعات العرقية وإعادة بناء البلاد، وقد نشأت انتقادات

بشأن التعددية السياسية وقضايا حقوق الإنسان تحت حكم الرئيس كاجامي، على الرغم من الاستقرار والتنمية التي تم تحقيقها(Coyne & Nyborg, 2020, p 36)؛ وتسلط هذه التحديات الضوء على التوازن الدقيق بين تحقيق الاستقرار ومعالجة المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان في عملية إزالة ودمج المقاتلين السابقين والحقوق السياسية والمدنية لمختلف مكونات المجتمع.

لقد سعت الجبهة الوطنية الرواندية إلى تطبيع العلاقات داخل المجتمع، نظراً للشرخ الكبير والخوف الذي ساد بين الأفراد بعد الإبادة، حيث شرعت الحكومة في تنفيذ عدة مبادرات لإعادة بناء التماسك الاجتماعي وتأسيس هوية جديدة، من خلال إعادة تشكيل الذاكرة الجماعية للمجتمع، وأصبحت برامج إعادة التأهيل ومعسكرات التضامن "إنغاندو" تُستخدم لترسيخ رواية معتمدة من الدولة حول الإبادة الجماعية والتاريخ الرواندي، حيث تم قمع أي إشارة إلى الصراع والاختلاف بين الهوتو والتوتسي قبل الإبادة الجماعية. ومن خلال استبدال نسخة من التاريخ بأخرى، تم إزالة أي ذكر للتوترات التي سبقت الإبادة بين الهوتو والتوتسي أو الصراع بين حكومة الهوتو وميليشيات الجبهة الوطنية، ومقابل ذلك تم التركيز على الأسباب الاستعمارية لهذه الهويات المصطنعة (Merwe, 2020, p 2).

كما عملت الحكومة على الترويج لفكرة الإبادة على أنها: تتمثل في قيام الجناة من الهوتو بذبح الضحايا من التوتسي، حتى زحفت القوات الوطنية الرواندية بقيادة كاجامي إلى العاصمة لوضع حد للعنف واستعادة النظام، وتبعا لذلك فالقوانين المتعلقة بإيديولوجية الإبادة الجماعية التي أقرتها الحكومة في عام 2008 وتم تعديلها في عام 2014، يُعترف بالتوتسي كضحايا شرعيين للإبادة، وبناء على ذلك تم اعتماد رواية الإبادة ضد التوتسي دون الإشارة إلى الهوتو المعتدلين الذين فقدوا حياتهم أثناء الإبادة ، أو بعدها خلال أعمال العنف والترهيب التي مارستها الجبهة الوطنية الرواندية خلال الإبادة وبعدها ضد المواطنين(Goehrung, 2017, p 83).

1.3.3.3. تقييد الآليات الديمقراطية

تعد تجربة رواندا في تعزيز الوحدة الوطنية بعد الإبادة الجماعية مثيرة للاهتمام، حيث اعتمدت على سياسة الهوية الواحدة لتقليل التوترات العرقية، لكن هذا النهج يواجه تحديات كبيرة خاصة في ظل وجود مجموعات مهمشة مثل قبائل التوا واللاجئين، إذ تمت المقارنة بين التجربة الرواندية و

الصومالية في إعادة تشكيل الهوية الوطنية، فالصومال عانت من صراعات طويلة الأمد بسبب الهويات القبلية والعشائرية المتنافسة جرت الدولة للانهيار وتفسخ المجتمع، تشير هذه المقارنة إلى أن بناء الدولة الناجح يتطلب نهجًا شموليًا يأخذ في الاعتبار التنوع الثقافي والسياسي، ويضمن مشاركة جميع الفئات الاجتماعية في عملية صنع القرار، وفقًا لنظرية بناء الدولة المؤسسية، فإن بناء الثقة بين المجموعات المختلفة هو عامل حاسم في تحقيق الاستقرار والسلام. وبالتالي، فإنه على رواندا أن تستمر في جهودها لتعزيز الحوار الوطني، وضمان تمثيل عادل للمجموعات المهمشة، وتطوير مؤسسات حكومية فعالة قادرة على تلبية احتياجات جميع المواطنين(Dhoore et al., 2023).

ويرى المراقبون أن الرئيس بول كاجامي قد عزز سلطته وقبضته القانونية والدولية من خلال اتفاق أروشا، مما كان له أثر إيجابي على الجبهة الوطنية الرواندية، ويصف **سامسيت** السلام الذي تم بناءه في رواندا بأنه "سلام قمعي" يعتمد على القمع والاستبعاد المنهجي الذي تقوده الدولة، مما يزيد من خطر العنف في المستقبل بدلاً من تخفيفه. في هذا السياق غطى الرئيس على تسلطه واستبداده من خلال تفعيل التنمية واتباع نهج الاقتصاد الحر لكسب التأييد الدولي والمحلي، خاصة في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد منح دوراً محورياً للجبهة الوطنية الرواندية والجيش في الاقتصاد الوطني وتنفيذ المشاريع الاقتصادية، مما يمنحهم مركزاً مهما للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث تسيطر الجبهة الوطنية الرواندية على شركة "تراي استار" و"CVL"، بينما يسيطر الجيش على مجموعة "هريزون"، وقد أنشأ أيضاً شركة "مجموعة رواندا للاستثمار" (Rla) كنموذج لتوزيع الأدوار بين الحزب والجيش(عشري، 2017).

من جهة أخرى، ينص الدستور الرواندي على أن "الدولة تكفل حرية الفكر والرأي والضمير والدين والعبادة والتعبير عنها وفقاً للشروط التي يحددها القانون"، وبذلك تشكل رواندا إطاراً قانونيا يجمع بين الأحكام القانونية الدولية والوطنية، مما يتيح إمكانية إنشاء أحزاب سياسية تتنافس على دعم الناخبين أو التعبير عن الآراء، لكن توفير مساحة حقيقية للمعارضة السياسية أو الاختيار البديل يشكل مصدر قلق للروانديين، حيث قد تفرض بعض القيود التي تجعل الممارسة تختلف عن النظرية، فعلى الرغم من وجود أحزاب سياسية مسجلة وتعمل وفقاً للقانون، إلا أن الجبهة الوطنية الرواندية تبقى الحزب السياسي المهيمن بوضوح في أجندتها السياسية، بينما لا تقدم الأحزاب الأخرى بديلا حقيقيا ولا تعتبر معارضة فعلية، أما الأحزاب التي لا تلتزم بالإطار القانوني القائم تُحرم من الترخيص ومن الإذن

بالعمل في البيئة السياسية الرواندية، وقد واجه قادتها السجن أو اضطروا للجوء إلى المنفى (Meijer & Bangwanubusa, 2011, p 10)، وتصنفت منظمة فريدوم هاوس رواندا باستمرار على أنها "غير حرة" بسبب القيود المفروضة على حرية الإعلام والحريات المدنية كما واجهت الحكومة انتقادات واسعة بسبب حملتها القمعية ضد المعارضة السياسية، وسياسة الاعتقالات واختفاء المنشقين.

نتيجة لذلك تعتبر المعارضة في الخارج زيادة على الخلافات بين كبار المسؤولين الحكوميين في الداخل بمثابة تهديد للسلام وللمسيرة التنموية التي سارت عليها أكثر من عقدين، فقد تزايدت العمليات المسلحة والتوتر خلال سنتي 2012-2013 في شرق الكونغو مع الحدود الرواندية خاصة من طرف جماعات الهوتو الرواندية، كما واجهت رواندا انتقادات دولية بسبب رعايتها جماعة متمردة مقرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية تعرف باسم M23، وهي حركة تمرد تضم أعضاء جماعة مسلحة سابقة مدعومة من رواندا، وكانت الأحدث نتيجة لسلسلة من التمردات المدعومة من رواندا والتي نشأت بين مجتمعات من أصل رواندي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أواخر التسعينيات(محمود، 2021)، وقد بحث اجتماع القادة الإقليميين في كيغالي سنة 2016، تطور الأوضاع وتزايد حراك الجماعات المسلحة ولخص الاجتماع إلى أن قوة الجماعة المسلحة بدأت تظهر في شرق الكونغو الذي كان في الماضي يشكل أرض للقوات المناهضة لكاجامي، ويمكن لهذه الجماعات أن تتعاون مع بعض المناوئين للرئيس الرواندي والذين صدر بحقهم أحكام بالسجن للسعى لتغيير النظام والتحريض على أعمال الشغب داخل البلاد(عشري، 2017).

وقد أشار تقرير حقوق الإنسان التابع لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2019 إلى الأعمال التي ترتكبها الحكومة الرواندية وقوات الأمن، والقيود الخطيرة على الحريات العامة وحرية التعبير والتجمع، وأعمال مثل :الاختفاء القسري، القتل غير القانوني والتعسفي، التعذيب، والحجز التعسفي، إلى جانب التضييق على المعارضين وبقاء السجناء السياسيين دون تحديد مصيرهم. (Arieff, 2021, p 6)

3.3.3.3. الانتخابات التعددية بقيادة الحزب الواحد

تنتقد المعارضة والعديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية الانتخابات الرواندية، مصفين إياها بأنها مدبرة مسبقًا وتدار من قبل الجبهة الوطنية الرواندية، فبعد الإبادة الجماعية اعتمدت رواندا الانتخابات المباشرة كآلية للانتقال السلمي للسلطة والتمثيل الشعبي في

المجالس الوطنية والمحلية، وفاز الرئيس للمرة الأولى بالرئاسة عبر انتخابات داخلية في الجبهة، وأعيد انتخابه لولايات رئاسية متتالية، حاز فيها على أكثر من 90% من أصوات الناخبين في انتخابات أعوام 2003 و2010 و2017 على التوالي، ويسمح التعديل الدستوري عام 2017 للرئيس بالترشح لولايات أخرى مما يعني أنه قد يبقى رئيسًا للبلاد حتى عام 2034 (Arieff, 2021, p 3).

تحتكر الجبهة الرواندية الساحة السياسية على المستوى الوطني والمحلي وتهيمن على النشاط السياسي والإعلامي وهو ما يضعف المعارضة ونشاط المجتمع المدني والجمعيات المؤسسات الاجتماعية الأخرى الفاعلة

بالإضافة إلى ذلك تلفت تقارير متعددة إلى وجود عقبات تعرقل التنمية وتحد من تحقيق أهداف رؤية رواندا 2050 ويبرز تقرير اليونيسف لعام 2017 تدهور جودة التعليم وارتفاع نسب التسرب المدرسي، وتراجع مؤشرات المساواة بين الجنسين، وضعف مشاركة الشباب والنساء في عمليات اتخاذ القرار، حيث لاتزال المرأة تواجه تحديات كبيرة على مستوى تنفيذ البرامج الخاصة بها أو تفعيل دورها خاصة أن المجتمع المحلي لديه رفض لبعض الأدوار النسائية الجديدة وكما لم تولي الحكومة أهمية للدعم الميداني لبرامج المرأة في بعض المناطق .(Cooke & Donlan, 2019, p 6)

وفقًا لتقييم البنك الدولي لعام 2005 حول الحقوق الأساسية وقوة المؤسسات الديمقراطية، فإن الحكومة تتبع نهجا يعزز إيديولوجية الإبادة ويقوي العداوة دخل المجتمع فالجبهة الرواندية عملت بعد الإبادة على إعادة رسم الذاكرة الجماعية وخلق صورة نمطية للجناة والضحايا وفقا لما تتصوره عن المجرم الهوتو والضحية التوتسي، كما أكد التقرير عن وجود فوارق تنموية إقليمية داحل الدولة وفي عام 2006 أصدر برنامج الغذاء العالمي بيانًا أعلن فيه عن مجاعة إقليمية ودعا إلى تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لـ 300,000 من سكان المناطق الريفية، غير أن الحكومة رفضت المساعدة الدولية واعتبرت البيان كاذبًا ومهددًا لاستقرار البلاد.(Goehrung, 2017, p 85)

خلاصة

تعتبر تجربة رواندا في التعافي من الإبادة الجماعية 1994 تجربة استثنائية ودراسة حالة بارزة في مجال دراسات النزاع والسلام، وفي فهم آليات التعافي وإعادة البناء بعد النزاع العنيف، حيث تمكنت رواندا من تحقيق تقدم هام في مختلف المجالات.

لقد وضعت رواندا استراتيجيات اقتصادية تركزت على القطاعات الرئيسة مثل الزراعة، السياحة، وتقنية المعلومات والاتصالات، إن لاستثمارات في هذه القطاعات ساعدت في تحقيق نمو

اقتصادي ملحوظ وتخفيض معدلات الفقر، وقد ساهم تطوير البنية التحتية بشكل كبير في دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة، وانعكست هذه الجهود على تحسين مستوى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وزيادة متوسط العمر المتوقع للمواطنين، كما حرصت برامج التنمية على مرافقة التنمية الاجتماعية للنمو الاقتصادي وتثمين المكاسب الاقتصادية بخلق فرص أفضل على المستوى الاجتماعي، حيث تم التركيز على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز الاستقرار وتقليل عدم المساواة.

بالإضافة إلى ذلك أعطت رواندا أهمية للخصوصية الثقافية والتاريخية للبلاد والتي لعبت دورا كبيرا في تعزيز جهود المصالحة الوطنية، حيث تم اعتماد نهج شامل يدمج بين الآليات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والسياسات الحكومية، مما ساعد في تضميد جراح المجتمع وإعادة بناء النسيج الاجتماعي وإعادة بناء العلاقات بين الأفراد، فضلا عن تحقيق تسويات مجتمعية تركز على العدالة والمساءلة والاعتراف بالخطأ.

على الرغم من التقدم الكبير تواجه رواندا تحديات مستمرة تشمل قضايا حقوق الإنسان، والاستقرار السياسي، وعدم المساواة الاقتصادية والاعتماد على المساعدات الخارجية، والنمو الديمغرافي حيث يعاني بعض الفئات الاجتماعية من عدم القدرة للوصول للفرص الاقتصادية والاجتماعية خاصة في المناطق الريفية وهو ما يخلق التفاوت والفجوة الاجتماعية، التي تؤثر سلبا على المسيرة التنموية والإصلاحات التي تتبعها التي تعتمد على القضاء الفقر واشراك المواطن في العملية التنموية، كما يشكل النمو المتزايد للسكان ضغطا كبيرا على الموارد وجهود الحكومة في مجال الخدمات والرعاية الصحية والتعليم، بالإضافة إلى ذلك تواجه الزراعة والتنمية المستدامة مخاطر بسبب التغيرات المناخية وتعرض البلاد لموجات الجفاف والفيضانات التي تؤثر على دخل الفردي والقومي الوطني وهو ما يتطلب وضع استراتيجيات مرنة تعزز قدرة المجتمع على التكيف مع التغيرات المناخية.

الخـــــاتمة

تناولت هذه الدراسة التنمية كآلية لبناء السلام في إفريقيا دراسة حالة رواندا، وقد ساهم هذا البحث في توضيح العلاقة المعقدة بين التنمية وبناء السلام، وكيف تتأثر هذه العلاقة بالتحولات الدولية، حيث تُعد البيئة الإفريقية بتنوعها وتاريخها المعقد بيئة مهيئة لاختبار هذه العلاقة سواء في سياقات ما بعد الصراع كما هو الحال في رواندا، أو في سياقات أخرى تتميز بالعنف والتخلف وغياب السلام، وقد استطاعت رواندا من خلال تبني استراتيجيات تنموية شاملة، أن تتحول من دولة منهارة إلى نموذج في بناء السلام، وذلك بفضل تركيزها على المصالحة الوطنية وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية المستدامة، وقد توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- خضعت التنمية كفكرة لتطور مستمر وتغيرات جوهرية، وعلى الرغم من جذورها العميقة فقد تأثرت بشكل كبير بالأحداث والتغيرات الدولية خاصة السياسية والاقتصادية، كما خضع المفهوم لمعايير ومقاييس نظرية مختلفة، تباينت حسب السياق التاريخي والإيديولوجيا السائدة لدى الباحثين والمؤسسات المعنية بالتنمية.

لقد شهدت الفترة التي تلت الحرب الباردة تحولاً جذرياً في المشهد الفكري والسياسي، حيث برز الفكر الليبرالي كقوة مهيمنة على استراتيجيات ومفاهيم التنمية على المستويين العالمي والمحلي، وتميزت هذه الهيمنة بالعديد من التحولات التي غيرت بشكل كبير كيفية تفكير الدول والمجتمعات في قضايا التنمية، مما أدى إلى فرض أجندة ليبرالية تتضمن مجموعة من المؤشرات والمعايير التي يُتوقع من الدول النامية الالتزام بها، وقد تم وفقا لذلك توجيه برامج وسياسات المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل وترويجها عبر مفاهيم مثل العولمة والحكم الراشد والحرب على الإرهاب، وأهداف الألفية وأهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

- تُقدم التنمية وفقًا للتصورات الغربية كحل شامل لمواجهة التحديات التي تواجه الدول النامية، مثل الفقر والتخلف الاجتماعي والاقتصادي، ورغم التطور الذي شهدته النظريات والمؤشرات المرتبطة بالتنمية، إلا أن فكرة تحديث المجتمعات النامية وفقًا للنموذج الغربي لا تزال تشكل جوهر العديد من هذه النظريات سواء كانت كلاسيكية أو حديثة.

ولقد حاولت النظريات الجديدة مثل التنمية المستدامة والتنمية البشرية أن تضيف بعدًا إنسانيًا وأخلاقيًا إلى مفهوم التنمية، إلا أنها بقيت وإلى حد كبير أسيرة للإطار النظري الغربي، فمفهوم التنمية كما تم تصوره في الغرب لا يزال يفرض رؤيته للعالم ويحدد أولويات الدول النامية، ويخضعها لمجموعة من المعايير والمؤشرات التي قد لا تتناسب مع سياقاتها الثقافية والاجتماعية.

- يشكل بناء السلام مجالًا حيويًا للدراسة والأبحاث، حيث يساهم في فهم أعمق للعنف وكيفية تجاوزه، ويقدم أدوات عملية للمجتمع الدولي وصناع القرار، حيث تطورت دراسات بناء السلام بشكل وثيق مع تطور الفهم العام للعنف، وقد ساهم هذا التطور في توسيع نطاق مفهوم بناء السلام ليشمل الوقاية من النزاعات ليس فقط في البيئات التي شهدت صراعات بل حتى المجتمعات المعرضة للعنف.

وقد أثرت الخبرات الميدانية بشكل كبير على تطور مفهوم بناء السلام وآلياته، حيث أدت التجارب العملية إلى صياغة مقاربات جديدة مثل مقاربات التغيير وتحويل النزاع ومقاربة السلام الهجين، وقد أدى هذا التطور إلى تحول التفكير والعمل من بناء الدولة إلى تدعيم المجتمع، مع التركيز على بناء سلام شامل ومستدام يعتمد على المبادرات المحلية والمجتمعية وإعادة الإعمار من الأسفل، وقد تتميز مقاربات بناء السلام الحديثة بالتركيز على:

- الشمولية: إشراك جميع الفاعلين المعنيين في عملية بناء السلام، بما في ذلك المجتمع المدني والنساء والشباب.
- الاستدامة: بناء مؤسسات قوية ومستدامة قادرة على الحفاظ على السلام على المدى الطويل.
- العدالة الانتقالية: معالجة أسباب النزاع وتقديم العدالة للضحايا.
- البعد التنموي: ربط بناء السلام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-تشكل العلاقة بين التنمية وبناء السلام تلازمًا معقدًا ومتعدد الأوجه، حيث تتداخل المفاهيم وتتشابك المصطلحات، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتطوير هذا الحقل، فإن النظريات والممارسات الحالية في مجال التنمية وبناء السلام تواجه تحديًا متزايدًا في مواجهة التنوع والتعقيد المتأصل في سياقات إفريقيا، فالتحديات الأمنية المتعددة، والتغيرات المناخية، والاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، تستدعي تطوير مقاربات جديدة لبناء السلام تأخذ في الاعتبار خصوصيات القارة.

إن الرؤية الإفريقية الشاملة للسلام تتطلب إعادة النظر في المفاهيم الغربية التقليدية لبناء السلام، والاستفادة من الحكمة الجماعية للشعوب الإفريقية وتجاربها التاريخية، ويجب أن تشمل هذه الرؤية أبعادا ثقافية واجتماعية واقتصادية، وأن تعالج جذور الصراعات، وتعزز المشاركة المجتمعية، وتدعم المؤسسات الوطنية الإقليمية.

-إن فهم الديناميكيات المعقدة للعلاقات الاجتماعية داخل الجماعات وبين الأفراد في افريقيا وكيفية تشكل الأفكار وتأثيرها على السلوك الجماعي، يعد شرطا أساسيا لوضع استراتيجيات ناجحة لبناء السلام، إن الاستثمار في بناء السلام ليس مجرد خيار، بل ضرورة ملحة لضمان مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا فالتحولات في الهويات الجماعية وتأثير الخطابات التحريضية والتفاوتات في توزيع الموارد، كلها عوامل تساهم في تفاقم النزاعات وتعميق الانقسامات المجتمعية، لذا يتطلب تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فهمًا عميقًا للأسباب الجذرية للنزاعات، والتي تتجاوز الأبعاد السياسية والعسكرية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويستدعي ذلك من صناع القرار وخبراء بناء السلام في افريقيا وعلى المستوى العالمي إجراء تحليلات دقيقة وشاملة لتحديد الأطراف الفاعلة الرئيسية، ومصالحها المتضاربة، والديناميات الاجتماعية التي تغذي الصراع.

ومن خلال هذا الفهم الشامل يمكن تطوير استراتيجيات بناء سلام مستدامة تركز على:

- بناء الثقة: تعزيز الحوار والتفاهم المتبادل بين الأطراف المتنازعة.
- المصالحة: معالجة الجروح التاريخية وبناء مجتمعات أكثر تسامحًا.
- العدالة الانتقالية: تحقيق العدالة للضحايا وبناء مؤسسات ديمقراطية.
- التنمية المستدامة: معالجة أسباب الفقر والتهميش، وتوزيع الموارد بشكل عادل.

-لقد أثبتت خصائص النزاعات الجديدة في إفريقيا أن مجتمعات ما بعد النزاع تواجه أوضاع معقدة مثل الانقسام والكراهية والخوف والسعي للانتقام وغيرها من الصراعات، ويكشف تعقيد هذه النزاعات وما بعدها ضرورة إنشاء هياكل تكون مسؤولة عن بناء السلام لتجنب تكرار العنف والنزاع، ويحتاج بناء السلام في هذه البيئات إلى وجود الجهات الفاعلة والهياكل المناسبة للمساعدة في تعزيز السلام والحفاظ عليه، والتي تركز على العلاقات الاجتماعية والتفاعل بين الأفراد والجماعات، حيث يعد تحويل العلاقات وإعادة بناءها شرطا أساسيا لبناء الثقة لتحويل النزاع واستدامة الحلول السلمية للخلافات والصراعات المجتمعية.

-تواجه إفريقيا تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار والسلام المستدام بسبب النزاعات المسلحة والصراعات الداخلية والفقر وعدم الاستقرار السياسي، ولذلك فإن الاستثمار في التنمية المستدامة يمثل استثمارًا في السلام، حيث تساهم التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية وتعزيز الحكم الراشد في خلق بيئة أكثر ملاءمة للسلام والاستقرار؛ وهو ما يعمل بالموازاة مع أهداف بناء السلام الذي يتجاوز مجرد

وقف العنف إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، والتي غالبًا ما تكون متجذرة في التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، والتهميش، وانعدام الثقة، وفي هذا السياق تلعب المجتمعات المحلية دورًا حاسمًا، حيث تمتلك المعرفة والفهم العميقين للديناميكيات الاجتماعية والثقافية التي تشكل النزاعات.

ومع ذلك، تواجه مبادرات بناء السلام على المستوى الشعبي العديد من التحديات، مثل نقص التمويل والقدرة المؤسسية الضعيفة والتدخلات الخارجية، فإن دعم هذه المبادرات يتطلب التزامً طويل الأجل من الحكومات والمجتمع الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز قدرات المؤسسات المحلية، وبناء الشراكات بين مختلف الفاعلين.

- أثبت تجربتا رواندا والاتحاد الإفريقي أن بناء السلام الناجح يتطلب فهمًا عميقًا للسياق الثقافي والاجتماعي للنزاعات الداخلية والحروب الأهلية في افريقيا، فالقيم والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل الهويات الجماعية وتوجيه السلوك الإنساني، وبالتالي فإن إعادة النظر في المناهج التقليدية لبناء السلام، والتركيز على الحلول المتأصلة في الثقافة الإفريقية يمثل نهجا واعدا لحل و تحويل النزاعات وبناء السلام في القارة.

- تتميز الثقافة الإفريقية بمجموعة غنية من القيم والممارسات التي يمكن أن تساهم في بناء السلام مثل التسامح والاحترام المتبادل وحل النزاعات بالطرق السلمية، كما أن المؤسسات الاجتماعية التقليدية مثل العائلات والعشائر والمجتمعات المحلية، يمكن أن تلعب دورًا حيويًا في بناء الثقة والمصالحة، علاوة على ذلك فإن المعرفة التقليدية حول إدارة الموارد الطبيعية وحل النزاعات يمكن أن توفر رؤى قيمة لبناء السلام المستدام، ومع ذلك فإن دمج المناهج الثقافية في برامج بناء السلام يواجه تحديات كبيرة فالتنوع الثقافي الكبير داخل القارة الأفريقية، والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم، والتحديات التي تواجهها السياسات التي تحاول دمج الثقافة في بناء السلام، كلها عوامل تعقد هذه العملية فإن نجاح هذا النهج يتطلب شراكة بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية مع التركيز على:

-تعزيز القدرات المحلية: تمكين المجتمعات المحلية من تطوير حلولها الخاصة للنزاعات.

-حماية التراث الثقافي: حماية التراث الثقافي وتعزيز الهوية الثقافية.

-بناء المؤسسات: بناء مؤسسات قوية قادرة على دعم جهود بناء السلام.

- لقد كان لتوظيف الثقافة والعادات والتقاليد الرواندية القديمة والمعاد إنتاجها وتحديثها مثل محاكم الجاكاكا ومعسكر التضامن والتعاونيات دورا هاما في حل وتحويل النزاع وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية بعد الإبادة، كما لعبت استراتيجية إشراك ومشاورة المواطنين في عملية التنمية في بناء قاعدة وبنية متينة للمصالحة والسلام، وهو ماعزز ملكية البرامج وأعطى حماية للعوائد التنموية حيث ترسخت أهمية الانخراط في الاقتصاد وريادة الأعمال على التوجه نحو التطرف، من جهة أخرى فإن تدعيم الملكية الفكرية لبرامج التنمية والسلام يقوي الشعور بالوطنية والقومية بدلا من الاثنية والتعصب القبلي والعرقي.

- ساهمت عمليات التمكين الشامل التي نفذتها رواندا والتي ركزت على تمكين المرأة وتوفير فرص التعليم والتدريب للشباب ومختلف شرائح المجتمع، في تعزيز دور المجتمع المدني في بناء السلام، وقد أدى هذا التمكين إلى صياغة استراتيجيات أكثر شمولية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مما عزز من استدامة المصالحة، فقد أظهرت المجتمعات المحلية، بفضل هذا التمكين مرونة وقدرة كبيرة على التكيف مع التحديات، وفهما عميقا لاحتياجاتها الخاصة، مما جعل جهودها في بناء السلام أكثر فعالية.

قـــــائمة المراجع

- **قائمة المراجع:**

ابن منظور. (1981). *لسان العرب*. دار المعارف.

أبو النصر، م.،& محمد، ي. ي. (2017). *التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها -مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب و النشر.

أحمد نور، ل. (2015). الصراع الإثني: دراسة أنثربولوجية لقبائل التوتسي في رواندا. *معهد البحوث والدراسات الأفريقية*.

أفريقيا السلم والنزاع (د. ج فرانسيس & ع. ا. علوب، ترجمة: المركز القومي للترجمة). (2010).

البابلي، ن. (2018). *الحكم الرشيد الأبعاد و المعايير و المتطلبات* [تقارير سياسية]. المعهد المصري للدراسات.

البنك الدولي لإنشاء و التعمير. (2018). *الفقر و الرخاء المشترك 2018: حل معضلة الفقر عرض عام*.

التركي، ن. (2010). دور المرأة في تدعيم قيم السلام. *الحوار المتمدن, 2888*.

التقرير A59/565الدورة 59 للجمعية العامة. (2004). *التهديدات والتحديات والتغيير في عالم أكثر أمنًا: مسؤوليتنا المشتركة*. الأمم المتحدة/https://www.un.org/ar/ga/president/59 .

الجمعية العامة الدورة (1992) .A47/277. *برنامج للسلم الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلم*. منظمة الأمم المتحدة.

الجمعية العامة الدورة.(2005) .A/RES/60/180 *لجنة بناء السلام*. هيئة الأمم المتحدة.

الجندي، ف. ص. (2020). الدور المصري في قارة افريقيا في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي. *مجلة البحث العلمي في الآداب، 21*، 15-26.

السنوسي، ن. ا. م. ع. (2020, نوفمبر 25). *دور الشعوب الإفريقية في تعزيز السلم والأمن*. قراءات افريقية . https://www.qiraatafrican.com/home/new/

السيد، ا. ح.، & أبو العينين، م. (2023). دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد السياسي في رواندا بعد 1994. *مجلة الدراسات الإفريقية*, *45*(3).

الصياد، أ. ج. (2017). رواندا بين الحرب الأهلية و التحول الديمقراطي. *المركز الديمقراطي العربي*.

الطاهر، س. (2006). *التخلف و التنمية في فكر مالك بن نبي* (دار الهادي للطبعة والنشر و التوزيع, 1–1). مركز دراسات فلسفة الدين -بغداد.

العيسوى، ا. (2001). *التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها* . دار الشروق.

القريشي، م. (2007). *التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات*. دار وائل.

المعهد الجامعي الأوروبي .(2009) .ERD *التغلب على الهشاشة في افريقيا صياغة نهج أوروبي جديد* (التقرير الأوروبي حول التنمية 1). مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة المعهد الجامعي الأوروبي.

بدران، أ. ج. (2014). *التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة* (1 ط). مركز الدراسات الفقهية و الاقتصادية.

براندت، م.، كوتريل، ج.، غاي، ي.، & ريغان، أ. (2012). *وضع الدستور والإصلاح الدستوري: خيارات عملية*. إنتربيس.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي– اليمن. (2012). *دليل المجتمع المحلي للحد من النزاعات والتنمية الحساسة للنزاعات*.

بروسي، ر. (2009). *الدمقرطة و الحكم الراشد في افريقيا: دراسة في المداخل النظرية،الآليات و العمليات، ومؤشرات قياس نوعية الحكم* [ماجستير في العلوم السياسية: تخصص تنظيمات سياسية وإدارية]. جامعة الحاج لخضر باتنة.

بسيوني، م. ع. ا. (2016). ادماج المسلحين بين النمودجين المدني والعسكري. *مجلة السياسة الدولية*, *51*(206).

بناء السلام معا مورد علمي. (2018). مجلس الكويكر للشؤون الأوروبية.

بوشوشة، م. (2016). مقاربة نظرية حول تطور مفهوم الفقر من آدم سميث إلى أمارتيا سن. *مجلة العلوم الانسانية*, ب(46).

بومدين، ع. (2017). العولمة وثمن الاستقرار في افريقيا..نحو تفعيل ثلاثية: الأمن والتنمية والديمقرطية. *قراءات افريقية*، *14*(53)، 38-49.

بيساريا، س.، & شودري، س. (2021). *إصلاح القطاع الأمني في فترات الإنتقال الدستوري* International . Institute for Democracy and Electoral Assistance. https://doi.org/10.31752/idea.2021.25

بيليس، ج.، & سميث، س. (2004). *عولمة السياسة العالمية* (مركز الخليج للأبحاث, ترجمة). مركز الخليج للأبحاث.

بيومي، أ.، & السويداني، ع. (2017). سياسات إعادة الإعمار المدن في فترة مابعد النزاعات والخروب *Journal* . *Of Al Azhar University Engineering Sector*, *12*(44), 1183-1197.

حماد، ك. (1998). *النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات*. الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع.

حمدي، ع. ا. (2008). *الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية النظم الافريقية نموذجا* (المركز العلمي للدراسات السياسية).

حمدي، ع. ا. (2016). التحول الديمقراطي في افريقيا: رؤى تقويمية. *قراءات افريقية*، *62-71*(27)، 62.

دنس، ع. م. (2014). التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية الخيار الصعب بين التحديث الاقتصادي والاجتماعي من جانب والاستقرار السياسي من جانب آخر. *مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية*, *03*, 377–410.

ريسبولي، ف. م.، مباغو بهونو، س.، & مكجرنرا، د. (2019). *جمهورية رواندا برنامج الفرص االاستراتيجية القطرية 2019—2024*. IFAD; EB 2019/126/R.13/Rev.1 .

زقاغ، ع.، & خلالفة، هـ. (2014). عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة بناء السلام. *دفاتر السياسة و القانون*، *11*، 265–289.

ساكس، ق. (2008). *قاموس التنمية دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة* (أ. محمود, ترجمة; م 1). المركز القومي للترجمة.

سامي، ت. (2024, فبراير 23). *الأمن القومي في الدول الصغيرة.. رواندا نموذجا* . http://pharostudies.com/p=144.

سن، أ. (2016). *السلام والمجتمع الديمقراطي* (ترجمة: ر. شوملي مصلح). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سينتاما، ا. (2022). *المصالحة الوطنية في رواندا: التجارب والدروس المستخلصة* (2022/05). المعهد الجامعي الأوروبي.

شكراني، ا. (2013). مؤتمرات من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو 20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية. *بحوث اقتصادية عربية*، *63–64*، 148–168.

شيرك، ل. (2011). *استراتجيات بناء السلام هل يمكن بناء السلام؟* (ترجمة: هـ. جمال & و. وهبه). جمعية الأمل العراقية.

طاشمة، ب. (2011). *دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا واشكاليات*. ديوان المطبوعات الجامعية.

عارف، م. ن. (2009). *مفهوم التنمية*. المكتبة الشاملة الذهبية .

https://www.google.com/search?q%D9rp=EgZjaHJvbWUqCAgBEEUYJxg7MgYIABBFGDkyCAg BEEUYJxg7MgYIAhBFGDsyBggDECMYJzIGCAQQRRg9MgYIBRBFGEEyBggGEEUYPTIGC AcQRRg90gEJMTE0ODhqMGo5qAIIsAIB&sourceid=chrome&ie=UTF-8

عارف، ن. م. (2006). *الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة التحول من الدولة غلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق* (1 ط). المركز العلمي للدراسات السياسية.

عاشور، م. (2014). *جغرافيا التنمية في عالم متغير*. دار المعرفة الجامعية.

عبد السلام، ج. ع. (2023). دور التمويل الأخضر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فى أفريقيا. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*, *24*(02), 139–172.

عبد الغفار، م. أ. (2003). *فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام*. دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الكافي، ا. ع. ا. (2005). *الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية(انجليزي-عربي.(*

عبد الله، م. ص. (2018, مارس 14). *نظريات العلاقات الدولية: السلام الديمقراطي السلام الليبرالي* .

http://www.civicegypt.org/?p=58023

عدنان، ي. ح., & زيفران, أ. ع. ا. (2020). توسيع نطاق إدماج النساء بجهود السلام في إطار القرار 1325 الخاص بالنساء والامن والسلام. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*, *53*, 221–236 .

https://doi.org/doi.org/10.33193/JALHSS.53.2020.109

عشري، ر. ا. (2017). *رواندا في ظل حقبة رئاسية جديدة.. الأبعاد والسيناريوهات*. قراءات افريقية .

https://qiraatafrican.com/3484

عيس, م. (2021). رو اندا: النهوض التنموي بين الفرص والتحديات. *الصدى للدراسات القانونية والسياسية*, *6*, 25–38.

غربي، م. (2011). الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية. *دفاتر السياسة و القانون*, عدد خاص, 366–381.

فالنستين، ب. (2006). *مدخل إلى فهم تسوية الصراعات االحرب والسلام والنظام العالمي* (س. ف. السعد & م. م. دبور, ترجمة). المركز العلمي للدراسات السياسية.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 41/128المؤرخ في 1986/12/04. (د.ت). *إعلان الحق في التنمية* .

https://www.un.org/ar/events/righttodevelopment/declaration.shtml

قسم الترجمة والتحرير. (2016, سبتمبر 26). *مراجعة كتاب: (بناء السلام المستدام: توقيت وتسلسل إعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع)*. مركز البيان للدراسات والتخطيط .

https://www.bayancenter.org/2016/09/2458/

كوماراسوامي، ر. (2015). *منع النزاع، وتحويل العدالة، وضمان السلام دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع لألمم المتحدة رقم1325*. هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

كين، س. (2024). *التصدي للهشاشة والصراع والعنف بشكل مباشر* .World Bank .

https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2024/02/26/tackling-fragility-conflict-and-violence-head-on?_gl=1*15gdhju*_gcl_au*NDg0NjU2ODEwLjE3MjU5MDc2OTM.

لعيساني، ب. (2022). أثر التغير المناخي على الهشاشة الأمنية في إفريقيا جنوب الصحراء: الاستدامة البيئية من أجل الأمن المستدام. *مجلة أبحاث قانونية وسياسية*, *07*(02), 148–204.

ليديراتش، ج. ب. (2011). *تحويل الصراع ربط محكم وواضح للمبادئ الإرشادية* (و. وهبه & إ. كميلة, ترجمة). جمعية الأمل العراقية.

مؤسسة التمويل الدولية. (2002, مارس 25). *المؤتمر الدولي للتنمية مونتري المكسيك*. الأمم المتحدة A ; /CONF.198/8/Add.10.

ماهلر، د.، فيشواناث، ت.، & ايروين, ا. (2020، فبراير 25). *ما الذي يعوق إنهاء الفقر في العالم؟ هل هي أوضاع الهشاشة والصراع*. مدونات البنك الدولي-https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/what-could-stop . world-ending-poverty-think-fragility-and-conflict

متولى، م. ص. ع. (2021). مقارنات دولية فى ضوء المؤشرات التنموية الاقتصادية العالمية. *مجلة تطوير الأداء الجامعى*, *14*(1)، 203–230. https://doi.org/10.21608/jpud.2021.195416 .

مجموعة البنك الدولي. (2024، يونيو https://data.albankaldawli.org/country/rwanda?view=chart23 .(

مجموعة البنك الدولي. (2019, يناير 28). *بدايات جديدة للمقاتلين السابقين في رواند* .

https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/01/28/new-beginnings-for-ex-combatants-in-rwanda

محمود، أ. ح. (2021, يوليو 21). *النظام السياسي في رواندا منذ عام 1994*/https://www.politics-dz.com/ar .

محي الدين، خ. (2011). دور الأمم المتحدة في بناء السلام. *مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية*, *27*(03).(

مركز الاتحاد للأخبار. (2014). *محبوب الحق.. رائد التنمية البشرية* .

https://www.aletihad.ae/article/108689/2014/%D9%85%D8%AD%D8%A8%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%A9

مركز الدراسات الاستراتجية. (2019, يوليو 12). *رؤية 2020 لرواندا و التحول من الابادة الى الريادة*. مركز الدراسات الاستراتجية/https://www.csds-center.com/article .

منظمة الأمم المتحدة. (2020, أبريل 9). *ما هو حفظ السلام؟*. عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام .

https://peacekeeping.un.org/ar/what-is-peacekeeping

مهدي، م. ع. (2002). *التعددية الإثنية إدارة الصراعات واستراتجيات التسوية*. المركز العلمي للدراسات السياسية.

نافعة، ح. (1995). *الأمم المتحدة في نصف قرن دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ1945* (المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب).(

نور الدين، م. (2020, أبريل 7). *فروع الأمم المتحدة ووكلاتها المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان والتنمية*. الدليل العربي حقوق الإنسان والتنميةhttp://www.human-rights.tv/dalil/ch_7.htm .

نور الدين، ه. ا. (2020). *الصراع الدولي دراسة حالتي رواندا وبورندي* [ماجستير]. جامعة الاسكندرية.

هويسه، ل., & سولتر, م. (2017). *العدالة والمصالحة التقليديتان بعد الصراعات العنيفة التعلم من التجارب الافريقية* (ترجمة : ن. الياسين،). المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.(IDEA)

هيئة الأمم المتحدة. (2018, مايو 15). *لجنة بناء السلام*. موقع الرسمي للأمم المتحدة .

peace/peacebuilding/index.shthml

وديع، م. ع. (2002). مؤشرات التنمية. *المعهد العربي للتخطيط- الكويت*، *1*(2).

ونت، ا. (2006). *النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية* (ترجمة :ع. ا. العتيبي). النشر العلمي والمطابع.

وهبان، أ. (2001). *الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات و الحركات العرقية* (ط 5).

Abuiyada, R. (2018). Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD. *International Journal of Business and Social Science*, *9*(9), 115–119. https://doi.org/doi:10.30845/ijbss

Africa, S. (2021, febery 23). *Challenges of Peacebuilding in Africa*. https://www.accord.org.za/conflict-trends/challenges-of-peacebuilding-in-africa/.

African Union. (2020, décembre 11). *Conflict resolution, peace & security*. https://au.int/en/conflict-resolution-peace-security

Akuffo, E. A. (2010). Cooperating for peace and security or competing for legitimacy in Africa? The case of the African Union in Darfur. *Routledge*, *19*(4), 74–89. https://doi.org/10.1080/10246029.2010.539813

Alluri, R. M. (2009). *Tourism development in Rwanda* (The Role of Tourism in Post-Conflict Peacebuilding in Rwanda). JSTOR. http://www.jstor.com/stable/resrep11112.9

Arieff, A. (2021). *Rwanda: In Brief* (R44402 · version 11). Congressional Research Service (CRS). https://crsreports.congress.gov

Aryal, A., Kafle, B., Bahadur Khatri, B., Tamang, D., Sharma, S., & Dhungana, S. K. (2012). *Theories of change in peacebuilding: Learning from the experiences of peacebuilding initiatives in Nepal*. CARE Nepal.

Beardsley, K. (2013). The UN at the Peacemaking-Peacebuilding Nexus. *Conflict Management and Peace Science*, *30*. https://doi.org/10.1177/0738894213491354

Berdal, M. (2014). Peacebuilding and Development. في B. Currie-Alder, R. Kanbur, D. M. Malone, & R. Medhora (تحقيق), *International Development: Ideas, Experience, and Prospects* (p0). Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/acprof:oso/9780199671656.003.0022

Binnendijk, H., & Johnson, S. (2004). *Transforming for Stabilization and Reconstruction Operations* (natinal defence university press). center for technology and national policy.

Boutros, G. (1995). *An agenda for peace, 1995* /. UN,. http://digitallibrary.un.org/record/170443

Bruch, C., Muffett, C., & Nichols, S. (2017). *Governance, Natural Resources and Post-Conflict Peacebuilding*. Routledge.

Brück, T., Justino, P., & Martin, C. P. (2017). *Conflict and development Recent research advances and future agendas* (178/2017). UNU-WIDER. "https://ideas.repec.org/s/unu/wpaper.html">WIDER Working Paper Serie

Call, C. T. (2015). The Evolution of Peacebuilding: Improved Ideas and Institutions? *United Nations University Centre for Policy Research*.

chaggu, B. (2023). Comparison of the Western and Traditional African Methods of Conflict Resolution on the Example of International Criminal Tribunal of Rwanda (ICTR) and Gacaca Method in the Context of the 1994 Rwanda Genocide. *Historia i Polityka*, *44*(51), 73–85. https://doi.org/DOI: http://dx.doi.org/10.12775/HiP.2023.013

Cilliers, J. (2018). *Violence in Africa Trends, drivers and prospects to 2023*. Institute for Security Studies (ISS).

claudoi ciborra and diego d navarra. (2003). GOOD GOVERNANCE AND DEVELOPMENT. *Georgetown Public Policy Review*, *7*(1).

Colomba, V. M. (2013). *Post Conflict Peace Building in Rwanda, the Effect on Youth And the Development of Bright Future Generation, NGO* [Master's Thesis]. University of Massachusetts.

Cooke, P., & Donlan, I. S. (2019). Mobile Arts for Peace (MAP): Youth and Participatory Arts in Rwanda. *Participatory Arts in International Development* (Routledge).

Cox, F. (2017). *Democracy and Peacebuilding A Resource Guide* (p 21). International Institute for Democracy and Electoral Assistance IDEA.

Coyne, A. H., & Nyborg, I. L. P. (2020). Pushing on a string? An argument for civil society-driven community policing as alternative to ministry-centric approach in conflict-affected states. *Journal of Human Security*, *16*(2). https://doi.org/. 10.12924/johs2020.16020031

Dennehy, E. (2020). Fighting for Equality: Analyzing Inequality in Rwanda and South Africa. *Global Majority E-Journal*, *11*(1), 35–46.

Dhoore, M. H., Biyo, A. A. M., & Sharmarke, A. Y. (2023). Political dynamics and state-building somalia. *International Journal of Education Humanities and Social Science*, *6*(5). https://doi.org/rs https://doi.org/10.54922/IJEHSS.2023.0572

donais, timothy. (2014). National ownership and post conflict paece building :from principale to pranctice. *Centre for International Governance Innovation*, *43*. http://www.jstor.com/stable/resrep05219

Elfversson, E., & Hoglund, kristine. (2017). Home of last resort: Urban land conflict and the Nubians in Kibera. *Urban Studies*, *55*(8). https://doi.org/10.1177/0042098017698416

Engel, U. (2017). Headquarters of International Organizations as Portals of Globalization: The African Union Commission and its Peace and Security Policies. *Headquarters of International Organizations as Portals of Globalization*, *3*(27), 114–151.

FAO. (2024). *الحفاظ على مستقبل الزراعة في بلد التلال الألف*. Food and Agriculture Organization of the United Nations. http://www.fao.org/in-action/sustaining-future-agriculture-in-rwanda/ar/

Fiedler, C., & Mrob, K. (2017). *Post-Conflict Societies: Chances for Peace and Types of International Support* (04/2017). German Development Institute.

Finnoff, C. R. (2010). *Gendered Vulnerabilities After Genocide: Three Essays on PostGendered Vulnerabilities After Genocide: Three Essays on PostConflict Rwanda* [PhD Thesis, University of Massachusetts Amherst]. https://scholarworks.umass.edu/open_access_dissertations/277

Gariba, E. (2011). Post-conflict development in Liberia Governance, security, capacity building and a developmental approach. *African Journal on Conflict Resolution*, *11*(2). https://doi.org/10.4314/ajcr.v11i2.69835

Gaynor, N. (2013). *Decentralisation, Conflict and Peacebuilding in Rwanda*. Dublin City University. http://doras.dcu.ie/view/people/Gaynor,_Niamh.html

Gilbert, M. K. (2021). The African Union in Peacebuilding in Africa. *The State of Peacebuilding in Africa*, 197–213. https://doi.org/DOI:10.1007/978-3-030-46636-7_12

Goehrung, R. (2017). At Issue: Ethnicity, Violence, and the Narrative of Genocide: The Dangers of a Third-Term in Rwanda. *African studies quarterly*, *17*(1), 79–100.

Hegre, & Nygard, H. M. (2015). Governance and Conflict Relapse. *Journal of Conflict Resolution*, *59*(06), 984–1016. https://doi.org/10.1177/0022002713520591

Hugh Miall. (2004). Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task. *Berghof Research Center for Constructive Conflict Management*.

Huizenga, M. (2015). *The construction and framing of ethnic violence in the Great Lakes region in Africa*.

Human development report 1990. (1990). United Nations Development Programme (UNDP).

Institute for Economics and Peace (IEP). (2017). *measuring peacebuilding cost-effectiveness: Quantifying Peace and its Benefits* (p72). Institute for Economics and Peace (IEP). www.economicsandpeace.org

Institute for Economics &paece IEP. (2023). *Ecological threart raport2023: Analeysing ecological thraets &paece* (p77–1). Institute for Economics &paece(IEP).

internation crisis group ICG. (2002). *Rwanda at the end of the transition: A necessary political liberalisation* (53; Africa raport). internation crisis group ICG.

Jantzi, T., & Jantzi, V. (2009). Development Paradigms and Peacebuilding Theories of Change: Analysing Embedded Assumptions in Development and Peacebuilding. *Journal of Peacebuilding & Development*, *5*(1). https://doi.org/DOI: 10.1080/15423166.2009.128586577324

John, V. M. (2018). Peace education in post-apartheid South Africa: Needs, responses, and constraints.6(1). *Asian Journal of Peacebuilding*, *6*(1), 55–74.

Jolly, R. M. S. (2000). *Development with a Human Face: Experiences in Social Achievement and Economic Growth*. Oxford University Press.

Kaczmarek, F. (2017). The importance of peace and stability for the development of sub-saharan african. *Przegląd Strategiczny*, *10*, 174–190. https://doi.org/DOI : 10.14746/ps.2017.1.9

Kervarrec, j, & Taylor, j. (2011). *Make Peace Happen: Strengthening Political Governance for Peace, Security and Stability in Africa*.

Klingebiel, S. (2006). *New Interfaces between Security and Development*. German Development Institute (DIE).

Korman, R. (2014). The Tutsi body in the 1994 genocide: Ideology, physical destruction, and memory. في *Destruction and Human Remains* (Élisabeth Anstett and Jean-Marc Dreyfus, p 242–226). Manchester University Press. https://www.jstor.org/stable/j.ctt1wn0s3n.14

Kubai, A. (2007). Post-Genocide Rwanda: The Changing Religious Landscape. *Exchange*, *36*, 189–214.

Kumar, K., & Douglin, D. T. (1996). *Rebuilding Postwar Rwanda The Role of the International Community* (76). USAID Evaluation.

Lambourne, W., & Herro, A. (2014). Peacebuilding theory and the United Nations Peacebuilding Commission: Implications for non-UN interventions. *Routledge*, *20*(3), 275–289. http://dx.doi.org/10.1080/14781150802390467

Laurens, P. (2016). *Development of Peacebuilding Theory and Practice*. https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json

Laurens Peek. (2016). *Development of Peacebuilding Theory and Practice*.

Legouté, J. R. (2001). définir le développement: Historique et dimensions d'un concept plurivoque. *Économie politique international, Cahier de recherche*, *01*(01).

Mackatiani, C., Imbovah, M., & Imbova, N. (2014). Peace and Development in Africa: Prospects and Challenges. *International Affairs and Global Strategy*, *21*, 72–79.

Makokera, C. G., & Tigere, faith. (2018). Aligning G20 initiatives with Africa's development priorities. *Latin American Report*, *34*(1), 1–20.

Mansab, M. (2023). Nurturing Sustainable Peace: Unveiling the Integral Role of Women in Rwanda's Peacebuilding Endeavors. *NUST Journal of International Peace & Stability*, *6*(2), 31–45. https://doi.org/10.37540/njips.v6i2.150

Matthews, S. J. (2020). *Postdevelopment Theory* [Ph.D. research]. University of Birmingham.

mawhinney, E. (2015). Restoring justice: Lessons from truth and reconciliation in south africa and Rwanda. *journal of Public Law and policy*, *36*(02).

McCandless, E., & Karbo, T. (2011). *Peace, conflict, and development in africa*. University for Peace.

Meijer, G., & Bangwanubusa, T. (2011). *External Evaluation of the IRDP/Interpeace Rwanda Peacebuilding Programme 4th phase (2009 – 2011)* (final raport).

Merwe, R. van der. (2020). *Pax Kigali: Reconciliation and Peace in Contemporary Rwanda*. E-International Relations.

Miall, H. (2004). Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task. *Berghof Research Center for Constructive Conflict Management*.

minecofin. (2023). *Economy registered-82%growth in 2023*. https://www.minecofin.gov.rw/news-detail

Ministry of Agriculture and Animal Resources. (2024). *Annual report 2021-2022* (ANNUAL REPORT 2021-2022). https://www.minagri.gov.rw/index.php?eID=dumpFile&t=f&f=56427&token=53172b32acc651a19a341690971cb577612cbf8f. Accessed 22 February 2024

Moodley, V., Gahima, A., & Munien, S. (2010). Environmental causes and impacts of the genocide in Rwanda. *ACCORD*. https://www.accord.org.za/ajcr-issues/environmental-causes-and-impacts-of-the-genocide-in-rwanda/

Mottus, H. (2018). *A new generation in peacebuilding? A comparative study of the emergence of the hybrid peace* [Master´s theses]. University of tartu.

Musahara, H., & Huggins, C. D. (2005). Land reform, land scarcity and postconflict reconstruction: A case study of Rwanda. *Eco-conflict*, *3*(3).

Mutamba, J. (2005). The role of woman in reconciliation and peace building in rwanda: Ten years after genocid 1994-2004 Contributions,ChallengesandWayForward. *The National Unity and Reconciliation Commission (NURC)*.

Ndayisaba, f. (2012). The Role of Religion in the Healing Process of Genocide Survivors in Rwanda. *Rwanda Journal*, *22*(1), 39–56.

Nepad. (2005). *African post-conflict reconstruction policy framework.* NEPAD Secretariat.

Nkurunziza, J. (2008, fevrery26). *Civil war and post-conflict reconstruction in Africa* [United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD)]. the Ninth Annual Global Development Conference on Security for Development: Confronting Threats to Safety and Survival, Geneva, Switzerland.

Ntamwiza, J. M. V., & Masengesho, F. (2022). Impact of Gross Capital Formation and Foreign Direct Investment on Economic Growth in Rwanda (1990-2017). *Current Urban Studies*, *10*, 1–13. https://doi.org/10.4236/cus.2022.101001

Nusseibeh, L., & Melanne, V. (2020). *Advancing woman's participation in post-conftict reconstruction*. GIWPS.

Obamamoye, B. F. (2022, Jarny 31). *Reinvigorating the African Solidarity Initiative for robust implementation of the African Union's Post-conflict Reconstruction and Development Policy*. https://www.accord.org.za/conflict-trends/reinvig.

Olumba, E. (2023). Anchored in History: Understanding the Persistence of Eco-Violence in Nigeria's Middle Belt through Collective Memory. *Genealogy*, *7*(3), 45.

Onoyemeakpo, j, & Ajisebiyaayawo, A. (2022). Understanding the Nature of Conflicts In Africa: A Theoretical Exploration. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science*, *27*(12), 1–7.

Owiredu, S. (2009). *Reconciliation through the Gacaca Tribunals in Rwanda A reconstruction of knowledge on 'ethnic identities' in Rwandan societies towards the achievement of sustainable reconciliation* [Master, Lund University]. http://lup.lub.lu.se/student-papers/record/1398926

Republic of Rwanda. (2020, décembre). *Vision 2050*. Republic of Rwanda. www.gov.rw

Roberts, D. (2010, octobre 29). *From liberal to popular peace?* https://www.opendemocracy.net/en/from-liberal-to-popular-peace

Rolf, M. (2010). *Early recovery in post-conflict countries A conceptual study*. Clingendael Conflict Research Unit.

Rwanda Demobilization and Reintegration Commission. 2020. (2024). *RDRC Annual Report 2019-2020*. https://demobrwanda.gov.rw/fileadmin/templates/demoba/gallery/images/RDRC_ANNUAL_REPORT_2019_-2020.pdf Accessed on 31, January 2024

Rwanda Ministry of Agriculture and Animal Resources. (2019). *7 Years Government Programme: National Strategy for Transformation (NST1)2017-2024*.

Schilling, K. (2012). *Peacebuilding & conflict transformation A resource book*.

Sentama, E. (2009). *Peacebuilding in Post-Genocide Rwanda The Role of Cooperatives in the Restoration of Interpersonal Relationships* [PhD Thesis]. University of gothenburg.

Sentama, E. (28 februry2022). *National Reconciliation in Rwanda: Experiences and Lessons Learnt* (research Project 05/2022). European University Institute. https://hdl.handle.net/1814/74338

sezibera, richard. (2018). *peacebuilding in Rwanda: The journfy so far* [African peacebuilding network APN lecture series:n3]. African peacebuilding network(APN), kigli, rwanda.

Shi, L., Han, L., Yang, F., & Gao, L. (2019). Sustainability | Free Full-Text | The Evolution of Sustainable Development Theory: Types, Goals, and Research Prospects. *sustainability MDPI*, *11*(24). https://doi.org/10.3390/su11247158

Shimada, G. (2022). The impact of climate-change-related disasters on africa's economic growth, agriculture, and conflicts: Can humanitarian aid and food assistance offset the damage. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, *19*(1).

Shyaka, A. (2005). *the rwanda conflict origin, Development, Exit Strategies, A Study ordered by: The National Unity and Reconciliation Commission*.

Soares, & Quintella, "Rogério. (2008). Development: An Analysis of Concepts. *Brazilian Administration Review*, *5*(2), 104–124.

Sriram, C. L., Ortega, O. M., & Herman, J. (2009). *Beyondjusticeversuspeace:transitionaljusticeandpeacebuilding strategie* [Dataset].

Storey, A. (2012). Structural violence and the struggle for state power in Rwanda. *ACCORD*. https://www.accord.org.za/ajcr-issues/structural-violence-and-the-struggle-for-state-power-in-rwanda/

Sullo, P. (2018). eyond Genocide: Transitional justice and Gacaca courts in rwanda the search for truth, justice and reconciliation. في *International Criminal Justice Series* (1–20). Springer.

sun, M. (1999). *Develoment as freedom*. *107*(1), 1–11.

Sylister, M. (2022). The African Union Use of Force to Uphold Democracy and Constitutionalism in Practice: How Far Have We Gone? *Recht in Afrika*, 84–134.

Taufani, T., & Hengki, F. (2023). *Religion and Violence: Unraveling Ahmad Syafii Maarif's Philosophical Thought on the Muslim Community's Internal Conflict*. *19*(02), 186–189.

Tripp, A. (2018). Transparency and Integrity in Conducting Field Research on Politics in Challenging Contexts. *Perspectives on Politics*, *16*, 728–738.

Tschirgi, N. (2003). Peacebuilding as the Link between Security and Development: Is the Window of Opportunity Closing? *International Peace Academy Studies in Security and Development*.

united nations development programme. (2013, augest). https://www.un.org/youthenvoy/2013/08/undp

Vlassenroot, k. (2006). The Role of Gacaca Courts in the Reconstruction of Rwanda: A New Social Order? *African Affairs*, *105*(418), 157–178.

Wallis, J. (2018). Is There Still a Place for Liberal Peacebuilding? *Hybridity on the Ground in Peacebuilding and Development*, 83–98.

Way, C. (2013). *Evaluation of undp support to conflict-affected in the contextet of un peace opertions*. the United Nations Development Programme.

Wennmann, A. (2019). The political economy of violent conflict within states. *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*. https://doi.org/DOI: 10.1093/acrefore/9780190846626.013.370

Williams, D. U. (2014). Relevance of Mary Kaldor's 'new wars' thesis in the 21st century. *Journal of Law and Conflict Resolution*, *6*(5), 84–88. https://doi.org/10.5897/JLCR2014.0183

Willis, K. (2005). *Theories and Practices of Development* (Taylor&Francis e-Library). Routledge.

Woniowei, F. D. D. (2020). The Nexus between Poor and Bad Governance, and Sub-National Conflicts in Africa. *Open Journal of Political Science*, *10*, 697–704. https://doi.org/.org/10.4236/ojps.2020.104040

Woodhouse, T., Miall, H., & Ramsbotham, O. (2016). *Contemporary Conflict Resolution, 4th Edition*. John Wiley & Sons. https://www.wiley.com/en-gb/Contemporary+Conflict+Resolution%2C+4th+Edition-p-9780745687216

Zeeuw, J. de. (2001). *Building Peace in War-Torn Societies: From Concept to Strategy*. Netherlands Institute of International Relations Clingendael.

المـــــلاحق

مجلة ابحاث قانونية وسياسية | المجلد09، العدد01، جوان(2024) / 570-585

التنمية وبناء السلام في افريقيا: دراسة في النظرية والممارسة العملية

Development and peacebuilding in Africa: a study of theory and practice

شوكي زكية*
جامعة قسنطينة3- الجزائر
zakia.chouki@univ-constantine3.dz

دخالة مسعود
جامعة قسنطينة3- الجزائر
messaoud.dekhalla@univ-constantine3.dz

تاريخ الارسال:22 /2024/01 تاريخ القبول:2024/05/18 تاريخ النشر :2024/06/30

ملخص:

أكدت النزاعات الجديدة دور العوامل الهيكلية في نشوب وامتداد وتكرار هذه النزاعات، مما يستوجب اعادة التفكير وتطوير آليات ومقاربات حل النزاع وممارسة السلام بالبحث في الأسباب البنيوية لها.

تجسد النزاعات في القارة الافريقية الطبيعة التشابكية والمعقدة للفقر والنزاع والعنف، وهو ما يجعل مجالي التنمية وبناء السلام أكثر تشابكا وترابطا على المستويين النظري والعملي، بصفة عامة ينظر ممارسو ومنظرو بناء السلام للتنمية على انها تخفف من حدة الفقر، كما يصف متخصصون في مجال التنمية بناء السلام بأنه دعامة أساسية لمنع العنف والنزاع. وسوف نركز في دراستنا هذه على ممارسة كلا المجالين التي أصبحت أكثر وعيا بالطبيعة المتشابكة للفقر والصراع وأسبابهما الجذرية المشتركة وتزايد تعقيد المشاركة في المعالجة والحل في إفريقيا.

كلمات مفتاحية: التنمية؛ بناء السلام؛ مجتمع مابعد النزاع؛ الاتحاد الافريقي.

Abstract:

The new conflicts confirmed the importance of the stuctural factors in triggering and keeping repeat these conflicts. What is required the rethinking and the developement of the mechanisms and the approaches of conflict resolution, also the practice of peace by researching its structural causes the intertwined. The African conflicts reflect and complicated nature of poverty, conflict and violence which makes the fields of development and peacebuilding more intertwined and interconnected at both the conceptual and practical levels in general. Peacebuilding practitioners and theorists look to the development that it can reduce poverty. In addition, some development professionals describe peacebuilding as the essential pillar to prevent violence and conflict. Our emphasis in this study is on the practices of both sides which become more aware of the relationship between poverty and conflict and its real causes and also the complexity of finding solutions in Africa.

Keywords: Development; Peacebuilding; Post-Conflict Society; African Union .

*المؤلف المرسل

مقدمة

منذ بداية التسعينيات زادت القيمة والاهتمام بترابط السلام والتنمية، ويستند الكثير من المهتمين بدراسات بناء السلام والتنمية في ذلك إلى بيان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي الذي جاء فيه: "لا يمكن أن يكون هنا سلام بدون تنمية اقتصادية واجتماعية، تماما كما لا يمكن تحقيق التنمية في غياب السلام". لكن هذا الترابط يتصل بالتحديات المقترنة بتفعيل البرامج والأنشطة ودراسة نتائج كل من التنمية وبناء السلام.

حيث أنّ دراسة ما بعد النزاع ودراسة السلام مرتبطة بالسبل والآليات التي تُمكن المجتمع من تجاوز العنف وعدم العودة إليه وتكراره، وخلق استجابات متكاملة اقتصاديا تنمويا وسياسيا وقانونيا وأمنيا وثقافيا.

تجادل هذه العلاقة في افريقيا؛ على أساس فهم وصياغة استجابات متماسكة للقضايا المختلفة التي تطرحها البيئة الافريقية، وجعله مجالا متكاملا لدراسة وممارسة بناء السلام والتنمية، وذلك من خلال التأكيد عمليا وأكاديميا أنه لا ينبغي للسلام أن يهمش الأولوية الحيوية للتنمية أو العكس.

وعليه، علاقة التنمية ببناء السلام في افريقيا تتعلق بالبحث فيما هي المساهمة التي يمكن أن تقدمها التنمية بمختلف جوانبها نحو منع أو احتواء وحل النزاعات في افريقيا وحتى تحويلها، وماهية إمكانية اعتمادها كآلية لبناء السلام. وسوف نناقش ذلك من خلال الإشكالية الآتية:

ما حدود العلاقة الترابطية بين التنمية وبناء السلام في إفريقيا؟

وعليه نفترض أن تطور التفكير والممارسة في حقلي التنمية وبناء السلام ساهم في صقل المقاربة الإفريقية لبناء السلام والتنمية.

يهدف البحث الى إبراز الارتباط بين التنمية وبناء السلام في افريقيا على المستوى النظري والميداني، وكيف أدى ضعف التشبيك بينهما الى العنف والتخلف، ويقود ذلك للوقوف على الفهم الإفريقي لهذه العلاقة من خلال أهداف وتوجهات الإتحاد الافريقي والمنظمات الاقليمية وما يعترض ذلك من تحديات وعوائق.

أولا: التنمية وبناء السلام: مقاربة معرفية ومفاهيمية

تعكس دراسات وأبحاث النزاع والتنمية أهمية هذه العلاقة التي تحد مؤشراتها السلبية العديد من البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنخرط ضمن هذه العلاقة العديد من القطاعات الحيوية للدول كالأمن والسلم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، فالتحديات التي أصبحت تفرضها بيئة ما بعد النزاع على برامج التنمية وبرامج بناء السلام تلزم خلق هذه الرابطة والتشابكية على المستوى المؤسساتي والعملي.

1. مفهوم التنمية

عكس تطور الفكر التنموي تأثُره بالتقدم العلمي، وكذا التَغير في السياسة الدولية وتجلى ذلك على الانتاج الفكري والممارسة العملية، وتستجيب المؤسسات الدولية والحكومات بتجدد الرؤى والمقاربات وتحديث جملة من الآليات والاستراتيجيات والفواعل.

لقد أصبح موضوع التنمية ضرورة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد دلّ على ضرورة لحاق العالم المتخلف بالعالم المتقدم. ليشير في الخمسيات والستينات من القرن العشرين على أهمية المؤشرات الاقتصادية والتصنيع والتحديث، وخلال فترة السبعينيات فرضت البيئة الدولية والمحلية أهمية المؤشرات الاجتماعية لتحقيق التنمية، وخلال الثمانيات أصبح موضوع التنمية الشاملة مجالا هاما للبحث والممارسة، لكن تراجع الصراع الأيديولوجي وتداعياته بداية تسعينيات القرن الماضي أعطى للتنمية بعدا جديدا يعكسه الاهتمام بالإنسان كغاية وهدف وكذا الاهتمام بالتنمية كحاجة آنية دون الإضرار بالأجيال اللاحقة وهو ما عرف بالتنمية المستدامة.

وعليه، ندرج التعريفات المتماشية في سياق التطور المنهجي والمؤسساتي:

1.1. تعريف التنمية: هي العملية التي تبذل بقصد، ووفق سياسة عامة لإحداث تطور، وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية؛ بالاعتماد على المجهودات الحكومية والمحلية، ويأمل من هذه العملية أن تمكن الناس المقصودين بها من كسب قدر أكبر من القدرات لمواجهة المشكلات[1]، وتعتبر التنمية على أنها عملية تغيير مستمرة وهادفة لتحسين مستويات المعيشة للناس في كافة المجالات اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

أ. التنمية الاقتصادية: خلال فترة الخمسينيات وستينات القرن الماضي عرفت التنمية على أنها اقتصادية و الدالة بمؤشراتها الكمية (الدخل القومي، الدخل الفردي،..)، التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن. كما أنها ذلك التفاعل القوي ولفترة طويلة في الكيان الاقتصادي للدولة ويشمل على تحولات في الأشياء والكميات تكون نتيجته زيادة الدخل القومي[2]. يتدعم هذا التعريف في الكثير من أعمال البنك الدولي والمنظمات الدولية والعديد من الحكومات الوطنية، فالبنك الدولي يقيس مستوى الناتج القومي الوطني ومستوى دخل الفرد لتقسيم البلدان إلى متقدمة و متخلفة وإلى بلدان الجنوب المتخلفة و بلدان الشمال المتقدم بالتالي فمقياس الثروة لتمثيل التنمية تعتبر مناسبة لأنها نعطي فؤائد في تحسين الحياة الاجتماعية والرفاهية.

ب. التنمية السياسية: يعرفها **جبريال الموند** على أنها" التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة للثقافة السياسية. ويميز بين الانظمة الحديثة والتقليدية على أساس طريقة أداء الوظائف السياسية المختلفة. حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للتقليدي وهذه الخصائص هي التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية، التي تعتبر نموذجا للتطور والتنمية لبقية البلدان[3]. فالتنمية السياسية تسعى الى ايجاد والوصول الى نظم تعددية ومنافسة انتخابية وسياسية وإرساء المفاهيم الغربية في الديمقراطية وتحقيق النمو الاقتصادي.

ج. التنمية البشرية: يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التقرير السنوي لعام 1994 "أنه من أجل مواجهة التحدي المتنامي الذي يمثله الأمن البشري يلزم نموذج جديد للتنمية يجعل الناس هم محور التنمية ويعتبر النمو الاقتصادي وسيلة وليس غاية" وقد أطلق برنامج للتنمية البشرية سنة1990. ويعتمد دليل التنمية البشرية IDHوهو دليل مركب يقيس متوسط الانجاز في الابعاد الاساسية وهي: الحياة الصحية، الوصول للمعرفة، المستوى المعيشي[4].

د. التنمية المستدامة: قد ورد في تقرير **بورتلاند** سنة 1987 أنها تنمية لتلبية الحاضر دون المساس بقدرات الاجيال اللاحقة لتلبية حاجاتها. حيث اضافت الامم المتحدة سنة2005 الركن البيئي وترابطه بالاقتصاد ومختلف القضايا التنموية الاخرى[5] .

يمكن ان تعطي التعاريف المختلفة فهما عاما للتنمية على أنها مفهوم مستمر في البناء أو التحول أو التشوه أو التمديد متماشيا مع ظهور الابتكارات في الممارسات التي تدعمها خاصة الثورة التكنولوجيا والرقمية، وتزايد توسع العولمة ونشاطاتها اللبرالية.

2.بناء السلام

أكدت الأوضاع في أقاليم مختلفة من العالم خاصة في شرق أوربا وافريقيا أن نهاية الحرب الباردة كان له أثر وخيم على تراجع قيم السلم والأمن وتجدد التهديدات والمخاطر التي تمس حياة الإنسان وأمن وبقاء الدول؛ وهو ما أعطى دفعا جديدا لإعادة التفكير في آليات صون السلم والأمن الدوليين. وقد جاءت بواكر المبادرة من خلال التقرير الذي رفعه الامين العام للأمم المتحدة والمعلن عنه بـ" أجندة السلام" سنة 1992، و الذي شمل أليات تتمثل في الديبلوماسية الوقائية و حفظ السلام وصنع وبناء السلام[6].

من خلال التقرير المقدم سنة1998 عن "أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في افريقيا" نجد أنه هدف الى تحديد ماهية بناء السلام الذي يكون باتخاذ كافة التدابير والاجراءات التي تمنع عودة المواجهة المسلحة وعدم تكرارها، وفي التقرير الصادر سنة 2004 والمعنون بـ" عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة" بيَن أن بناء السلام يعول عليه لمجابهة التحديات الجديدة التي تهدد السلم الدولي.

لكن بيان الابراهيمي لسنة 2001 أعطى تعريفا أكثر دقة، حيث رأى أَن "بناء السلام" مصطلح شامل لهدف شامل يهدف إلى منع تفشي النزاع، أو تكراره أو استمرار النزع المسلح[7]، وبالتالي يشمل مجموعة واسعة من السياسات والبرامج والآليات التنموية والإنسانية وحقوق الإنسان؛ وعليه يشمل بناء السلام أهداف تتمثل في:

– تقديم الخدمات الأساسية تشمل اساسا المياه والصرف الصحي، وتقديم الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي.

– إرساء الأمن الذي يشمل حماية المدنيين، وإصلاح قطاع الأمن، نزع السلاح والتسليح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وإزالة الألغام.

– استعادة الاقتصاد وسبل العيش، والتي تشمل إصلاح وبناء البنية التحتية.

-إعادة بناء الحكومة والعمليات السياسية الشاملة، والتي تشمل الحوار والمصالحة وسيادة القانون، وتسوية المنازعات، والوظائف الحكومية الأساسية، والعدالة الانتقالية والعمليات الانتخابية.

3. بناء السلام في افريقيا من منظور تنموي

من المعروف لدى أخصائيي العلوم الاجتماعية أنّ العلوم لا تترابط بينها من خلال نظرية واحدة مشتركة بقدر تناولها لموضوع واحد[8]. وعليه فيمكن خلق آلية لحل النزاعات وتحقيق التنمية من خلال الرؤية والتحليل المنهجي لترابط التنمية وبناء السلام خاصة في البيئات التي تتكرر فيها النزاعات.

لقد تمحورت البحوث الأمنية والمقاربات النظرية خلال الحرب الباردة حول أمن وقدرة الدول على تقديم الخدمات والسلع العامة والحفاظ على سيادة القانون. كانت هذه البحوث هامة لفهم عدة صراعات وحروب دولية، لكنها عجزت عن تفسير نزاعات ما بعد الحرب الباردة خاصة الحروب الداخلية و الأهلية وأسبابها وأليات تكرارها، وهو ما يلزم ايلاء الاهتمام بالفرد والحاجات الاجتماعية، وكيف يؤثر العنف والنزاع على التنمية والسلام، ومدى تأثيره على خيارات المجتمع والدولة؛ في حين اقتصرت مقاربات التنمية والنزاع والسلام حول نظريات التبعية و الراديكالية؛ لتصبح بعد الحرب الباردة جزءًا لا يتجزأ لوضع المفاهيم وممارسة التنمية، وهذا ما دفع العلماء الناقدين إلى القول أن صناعة المساعدات التنموية السائدة قد اختارت السلام كدعم لإضفاء الشرعية على استراتيجيات التنمية التي تؤيد أجندة نيو ليبرالية، وهو حجة داعمة للدراسات النقدية لبناء السلام الليبرالي.

يتجلى في النزاعات خاصة الداخلية والأهلية منها ترافق العنف المسلح مع مظاهر غياب التنمية، وغالبا ما تفشل السياسات التنموية في ظل وجود بيئة عنيفة، حيث أنه من المسلم به أن التنمية تقلل من فرص النزوع للعنف، على هذا يمكن اعتبارها شكلا من اشكال منع النزاعات؛ ويقدم الاتحاد الاوروبي مثلا قويا لذلك من خلال نجاح التنمية والمساعدات التنموية في اطار مشروع مارشال في انهاء الخلاف والعداء بين الدول الأوروبية وبناء نموذج اوروبي متكامل للسلام والتنمية والوحدة، تلاشت من خلاله الخلافات والعداء الفرنسي والألماني نحو التعاون والسلام وحل الخلافات بشكل ودي و ديبلوماسي، و تغليب خيار المصلحة الاقتصادية و التنمية على العنف و الحرب.

من هذا المنطلق، يتوجه **روبرت ماكنمارا Robert McNamara** في كتابه "جوهر الأمن" الى ربط الأمن بروابط تنموية، وتعد التنمية أرضية و قاعدة هامة لصيانة الأمن و السلام وحماية مكتسبات المجتمع التنموية؛ وقد ربط **غالتونغ Galtoung** العنف ببنية المجتمع، ويقول انه غالبًا ما يتم دمج العنف الشخصي والمباشر في البنية الاجتماعية، فمن الأفضل التركيز على الصورة الأكبر التي كشف عنها العنف الهيكلي على هذا النحو سيكشف عن أسباب وآثار العنف وظروف السلام[9]. وقد صنف العنف الى العنف المباشر والعنف الهيكلي والعنف الثقافي، كما ميز بين السلام الايجابي Positive Peaceوالسلام السلبي. حيث ان عدم وجود حرب لا يعني غياب العنف فالمظالم الاجتماعية وعدم المساواة هو ما يحمل الاسباب الحقيقة لتفجر النزاعات مستقبلا[10].

منهجيا يربط علماء مدرسة الحاجة في حقل النزاعات الدولية مثل آزار**Azar** و**بيرتون Burton** بين درجة نجاح الدولة في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبين انخفاض أو ارتفاع نمط انفجار النزاعات الاجتماعية طويلة الأمد فبحسب آزار فإن الحرمان من الحاجات الإنسانية غير قابلة للتفاوض هو البدرة الرئيسية للنزاعات الاجتماعية المتأصلة[11]، فمعادلة تحقيق الحاجات الإنسانية اللازمة لأفراد الدولة الواحدة يُضفي إلى الاستقرار و السلم الذي بدوره يؤصِل للتنمية.

وعموما تؤكّد البيئة الافريقية ان الأسباب الهيكلية الكامنة وراء الصراع العنيف والتي تشمل: الإقصاء السياسي، والتهميش الاقتصادي، وعدم المساواة الاجتماعية أدّت للافتقار إلى استثمارات الدولة في القطاعات الرئيسية مثل التعليم والصحة وأمن المجتمع، وهو ما أفضى إلى تغذية المظالم، وفتح المجال في بعض الحالات لتدخل جهات فاعلة غير حكومية لملء الفراغ، حيث قدمت الأمن والحماية التي فشلت الدولة الضعيفة أو اللامبالية في توفيرها، استخدموا ميزة القرب أو الوصول لنشر الأيديولوجيات التي تشجع على التعصب والعنف، كما هو الحال مع بوكو حرام في شمال نيجيريا وحركة الشباب في القرن الأفريقي، وقد أدى العنف الناتج إلى ردود عسكرية من الدولة، التي تزيد من استنزاف الموارد، هذه الحلقة المفرغة تضر باقتصاديات الدول المتضررة وأمنها و بالتالي تؤثر سلبا على تنميتها[12].

وكما قرن **آمارتيا سين Sen** بنيويا بين التنمية وحرية الإنسان وأمنه، عندما أعتبر أن الأمن يعني "التحرر من الخوف" وبأن التنمية تعني "التحرر من الحاجة"، فالتنمية تتطلب إزالة المصادر الرئيسية لعدم الحرية: الفقر والطغيان، وضعف الاقتصاد وكذلك الحرمان الاجتماعي الممنهج، وإهمال المرافق العامة وكذلك عدم التسامح أو النشاط المفرط للدول القمعية[13]،وقد وفق سين الى حد بعيد في تحليله إذ أن هدا التحليل ينطبق على عديد الدول الإفريقية بأوضاعها المجتمعية والتنموية.

من الناحية العملية إن الوثائق وإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 1997 بشأن السلام والصراع والتنمية، وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 1998 بشأن الأولويات" بناء السلام لمرحلة ما بعد النزاع" تعطي الأولوية للمجالات التي كانت حتى قبل بضع سنوات تماما خارج جدول أعمال التنمية[14]. والتي تشمل الإصلاحات السياسية (المساعدة على الانتخابات، الإصلاحات الدستورية..) والقانونية واعادة السلم الاجتماعي من خلال دمج المقاتلين السابقين ونزع السلاح، وكذا إرساء لجان تقصي الحقائق ومحاسبة مجرمي الحرب.

خلال منتصف التسعينيات، بدأ العمل التنموي يشمل عناصر مثل بناء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بينما في الألفية الجديدة، بدأ بناء السلام يشمل استراتيجيات التنمية الاقتصادية وَأدّى عدم وضوح المسارات إلى بعض الخلافات عندما يتم وضع بناء السلام في مركز كلي ومتكامل وترك التنمية كألية هامشية للتخفيف من حدة الفقر. في المقابل، فإنّ بناة السلام يستاؤون عندما يتم وضع التنمية في مركز شامل ومتكامل وجعل بناء السلام وحدة حل النزاع فقط على اعتبار التكامل و الترابط المتلازم بينهما[15].

حيث تشمل عمليات بناء السلام مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والأنشطة تقوم بها المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية ووكالات التنمية وكذلك الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتغطي سلسلة من المشاريع لضمان استعادة السلام ونزع سلاح المقاتلين وشراء امتيازات سياسية واقتصادية لاستقرار الدولة، وتطوير البنية التحتية، وترسيخ الجوانب القانونية والمالية والأنظمة السياسية، وترتكز أيضا على مواصلة الجهود التنموية المحلية والدولية. كما تحاول الجهود التنموية تحويل انتباه أطراف النزاع من الاشتباكات الثقافية إلى المزيد من الحوافز الاقتصادية والسياسية، وبالتالي تلعب التنمية الاجتماعية (التعليم..) دورا أساسيا في توجيه العلاقات وإعادة رسمها وتحاشي الاشتباكات الثقافية التي تكون عادة مدفوعة بأسباب بنوية.

في تقرير عن البنك الدولي لسنة 2011 حول "الصراع والأمن والتنمية"، جاء فيه تأكيد على أن مجموعة البلدان التي لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015 لها خاصية واحدة مشتركة وهي تأثُّر هذه الدول بالنزاع المسلح.

وعليه، تدرس علاقة التنمية ببناء السلام من خلال متغيرين هما: مدى دمج مسائل النزاع في مفهوم التنمية، ومدى جعل التنمية من أولويات العمل السياسي لبناء السلام، والمشكلة الرئيسية لكثير من العمل التنفيذي والممارسة العملية في وضع العلاقة بين التنمية/ بناء السلام هو ضعف المعرفة والقاعدة المرجعية التي يقوم عليها هذا العمل[16].

وهو ما تواجهه الدول الافريقية الفقيرة من تنامي حدة العنف والنزاعات طويلة الأجل مع انخفاض مستويات التنمية وانعدام الأمن الإنساني اللذين يهددان التنمية ويؤدي الى استمرار النزاع خاصة مع توسع التهديدات الجديدة إلى ما بعد العنف السياسي مع تغير المناخ والكوارث الطبيعية، ومخاطر الصحة العامة، والتي تشكل تحديا للاستقرار في البلدان المتقدمة، فيما تزيد من هشاشة الدول الافريقية الى جانب مؤشرات الهشاشة التقليدية مثل الاستقرار السياسي والقدرة الاقتصادية، وتكمن الهشاشة من هذه الناحية في امكانية توجيه الموارد بشكل استباقي لمنع الانهيارات الاجتماعية والسياسية مما يمكن أن يؤدي إلى العنف وانتكاس التنمية وبناء السلام[17]. وهو التحدي الذي لاتزال تعانيه معظم الدول الإفريقية باستثناء دولة جنوب إفريقيا.

ثانيا: مقاربات فهم علاقة التنمية ببناء السلام في إفريقيا

لقد تمحورت التصورات المنهجية والآليات العملية التنموية وبناء السلام في افريقيا نحو معالجة احتياجات الهامة للمجتمعات مابعد النزاع، ووضع استراتيجيات طويلة المدى لمنع عودة العنف واستدامة التنمية والسلام.

1. بناء السلام والتنمية في افريقيا: منظور افريقي

عادة ما يتم استيراد برامج ونماذج وأطر نظرية للمشاكل التنموية ولتسوية النزاعات في افريقيا. لكن استفحال التحديات الأمنية والتنموية جعل الاهتمام الإفريقي يبحث عن حلول من البيئة الخاصة به، فجل المنظمات سواء على المستوى القاري أو الإقليمي، مثل الاتحاد الإفريقي (AU)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية شرق افريقيا (إيغاد)، والجماعة الإنمائية

للجنوب الأفريقي(سادك) ظهرت من أجل معالجة قضايا الأمن والسلام والتنمية وفق ما تعوزه البيئة والهوية المجتمعية الافريقية.

وتطرح معالجة الاحتياجات المتعددة لمجتمعات ما بعد النزاع مشكلة شاقة على المجتمع المحلي والدولي، فهده الدول ترث اقتصادات ممزقة برأس مال مادي وبشري مستنزف، مع تقليص الحريات المدنية؛ وتحويل الموارد إلى أنشطة غير منتجة، وموارد مالية محدودة لتمويل الجهود التنموية، هذا بالإضافة إلى المأساة الإنسانية للنزاعات (ضحايا، لاجئين..)، فمتوسط تكلفة النزاع المسلح في أفريقيا خلال الفترة 1990-2005 قدرت بـ 18 مليار دولار أي 15% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا حسب دراسة لـ IANSA المنشورة سنة2007[18].

تؤكد الأدبيات والدراسات على وجود علاقة إيجابية بين بناء السلام والنمو الاقتصادي، وبحسب تقرير لجنة السلام التابعة لقسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية للأمم المتحدة لسنة 2010 أن نهاية النزاع يمكن أن تؤدي إلى سرعة النمو الاقتصادي، كما أكد التقرير على أهمية التفعيل الاقتصادي كمكون أساسي في أي استراتيجية وطنية لبناء السلام؛ وهو ما تؤكده Hoeffler أن اقتصادات ما بعد النزاع تنمو بنحو 3% في السنة وهو ما يزيد بنحو 1% عن متوسط البلد[19]. بالتالي فتشجيع التنمية الشاملة لتكون ألية لبناء السلام ينشأ من المكاسب الايجابية للسلام والتنمية على حد سواء وأهمية دلك على المدى القصير وفي الآجال البعيدة بالرغم من اختلاف التجارب من بلد الى آخر.

في دراسة أخرى لـ **ميغل** سنة 2004 قام بتحليل محددات قيام النزاعات الأهلية في41 بلدا افريقيا، وجد أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي بـ 5% يزيد نسبة نشوب النزاعات بمقدار النصف، ووجد **بروكنر** و**سيكوني** سنة2007 أن انهيار أسعار السلع التصديرية يزيد احتمالية قيام نزاع مسلح، كما يؤثر الجفاف في انخفاض الدخل وبالتالي يؤثر على احتمالية تصاعد العنف، في حين شدد مدير البنك الدولي على أن الهدف من التنمية هو الحفاظ على السلام والوقاية من الحروب[20].

وعليه، تستدعي الحاجة للتنمية وجعلها كآلية لبناء السلام إعادة التفكير في الأدوار التي يمكن ان تلعبها الأطراف المحلية والوطنية والدولية الرسمية وغير الرسمية في إفريقيا، على اعتبار أن مجال بناء السلام يستجيب لحالات العنف والفقر والجريمة المنظمة والخلافات العرقية المُوَلِّدَة للعنف، والتجارة غير الشرعية للسلاح.

كما تعرف البرامج التنموية فرصة لإعادة بناء العلاقات بين الجماعات المتحاربة لأنها تركز على تحسين نوعية الحياة والعمل على الأهداف المشتركة، وبحسب مؤشر إبراهيم للحوكمة الإفريقية"(Ibrahim Index of African Governance) (IIAG) لعام 2018 والذي يصنف الدول الإفريقية حسب ممارسات حوكمتها التي تشمل إنجازات التنمية وحقوق الإنسان، كانت الكوت ديفوار الدولة الأكثر تحسنا في القارة حيث قفزت من المرتبة41 إلى 22 بين 54 دولة بتحقيق 54.5 نقطة، وكانت في مرحلة الخروج من الاضطرابات المدنية

والسياسية في الفترة 2010-2011؛ حيث قتل 3000 شخص، وسجّلت معدلات نمو اقتصادي سنوي بلغ نحو 10%. أما كينيا (59.8نقطة) فقد صعدت ثماني نقاط من المركز التاسع عشر إلى الحادي عشر لأنها مستمرة في التعافي من الفوضى التي أعقبت الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها في عام 2017[21].

2.مقاربة الاتحاد الافريقي هل يرتقي لحل مشاكله؟

منذ 2002 استطاع القادة الأفارقة إعطاء دور جديد للقارة في مجال تسوية وحل النزاعات، من خلال الإعلان عن ميلاد الاتحاد الافريقي، ويجادل **وندنت** بأن الاتحاد الأفريقي يتبنّى "تفكيرًا جديدًا" يختلف عن توجه منظمة الوحدة الافريقية والذي يعيد تعريف الهوية والمصالح وبالتالي التغيير في النهج القاري اتجاه السلام والأمن، على عكس منظمة الوحدة الأفريقية التي التزمت "بدقة" بقواعد السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء [22].

لقد توجهت افريقيا نحو تبني "الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية"، كرد على قلة الاهتمام الدولي بشؤون القارة، مع عدم نجاعة التدخل الانساني بقيادة القوات الأمريكية في الصومال، واستفحال الحروب الأهلية التي ظلت تحصد الآلاف من الضحايا المدنيين، اضافة الى تنامي التهديدات الجديدة كالأوبئة والتجارة غير شرعية، والهجرة غير الشرعية. وتجسد ذلك في التطلعات المنعكسة في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي "أفريقيا مزدهرة"، والتي تقوم على النمو الشامل والتنمية المستدامة؛ والتكامل والوحدة في القارة؛ وأسس الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وترتكز على دعائم السلم والأمن كما تؤكد على الهوية الثقافية القوية والتراث المشترك والقيم والأخلاق الإفريقية، والتي تسعى للتنمية البشرية بالاعتماد على رأس مالها البشري الأفريقي[23].

ويهدف الإتحاد الافريقي بذلك إلى[24]:

– تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسيق وموائمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية والإقليمية.

– تدعيم العدالة الاجتماعية كإطار للتنمية الاقتصادية المتوازنة والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية.

– العمل على تحقيق المزيد من الاندماج الاقتصادي بين دول ال قارة من خلال التجمعات الاقتصادية الفرعية القائمة بالقارة.

كما تجدر الاشارة إلى أن أحد الدوافع وراء تشكيل الاتحاد الأفريقي: اعتبار أن مشكل النزاعات في إفريقيا يشكل عقبة رئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة وتستدعي الحاجة لتعزيز السلام والأمن والاستقرار كشرط أساسي للتنفيذ جدول أعمال الاتحاد[25] .

ودعما لذلك تم تأسيس سنة 2003 مجلس السلم والأمن الافريقي الذي يخول له التدخل في حالة النزاعات في دول القارة، والحرص على صيانة الامن والسلم الإفريقي، ومساعدة البلدان ما بعد النزاع، ودعم

عمليات السلام بإشراف الامم المتحدة. وكما تدعم الإتحاد الإفريقي بهيئة هندسة الأمن والسلم apsa سنة2002 والتي تهدف إلى: تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا؛ منع النزاعات؛ بناء تعزيز أنشطة السلام وإعادة الإعمار بعد النزاع؛ تنسيق الجهود لمحاربة الإرهاب؛ تطوير سياسة دفاع مشتركة للاتحاد الأفريقي؛ تعزيز الممارسات الديمقراطية والحكم الراشد، وحقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسي[26].

وقد تواصلت جهود الإتحاد الإفريقي في تعزيز التنمية و بناء السلام حيث تبنى سنة 2006 استراتجية إعادة الإعمار والتنمية PCRD Fraework، التي تتمحور حول خمسة مبادئ أساسية وهي: القيادة الإفريقية، تعزيز ملكية الشعوب لبرامج إعادة البناء على المستوين الوطني والمحلي، الشمولية والعدالة وعدم التمييز، التعاون والتلاحم، بناء القدرات من أجل الإستدامة[27].

ولتفعيل دور الافارقة في البيئة المحلية خاصة في مجال بناء السلام وتعزيز الأمن، وافق الاتحاد الافريقي على إنشاء صندوق السلام خلال القمة السابعة والعشرين برواندا سنة2016، وبالتالي يصبح شريك للأمم المتحدة في عمليات السلام في القارة، من جهة أخرى يسمح له هذا الهيكل بتقديم حلول إفريقية في البيئة الإفريقية.

3. إعادة تصور السلام في افريقيا: اسهامات الحلول التقليدية

ان دراسة السلام و حل النزاع في افريقيا، لا يمكنه ان يتغافل عن الهوية التي تقدمها الشعوب و المجتمع المحلي المتمثلة في التقاليد الافريقية في الوساطة و التحكيم و حل الخلافات و التي اثبتت فعاليتها في التسوية كما يأخذها الدارسون و المحللون على محمل الجد في فهم النزاعات.

وفقا للرؤية الإفريقية تحظى الحياة الاجتماعية بأهمية بالغة، وتركز جل المبادرات الشعبية والحلول المنبثقة من التقاليد على الحياة الاجتماعية بدل الفردية[28]. يسحب الاهتمام بالحياة الاجتماعية إلى معالجة النسيج الاجتماعي المتضرر من النزاع خاصة العناية بالأسرة وتحكيم القيم والأعراف الدينية والثقافية، وَيكون ذلك بوساطة كبير القبيلة أو العشيرة الذي يحظى بمكانة هامة في المجتمعات الافريقية. ان مفهوم الأوبونتو الذي يقر بالترابط الإنساني ويعطي تصورا عميقا لفض النزاعات والمصالحة، ولقد تم العتماد على هذه الثقافة في جنوب افريقيا من خلال مجلس الشيوخ "لكجولتا" الذي يتولى فض النزاعات والعمل كوسيط للتقصي والتحقيق وتقديم الاستشارة والنصح من أجل الحفاظ على التماسك والوحدة المجتمعية. كما أنه مفهوم يعيد بناء الثقة الاجتماعية ودون اللجوء إلى ثقافة الثأر بين الافراد والعائلات و المجتمع، وهو المبدأ الذي سار عليه نيلسون مانديلا والمطران توتو (رئيس لجنة الحقيقة و المصالحة الإفريقية) لتجاوز الماضي العنيف لجنوب افريقيا[29]

وعليه، يمكن أن تحدث فرقا مهما إذا تمت صياغة الغرض من العملية باللغة الاجتماعية والعلائقية؛ ويتم التوصل إلى اتفاق يتضمن أكثر من مجرد حل المشكلة أو رفع الظلم، إلى البحث عن سلام دائم، وإعادة تأهيل العلاقات التي تم كسرها أو إصلاح الخاطئة منها[30]. على الرغم من أن معظم الأفكار والحلول المقدمة تكون

شفوية وغير مدونة، وهي ثقافة غير ملموسة إلا أنها ساهمت بشكل فعال في صناعة القرار والصيغ القانونية أثناء المحاكم التقليدية ويقدم محاكم الجاكاكا في رواندا نموذجا جيدا لذلك.

يتفق هذا الطرح مع المحاججة النظرية **لجون بول ليدراخ** خاصة في تحويل النزاعات واعادة بعث العلاقات وبناءها باعتبار بناء السلام عملية مستمرة هادفة. فهو يرى أن بناء السلام لايتوقف عند النتائج الملموسة كوقف القتال مثلا فهو مفهوم تطوري متعدد الجوانب ومتكامل يجب ربطه ببنى المجتمع الاجتماعية والثقافية والروحية والسياسية والتنموية والإقتصادية[31]. وبناء السلام ليس جديد في افريقيا انما الجديد في استيراد وفرض التدخلات التنموية القائمة على مشروع السلام الليبرالي و الذي يخدم مصالح المتدخلين ولا يلبي الحاجات التنموية و الأمنية[32].

ثالثا: تحديات بناء السلام في افريقيا

إنّ النزاعات في افريقيا معقدة ومتعدد الأسباب، وغالبا ما تتَّخِذُ عمليات بناء السلام واستراتيجيات التنمية نفس المنحى من التعقيد والتشابك، بين القضايا السياسية والاجتماعية والأمنية وفقا لمتطلبات المجتمع المحلي وإملاءات القوى المانحة، وواقع بيئة ما بعد النزاع، بالتالي يواجه بناء السلام والتنمية تحديات أهمها:

1. البيئة السياسية المعقدة

يعتبر ضعف قدرات الدولة ومؤسساتها سواء بالعنف أو بغياب التنمية من أهم الأسباب التي قد تشجع الفواعل السياسية والعسكريين للتوجه نحو خدمة أهداف الانفصال وتحقيق الحكم الذاتي، بدلا من السعي نحو البناء الوطني، وهوما يشجع تنامي القدرات الموازية للدولة. كما هو في ليبريا و ليبيا والسودان، فعجز الدولة وضعف مؤسساتها يحد من تنفيذ برامج بناء السلام عندما تكون شرعية الدولة وسلطتها وقدراتها ضعيفة، ومن المحتمل أن تكون هناك صعوبة في تنفيذ برامج بناء السلام[33].

وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية UNDESA لسنة 2010، يعتبر إرساء الأمن والسلام مع وجود درجة من الاستقرار السياسي هي شروط مسبقة للتنشيط الاقتصادي، وهي ضرورية لاستثمار للقطاع الخاص، فغالبا ما تكون الدول الخارجة من النزاع تحت الضغط لتقديم منافع فورية للناس وفي نفس الوقت بحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي والتنمية و تهيئة الظروف اللازمة لتمكين الاستثمار والنمو على المدى الطويل، قد يكون لها تأثير سلبي على الأنشطة الاقتصادية التي توفر الدخل لبعض القطاعات لكن من الصعب تفعيل الانتعاش الاقتصادي في المناطق الهشة أي يجب توفير بيئة آمنة للنشاط الاقتصادي[34].

ان انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة له آثار وخيمة على أمن الدولة واستقرار المجتمع ويؤدي في مجتمعات ما بعد النزاع إلى تعطل الحياة المجتمعية وانتشار العنف والانتقام، بالإضافة الى تداخل المصالح بين الجماعات الإجرامية والمواطنين للحفاظ على وضع خاص لتمويل التجارة غير الشرعية للموارد أو تجارة المخدرات والأسلحة، وهو ما يعطِّل ويوقف في الكثير من الحالات مسار التنمية وبناء السلام.

2. نقص الموارد

يعاني الاتحاد الأفريقي والمنظمات الافريقية الإقليمية من قيود مالية وتفتقر إلى ما يكفي من القدرات والموارد المستقلة للتدخل في النزاعات الإقليمية القيام بإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. زيادة على تضارب مصالح الممولين الدوليين لعمليات بناء السلام خاصة مع وجود ممولين جدد منافسين للممولين التقليدين، حاليا تعد افريقيا بيئة للتنافس بين الصين والولايات المحتدة والقوى الاستعمارية التقليدية والقوى الصاعدة التي تكون أهدافها وبرامجها متضاربة هو ما يعرض الدولة الضعيفة لضغوط هائلة تفوق قدراتها الاقتصادية والسياسية.

ان هذا التضارب في المصالح يصعب من مهمات السلام الدولية والإقليمية والمبادرات المحلية ويجعلها تخفق في معالجة الأسباب الجذرية للعنف ويهدد بتجدد النزاع وإطالة أمده، خاصة إذا كانت تسويات ما بعد النزاع مثل تسوية المظالم والعدالة الاجتماعية والمصالحة تكون غير ناجحة في وهو ما ينبئ بالانتكاس في بناء السلام والعودة إلى العنف. وبناء على هذا فإن الجيل الثالث من قوات حفظ السلام في افريقيا قد اضلع بمعالجة هذه الأسباب وفهمها، فالغالب على النزاعات في أفريقيا أنها تكون ناجمة عن عوامل هيكلية، مثل الفقر، وعدم المساواة، والتهميش. ولمعالجة هذه الأسباب الجذرية، طورت قوات حفظ السلام شراكات مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات لتعزيز التنمية الشاملة والتماسك الاجتماعي.

وبشكل عام فإن هذا الجيل من قوات حفظ السلام والذي أصبح يعرف ببناة السلام يسعى الى التركيز على بناء قدرات المجتمع وتأهيله(ركز الجيل الأول على العمليات الأمنية خلال فترة 1945 الى ثمانيات القرن الماضي، أما الجيل الثاني الذي برز جليا مع نهاية الحرب الباردة يدمج بين العمليات العسكرية والمهام المدنية). وأشار الأمين السابق بطرس غالي سنة 1990 أن مهام الجيل الثاني والثالث من عمليات حفظ السلام الدولية ستكون موجهة خاصة نحو النزاعات الداخلية ذات الأبعاد العرقية والقومية والاقتصادية والدينية التي تهدد في المستقبل السلم والأمن على المستوى الإقليمي والدولي[35]. إن التركيز على بناء السلام كوسيلة لتعزيز السلام وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا وينطوي على مجموعة من الأنشطة، مثل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح قطاع الأمن، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. وقد قامت الأمم المتحدة ببعثات السلام في عدة دول افريقية مثل سيراليون سنة1999، ليبريا2003، التشاد وجمهورية افريقيا الوسطى سنة 2007، بورندي سنة 1999.

ففي اطار مهام بناء السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة في جمهورية افريقيا الوسطى فقد ساعد البرنامج على نزع السلاح وتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في المجتمع، والتدريب المهني والتعليم والحصول على الرعاية الصحية، وتدريب الجيش وقوات الشرطة[36]، أما في كينيا فقد تم التركيز على تعليم البنات وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال دعم نمو الصناعات الخضراء لخلق فرص العمل مما يقلل من الفقر ويساهم في حماية البيئة[37].

من التحديات التي تجعل مهام بناء السلام واستراتيجيات التنمية في افريقيا صعبة وغير ناجحة هو تجاهل الأدوار الهامة التي يقوم بها المجتمع المحلي خاصة اذ ما تم املاء البرامج من أطراف دولية تتناقض مع

الأعراف والأطر المجتمعية المتعارف عليها، وهو ما يطرح على الساحة العملية وفي الدوائر البحوث الملكية الفكرية لبرامج بناء السلام هل تترك للفواعل المحلية التي لا تمتلك الخبرة و التمويل أم تنفد الجهات الدولية بخبرتها وإمكانياتها باشراك الفواعل الوطنية، بالرغم من اعتراف الأمم المتحدة بأهمية الملكية الوطنية لبرامج بناء السلام إلا أن تفعيله يبقى محل نقاش وشك في بيئة ما بعد النزاع الذي التي تتخبط في عدة مشاكل، وعلى الرغم من نجاح العديد من البرامج سواء الوطنية أو التي نفدت ضمن اطار ولايات الأمم المتحدة الا التوفيق بيهما في مواجهة التحديات القائمة لايزال تحديا رئيسا[38]. تكمن أهمية إعطاء القيادة للجهات المحلية خاصة في مجال العدالة الاجتماعية وإصلاح القانون لأنه مجال يمس بشكل مباشر النسيج الاجتماعي وإن إعادة هندسة الحياة الاجتماعية لا يتم من الخارج كما أثبت التجارب في أفغانستان في مجال اصلاح القانون بالاعتماد على نظام الشورى، ونجاح المحاكم التقليدية الجاكاكا في رواندا والتصالح مع الماضي وترميم النسيج الاجتماعي. لكن لا يمكن النظر بمثالية للحلول المحلية فقد تكون هناك مؤسسات اقصائية يجب إصلاحها وإعادة تنمية القدرات التي دمرتها الحرب[39]. لاسما في اطار تفعيل و ترقية دور المرأة و الشباب في المجال الاقتصادي و السياسي.

3. تحديات التغير المناخي

تعد افريقيا ومنطقة الساحل خاصة من أكثر المناطق التي تواجه التقلبات الخطيرة للمناخ، ان التقييم خطر التهديدات البيئية على الأمن والسلم المحلي والإقليمي يرفع من درجات التحدي الحالية والمستقبلية، خاصة عندما تتفاقم المشكلات المجتمعية وانعدام الامن الغذائي و الصراع الداخلي و الإقليمي و الهجرة غير الشرعية و القسرية تبعا لانهيار النظام البيئي الذي يترافق مع هشاشة الدولة وأجهزتها الحكومية غير مؤهلة لمواجهة الصدمات البيئية.

إن التهديدات البيئية أعلى بكثير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أي منطقة أخرى في العالم وهي 19 دولة وتعد إثيوبيا والنيجر والصومال وجنوب السودان أكثر الدول عرضة للمخاطر البيئية[40]، وهو ما يؤثر على الصراع في المنطقة، التي تواجه قصور كبيرة في الحكم وسيادة القانون، وارتفاع مستويا ت الفقر، والتقلبات المناخية الشديدة. وهذه المناطق معرضة بشكل خاص للصراع في أعقاب صدمة بيئية مثل الفيضانات أو الجفاف أو غيرها من الكوارث الطبيعية، خاصة عندما يكون التغير المناخي على المدى الطويل، وسيزداد حجم هذا التأثير مع بدء ظهور التأثيرات طويلة المدى لتغير المناخ[41].

لايمكن حجب تأثير التطرف المناخي على الاستقرار السياسي والأمني في افريقيا، خاصة عواقبها على الصراعات الداخلية والإقليمية حول مناطق الرعي و الصيد والزراعة و تقاسم المياه، وتساعد عوامل عديدة مثل النمو السكاني وهشاشة الدول وعدم الاستقرار السياسي تفاقم النزاعات وتوقف العمليات التنموية.

الخاتمة

في ختام دراستنا يمكن القول ان اتجاهات ربط التنمية وبناء السلام تنحى إلى الاستجابة للظروف الدولية والمحلية والتي يجب أن تجيب على الاشكاليات الرئيسية في المجتمعات التي تعرف العنف أو المجتمعات مابعد النزاعات، لمعرفة ماهي الآلية الاكثر فاعلية لاستدامة السلام، فالتنمية بطريقة أو بأخرى لا تدعو للعنف بل تتجنّبه بينما التخلف يقود إليه، لكن الانتقال وتبنّي استراتيجيات تنموية يُعْتَبر في حد ذاته محفوفا بالسلوكيات العنيفة وبالصراع، لأنه لن يسلم من الطبيعة القَبَلية التي تتشكّل منها الدول الإفريقية.

إن العمل الميداني لبناء السلام والتنمية في مجتمعات ما بعد النزاع في إفريقيا أنتج فهما عاما للناشطين المحليين والدوليين أن تعدد الأبعاد في العمليات التنموية وعمليات السلام ليشمل المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية والفكرية، هو استراتيجية هامة لترسيخ وبناء السلام الدائم المدعم بمكاسب التنمية التي تبنى أساسا وفق متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي وحاجاته واشراك قدراته الرسمية وغير الرسمية.

ولقد اصبحت المجتمعات الافريقية أكثر وعيا بالدور المحلي سواء الرسمي او الشعبي، الذي له أهمية كبيرة في البناء من خلال إدراك المنظور التنموي لبناء السلام، وفهم التنمية كحاجة أساسية لتعزيز معاهدات السلام وتدعيم البرامج الدولية والمحلية وعكس ثقافة وحاجات المجتمع. وتكييف وتنفيذ البرامج الدولية بما يناسب كل حالة، وايلاء أهمية بالغة لضرورة أن يكون التغيير من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة من أجل إدراج الخصائص المحلية الثقافية، الإيديولوجية، الاجتماعية، والسياسية للحالات المعينة وبالتالي معالجة الأسباب الأساسية لكل مشكلة.

الهوامش:

[1] بدران أحمد جابر، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، ط1، القاهرة، مصر، 2014، ص7.

[2]بالدوين مبير، التنمية الاقتصادية. الاسكندرية، (ترجمة: جرانت اسكندر)، الدار القومية للطباعة و النشر، مصر، ص5.

[3]صخري محمد، التنمية السياسية : النظريات و المفهوم -06-2019، https://bit.ly/3AJvpOd(02-12-2021).

[4]التقرير الأوروبي حول التنمية، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، سان دومينيكو دي فيسولي، 2009، ص15.

[5]أبوالنصر مدحت،و محمد مدحت ياسمين، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص81.

[6]محي الدين يوسف خولة، دور الأمم المتحدة في بناء السلام، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد3، 2011، ص 49.

[7] Wood Bernard, Development dimensions of Conflict Prevention and Peace-Building, ottawa, canada, 2001.p10.

[8]ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية،(ترجمة: حمدي عبد الرحمن، ومحمد عبد الحميد)، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2001، ص26.

[9] Thorbecke, Erik,"The Evolution of the Development Doctrine, 1950-2005, UNU-WIDER Anniversary, 2006. ,p 63.

[10]عبدالغفار، محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية، الكتاب الأول: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. الجزء الأول، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2003، ص31.

[11]المرجع نفسه، ص 142.

[12] Africa Sandy, Challenges of Peacebuilding inAfrica, 01-09-2020, https://bit.ly/3u7HED0(27-09-2021).

[13] Kaczmarek, Filip, Theimportance of peace and stability for the development of sud-saharan africa, no. 10 (2017), p174.

[14] McCandless Erin and tony karbo,Peace,conflict,and developmentin africa:areder , Switzerland, University for Peace, 2011, p34.

[15] Jantzi, Terrence, and Vernon Jantzi, Development Pardigms and Peacebuilding Theories of Change:Analysing Embedded Assumptions in Development and Peacebuilding, Journal of Peacebuilding and Development 5, no. 01 2009, p 66.

[16] McCandless Erin and tony karbo,op.cit.,p. 21

[17] Brück, Tilman, Patricia Justino, and Charles Patrick Martin-. "Conflict and Development Recent Research Advances and Future Agendas, 2017, p 13

[18] Nkurunziza, Janvier , Civil war and post-conflict recostruction in Africa, 1 Abstract In United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). Geneva, Switzerland, p10.

[19] Strachan Anna Louise, Peacebuilding and Economic Growth, birmingham, uk, 2013, p3.

[20]التقرير الأوروبي حول التنمية، مرجع سبق ذكره، ص89.

[21] نجم الدين حكيم، الدول الإفريقية الأفضل حسب مؤشر "مو إبراهيم للحكم الرشيد" لعام 2018، (https://bit.ly/3IReUlU(08-11-2020)

[22] Akuffo Edward Ansah, Cooperating for Peace and Security or Competing for Legitimacy in Africa? The Case of the African Union in Darfur, African Security Review 19, no. 4 (2010): 74, p76

[23] Africa Sandy, op.cit.

[24]عبدالرزاق عادل، التكامل الاقتصادي في أفريقيا بين النظرية والتطبيق في إطار العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية دراسة تحليلية رؤية مستقبلية، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر ، 2014، ص83.

[25] Carvalho Benjamin De, Thomas Jaye, Yvonne Kasumba, and Wafula Okumu,Peacekeeping in Africa the Evolving Roles of the African Union and Regional Mechanisms, institute of intrenational affairs, oslo, norway, Norwrgian, 2010,p 14 .

[26] Rafael Grasa and Oscar Mateos, Conflict, Peace and Security in Africa: An Assessment and New Questions after 50 Years of African Independence, SSRN Electronic Journal, Barcelona, 2013, p18.

[27]خفاجة رانيا حسن، الخبرة الأفريقية في إعادة و التنمية في أعقاب انتهاء الصراعات: رؤية تقيمية، القاهرة، مصر ،2017، ص.ص 8-7

[28] Malan Jannie. Conflict resolution wisdom from Africa , African Centre for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD), Durban, South Africa, 1997, p20.

[29] دفيد ج فرانسيس، افريقيا السلم و النزاع ،(ترجمة: عبد الوهاب لعوب)، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر ،2010، ص ص46.47.

[30] Malan Jannie , op.cit, p.24

[31]دفيد ج فرانسيس، مرجع سابق، ص188.

[32]المرجع نفسه، ص181.

[33] -Africa Sandy ,op.cit.

[34]-Strachan Anna Louise,op.cit., p. p 4- 5.

[35]بلهواري سمية، دور قوات حفظ السلام في حفظ السلام والأمن الدوليين، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد1، العدد4،ص200.

[36] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2023). نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية أفريقيا الوسطى. https://bit.ly/4d4IJQ1(21-04-2024)

[37]برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2022). مبادرة الاقتصاد الأخضر في كينيا https://bit.ly/3xMmtKA(21-04-2024)

[38] Donas Timoty , national ownership and post conflict paece building :from principale to pranctice, Centre for International Governance Innovation, 2014, p4
[39] Ipid.
[40] Institute for Economics & Peace. Ecological Threat Report 2023: Analysing Ecological Threats, Resilience & Peace Sydney, November 2023.p4.
[41] ipid

Full Name : chouki zakiya
Title : Development as a peacebuilding mechanism in Africa: -Rwanda Case Study -

A Thesis Submitted for the PhD Degree in

Abstract

This study addresses development as a mechanism for peacebuilding in Africa, focusing on Rwanda as a model to examine the relationship between these two domains. The African continent has faced challenges related to violence and recurring conflicts, necessitating the search for effective solutions that promote social and economic stability by rebuilding community relationships, reinforcing political stability, and fostering comprehensive development. This is achieved through an increasing awareness of the interconnectedness between development and peace.

The importance of this research lies in analyzing the relationship between development and peacebuilding in Africa by discussing integrated approaches to development in mitigating conflicts and strengthening stability in African societies. It also analyzes the role of democracy, through its various mechanisms and effective institutions, in promoting a peaceful and stable environment. The study explores the effects of social development on building a culture of peace, enhancing social harmony, and preventing conflicts. Additionally, it aims to evaluate best practices in peacebuilding by identifying effective practices, methods, and strategies applied in the African context that have contributed to achieving peace and sustainable development.

The study required relying on several methodologies to analyze and research development and peacebuilding, and to comprehend important aspects of the Rwandan experience. We adopted the historical approach and case study method to examine the Rwandan case and study its various strategies, especially after the genocide, in the areas of development and peacebuilding. The historical approach is important for understanding how ideas and policies related to development and peacebuilding were formed in specific historical contexts, and for studying key events that contributed to shaping the country's social, political, and economic situation in both ancient and modern times.

The study concluded with a broader understanding of peacebuilding mechanisms in the African context, focusing on the impact of comprehensive development strategies on peacebuilding in Rwanda. The results showed that coordinated efforts between development and peace, involving local actors, culture, and grassroots solutions, significantly contributed to promoting economic growth and social cohesion, leading to sustainable peace.

Keywords: Development; Peacebuilding; Post-conflict society; Africa; Rwanda.

KeywordS: Development; Peacebuilding; Post-conflict society; Africa; Rwanda

Supervisor: -University of Constantine 3- Salah boubnider

2025